يُنشر لأول مرة

تنزيه ذوي الولاية والعرفان

عن عقائد أهل الزيغ والخذلان

(أنظار في توجيه الاختلافات العقدية بين الأشاعرة والحنابلة والصوفية)

تصنيف شيخ الجماعة بفاس
الإمام محمد بن أحمد المسناوي الدلائي المالكي
(١٠٧٢ - ١١٣٦هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور عبد الصمد بوذياب

تقديم

أ.د. هشام قريسة
رئيس جامعة الزيتونة
تونس

أ.د. عبد الفتاح العواري
عميد كلية أصول الدين
جامعة الأزهر - القاهرة



دار الفتح
للدراسات والنشر


تنزيه ذوي الولاية والعرفان
عَنْ عقَائِدِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالخِذْلَان

بيانات الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية بالمملكة الأردنية الهاشمية

الدلائي، محمد أحمد المسناوي.

كتاب تنزيه ذوي الولاية والعرفان، تأليف : محمد أحمد المسناوي الدلائي، تحقيق : عبد الصمد بوذياب، عمان، دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠٢٠م.

٣٧٦ ص، قياس القطع : ١٧×٢٤ سم.

الواصفات : الفقه الحنبلي/ الفقه الإسلامي/ العقيدة الإسلامية/ المذاهب الفقهية.

التصنيف العشري (ديوي) : ٢٦٦,٢

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠١٩/٨/٤٤٥٨)

الرقم المعياري الدولي (ISBN) : ٩٧٨-٩٩٥٧-٢٣-٤٩٩-٧



الطبعة الأولى

١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م



رقم الهاتف : ٦٤ ٣٥ ٥١٦ ٦ (٠٠٩٦٢)

رقم الجوال : ٤٦٧ ٩٢٥ ٧٧٧ (٠٠٩٦٢)

ص.ب : ١٩١٦٣ عمـان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@daralfath.com

الموقع الإلكتروني : www.daralfath.com

تنزيه ذوي الولاية والعرفان

عن عقائد أهل الزيغ والخذلان

(أنظار في توجيه الاختلافات العقدية
بين الأشاعرة والحنابلة والصوفية)

تصنيف شيخ الجماعة بفاس

الإمام محمد بن أحمد المسناوي الدلائي المالكي

(١٠٧٢ - ١١٣٦هـ)

الدكتور عبد الصمد بوذياب

تقديم

أ. د. هشام قريسة
رئيس جامعة الزيتونة
تونس

أ. د. عبد الفتاح العواري
عميد كلية أصول الدين
جامعة الأزهر - القاهرة



دار الفتح
للدراسات والنشر






إهداء

إلى الأُصول الَّذينَ كانوا سببًا في وجودي..

وإلى الفُروع الَّذين زيَّنوا تواجدي..

وإلى مشايخي وأساتذتي..




تقديم رئيس جامعة الزيتونة

باسم الله الأعظم، ذي الجلال الأفخم، ومالك الملك الأضخم، وربّ السّناء الأرفع والعزّ الأكمل، المقتدر، المجيد، القاهر فوق عباده، والصّلاة والسّلام على نبيّنا الأكرم، محمد بن عبد الله، الأحمد، سيّد الخلق، المعلِّم بالكتاب الأشمل والدِّين الأسلم، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأبرار، ومَن خَلَفهم من الأخيار، صلاةً عامّةً طيبةً مباركةً إلى يوم الدّين.

أمّا بعد:

فإنّني أحمد الله تعالى على ما حَبانا به ـ نحن أهل المغرب الإسلامي ـ من صحيح الاعتقاد، وحميد الفطرة، واجتماع الكلمة، وحُسن الثّناء على الصحابة، وجميل الظّن بالأئمّة، وإعذار العامّة في العقيدة، بما تَوصَّلَتْ إليه من النّظر بجُهد البصيرة، مقتدين بأسلافنا، مصابيح الدُّجى وأعلام الهدى، مُقرّين بنصحهم لنا، عاضّين بنواجذنا على مناهجهم في العلم والسّلوك والعمل، لا نَحيد عمّا تركوه لنا من السّنن والآثار، مؤمنين بأنّ محبَّتَهم هدايةٌ، والاقتداءَ بهم دينٌ، واتباعَهم صلاحٌ. قال عليه الصّلاة والسّلام: «ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلّا كان قائدًا ونورًا لهم يوم القيامة». فلا يزال أهل هذا المصر الكبير من طرابلس الغرب، إلى بلاد نواق الشّط؛ أمّةً واحدة في العقيدة والفقه، والولاية والعرفان، على سَنَن واحد؛ سَنَن المدينة المنوّرة، دار الهجرة، ودار التّشريع، ودار الخلافة، ومَجمَع العلماء والأخيار، وكذلك على مسلك واحد في الدّين، لم تؤثّر فيهم العقائد الغالية، ولم تُغْرهم المذاهب الخارجة عن الملّة، ولا الدّعوات الباطلة، مقبلين على التّفقّه

في الدّين، معرضين عن الكلام، سالكين طريق الزّهد والعرفان، لا يألون جهدًا في الدّعوة إلى الله بالحسنى، وتصديق المسلمين في سرائرهم، ونبْذ الشّكوك في عقائدهم، واجتناب الظّنة في إيمانهم، وأخذ العفو منهم، واضعين نُصبَ أعينهم مبدأً عظيمًا في الإسلام: «مَن وضع جبينه لله فقد بَرِئ من الكفر».

وإنّه ممّا يُثلِج القلب، ويشرح الصّدر أن يكون أخونا وصديقنا وسَمِيّنا في العلم؛ الدّكتور عبد الصّمد بوذيّاب يُوقِفنا على ما كنت بصدد ذِكره من محاسن هذه المدرسة المغاربية السّنية المالكية الأشعرية، التي ضربت أروع الأمثلة في إنصاف أهل السّنة والتّقريب بين مذاهبهم، وإنشاد السّماحة في عقائدهم، وفي إعذارهم في اختلافاتهم الظّاهرة، التي هي في جوهرها تنمّ عن عقيدة صحيحة، وعن تنزيهٍ لله، الواحد الصّمد؛ فقد قام الأستاذ الفاضل بتحقيق كتاب الإمام أبي عبد الله محمد ابن أحمد المسناوي الدّلائي، فقيه القرويين، وشيخ الجماعة بفاس (ت ١١٣٦هـ) الكتاب الموسومِ بـ«**تنزيه ذوي الولاية والعرفان عن عقائد أهل الزّيغ والخذلان**» بضبط نصّه، وتوثيق نُقوله، والتّعليق عليها، وتوضيح كثير ممّا اختزل من ألفاظه وإشاراته، والكتاب كلّه تقريب لوجهات نظر العلماء من الأشاعرة والصّوفية والحنابلة، وأنّه لا يجوز وصف علماء الأمّة وصلحائها بالزّيغ والضّلالة، وأنّ أهل العلم مهما تباينت آراؤهم وتعدّدت اختلافاتهم، فهم مجتهدون فُضلاء، يُحترم فَهْمُهم للكتاب والسّنة، ويُؤجَرون على اجتهادهم فيه.

وقد حاول جهده في هذا الكتاب أن يُنصِف طوائفهم بتحقيق محلّ النزاع بينهم في الكلام، وقد نقل من حُسن الكلام وفوائده ما يدعّم توجّهه في الإعذار؛ منه ما نقله عن الشّيخ زروق قوله: «العلماء مُصدَّقون فيما يَنقلون؛ لأنّه موكول إلى أماناتهم، مبحوث معهم فيما يقولون؛ لأنّه نتيجة عقولهم، والعصمة غير ثابتة لهم؛ فلزم التّبصّر طلبًا للحقّ والتّحقيق، لا اعتراضًا على القائل».

وذكر أنّه: «لم يزل العلماء الفحول يَبحَث معهم فيما يقولون فاضلٌ مماثل أو نازل مفضول، ثمّ لا يُخلُّ ذلك بشيء من واجب إكبارهم، كما لا يَنقُص شيئًا مِن عليِّ مقدارهم».

والظّاهر ممّا عاينته من كتاب المسناوي هذا ـ الذي أكتب تقديمًا له ـ كثرةُ رجوعه لأعلام المغرب الإسلامي من أهل الفقه والعِرفان، من أمثال «الشّيخ زروق، وشيخه وعمدته في الطّريقة أبي العبّاس أحمد بن عقبة الحضرمي، وعن عَصْريّه المتصوّف أبي عبد الله محمد بن قاسم البكّي التونسي، وكذلك الشّيخ أبو المحاسن يوسف بن محمد الفاسي، وابنه أبو حامد محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري، وكذلك ما نقله عن شيخه أبي سالم العياشي في كتابه الموسوم بـ«الرّحلة العياشية»، وما حاوله من التّوفيق بين كلام الحنابلة وكلام الأشعرية؛ فبرّأ الحنابلة ممّا نسبه إليهم الأشاعرة من التّجسيم، وبرّأ الأشعرية ممّا نسبه إليهم الحنْبلية من التّعطيل والتّحريف لكلام الله عن مواضعه، وبيّن أنّ الكلّ على هدًى ـ إن شاء الله ـ مُتمذْهِبون بمذاهب أهل السّنة والجماعة، يصرف كلام بعضهم بعضًا، ويُصدّقون كلّهم بكلام الله ورسوله، وهو مصدّقهم، وإن اختلفوا في التّأويل والتّفويض، فهما طريقانِ مسلوكانِ مُنتهَجانِ منسوبانِ معًا لأهل السّنة والجماعة، وإن كثُر التّفويض عند السّلف؛ لعدم احتياجهم إلى التّأويل، بظهور أهل الأهواء المتمسّكين بمتشابه الآيات والأخبار، الحاملين لها على قبيح آرائهم؛ فتعيّن على أهل السّنة والجماعة المناضلين عن الاعتقاد الحقّ تأويلُها على ما يوافق الحقّ؛ ليبطل تمسّك المبتدعة بها، ولم يقُلْ أحد من الأشعرية بوجوب التّأويل، وأنّه لا يجوز الإيمان بالمتشابه على ما هو عليه، بل استحبّوا التّأويل للغرض المذكور.

ويكشف لنا هذا التّصنيف أنّ علماء الغرب الإسلامي الذين تتابعوا على هذا المنهج في التّوفيق بين الطّوائف السّنية، وجمع كلمتهم على معتقد الجماعة الأوّل

القائم على الوحدانية والتّنزيه، ونفي التّشبيه والتّمثيل؛ استفادوا من كلام محقّقيهم الأوائل؛ كالإمام المازري التونسي (ت ٥٣٦هـ)، والإمام ابن العربي الأندلسي (ت ٥٤٣هـ)، والقاضي عياض الفاسي المغربي (ت ٥٤٤هـ)، هؤلاء وغيرهم من المغاربة هدّؤوا من الصّراع الكلامي الذي عصف بالمشرق وأنشأ هذه الفِرَق المتناحرة، وأدّى بهم التّخالف إلى التّنابز والتّكفير واللّعن.

وقد دخلت الأُمّة في فتنة الكلام منذ القرن الأوّل، وتتابع الشّغب والتّلاسن بينهم، حتى انتهى إلى عرْض النّاس على السّيف بتَخْييرهم بين ترك اعتقاداتهم أو قتلهم وتعذيبهم، رغم كونهم موحّدين، منتمين إلى عقيدة الإسلام، وواقعين تحت مظلّته، ووجدنا عند المتقدّمين هذا الإنصاف الذي أشار إليه أبو عبد الله البكّي التونسي «أنّه يُوجَد في بعض التّآليف»، إنّما يشير إلى كلام القاضي عياض في كتابه «إكمال المعلَم» للمازري في شرحه على «صحيح مسلم»، ونصّه التالي: «لا خلاف بين المسلمين قاطبة ـ محدّثهم وفقيههم، ومتكلّمهم ومقلّدهم، ونظّارهم ـ أنّ الظواهر الواردة بذكر الله في السّماء ـ كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] ـ أنّها ليست على ظاهرها، وأنّها مُتأوّلة عند جميعهم، أمّا من قال منهم بإثبات جهة «فوق» لله تعالى من غير تحديد ولا تكليف من دهماء المحدّثين والفقهاء وبعض المتكلّمين منهم، فتأوّل ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ بمعنى «على»، وأمّا دهماء النّظار والمتكلّمين وأصحاب الإثبات والتّنزيه المحيلين أن يختصّ بجهة أو يحيط به حدّ، فلهم فيها تأويلات بحسب مقتضاها».

وهذا الفنّ في الخروج من الخلاف وتوجيه الأقوال إلى الائتلاف، بتحرير محلّ النزاع وتوضيح المقصد الحسن من الأمّة في الاعتقاد؛ إنّما هو منهج الأئمّة الكبار، فقهاء الأمصار، كأبي حنيفة ومالك والشّافعي وأحمد؛ فإنّهم أوضحوا منهجًا للسّلف في الدّين ما لو تمسّك به النّاس ما ضلّوا وما تفاجروا، قال الإمام

أحمد بن حنبل: «ما زلنا نلعن أهل الرّأي ويلعنوننا حتّى جاء الشّافعي فمزج بيننا».

قال عياض: «يريد أنّه تمسّك بصحيح الآثار واستعملها ثمّ أراهم أنّ من الرّأي ما يُحتاج إليه وتنبني أحكام الشّريعة عليه، وأنّه قياس على أصولها ومنتزع منها، فعلّم أصحاب الحديث أنّ صحيح الرّأي فرع للأصل، وعلّم أصحاب الرّأي أنّه لا فرع إلا بعد الأصل، وأنّه لا غِنى عن تقديم السّنن وصحيح الآثار أوّلًا».

ونظير هذا ما حُكِيَ عن يحيى اللّيثي الأندلسي، أحد أصحاب مالك وأشهر روّاة «موطئه» أنّه قال: «كنت آتي عبد الرّحمن بن القاسم فيقول لي: من أين يا أبا محمّد؟ فأقول له: من عند عبد الله بن وهب، فيقول لي: اتّق الله! فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها عمل، ثمّ آتي عبد الله بن وهب فيقول لي: من أين، فأقول: من عند ابن القاسم، فيقول لي: اتّق الله يا أبا محمد! فإنّ أكثر هذه المسائل رأيٌ، ثمّ يقول يحيى: رحمهما الله، فكلاهما قد أصاب في مقالته؛ نهاني ابن القاسم عن اتباع ما ليس عليه العمل من الحديث وأصاب، ونهاني ابن وهب عن كُلفة الرّأي وكثرته، وأمرني بالاتّباع وأصاب».

وكان يقول أيضًا: «اتّباع ابن القاسم في رأيه رُشد، واتّباع ابن وهب في آثاره هدي».

وإنّني أعتبر تحقيق هذا الكتاب من الكنوز المستخرجة، وأنّ الانتفاع به سيكون عظيمًا؛ لما حواه من البراهين والحجج والفتوحات المغاربية في توضيح العقائد السنيّة، ولما اشتمل عليه من المنح الإلهية واللّطائف، والآداب المشيخية والتّلمذية؛ فإنّ هذا الفنّ الخُلقي تمرّس به أهل التّصوف والزّهد والعرفان، وما هو عن تحصيل المغاربة بعزيز، وما هو عن ملامستهم له ببعيد.

فجزى الله خير الجزاء كلّ القاصدين إلى إحياء هذا التّراث الذي تعلوه تجلّيات

حبّ النّاس، وتصديق سرائرهم، وعدم الشكّ في إيمانهم، وإعذارهم، وأَخْذ العفو منهم؛ لأنّ هذا كلّه من حب الله تعالى، وهنيئًا لأخينا الدّكتور عبد الصّمد، بهذا الإنجاز العلمي.

وإنّني ـ في ختام هذا التّقديم ـ أحثّ أهل العلم على الإقبال على هذا الكتاب، والنّهل من معينه، وإنّه تحصين لديننا وأخلاقنا من كلّ عنهجية ورِياء وسوء خُلق. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

أ.د. هِشَام قَرِيسَة
رَئيس جَامِعَة الزَّيتُونَة
تُونُس

تقديم عميد كلية أصول الدين بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسَلين وخاتم النبيين، وقائد الغُرِّ المحجَّلين، ورحمة الله للعالمين، سيدِنا وحبيبنا ومولانا محمدِ ابنِ عبد الله؛ حبيبِ الله وصفيِّه من خلْقه وخليله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وذريته وآل بيته وأزواجه أمهات المؤمنين؛ اللاتي مدحهنّ ربهنّ بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وبعد:

فإني أمام سِفر نفيس، وشعلة وقّادة من نور الوحي الإلهي الذي تنزلت قَطَراته على قلب النبي صلى الله عليه وسلم، فعم ضياؤها أرجاء العالمين، وتجلى فيضها على قلوب العارفين بالله؛ من العلماء الذين رزقهم الله ميراث النبوة؛ فـ«**الْعُلَماءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِياءِ، والْأَنْبِياء لَمْ يُوَرِّثُوا دِينارًا وَلا دِرْهَمًا، وَإِنَّما وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وافِرٍ**»[1]؛ كما أخبر بذلك سيد المصطفَين الأخيار، وتاج الأولياء الأبرار، وبذلك

---

(١) جزء من حديث طويل في فضل العلم والعلماء، أخرجه أبو داود في العلم (٣٦٤١) باب: الحث على طلب العلم، والبخاري في «التاريخ» ٨/ ٣٣٧ من طريق مسدد، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة (٢٢٣) باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، والدارمي في المقدمة ١/ ٩٨ باب: فضل العلم والعالم، من طريق نصر بن علي الجهضمي، وأخرجه البغوي في «شرح السنة» ١/ ٢٧٥ برقم (١٢٩)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» =

الميراث أشرقت قلوبهم، وأثمرت بساتين معرفتهم وصفت نفوسهم، وصُقلت أرواحهم، ومُلئت قلوبهم بالحكمة، ومنَّ الله عليهم ـ وهو واهب النعم ومعطي المِنح ـ بالمواهب اللَّدُنِّيّة، والفيوضات الإلهية، والإشراقات الربانية، مما جعلهم ذوي فِراسة دِينيّة، وَتَوَسُّمات نُورانية، فينطقون بالحكمة وفصل الخطاب، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

إن ثمرة هذه الشعلة تتمثل في علم التصوف الذي عده العارفون بربهم مطية السالك إلي مالك الممالك، ولا يتحقق ذلك إلا بإماتة الأنانية، والغرور باعتبار النفس، والعناية بالحياة باعتبار القلب والروح، وإن شئتَ قل: التصوف تسليم السالك نفسه لإرادة مولاه جل علاه ولسان حاله يقول:

ولو خطرتْ لي في سِــواك إرادةٌ على خاطِري يومًا حَكمت برِدَّتي

ومن بين هؤلاء مَن قصده صاحب هذا التصنيف الموسوم بـ «**تنزيه ذوي الولاية والعرفان عن عقائد أهل الزَّيغ والخِذلان**» للإمام العلّامة الكبير المِسناوي رحمه الله، وقد كتبه دفعًا لشبهة خصوم سيدي عبد القادر الجِيلاني قدس الله سره، ونوَّر الله ضريحه، ونفعنا بعلومه وصلاحه في الدارين، ورحم الله الإمام العلامة صاحب هذا السفر النفيس، وذلكم التصنيف الفريد، الذي كشف فيه مؤلفه عما يجب أن يوجَّه إليه النظر وحده بالنسبة للخلافيات المحكية عن القوم، والتي قد تبدو لبادي الرأي

= برقم (٤) من طريق محمد بن يونس القرشي. وأخرجه مختصرًا الشهاب برقم (٩٧٥) من طريق إبراهيم بن مرزوق بن دينار، جميعهم حدثنا عبد الله بن داود الخُريبي، بهذا الإسناد. وأخرجه أحمد ٥/ ١٩٦، والخطيب في «الرحلة» برقم (٥) من طريق ابن عياش.
وأخرجه أحمد ٥/ ١٩٦، والترمذي في العلم (٢٦٨٢) باب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة، من طريق محمد بن يزيد الواسطي، كلاهما عن عاصم بن رجاء، به.

أنها خلافات حقيقية قد وردت على محل واحد بالإيجاب أو السلب، وإن شئت قل: بالنفي أو الإثبات، ولكن عند وضعها في عيار الحق والنَّصَفة ـ كما أفهمت عبارة مصنفنا طيب الله ثراه ـ نراها خلافيات واردة على محلين مختلفين؛ لأنها خلاف لفظي لا ثمرة عقائدية ترتبت عليه، ولا ثمرة عملية تترتب عليه كذلك، ورحم الله من قال:

ولَيْسَ كلُّ خِلافٍ جـاءَ مُعتَبَرًا إلا خِـلافٌ لَه حَظٌّ مِـنَ النَّظَرِ

وإني لأتفق تمام الاتفاق مع محقق هذا الكتاب، والكاشف اللثام عنه؛ ليخرجه إلى النور فيعم نفعه طلاب العلم والباحثين عن الحقيقة، الذين يريدون تقريب الشُّقة، وتضييق الهُوّة بين الأمة، أخي وزميلي العالم المحقق، والأصولي المدقق، والنظارة الحاذق الأستاذ الدكتور: عبد الصمد بوذِيّاب بارك الله فيه وأمد في عمره.

أقول: إني لأتفق تمام الاتفاق لأنني كمسلم كم أتمنى أن تزول الخلافات الواقعة بين الأمة، خاصة من المتعصبين للرأي، والداعين لنصرة المذهب، والحاملين لواء الشقاق والنزاع، وأن تعود أمة الإسلام إلى نبعها الصافي، وترتسم طريق نبيها الذي مهد وذلل لها، وأزاح عنها ما تتعثر فيه الأقدام؛ كي يعود لها مجدها الضائع، وتتوحد كلمتها، وتكون كما أراد الله لها أن تكون ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وكما أراد لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكون «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كالْبُنْيانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصابِعِهِ صلى الله عليه وسلم[١]، وقال عليه السلام: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوادِّهِمْ، وَتَراحُمِهِمْ، وَتَعاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إذا اشْتَكَى بعضه اشتكى كله»[٢]، وفي

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب، بابُ تَعاوُنِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا ٨/ ١٢ ح (٦٠٢٦)، كما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الْبِرِّ والصِّلة والْآدابِ، بابُ تَراحُمِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعاطُفِهِمْ وَتَعاضُدِهِمْ، ٤/ ١٩٩٩ ح (٢٥٨٥).

(٢) كما في رواية الإمام أحمد ٤/ ٢٧٤ ح (١٨٤١٦)، وأبي داود الطيالسي ٢/ ١٣٩ ح (٨٢٧)، =

رواية: «إذا اشْتَكَى مِنْهُ شَيْءٌ تَداعَى لَهُ سائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ والْحُمَّى»[(١)]، وقال: «يَد اللهِ مَعَ الْجَماعة، وَإِنَّ الشَّيْطانَ مَعَ مَن فارَقَ الجماعة يركُضُ»[(٢)]، إلى غير ذلك من الأحاديث الداعية إلى الوَحدة، والوفاق، وترك النزاع والشقاق؛ تحقيقا لقول ربنا: ﴿وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْۖ وَٱصْبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

لقد كشف هذا السفر النفيس عن حقائق عدة، منها:

عدم تعميم الأحكام في كثير من القضايا على آحاد الأمة بحجة أن صاحب هذا القول تابع لمذهب فقهي أو عقائدي يخالف مذهب من يتهمه بالتبديع والتفسيق؛ كما رمى كثير من العلماء سيدي عبد القادر الجيلاني بتهمة التشبيه والتجسيم لكونه حنبلي المذهب.

والحق أن هذا حكم جائر على الإمام وعلى جماهير الحنابلة الذين هم على مذهب الإمام أحمد، والجماهير منهم، وعلى رأسهم إمام المذهب الذين يرون صرف الألفاظ الموهِمة للتشبيه والتجسيم في حق الذات الأقدس عن ظاهرها وحملها على معانٍ تليق وتنزيه الله تعالى، فبأي حق يُرمى هؤلاء بتهمة هم منها بَراء، وإن شئت فاقرأ في هذا الشأن كتاب «**دفع شُبَه التشبيه بأكف التنزيه**» لأبي الفرج ابن

= وابن أبي شيبة ٧/ ٨٩ ح (٣٤٤١٧)، والبزار ٨/ ١٨٦ ح (٣٢١٨)، والطبراني ٢١/ ١١٣ ح (١٣٠)؛ من طريق حماد بن سلمة، به.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأدب، بابُ رَحْمة النّاسِ والبَهائِمِ ٨/ ١٠ ح (٦٠١١)، كما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الْبِرّ والصِّلة والْآدابِ، بابُ تَراحُمِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعاطُفِهِمْ وَتَعاضُدِهِمْ، ٤/ ١٩٩٩ ح (٢٥٨٥).

(٢) أخرجه النسائي في «سننه» واللفظ له ٧/ ٩٢ ح (٤٠٢٠)، وابن حبان في «صحيحه»، كتاب السير، بابُ طاعة الْأَئِمّة؛ ذِكْرُ إِثْباتِ مَعُونة اللهِ جَلَّ وَعَلا الْجَماعة، وإِعانة الشَّيْطانِ مَنْ فارَقَها ١٠/ ٤٣٧ ح (٤٥٧٧).

الجوزي الحنبلي، الذي رد فيه كثيرًا من ترّهات حشوية الحنابلة، وأبان عن باطلهم في ما ذهبوا إليه، وكذلك كتاب «**دفع شُبه مَن شَبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد**» لتقي الدين الحصني؛ فإنك ترى وجه الحق سافرًا وضّاءً في براءة الإمام أحمد مما نسبه إليه حشوية مذهبه وغيرهم زُورًا وبهتانًا.

كل هذا وغيره كشف اللثام عنه مؤلف هذا السفر النفيس الإمام الكبير الحافظ المتقن العلم الشيخ الإمام المسناوي المغربي طيب الله ثراه؛ حيث قام بالبيان والتحقيق والتوثيق، والتنقيح لكافة مسائله، ومن أعظم المسائل وأدقها في هذا الكتاب أن الإمام المسناوي بين أوجه تدبير الاختلاف العقدي وقواعده، وعدها أربعة أوجه تُشكّل ـ كما يقول محقق الكتاب الأستاذ الدكتور عبد الصمد بوذياب حفظه الله ـ قواعد لتدبير الاختلاف، وهي:

أولًا: تحرير محل النزاع وعدم تقصيد المخالف ما لم يقصده، وإلزامه ما لم يلزمه، فالإمام المسناوي يرى أن غياب هذا الضابط، وهذه القاعدة هو سبب تقصيد الشيخ عبد القادر الجيلاني وغيره ما لم يقصده، وإلزامه ما لم يلزمه من التشبيه والتجسيم والحرفية في العقيدة؛ لأنه عند التحري، والوقوف على قرائن الكلام وسياقه، ولاحقه وسابقه؛ نجد أن ذلك غير ثابت، ولا يقول فضلاء الحنابلة به، وما رُوي عنهم في ذلك فهو ممن لم يتحرَّ كلامهم، ولم يحرزْ محله، ولم يستقصِ الأمر فيه من مصدره، فيقول: «إنا لا نسلم أن معتقد الحنابلة ما ذكر، وإن زعمه كثير من المخالفين لهم في المذهب»، وساق رحمه الله مجموعة من النصوص والنقول والأمثلة المؤيدة لما ذهب إليه.

ثانيًا: عدم تعميم الأحكام على المذاهب انطلاقًا من بعض المنتسِبين إليها.

ذلك أن هذا التعميم في الحكم انطلاقًا من مسألة واحدة أو من منتسب واحد أو اثنين لمذهبٍ ما؛ عانى ويعاني منه كل المذاهب، فما أن يصدر عن شخصٍ أو

مجموعة أشخاص تنتمي لهذا الاتجاه أو ذاك قولٌ أو فعلٌ؛ إلا ويبادر المخالفون لهم إلى تعميم ذلك على مذهبهم واتجاههم فيقال: المذهب الفلاني قال كذا، أو هذا الاتجاه أو ذاك يقول..، مما يُزكِي ـ كما يرى الإمام المسناوي رحمه الله ـ حِدة الاختلاف ويوقِد ناره؛ لذلك كان لا بد من مراعاة سوابق الكلام ولواحقه، ومن التمييز بين قول الشخص وقول الجهة التي يمثلها والمذهب الذي ينتمي إليه، يقول رحمه الله: «إنا وإنْ سلَّمنا وجود ذلك الاعتقاد فيهم لا نسلِّم الحكم بذلك عليهم جملةً، واعتقاد أن الجنس كذلك كله حتى يَلزم بمجرد كون الواحد أن يُنسب إلى ذلك المعتقد المنقول عنهم، بل نقول: إن هذا الحكم عن الصواب بمعزل، ومن التحامل وسوء الظن في أسوء تنزل؛ فإن القوم كغيرهم من أرباب المذاهب فيهم المفضول والفاضل، والعالم والجاهل، والناقص والكامل، والمتمكن الواصل ومن هو دونه بمراحل، كما لا يخفى على من طالع التواريخ والأخبار وتصانيف التعاريف المتضمنة لتراجم الأعيان من الأخيار والأشرار...».

فالإمام المسناوي كما يقول الأستاذ الدكتور المحقق يرى أن القول بالحرفية والجمود على الظاهر في الصفات المفضي للتجسيم والتشبيه إذا صدر من واحدٍ أو مجموعة من الحنابلة؛ لا ينبغي أن يعمَّم على كل الحنابلة، ففيهم الفضلاء، مستدِلًا على ذلك بأقوال عدد من العلماء، منهم تاج الدين السبكي رحمه الله؛ إذ يقول: «وهؤلاء الحنفيّة والشافعيّة والمالكية وفضلاء الحنابلة ولله الحمد في العقائد يدٌ واحدة كلهم على رأي أهل السنّة والجماعة، يدينون الله تعالى بطريق شيخ السنّة أبي الحسن الأشعري رحمه الله، لا يحيد عنها إلّا رَعاع من الحنفية والشافعية لحِقوا بأهل الاعتزال، ورَعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرّأ الله تعالى المالكية فلم يُرَ مالكي إلا أشعري العقيدة»[1].

---

(١) ينظر: «معيد النعم ومبيد النقم» لتاج الدين السبكي ص٦٢.

ثالثًا: مراعاة اجتهاد المختلفين في العقيدة كما في الشريعة.

فالمجتهد مأجور على كل حال، سواء في العقيدة أو الشريعة، والشيخ الجيلاني ومن هو في مكانه مجتهدون، ولا ينبغي أن تُنسب اختياراتهم واجتهاداتهم للزيغ والبدعة، وهذا معروف معلوم، فالكلام إما أن يصدر من مقلد لعالم يطمئن إليه ويتبعه، وهذا لا لوم عليه في تقليده، وإما أن يصدر من مجتهد يعي ما يقول به وما يرشد الناس إليه، فيؤجَر في جميع أحواله أجرين عند إصابته الحق، وأجرًا واحدًا إذا أخطأ فيما ذهب إليه، فمن كان في علم الشيخ الجيلاني ومقامه لا ينبغي أن يُنعت بالبدعة في عقيدته ولا عمله؛ لأنه مجتهد، والمجتهد مأجور في جميع أحواله في كل أفهامه للنص الشرعي وأوجه تنزيله.

رابعًا: مراعاة أحوال المختلفين من أهل الفضل والتقوى.

وهذا من المداخل الأساسية لعذر المختلف، ومن القواعد المعتبَرة في تدبير الاختلاف والتقليل من آثاره، والشيخ عبد القادر الجيلاني أولى أن تُراعَى أحواله؛ لأنه من أهل العلم والفضل، يُعذر فيما ذهب إليه ويذهب إليه مَن هم في مكانته، يقول المسناوي رحمه الله: «إنا وإن سلمنا تنزُّلًا صحة ذلك الحكم الذي هو عن الصواب حائد، وأنهم كلهم على ذلك المعتقد الفاسد، لم يخرج عن ربقته منهم ولو واحد، وفرضنا وقوع هذا الحال كما نفرض وقوع المحال، لا نسلم تناول ذلك لهذا الشيخ وأمثاله، بل نقول بخروجه عنه كمن كان من أشكاله».

فتقوى المختلف معه وورعه وزهده يشفع له في رفع اللوم مما قد نُسب إليه، هذا على فرض صحة نسبة ما قيل إليه، وهو في مثالنا ـ الشيخ الجيلاني ـ غير صحيح كما يرى المؤلف رحمه الله.

وهذا ما ينطبق حسب كلام الإمام المسناوي على المثال الذي بين أيدينا وهو

الشيخ الجيلاني، ولذلك يقول رحمه الله: «وكيف يجامع كمال العرفان شيئًا من عقائد أهل الزيغ والخذلان وصاحب هذا المقام قد انجلت له الحقائق، ولم تلتبس عليه الطرائق؛ كما لا يَخفى على الناقد البصير، أم كيف تظهر تلك الخوارق العظام على مَن لم تخلص عقيدته من الأوهام! هذا ما لا يكون بحال، ولو قاله مَن قال».
يقول محققه الدكتور عبد الصمد بوذياب: «إن المؤلف رحمه الله الذي بقي طيلة دفاعه عن حق الشيخ عبد القادر الجيلاني وغيره في اختيار المذهب الحنبلي أو غيره من مذاهب أهل السنة في الاعتقاد معتزًا بأشعريته، مستميتًا في الدفاع عنها، خلاف ما ادعاه أحدهم الذي جعل الإمام المسناوي انطلاقًا من هذا الكتاب من المغاربة الذين استشهدوا بالانتصار لمذهب السلف، ويقصد به السلفية المعاصرة، ومعارضة الإمام مذهب الأشاعرة، والغريب أن الكاتب قال: إنه اطلع على نسخة الخزانة العامة وقد قرر في عقيدة السلف ورد على الأشاعرة والسبكي، وكل ذلك غير دقيق، ومجانب للصواب، يدرك خلافه كل من اطلع على الكتاب وقرأه، ويزداد يقينًا إذا اطلع على بقية كتبه ومؤلفاته، لا سيما ما كتبه عن التوسل والتصوف والمواضيع القريبة من ذلك». اهـ.

أقول: ومما زاد هذا المؤلَّفَ نفاسةً، وأصبحت معالمه بعد تحقيقه والعناية به من محقِّقه حجةً تتبختر اتضاحًا، ودرة تتلألأ في ميدان التحقيق العلمي فخارًا، حيث قام الأستاذ الدكتور عبد الصمد بوذياب صاحب القلم المطواع، والعقلية المتقدة بتحقيق الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه؛ ما بذله من جهد حول توثيق عنوانه بسبب تعدد النسخ المختلفة للمخطوط، فأراه قد بذل جهودًا مُضنِية حتي خرج هذا الكتاب إلى النور، وأَعتبره إضافةً جديدة إلى المكتبة الإسلامية.

وليس بغريب على مثله هذا الصنيع من التحقيق والتدقيق، فالذي يقرأ مصنفات الأخ العزيز الأستاذ الدكتور عبد الصمد بوذياب يقف على اتصافه بالدقة البالغة،

والتأهيل العلمي الأصيل، القائم على الفهم الثاقب، والنظر السديد. حفظ الله العالم الجليل، وأمد في عمره، ونفع طلاب العلم بما ينتجه من علم صحيح ورأي رشيد، سائلًا المولى عز وجل أن يرحم صاحب هذا المؤلَّف، وأن يجزيَ المحقق له خير الجزاء على ما قدمه لطالبي المعرفة، والباحثين عن تحصيل المعارف الثابتة النسبة لأصحابها، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا ومولانا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه أبو إسماعيل

أ.د عبد الفتاح عبد الغني محمد العواري

أستاذ التفسير وعميد كلية أصول الدين

بجامعة الأزهر

كان الفراغ منه صباح يوم الجمعة

الموافق الحادي عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٤٤١ هجرية

الموافق الثامن من نوفمبر سنة ٢٠١٩ م

مقدمة

الحمد لله الَّذي بيَّن أُصول العقيدة وقواطعَها، وجعلها أصلَ التكليف ويُنبوعَها، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ لِيحكمَ بين الناس فيما اختلفوا فيه من القَطْعيات والكُلِّيات، ويرفع عنهم حَرَج الاجتهاد فيما عدا ذلك من الظنيات والجزئيات والتفريعات. صلى الله عليه وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار، الَّذينَ دبَّروا اختلافاتهم في العقيدة ومسائلها، وفي الشريعة وأحكامها، من غير تكفيرٍ ولا تبديعٍ ولا تفسيقٍ ولا تضليل، فرضِي الله عنهم وأرضاهم أجمعين، وعلى التابعين لهم من أهل الشريعة والحقيقة وتابعي التابعين، ومَن سار على نهجهم وسَلَك طريقهم إلى يوم الدين.

وبعد:

يُعد الخلاف في العقيدة ومسائلها من أولى الخلافات التي حدثت في الأمة مذ فجر الإسلام، ابتداءً بالخوارج الَّذينَ كفّروا غيرهم، ورتّبوا على ذلك إراقةَ دماء مخالفيهم، وإباحة أموالهم، مرورًا بما وقع بين المُرابِطِين والمُوحِّدين من سقوط دولة وقيام أخرى، بدعوى إقامة التوحيد بين الناس وإصلاح عقائدهم، وانتهاءً بما نراه في زماننا من تبادل أتباع المذاهب تُهم التفسيق والتبديع والتكفير والتقتيل بين التيارات والتوجهات بنفس مُسوِّغات مَن سبقهم.

إن الاختلاف[1] العقدي كان ولا يزال أصل الخلافات كلها الدّينية والسياسيّة

---

(١) يرى بعض العلماء أن هناك فرقًا بين «الاختلاف» و«الخلاف»؛ فالاختلاف عندهم «هو أن يكون الطريق مختلفًا والمقصود واحدًا، والخلاف هو أن يكون كلاهما مختلفًا، والاختلاف =

وغيرها، وعليه فإن الأولى أن تتوجه جهود الأمة إلى تدبير هذا الخلاف أولًا؛ إذ لو استطاع علماء الأمة ومفكروها ومثقفوها تدبيره أو التقليل من آثاره ـ على الأقل ـ لانعكس ذلك إيجابًا على باقي الخلافات الأخرى، غير أنه ـ للأسف ـ الكتابات في تدبير الاختلاف العقدي والتقريب بين المذاهب العقدية لم تحظَ بالعناية اللازمة التي تتطلبها خطورة الموضوع، فالمطلِع على ما كُتب قديمًا وحديثًا في موضوع الاختلاف العقدي، لا يجد شيئًا ذا بال في التقريب بين المذاهب العقدية وتدبير اختلافاتها، بالمقارنة مع ما كُتب عن ذلك في الخلافات الفقهية، ومواضيع السياسة الشرعية وغيرها.

لعل السبب راجعٌ إلى تهيُّب الناس الكتابة في الموضوع؛ لخطورته وحساسيته، كما صرح بذلك أبو سالم العَيّاشِيّ رحمه الله عندما أراد الكتابة في تدبير الاختلاف في مسألة «تكفير من أقرَّ بوحدانية الله وجهل بعض ما له من الأوصاف» الَّذي أثاره

= ما يَستنِد إلى دليل، والخلاف ما لا يستند إلى دليل، والاختلاف من آثار الرحمة، والخلاف من آثار البدعة، والخلاف هو ما وقع في محلٍّ لا يجوز الاجتهاد فيه». «الكليات» أبو البقاء الكفوي. ص٦١-٦٢. (مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).

في حين لم يفرق ابن منظور (ت ٧١٤هـ) والفيومي (ت٧٧٠هـ) وغيرهما بين المصطلحين؛ فقال صاحب «اللسان»: «والخلاف: المضادة، تقول: خالفه مخالفةً وخلافًا، ورجل خالف وخالفة؛ أي: يُخالفُ كثيرُ الخِلاف، وتخالفَ الأمران واختلفا: لم يتفقا». «لسان العرب» ابن منظور، (خلف) ١٥/ ١٢٣٩. (ط دار المعارف).

وقال صاحب «المصباح»: «خالفتُ فلانًا أخالفه مخالفةً وخلافًا، وتخالف القوم واختلفوا: إذا ذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق، والاسم الخُلف بضمّ الخاء والخلاف». «المصباح المنير» الفيومي، كتاب الخاء (خلف). ص٦٩. (مكتبة لبنان ١٩٨٧م). وهو ما سار عليه الفقهاء والأصوليون في قولهم: «مراعاة الخلاف».

ولذلك اخترتُ في هذا الكتاب مذهب الرادف بين المصطلحين؛ حيث أعبر بـ«الاختلاف» أحيانًا وبـ«الخلاف» أحيانًا أخرى.

ابن مَحَلِّي فيما عُرف بـ«فتنة الطُّلبة»[١] حيث قال: «ولما تقوَّى العزم مني على جمع هذه الرسالة، عارضني خاطر في القلب يقول: لعل الإمساك عن ذلك أولى بك، ولا تكن كمن أراد إطفاء نار فيحترق بها؛ فإنك لا تقدر على إرضاء الفريقين معًا؛ إذ لَيسَ ذلك من مقدور البشر، ومن أسخطته منهما حكم عليك بما حكم على صاحبه، وقد كنتَ في غنًى عن أن تُنسب إلى ضلالٍ وبدعةٍ أو ما فوقهما والعياذ بالله، وقد كاد هذا الخاطر أن يصرفَ وجهي عما أردتُ، حتى ألهمني الله تعالى إلى أن المخاطرة بالعرض مذمومة إلا في نصرة الحق والذب عن دين الله تعالى، ولعل الله أن يحميَني ويجعلني في خِفارة صدق الالتجاء إليه»[٢].

إن المطلوب اليوم في ظل هذه الحروب الطائفية والعَقَدية التي تعاني منها بلدان إسلامية عدة؛ هو بذل الوُسع وإفراغ الجهد في إيجاد وسائل لتقريب ذلك الخلاف وتدبيره، والبحث في تراثنا الإسلامي والتنقيب عن المؤلَّفات المساعِدة في ذلك، والعمل على إخراجها والبناء عليها؛ «فإنه لا يحدث أمر إلا قد تقدم هو أو نظيره فيزداد بذلك الإنسانُ عقلًا ويصبِح لأن يقتديَ به أهلًا»[٣].

لقد كان لعلمائنا الأوائل في تدبير الاختلاف العقدي مجهوداتٌ محمودةٌ، وإن كانت قليلةً ومتفرِّقةً، إلا أنه يمكن القياس عليها والانطلاق منها والاقتداء بها، في صياغة قواعد وضوابط يُرجع إليها في تدبير الخلاف العقدي والتقريب بين المختلِفين.

ومن أهم تلك الجهود المفيدة والنادرة في هذا الباب: ما كتبه الإمام المِسناوي الدِّلائي، شيخ الجماعة بفاس (شيخ شيوخ علماء فاس) ضمن كتابه هذا الَّذي نحن

---

(١) «الطُّلبة» أي: حَفَظة القرآن الكريم.

(٢) «الحكم بالعدل والإنصاف»، أبو سالم العياشي، ١/ ١٢٢-١٢٣.

(٣) «الكامل في التاريخ»، ابن الأثير، ١/ ١٠.

بصدده: «**تنزيه ذوي الولاية والعِرفان عن عقائد أهل الزَّيغ والخِذلان**».

لم تمنع الإمامَ المسناوي رحمه الله خطورةُ موضوع الاختلاف العقدي وحساسيته من البحث في سُبُل تذليل إشكالاته وطرق تدبيره؛ فألَّف هذا الكتاب قَصْدَ إنارة دُرُوب ذلك الخلاف ورفع العتمة عن مسائله؛ بمصابيحَ علميّةٍ تربويّةٍ يمكن لطلاب العلم والمعرفة الاهتداء بها في مشوارهم العلمي والدعوي والقياس عليها في تدبير الاختلاف العقدي والمذهبي، خصوصًا بين أتباع المذهبَين الحنبلي والأشعري الصوفي...

لا سيما أن المؤلف من ذوي المكانة والْمَكِنة؛ إذ هو «عالم الأقطار المغربية في وقته، حُجة شهير، محقق كبير، فقيه، محدِّث، أصولي، بياني، مفسِّر، أديب، عالم بالأنساب، صوفي، آخر النُّظّار بفاس، وممن كان إليهم المرجع في العلوم، واتفق أهل زمانه في عصره ومصره على الاحتجاج به والتتلمذ له»[1].

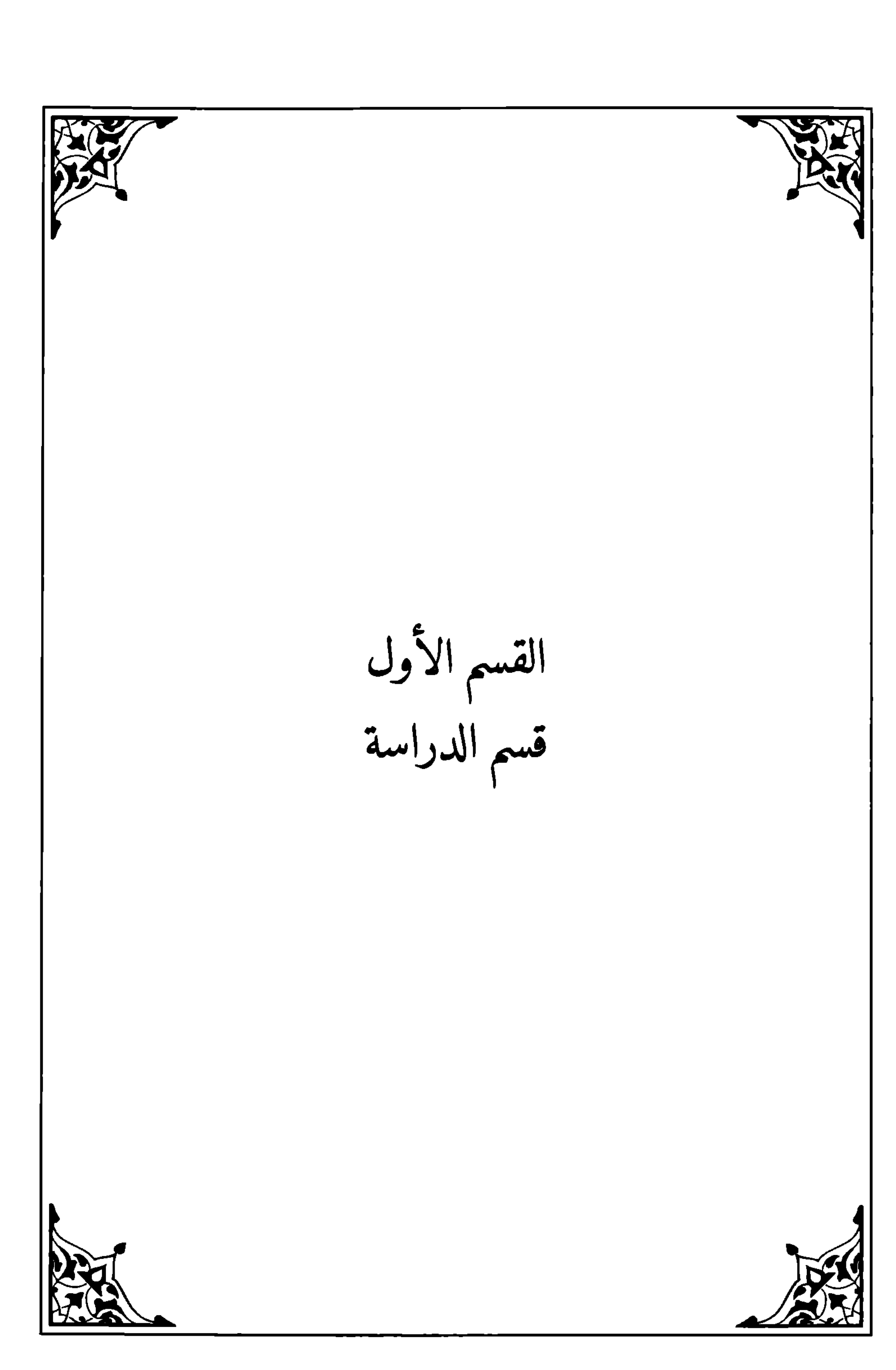
إن المؤلِّف والمؤلَّف جديران بالعناية ويستحقان كل الاهتمام العلمي والبحثي، فالمؤلِّف نحن مَدينون له بالوفاء والعمل على عدم تناسي الزمان له، والمؤلَّف يفرض موضوعه العنايةَ به، والدراسةَ والإخراج له، وهذا ما سأحاول القيام به ـ إن شاء الله تعالى ـ ضمن قسمَي الدراسة والتحقيق للكتاب، سائلًا الله تعالى أن يتقبل العمل ويباركه، وينفع به في تدبير الخلاف والتقليل من أثره، وأن يكون مِفتاحًا للتوافق المذهبي، مِغلاقًا لشر الخلاف العقدي، والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

الدكتور عبد الصمد بوذياب

مدينة وزان ـ شمال المملكة المغربية

---

(١) «نشر المثاني في أخبار القرن الحادي عشر والثاني» محمد بن الطيب القادري، ٣/ ٢٧٨.

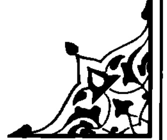


القسم الأول
قسم الدراسة




الفصل الأول
في التعريف بالمؤلِّف

- اسمه ونسبه وولادته ونشأته.
- شيوخه ومعلموه.
- تلامذته ومريدوه.
- مؤلَّفاته ومصنَّفاته.
- مكانته العلمية والاجتماعية.
- سياق عصره وزمانه.
- وفاته ودفنه.

المبحث الأول
اسمه ونسبه وولادته ونشأته

هو أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد ابن الشيخ سيدي محمد ابن سيدي أبي بكر، البكري، الدِّلائي أصلًا، الفاسِيّ منشأً ودارًا، المِسناوي شهرةً، الإمام الكبير، شيخ الإسلام، وشيخ شيوخ فاس وإمام الجماعة بها، الحافظ المتقِن، الصدر الكبير المُبرز في المعقول والمنقول[1].

وُلد رحمه الله في الدلاء عام ١٠٧٢هـ حيث موقع الزاوية الدِّلائية ـ حاليًا ـ في الطريق بين مدينتي خنيفرة وقَصَبة تادلة بالأطلس المغربي، في أسرةٍ علميّة معروفةٍ، «فبيت الدلائيين شهير في المغرب؛ لكثرة من تخرج منهم من الأئمة الكبار»[2].

جاء به والده إلى فاس عندما هاجرت الأسرة العلمية الدلائية إلى المدينة وهو لم يتجاوز السابعة من عمره[3]، وكعادة أقرانه أُلحق بالكتاتيب القرآنية لحفظ القرآن الكريم، وبعد إتقانه له انتقل إلى حلقات العلم والمعرفة بفنونها المختلفة، فلم يركز على تخصص معين، وإنما انتظم في حلقاتٍ علميّةٍ متنوعّةٍ بين الفقه، والبلاغة،

---

(١) «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» ٢/ ٣٣٩. وينظر أيضًا: «نشر المثاني» القادري، ٣/ ٢٦٥.

(٢) «الفكر السامي» الحجوي، ٢/ ٣٣٩.

(٣) «الزاوية الدلائية» محمد حجي، ص ٢٤٣.

والمنطق، والأدب، والتاريخ.. وغير ذلك[١].

كان رحمه الله آيةً في المواظبة والصبر والحرص على التعلم، مع جمالٍ قل نظيرُه في الأخلاق والخلقة، وأناقةٍ ونظافةٍ وعلوّ همةٍ، فجلب عناية شيوخه، واكتسب هيبةً من أقرانه، حيث كان لا يجرؤ أحدٌ أن يعبث أو يلهو معه أو في حضرته[٢].

* * *

(١) نفسه، ص ٢٤٤.

(٢) نفسه.

المبحث الثاني
شيوخه ومعلموه

تلك المكانة العلمية والاجتماعية التي تبوأها عالمنا، وذلك التفوق ـ كما سبق ـ في اللغة، والفقه، والحديث، والتفسير، والمنطق، وغيرها؛ نالها بعد جهدٍ دراسي كبير، وصبرٍ وجَلَدٍ على الجلوس في حلقات المعلمين والشيوخ بالقرويين، التي كانت في زمن الإمام المِسناوي جامعةً بما تعنيه الكلمة في عصرنا اليوم، من تخصصات، وشيوخ، وطلبة، فدرس على كبار العلماء، قبل أن يتولى التدريس في مكانهم بعد وفاتهم[(١)]. ومن أهم أولئك الشيوخ اختصارًا:

١ـ الفقيه العلامة الكبير الشيخ عبد القادر الفاسي (ت ١٠٩١ هـ)[(٢)]، الذي كان يرى فيه أهل فاس أنه بالنسبة إليهم كالحسن البصري بالنسبة للبصرة[(٣)]. ومما قرأه العلامة المسناوي و«سمعه عليه: «شمائل الإمام الترمذي» قراءةً ودِرايةً»[(٤)].

---

(١) «شجرة النور الزكية» ص ٣٣٣.

(٢) وُلد بمدينة القصر الكبير في ٠٢ رمضان ١٠٠٧هـ، تعلم القرآن الكريم ومبادئ العلوم في مدينته، ثمَّ انتقل إلى فاس، واجتهد وتعلم حتى أصبح إمامًا تُشد إليه الرحال، تُوفي رحمه الله يوم ٠٨ رمضان ١٠٩١هـ. تُنظر ترجمته في: «الأعلام» للزركلي ٤/ ٤١، و«صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الثاني عشر» للصُّغَيِّر الإفراني ص ٣١٠-٣١٤، و«نشر المثاني» ٢/ ٢٧٠-٢٧٩، و«شجرة النور الزكية» محمد مخلوف ١/ ٣١٤، و«الحياة الأدبية» ص ١٠٢-١٠٥، و«فهارس علماء المغرب» ص ٦٥٢-٦٣٥.

(٣) «صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الثاني عشر» الصغير الإفراني ص ٣١٠.

(٤) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٥-٢٦٦، «شجرة النور الزكية» ص ٣٣٣.

٢ـ أبو عبد الله محمد ابن الشيخ عبد القادر الفاسي المذكور (ت ١١١٦هـ)[١].

وقد «حضر لديه في التفسير، والحديث، والأصول، والنحو، والبيان، وقرأ عليه بلفظه مبادئ الكتب الستة، و«الموطَّأ»، و«الشِّفا»، وأجازه إجازةً عامّةً في جميع ما يجوز له وعنه روايته، قال فيها ما نصه: «وقد أجزتُه الآن إجازةً عامةً في جميع ما يجوز لي وعني روايته من مقرر ومجاز ومسموع، ويتصل إسناد شيوخنا بالشيخ ابن غازي وابن حجر، وفهارسهم شهيرة، وأجزته فيما اشتملت عليه فهرسة ابن الزبير والمِنْتُورِيّ وغيرهما من الفهارس والمشيخات، وأشهر أسانيدنا عن الوالد عن عم أبيه أبي محمد عبد الرحمن، عن شيخ الإسلام القصار، عن شيخه الإمام رضوان عن سُقَّين، عن ابن غازي وزكرياء، عن ابن حجر»[٢].

٣ـ أبو العباس أحمد بن الحاج. وقد أخذ عنه أيضًا: «التفسير، والحديث، والأصول، والفقه، والبيان، والمنطق»[٣].

٤ـ أبو علي الحسن بن مسعود اليُوسي (ت ١١٠٢ هـ)[٤]، وسمع منه كما تذكر

---

(١) وُلد في فاس في ربيع الأول ١٠٤٢هـ، برع في العلوم كلها، وكان غاية في الصلاح والخوف من الله، فكان له شأن يقرب من أبيه، إلى أن تُوفي رحمه الله بفاس عام (١١١٦هـ) ودُفن بها. تُنظر ترجمته في: «شجرة النور الزكية» ١/ ٤٧٥، و«صفوة من انتشر» ص ٣٥٧-٣٥٩، و«نشر المثاني» ٣/ ١٥١-١٥٢، و«طبقات الحضيكي » ٢/ ٣١٢-٣١٤، و«سلوة الأنفاس» ١/ ٣٥٩-٣٦١.

(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٣) نفسه، ٣/ ٢٦٦-٢٦٧. «شجرة النور». ص ٣٣٣.

(٤) كان متضلعًا في العلوم، حامل لواء المنثور والمنظوم، له تآليف حِسان، وأدعية، ورسائل، وقصائد، ومحاضرات، ينظر: «شجرة النور الزكية» ص ٣٢٨-٣٢٩، و«صفوة من انتشر» ص ٣٤٤-٣٥٠، و«الأعلام» للزركلي ٢/ ٢٢٣، و«الاستقصا» ٧/ ١٠٨-١١٠، و«نشر المثاني» ٣/ ٢٥.

مصادر ترجمته: «نحو النصف من صحيح البخاري»[١].

٥ـ عم والده الشيخ أبو عبد الله محمد المرابط (ت ١٠٨٩)، وتلقى عنه: «شرح التسهيل»، و«ألفية ابن مالك»[٢].

٦ـ القاضي محمد بن إبراهيم الهَشْتوكي الأصل المَرّاكُشِيّ: وأخذ عنه «الشفا» وبعض حواشي السعد والمحلي[٣].

٧ـ المحدث عبد الملك بن محمد التجمعتي السجلماسي. وأخذ عنه: مبادئ الكتب الستة، و«الموطأ»، و«الشفا»، وأجازه إجازةً عامّةً[٤].

٨ـ الشيخ محمد بن أحمد القسمطيني. أخذ عنه «مثل ما قرأ على ابن الحاج»[٥].

٩ـ أبو عبد الله محمد البوعناني التِّلِمْساني. و«قرأ عليه: شرح السَّنوسي على مقدمته وصغراه»[٦].

١٠ـ عبد السلام القادري الحَسَني. وهو من تلامذة والده، الَّذي ألف مصنَّفًا خاصًّا في ترجمة شيخه الشاذلي الدلائي وجدِّه، وسماه «**نزهة الفكر في مناقب الشيخ سيدي محمد ووالده سيدي أبي بكر**»[٧].

---

(١) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٦-٢٦٧. «شجرة النور الزكية» ص ٣٣٣.

(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٦-٢٦٧. وتُنظر ترجمته في: «الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر» ص ٢٥٢، و«شجرة النور الزكية» ١/ ٤٥٣، و«الأعلام» للزركلي ٧/ ٦٤، و«خلاصة الأثر» ٤/ ٣٠٢، و«طبقات الحضيكي ١/ ٣٠٥-٣٠٧، و«شجرة النور الزكية» ص ٣٣٣.

(٣) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٦-٢٦٧.

(٤) نفسه، و«شجرة النور الزكية» ص ٣٣٣.

(٥) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٧.

(٦) نفسه.

(٧) نفسه. ويُنظر أيضًا «الزاوية الدلائية» ص ٢٧٣.

هذه نخبةٌ من شيوخ العلامة المسناوي الَّذينَ لم نقصد استقصاءهم، وهذا بعض ما درسه عليهم، مما يفسر تلك الموسوعية التي كان يتميز بها وأهليته لخلافة شيوخه في كراسيِّ العلم واجتماع نُجباء الجيل الموالي حوله وازدحامهم على حلقاته، كما سيظهر بعون الله في المبحث الموالي.

* * *

المبحث الثالث

تلامذته ومريدوه

إن مكانة الإمام المِسناوي العلمية والخلقية والاجتماعية جعلته محجَّ طلّاب العلم ومريديه للأخذ عنه، فقُصد من كل مكان، وجُعل الجلوس في حلقاته أمنية لكل طلبة العلم والمعرفة[١]، «وتتلمذت له شيوخ الزمان، واشتهر بالنقد والإتقان، واعتنى بالتدريس؛ فانتهت الرياسة له فيه، وقام به أحسن قيام»[٢].

إن الجالسين في حلقاته كانوا يرون أن الله تعالى قد حباه ـ كما يقول صاحب «نشر المثاني» ـ بـ«ملكة التدريس والفتيا، وسلَّم له أعيان عصره في مراتبها العليا، ولم يزل منذ بلغ ذلك مقصودًا للمشكلات، ومعتمَدًا في النوازل، وتتلمذ له جميع أهل عصره، وانفرد برياسة التدريس والعلم في وقته ومصره»[٣].

ومما نقله في هذا السياق ـ مما يشبه شهادة القادري السابقة ـ هذا النص من «فهرسة عبد الرحمان بن إدريس المنجرة» (تـ ١١٧٩ هـ) الَّذي يصف فيه المسناوي بأنه: «كان ممن خصه الله دون أبناء زمانه، يحسن التدريس، مع الفصاحة والتؤدة والسكينة، كأنه يفرِغ العلم إفراغًا في قلوب المستمعين، ما درس علمًا إلا يقول سامعه: لا يعرف سواه؛ لاستحضاره لقوله، وجوده، وتهذيبه، وحسن إلقائه، وكان

(١) نفسه ص ١٩٧.
(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٧٣.
(٣) نفسه ٣/ ٢٦٥.

معظِّمًا للعلم وأهله، كثير الخشية، عظيم المهابة، حسن الخُلق والخَلق، طيب العشرة، صادق العهد، من رآه بديهةً هابه، ومن خالطه معرفةً أحبه، متين العلم والدين، متنزهًا عن الفتيا والشهادة والفضول والقضاء، معظَّمًا في قلوب العامة والخاصة، والرجال والنساء والصبيان، لا يبغون به دليلًا، محبًّا للخير لكل عباد الله، زوّارًا للصلحاء الأحياء منهم والأموات، متواضعًا، يقضي الحوائج للكبير والصغير، والذكر والأنثى، والحر والعبد، ويبذل ما يعلم لكل أحد، ما رأت عيناي مثله، كأنه غريب في زمانه»[١].

أما عن المواد التي درَّسها وتنافس خِيرة طلبة الزمان في تحملها، فهي كثيرةٌ ومتعددةٌ، منها ما صرح به المترجمون له الَّذينَ كتبوا أنه «تصدر للتدريس بفاس: الحديثَ، و«مختصرَ خليل»، وغيره من كتب الفقه، والتفسير، وعلم الكلام، والسير، وعلم المعقول»[٢].

ذكروا أيضًا أنه كان يواظب على إقراء «تلخيص المفتاح» للخطيب القزويني بالشرح الصغير لسعد الدين التفتازاني، ومختصر الشيخ السَّنوسي في المنطق، ثمَّ انقطع في آخِر حياته لتفسير القرآن الكريم، وقراءة «صحيح البخاري»[٣].

وقد نقل لنا تلميذه العلامة الزَّرْوِيليّ بعضًا مما كان يدرسه لطلابه، فذكر أنه مما تلقاه هو ضمن طلابه[٤] «ما يلي:

---

(١) «فهرسة المنجرة» م.خ.ع الرباط، رقم ٢٢٧٥د، الورقة: ٤٦. نقلاً عن مجلة «دعوة الحق» العدد ٣٥٩ ربيع ١ ١٤٢١، يونيو ٢٠٠١م.

(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٧.

(٣) نفسه.

(٤) «سنا المهتدي في مفاخر الوزير اليحمدي»، علي مصباح الزرويلي. م.خ.ح/ الرباط ـ رقم: ٥٢١/ ص: ٣٧٥. نقلًا عن مجلة «دعوة الحق» المشار إليها قبلًا.

ـ **في الفقه**: «مختصر خليل»، و«المرشد المعين»، يناوب بينهما.
ـ **في العقيدة**: «نصيحة الشيخ زَرُّوق»، وصغرى الشيخ السَّنوسي.
ـ **وفي اللغة**: «توضيح» ابن هشام، و«المغني» لابن هشام، وغيرهما.
ـ **وفي الأصول**: «لُبّ الأصول» للشيخ زكريا الَّذي اختصر فيه «جَمْع الجوامع» للسُّبْكِيّ.

ـ **وفي السيرة**: «الشِّفا» للقاضي عِياض»[1].

ـ **أما علم الحديث**: فيقول أبو القاسم بن سعيد العميري (تـ ١١٧٨هـ) في «فهرسته»: «ووجدته يقرئ «**صحيح البخاري**»؛ فإذا هو آية الله في أرضه؛ سكينةً ووقارًا، وحسن إلقاء، وتدقيق نظر، وتحقيق مسائل، وبلاغة منطق، وسلامة ألفاظ، وتطريز مساق لما يأتي به، يحضر مجلسه الخاصة والعامة، وكلٌّ يأخذ منه بنصيب، وكان له أدب تميل إليه النفوس»[2].

ـ **أما علم الأنساب والتراجم**: فقد جال رحمه الله ـ كما يقول صاحب «نشر المثاني» ـ «في الأنساب، وعلم بالأحساب، وانفرد بالتحري في هذا الطريق، وممن له القدم الراسخ بهذا العلم والتحقيق، فكان المرجع فيها زمنه إليه، ومعول كل الناس فيما أشكل منها عليه، وحقق أنواعًا كثيرةً من العلوم، وطالت ممارسته لها، فانجلت له عرائس الفُهوم، وتتلمذت له شيوخ الزمان، واشتهر فيه بالنقد والإتقان»[3]، **ولم يبق أحد من «عامة أهل عصره»[4] إلا وأخذ عنه رحمه الله تعالى.**

---

(١) نفسه.
(٢) «فهرسة العميري». م.خ.ع/ الرباط رقم ١٣٦١ ك الورقة: ١٨١-١٨٢. نقلاً عن مجلة «دعوة الحق».
(٣) «نشر المثاني» ٣/ ٢٧٣.
(٤) نفسه ٣/ ٢٦٧.

هذه جملة من المصنفات والكتب والمواد التي كان يدرسها، أما طريقة تدريسه فيذكر مترجموه أنه كان «إذا أخذ في تقرير مسألةٍ يأتي على وجوهها كلها، ولا يدع شيئًا مما يقع في نفوس الحاضرين من مدلولاتها مما يقتضيه بحث المعقول والمنقول، مع وجود التحرير التام»[١].

وإذا بدأ كتابًا يعتني به حتى يختمه، لا يلتمس عذرًا؛ إلا إذا نزل به ضروري وطارئ، وكان كثير الختم، وكان شعراء الوقت يرصدون ذلك فيمدحونه بالقصائد، ويتنافسون بينهم في أي المدح أحسن[٢]، غير أن تواضعه جعله يمنع «من قراءة تلك القصائد بمجلس الختم؛ استحياءً من الله تعالى أن يسمع المدح في نفسه»[٣].

وكان رحمه الله في رمضان على ما كان عليه الحال، وما يزال حتى زماننا نحن[٤]، يقوم بتوقيف الدراسة والاكتفاء بكتاب واحد أو مادة واحدة، فكان يختار «صحيح البخاري»، غير أنه كان يقتصر في تدريسه على سرد الأحاديث وبيان المعاني العامة التي توافق أحكام مذهب الإمام مالك[٥]

وقد كتب في تفوق الإمام المسناوي في التدريس وامتلاكه طرقه ووسائله؛ أحمد ممنون مقالًا جيّدًا في مجلة «دعوة الحق» بعنوان: «**أعلام التدريس بالمغرب: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن المسناوي الدلائي**» نقل فيه عدة نصوص من مصادر

---

(١) «الزاوية الدلائية» ص ٢٦٨.

(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٧٥.

(٣) نفسه ٣/ ٢٧٥.

(٤) أقصد المرحلة التي كنتُ أدرس بها في التعليم العتيق ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٤م، حيث كنا ندرس «السلم» في المنطق، أو «نزهة النظر»، أو غيرهما من الكتب الصغيرة التي كنا نختمها قبل السابع والعشرين من رمضان.

(٥) «نشر المثاني» ٣/ ٢٧٥.

مخطوطةٍ ومطبوعةٍ، تؤكد تميز الرجل في باب التدريس وتفوقه فيه على غيره.

إن المتأمل في النصوص السابقة يدرك بجلاء أن الرجل كانت له حلقات تدريسية متعددة، والمعارف التي يتلقاها منه الطلاب متنوعة؛ مما يصعب من عملية حصرهم واستقصائهم جميعهم، لذلك سأكتفي بالإشارة ـ بإيجاز ـ إلى أهمهم، مع الإحالة ـ لمن أراد المزيد عنهم ـ إلى مصادر تراجمهم، ومنهم:

١ـ محمد بن الطيب العلمي (ت ١١٣٤ هـ). وهو الأديب الَّذي فتن أهل فاس بشعره، وألف كتاب «الأنيس المطرب فيمن لقيهم مؤلفه من أدباء المغرب»، وفيه يذكر شيخه المسناوي الَّذي كان ينافح عنه في مساجلات أدبيّة، ويرد على انتقادات بعض الأدباء لقصائده[1].

٢ـ أحمد بن عبد الوهاب الوزير الغساني (ت ١١٥٣ هـ). وهو الفقيه العالم الكبير، الصوفي الأريب، البارع الأديب، صاحب التآليف الكثيرة، ومنها: «رسالة في التعريف بالشيخ المسناوي»، وكان متمكنًا من علوم الحديث والأنساب والتاريخ[2].

٣ـ محمد بن عبد الرحمن بن زكرياء (ت ١١٤٤هـ)[3]. الذي اشتهر بعلمه في الحديث والفقه، بالإضافة إلى علم القراءات، كما اشتهر بالتأليف والفتوى، وهو فاسي الدار والنشأة والوفاة[4].

---

(١) «الحياة الأدبية» محمد حجي ص ٢٧٤.

(٢) نفسه ص ٢٧٣-٢٧٢. وينظر في ترجمته: «الأعلام» للزركلي ١/ ١٦٥ -١٦٦، و«شجرة النور الزكية» ١/ ٤٨٤-٤٨٥.

(٣) «الحياة الأدبية» ص ١٩٦.

(٤) مما يُحكى في ترجمته أنه حجَّ رحمه الله سنة أربعين ومِئة وألف، ولقِي هنالك ناسًا من أهل الخير، ولما دخل مصر ورأى ما عليه الناس بها من الولوع بشرب الدُّخَان، عاب عليهم ذلك وأكثر الكلام فيه، وصرّح بتحريمه، فعقد علماؤها مجلسًا لمناظرته في جامع الأزهر =

٤ـ محمد بن عبد السلام بناني (ت ١١٦٣ هـ)[1]. أحد أعلام القرويين ورجالاتها بعد المسناوي، حيث تقلد بعده خطة التدريس بها لـ«صحيح البخاري» و«مختصر خليل»، وغيرهما[2].

٥ـ أبو عبد الله محمد بن الحسن الكندور (ت ١١٤٨ هـ). إمام اللغة والنحو في عصره، وأستاذ محمد بن الطيب القادري صاحب كتاب «نشر المثاني»[3].

٦ـ أحمد بن مبارك اللمطي السجلماسي (ت ١١٥٦ هـ)[4]، الحافظ الكبير، والفقيه الَّذي كاد يبلغ درجات الاجتهاد، صاحب التآليف العديدة[5].

٧ـ أبو عبد الله محمد الحوات (ت ١١٦٠ هـ). ابن سليمان الحوات قاضي شفشاون وصاحب «البدور الضاوية»، وصاحب كتاب «تحفة المعاصر في بعض صالحي تلاميذ أبي عبد الله محمد بن ناصر»[6].

٨ـ محمد بن حمدون بناني (ت ١١٦٠ هـ). كان إليه المرجع في الفتيا وتحقيق الوثائق[7].

= فناظرهم. للاطلاع أكثر على حياته وتراثه يُنظر: «طبقات الحضيكي» ص ٣٦٢، و«الاستقصا» ٣/ ٨٣، و«سلوة الأنفاس» ١/ ١٦٨، «شجرة النور الزكية» ص ٤٨٤، «نشر المثاني» ٣/ ٣٣٨-٣٣٩، و«الزاوية الدلائية» ص ٢٧٤.

(١) «الحياة الأدبية» ص ١٩٦.

(٢) «نشر المثاني» للقادري ٤/ ٨٠-٨١، و«طبقات الحضيكي» ٢/ ٣٥٩-٣٦٠، و«سلوة الأنفاس» للكتاني ١/ ١٥٣-١٥٥.

(٣) «الزاوية الدلائية» ص ٢٧٤.

(٤) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٧.

(٥) من مصادر ترجمته: «نشر المثاني» ٤/ ٤٠-٤١، «طبقات الحضيكي» ١/ ١٢٠، «إتحاف أعلام الناس» ١/ ٢٩١، «هدية العارفين» ١/ ١٧٤، «الأعلام» للزركلي ١/ ٢٠٢.

(٦) «الزاوية الدلائية» ص ٢٧٤.

(٧) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٧.

٩ـ أبو عبد الله محمد بن الطيب الشرفي (ت ١١٧٠ هـ). كانت تربطه بالمسناوي ـ زيادة على رابطة العلم والتعلم ـ رابطة القرابة، برز في علوم اللغة، وأخذ عنها علماء المغرب والمشرق، وألف كتبًا عظيمة مثل «**المسفر عن خبايا المزهر**» الَّذي شرح فيه كتاب السيوطي في علوم اللغة، و«**الحاشية الكبرى على قاموس الفيروزآبادي**» في أربعة مجلدات ضخمة[١].

١٠ـ محمد بن قاسم جسوس (ت ١١٨٢هـ). المحدث الكبير الَّذي ألف شرحًا على «مختصر خليل» في ثمانية أسفار ضخام، وله شرح على «الرسالة»، وشرح على «الشمائل» مشهور متداول، وشرح على «الحِكم العطائية»، وفهرسة في أشياخه، وغير ذلك[٢].

١١ـ المؤرخ الإفراني المراكشي. مؤلف أشهر الكتب وأوثقها في تاريخ الدولة السعدية والعلوية «نزهة الحادي في أخبار ملوك القرن الحادي»[٣].

١٢ـ الأمير محمد العالم ابن السلطان المولى إسماعيل[٤]، وكان من أخص تلاميذه وأقرب الناس إليه، حيث لازم دروسه مدة طويلة إلى أن تخرج على يده عالمًا مشاركًا في علوم النحو، والبيان، والمنطق، والكلام، والأصول، وغيرها، وكان حريصًا على مجالسة العلماء، قبل أن تقتله السياسة في خروجه على أبيه سنة

(١) نفسه ص ٢٧٣، و«الزاوية الدلائية» ص ٢٧٤.

(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٦-٢٦٧، و«إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع» ١/ ٢٨، و«سلوك الطريقة الوارية» ص ١٢٦-١٣٤، و«حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي ص ١٤٠٥، و«شجرة النور الزكية» لمحمد مخلوف ١/ ٥١١.

(٣) «الزاوية الدلائية» ص ٢٧٠.

(٤) نفسه ص ٢٧٠.

(١١٨ هـ)، وكاد المسناوي أن يُقتل معه أيضًا ـ كما سبق ـ لقربه منه، لولا لطف الله به واقتناع المولى إسماعيل بأنه شيخه في العلم لا في السياسة[١].

١٣ـ أبو عبد الله ميارة الحفيد (ت ١١٤٤). صاحب كتاب «**معين القاري لصحيح البخاري**»، وكتاب «**نظم اللآلئ والدرر في اختصار مقدمة ابن حجر**»، وهو حفيد الشيخ ميارة الكبير المعروف، صاحب «**الدر الثمين**» على منظومة شيخه عبد الواحد بن عاشر «المرشد المعين» المشهورة أيضًا[٢].

١٤ـ الشيخ أبو العباس أحمد بن علي القضاعي الأندلسي الوجاري ثمَّ الفاسي (ت ١١٤١هـ). العالم النحوي واللغوي الكبير، الَّذي ألف عدة مؤلفاتٍ، منها: «ملخص القاموس» (مخطوط، منه نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم ١٦٩٠ك.[٣])[٤].

١٥ـ أبو عبد الله محمد الكبيرُ الشَّرْغِيني. له مختصر على «صحيح مسلم» وتقاييد وتآليف عديدة (ت ١١٦٤هـ)[٥].

---

(١) «الاستقصا» ٧/ ٩٠-٩٣. ومن مصادر ترجمته: «سوس العالمة» محمد المختار بن علي ابن أحمد الإلغي السوسي ص ٢٢ و ٨٠، و«الأعلام» للزركلي ٦/ ٣٧، و«إتحاف أعلام الناس» ٤/ ٧٨-٨٠.

(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٧ و ص ٢٥٣-٢٥٤، و«شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» ١/ ٤٨٤، و«إتحاف أعلام الناس» ٤/ ١٦٧، و«فهرس الفهارس» ١/ ٣٥، و«سلوة الأنفاس» ١/ ١٨٠-١٨١، و«سلوك الطريقة الوارية» ص ١١٩-١١٨.

(٣) «الدليل إلى المتون العلمية» عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ١/ ٦٠٣.

(٤) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٧ و ص ٣٠٤-٣١٣.

(٥) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٧ و ٤/ ٨٤-٨٩، و«سلوة الأنفاس» ٢/ ٤٥١-٤٥٥، و«سلوك الطريقة الوارية في الشيخ والمريد والزاوية» أبو عبد الله محمد المنالي الزبادي الفاسي ص ١٥٢-١٥٣.

هذه بعض الأسماء فقط من الَّذينَ تعلم أصحابها في حلقات المسناوي ونهلوا من علومه، وإلا فإنَّهُ يصعب ـ كما قال محمد حجي ـ أن يحدد تلامذة الدلائيين بفاس لكثرتهم، وكون القرويين كانت محجًّا لكل الطلاب في زمانهم[1].

* * *

(١) «الزاوية الدلائية» ص ٢٤٧.

المبحث الرابع

مؤلفاته ومصنفاته

لقد خلّف لنا الإمام المسناوي رحمه الله تعالى تراثًا فكريًا وثقافيًا كبيرًا، شاهدًا على مكانة الرجل، وعلى أهم القضايا التي كانت تشغل أهل العلم في زمانه.

وعن أهمية ما كتبه عالمنا المسناوي يقول الدكتور محمد حجي الَّذي خبر أسرة الدلائيين وزاويتهم: «امتازت كتب هذا الإمام بالدقة في التعبير، مع السلامة والوضوح، وقد خلّف تراثًا فكريًا هائلًا، يدل على عقل جبّار، وذكاءٍ وقاد، وتحرّرٍ في التفكير غريب في ذلك العصر»[1].

وبالإضافة لما قاله حجي؛ فقد تميزت كتب الإمام المسناوي ومؤلفاته أيضًا بالتنوع مضمونًا ومنهاجًا؛ حيث تنوعت بين العقيدة، والتصوف، والفقه وأصوله، والحديث وعلومه، واللغة العربية وآدابها، والتراجم والتاريخ، فقد كتب رحمه الله في مواضيع شتى، ومن ذلك:

١ـ الأنساب والتراجم:

وهي مما برع المؤلِّف رحمه الله فيه وتميز، وله تحقيقات غاية في الدقة، وهي دليل بيِّن على المَكِنة وسعة الاطلاع، منها ما استدركه على مجموعة من التراجم المذكورة في هذا الكتاب، وأبان فيه الخلل الواقع في كثير من الأنساب، كما هو

---

(١) «الزاوية الدلائية» ص ٢٤٤. وينظر أيضًا: «النبوغ المغربي في الأدب العربي» عبد الله كنون ١/ ٢٨٧.

الحال مع ترجمة أبي العباس الشريشي وغيره.

وصنف المؤلِّف رحمه الله في الموضوع كتبًا عدّةً، منها:

ـ حاشية على تأليف عبد القادر الفاسي(١).

ـ التعريف بسيدي أحمد اليمني(٢).

ـ إجازة من الإمام العلامة سيدي محمد أحمد المسناوي(٣).

ـ مناقب الشيخ عبد الله الخياط، المعروفة باسم «جواهر السماط في مناقب سيدي عبد الله الخياط»(٤).

ـ «نتيجة التحقيق في بعض أهل الشرف الوثيق»(٥).

ـ «التعريف بالأدارسة الجوطيين»(٦).

ـ «التعريف بالأشراف الأدارسة»(٧).

٢ـ اللغة والأدب:

كان المؤلِّف رحمه الله من الماهرين باللغة وعلومها، المتفننين في صنوفها

---

(١) خزانة المسجد الأعظم بوزان. رقم: ١١٢٦.

(٢) نفسه، الورقة ١٩٨. مخطوط بالخزانة العامة للرباط. د-١٤١٩.

(٣) الخزانة الحسنية بالرباط. رقم الحفظ: ٥٨١٢.

(٤) «الزاوية الدلائية» ص ٢٨٠. وتوجد بالمكتبة الوطنية ٠٤ نسخ بهذا العنوان تحت أرقام: د-١١٨٥ و د-٤٢٤٩ و د-٢٢٤٢، ولكنها منسوبة لمؤلف وُسم بـ«الريفي».

(٥) طُبع على الحجر بفاس عام ١٨٩١م، ونُشر في تونس عام ١٨٧٩م.

(٦) يوجد مخطوطًا بالخزانة الوطنية في الرباط، تحت رقم: ٥٣٧. وتوجد نسخة أخرى بالخزانة الحسنية، تحت رقم: ٥٧١٦.

(٧) مخطوط بالخزانة الوطنية بالرباط. رقم الحفظ: D ١٦٣٢. ونسخة أخرى برقم: ٤٩٤. وأخرى برقم: ٥٣٧.

الشعرية والنثرية، بل ناقدًا ومدقِّقًا لمواضيعها، مستدركًا على كبار فحولها، كما هو الحال مع القضايا اللغوية والشعرية التي عرض لها المؤلِّف ضمن هذا الكتاب، كتنكيته على صاحب «القاموس» في مادة (حنبل)، ونقده شعر العَكَوَّك لما أورد قصته في شرح الوجه الرابع عن ابن خلكان من أنه ـ العَكَوَّك ـ مدح حميد بن عبد الحميد الطوسي فقال له:

ما عسى أن تقول فينا بعد قولك في أبي دُلَف: «إنما الدنيا...» إلخ؟!

فقال: أصلح الله الأمير، قد قلتُ فيك ما هو أحسن من هذا.

قال: وما هو؟ فأنشده:

إنما الدنيا حُمَيْدٌ وأياديه الجِسام
فإذا ولَّى حُميد فعَلى الدُّنيا السلام

فتبسَّم ولم يجد جوابًا، وأجمع مَن حضر من أهل المعرفة والعلم بالشعر على أن هذا أحسن مما قاله في أبي دُلَف، فأحسن جائزته.

ثم عقب على هذا الإجماع بقوله: «**ولم يظهر لي وجه الحسنية؛ إذ لَيسَ بين المدحين كبير فرق، فتأمله!**».

كما أن المصنفات التي خلفها المؤلِّف رحمه الله في اللغة والشعر شاهدةٌ بذلك. ومنها:

ـ قصيدة رائية في الغزل[1].

ـ قصيدة رائية في التوسل بالقطب مولاي عبد السلام بن مشيش[2].

---

(١) الخزانة الحسنية، الرقم: ٢. ١٣٣٥٤.

(٢) نفسه: ٢ ١٣٨٢٣.

ـ منظومة في التوسل[١].

ـ «المقامة الفكرية في محاسن الزاوية البكرية»[٢].

ـ التعليق على «القاموس المحيط»[٣].

ـ قصيدة في التوسل بالمولى إدريس مؤسس فاس[٤].

ـ قصيدة بعنوان «أنسيم الأسحار»[٥].

ـ قصيدة بعنوان «أزهر نجوم في تدلت لجانب»[٦].

ـ «البركة النارية في الخطب الوعظية».

٣ـ العقيدة والتصوف:

ـ «فوائد في التصوف»[٧].

ـ «تقييد في العقائد»[٨].

ـ «تنزيه ذوي الولاية والعرفان عن عقائد أهل الزيغ والخذلان» وهو الكتاب الَّذي بين أيدينا.

---

(١) نفسه: رقم: ٢، ١٣٩٠٤.

(٢) نفسه: رقم: ٣٩٠٧ ضمن مجموع.

(٣) نسبه له الشيخ محمد مرتضى الزبيدي في «تاج العروس»، وطُبع في القاهرة عام ١٣٠٦هـ.

(٤) تقع في ٤٣ بيتًا، وتوجد مخطوطة بالخزانة العامة في تطوان تحت رقم: ٥٣٦ ضمن مجموع، من ٣١٩ إلى ٣٢١.

(٥) «الزاوية الدلائية» ص ٢٧٩.

(٦) نفسه. وهو مخطوط بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم: ٦٥٦ ضمن مجموع.

(٧) أفكار مجموعة مأخوذة من مختلف الصوفيين المشهورين؛ كأبي مدين الفاسي، مخطوط بالمكتبة العامة في الرباط، رقم: ٩٨٤ ضمن مجموع.

(٨) الخزانة الحسنية. الرقم: ٢. ٦١٤.

٤ـ الحديث:

ـ رسالة في كتب الحديث التي تجوز الرواية منها والتي لا تجوز[(١)].

٥ـ الفقه والأصول:

ذكر المترجمون للمسناوي أن «له أجوبةً كثيرةً وتقاييد جيدة، لو جُمعت كانت مجلدًا، في مسائل أبواب من العلم، يُرحل إلى سماعها من أقصى المغرب إلى المدينة»[(٢)].

كما ذكروا أن الإمام رحمه الله في كتابتها «كان يتحرى الجواب في مسائل النكاح والطلاق تورعًا وخفية التورط في أمر استحلال الفروج، وإنما كان أغلب أجوبته في مسائل الاعتقاد وأحوال المعاش والمعاد»[(٣)]، ومن هذه الكتابات:

ـ تعليق على خليل.
ـ جواب عما يقع في زمان المَسْغَبة من كثرة السؤال[(٤)].
ـ أجوبة فقهية[(٥)].
ـ «نصرة القبض، والرد على من أنكر مشروعيته في صلاة الفرض» مطبوع.
ـ «صرف الهمة إلى تحقيق معنى الذمة»[(٦)].

---

(١) «الزاوية الدلائية» ص ٢٧٥. وهو مخطوط بالخزانة العامة في الرباط، رقم: ٢٢٥٣ د. ضمن مجموع.
(٢) «نشر المثاني» القادري ٣/ ٢٧٣.
(٣) «النبوغ المغربي في الأدب العربي» عبد الله كنون ١/ ٢٨٦. ٢٨٧.
(٤) الخزانة العامة. الرباط. رقم الحفظ: ١٠٨١ D. ورقم: ج ٤٧٩ ضمن مجموع، ورقة ١٣٩ ط-١٤١.
(٥) الخزانة الملكية (الحسنية)، الرباط، رقم الحفظ: (٧) ١٢٠٢٦.
(٦) «الزاوية الدلائية» ص ٢٤٤-٢٤٥.

- «الكاشف عن أحكام الاستنابة في الوظائف»(١).
- «حكم الجمع ليلة المطر بالمدارس إذا كان إمامها ساكنًا فيها»(٢).
- «نوازل المسناوي»(٣).
- تعليق على كلام من وصية محمد بن أبي بكر الدلائي(٤).
- تقاييد فقهية(٥).
- جواب على مسألتين في الفقه(٦).
- «السيف الصقيل الصارم في حكم الدعاء على الظالم»(٧).
- «فتح اللطيف في البسط والتعريف».
- «المعارج المرتقيات في معاني الورقات».

وغير ذلك(٨).

---

(١) «الزاوية الدلائية» ص ٢٤٤-٢٤٥. وهو بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم: ٢٦٩٦ د، ورقم: ٤٧٩ ج ضمن مجموع. ويوجد بدار الكتب الوطنية، تونس، رقم: ٤٥١١، وبخزانة القرويين، فاس، رقم: ٣/ ١٥٣٠. وتوجد نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم: ٧٥٥ ضمن مجموع.

(٢) نفس المرجع والصفحة، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: ١٨٥٤.

(٣) طُبع بالمطبعة الحجرية الفاسية عام: ١٣٤٥هـ.

(٤) الخزانة الحسنية، رقم: ٢. ١٢٣٥٠.

(٥) نفسه، رقم: ٢. ١٤٨. وخزانة المخطوطات الحبسية بالزاوية الحمزاوية، إقليم الرشيدية، المغرب، رقم: ١٦٧. وخزانة المسجد الأعظم بوزان، رقم: ١٢٧٣.

(٦) الخزانة الحسنية، رقم: ٢. ١٣٦٠١.

(٧) نفسه، رقم: ٢. ٧٢٤٨.

(٨) «الزاوية الدلائية» ص ٢٧٢. ويُنظر أيضًا «الحياة الأدبية» ص ١٩٦.

المبحث الخامس
مكانته العلمية والاجتماعية

يشهد لمكانة الإمام المسناوي ومَكِنته: مؤلفاته وتلامذته، بالإضافة إلى الشهادات والإفادات والألقاب والتحليات التي أدلى بها مَن عرفه، أو طالع سيرته واطلع على علمه وتراثه، فمكانة الإمام المسناوي العلمية والروحية والاجتماعية جعلت المترجمين يحلونه بأوصاف عليةٍ، وألقابٍ كبيرة، كـ: الإمام، والصدر، والحُجة، وشيخ الإسلام، وخاتمة المحققين، والمجتهد، وفقيه الفقهاء، وشيخ الجماعة، وغيرها من التحليات والأوصاف التي تدل على طول كعب الرجل وباعه في العلوم، ومكانته بين العلماء.

لقد أشبع المؤرخون والمترجمون الإمام المسناوي عبارات التقدير والامتنان، أهمها: **الوصف بالاجتهاد والتجديد في زمن ساد فيه التقليد.**

فمن ذلك قول عالم القرويين الشهير الوزير محمد الحجوي الثعالبي (١٢٩١-١٣٧٦ هـ) عنه: «شيخ الإسلام وشيخ الجماعة، الإمام، الصدر الكبير، المبرز في المعقول والمنقول، الَّذي سارت فتاويه في المغرب كالمثل السائر، **وهو ممن نُسب إليه أنه ادعى الاجتهاد، وإنه لحَقِيق به في وقته**»[1].

وعن هذه المكانة ـ التجديد والاجتهاد ـ قال الدكتور محمد حجي أيضًا: «وما بالك بفقيه مالكي يُعتبر شيخ الجماعة بفاس، والأستاذ الأول في القرويين، يجرؤ

---

(١) «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» ٢/ ٣٣٩. وينظر أيضًا: «نشر المثاني»، القادري ٣/ ٢٦٥.

على نقد المذهب، ومخالفة ما تواضع عليه فقهاء المالكية من سدل اليدين في الصلاة، ويؤلف كتاب «نصرة القبض، والرد على من أنكر مشروعيته في صلاتي النفل والفرض» »[(١)].

وهو أمر لا يقوم به حسب صاحب كتاب «نشر المثاني» إلا «الدرّاكة المشارك المتفنن، كوكب السحَر الوقاد، الحجة النقاد، فارس التعبير، وممارس التحبير، وتاج الكراسيّ والمنابر، وعين أعيان المشايخ الأكابر، شيخ الجماعة، وخاتمة المحققين، ورئيس الهداة وقادة الموفَّقين، كان رضي الله عنه آية العلوم، وحجة في صحة الإدراك والمفهوم، أخذ بأوفر نصيب في غالب فنونها، وكان لا ينقر للمسائل إلا في سواد عيونها»[(٢)].

وقد حلّاه الحضيكي في «طبقاته» بقوله: «**عالم العلماء وفقيه الفقهاء**»[(٣)]. بمعنى أنه لا يقدر على ما قام به إلا مَنْ وصل رتبة الاجتهاد، وتوفرتْ فيه مقومات المجدد، كما هو الحال مع عالمنا الموصوف أيضًا بأنه: «حُجة شهير، محقق كبير، فقيه، محدث، أُصولي، بياني، مفسر أديب، مؤرِّخ، عالم بالأنساب، صُوفي، آخر النُّظّار بفاس، وممن كان إليهم المرجع في العلوم[(٤)].

كان يأتي بما يسحر الألباب إتقانًا وبيانًا وحفظًا، وكان مرجوعًا إليه في كل الأمور الخاصة والعامة؛ فأذعن له مشايخُ عامة عصره، وكان أمره مُطاعًا عندهم، ولا يسعهم فيما أفتى به إلا الاتباع، له باع طويل في الرسائل والمخاطبات بمقتضى

---

(١) «الزاوية الدلائية» ص ٢٤٤.

(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٦٥.

(٣) «طبقات الحضيكي» محمد الحضيكي، تحقيق: أحمد بومزكو ٢/ ٣٦٢.

(٤) «نشر المثاني»، القادري، ٣/ ٢٧٨.

الحال والمقال، وله أنظام عجيبة بمعاني غريبة»[١].

يضيف الشيخ مخلوف في «شجرة النور الزكية»: «فإنه لم يزل في كل عصر من حملة هذا الدين بدر طالع، وزهر غصن يانع، وعَلَم ترنو إليه الأبصار، شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، وخاتمة المحققين، وقدوة الموفَّقين، شيخ الجماعة، وعمدة المفتين»[٢].

كما صنفه في نص آخر له بأنه من النقاد، وممن بلغ الشأو في العلوم، فقال: «الشيخ الأجَلّ الجِهبذ النقّاد، العالم الكبير، شيخ الجماعة بفاس، المسلَّم له في كل فن، المحقِّق الضابط»[٣].

وعلى منوال ما سبق، كتب الشيخ عبد الله كنون عنه في **«النبوغ المغربي»** واصفًا إياه بـ«العلامة الكبير، **أحد أركان الكلية القروية، وممن نفخ فيها روح التجديد، وقام بنهضة علمية صحيحة**، كان راسخ القدم في علوم العربية والفقه والحديث والتفسير والكلام، آية في الحفظ والإتقان، قد أُعطي الملكة العجيبة في التدريس، والعارضة القوية في الفتوى، فأصبح الحجة الَّذي لا يُنقض قوله، ولا يكون الرجوع إلا إليه»[٤].

وهكذا فلا يخلو كتاب ترجمة تعرض لحياته إلا وحلاه كاتبه بما يفيد تفرده بالفتوى في زمانه، وعلو كعبه في العلم والفضل على أقرانه وأترابه، وبلوغه رتبة التجديد والاجتهاد.

---

(١) نفسه، ٣/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) نفسه، ص ٣٣٣. وينظر: «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» محمد مخلوف، ١/ ٣.

(٣) «سنا المهتدي في مفاخر الوزير اليحمدي»، علي مصباح الزرويلي، ورقة ٣٧٥. م.خ.ح/ الرباط ـ رقم: ٥٢١. نقلًا عن «دعوة الحق» العدد ٣٥٩ ربيع ١، ١٤٢١هـ، يونيو ٢٠٠١م.

(٤) «النبوغ المغربي في الأدب العربي»، عبد الله كنون، ١/ ٢٨٦-٢٨٧.

هذه المكانة العلمية خولت للإمام أن يتولى وظائفَ علميّة ودينيّة واجتماعيّة كبيرة بإلحاح من طلبته وعموم أهل زمانه، وبتعيين مباشر من المولى إسماعيل سلطان المغرب في زمانه، فكان خطيبًا وإمامًا في المدرسة البوعنانية[١]، ثمَّ تولى ـ بتعيينٍ من السلطان ـ الإمامةَ والخطبة والتدريس بمسجد المولى إدريس بفاس، «وله خطبٌ بليغةٌ جيّدة المناسبة»[٢]، كما يُروى عنه أنه «كان يأتي في خطبه بالعجب العجاب، وبما يسحر الألباب؛ إتقانًا ولفظًا، وبيانًا وحفظًا»[٣].

ثمَّ عُين في منصب من أعلى المناصب الدينية في زمانه، حيث أصبح مفتيًا وكبير علماء فاس، وشيخًا للجماعة بفاس التي كانت تمثل واجهة الفتوى الرسمية بالمغرب»[٤].

ساعده على ذلك أيضًا أنه كان «طيب الأعراق والأخلاق»[٥]، وأيضًا كونه: «نظيف الثياب، جميل المعاشرة، حسن الأخلاق، عالي الهمة»[٦] ذا هيبةٍ علميةٍ، ووقارٍ، وجلالٍ، لدرجة أن الحياء الَّذي يعلو مجلسه جعل أن لا أحد حتى من الأكابر «يستطيع الكلام في مجلسه»[٧]؛ لهيبته وعظيم سمته، فـ«مجلسه مجلس سكونٍ ووقار، وخشيةٍ وتذكار، لا يحسب جالسه أن أحدًا أكرم عليه منه، ووسع الحاضرين في مجلسه بسطه، وله باعٌ طويلٌ في الرسائل والمخاطبات بمقتضى

(١) نفسه، ١/ ٢٨٧.
(٢) «نشر المثاني»، القادري، ٣/ ٢٧٣.
(٣) نفسه، ٣/ ٢٦٧.
(٤) ينظر أيضًا: «النبوغ المغربي في الأدب العربي»، عبد الله كنون. ١/ ٢٨٧.
(٥) «طبقات الحضيكي»، محمد الحضيكي، تحقيق أحمد بومزكو، ٢/ ٣٦٢.
(٦) ينظر: «نشر المثاني»، القادري، ٣/ ٢٧٣-٢٧٤، و«النبوغ المغربي»، عبد الله كنون، ١/ ٢٨٦، ٢٨٧.
(٧) نفسه.

الحال، وأنظامٌ عجيبةٌ بمعاني غريبة»[١].

كان الناس يقصدونه فتمتلئ مجالسه بالحضور من المدن والبوادي، لما كان يطبع دروسه ومواضعه من دقة وموسوعية، وسهولة في العبارة ووضوح، فكان «إذا أخذ في تقرير مسألة يأتي على أوجه احتمالاتها، ولا يدع شيئًا مما تشتهي بيانه نفوس الحاضرين من أبحاثها، مع جودة التحقيق والتحرير، بما يغبط به العقل من النقل، مع اختصارٍ في العبارة وسرعةٍ في بيان الإشارة، ولا يزيده ذلك إلا عطاءً وتواضعًا، من ذلك أن العماء والطلبة كانوا يكتبون فيه قصائد المديح ـ كما جرت العادة بذلك، سيما عند ختم الكتب المقررة ـ فكان ينهاهم عن ذلك تواضعًا منه رحمه الله»[٢].

وبالرغم من هذه المكانة والمَكِنة؛ إلا أنه ـ كأغلب العلماء ـ قد تعرض رحمه الله لابتلاءات عدة، من أخطرها ما كاد به حسادُه للسلطان من موالاته لولده الخارج عليه، الأمير محمد العالم، مستدلين في ذلك بتتلمذ هذا الأخير على المسناوي وإعجابه به، وحرصه على الإفادة منه، وأنه عندما كان الأمير محمد العالم في مراكش كان يراسل المسناوي ويستشيره، فاغتنم الحساد الفرصة وأوغروا صدر السلطان عليه، واتهموه بمساعدته على الخروج وتشجيعه.

غير أن الخلّص من رجال السلطان الَّذينَ يثق بهم المولى إسماعيل، أقنعوه بأن العلاقة بينهما علاقةٌ علميّةٌ لا سياسية، بل ذكروا له أنه كان ينهى تلميذه محمدًا العالم عن الثورة والخروج على أبيه، ومما ذُكر من قولهم له شعرًا:

مهـلًا فـإنّ لـكلِّ شـيءٍ غايةً ... والدهر يعكـسُ حِيلةَ المُحتال

فالبـدرُ يَلُـوحُ سـاطعٌ نُـورُ ... والشمسُ باهرةُ السَّنا في الحال

(١) نفسه.

(٢) «نشر المثاني» ٣/ ٢٧٥.

فاستحسن السلطان ذلك، بعد أن لاح له نور براءة الشيخ المسناوي وتحقق من وفائه، فعفا عنه، ونجا الإمام بفضل الله وألطافه[١].

* * *

(١) «الزاوية الدلائية»، محمد حجي، ص ٢٤٤-٢٤٥.

المبحث السادس

سياق عصره وزمانه

عاش الإمام المسناوي (١٠٧٢-١١٣٦هـ) في زمن حكم المولى إسماعيل (١٠٨٢-١١٣٩هـ) حيث تولى هذا الأخير الحكم والمسناوي في سن العاشرة، وإذا أضفنا الأعوام السبعة التي قضاها المولى إسماعيل نائبًا عن أخيه المولى الرشيد في حكم فاس، فيكون المسناوي فتح عينيه وفاس تحت حكم المولى إسماعيل، ومات وهي لا تزال والمغرب كله كذلك[(١)]؛ مما يعني أنه استفاد من الاستقرار السياسي والازدهار العلمي الَّذي قام به المولى إسماعيل؛ حيث استفاد من الاستقرار الَّذي نعِم المغرب به في ظل حكمه، من خلال القضاء على الفتن واسترجاع الثغور؛ كالعرائش وغيرها، والقضاء على مظاهر الانحراف والجريمة؛ بحيث «لم يبق لأهل الدعارة والفساد محلٌّ يأوون إليه ويعتصمون به، ولم تقلهم أرض ولا أظلتهم سماء سائر أيامه»[(٢)].

وهذا بلا شك وفّرَ مناخًا مناسبًا للأنشطة العلمية من تدريسٍ وتأليفٍ؛ مما لا يُتاح في غياب الاستقرار ونشوب الفتن والاضطرابات.

بالإضافة إلى ما اشتهر به المولى إسماعيل أيضًا من الاهتمام بالعلم والأدب

---

(١) «الاستقصا» ٧/ ٩٩، و«إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس»، ابن زيدان، ٤/ ٧٨-٨٠.

(٢) «الاستقصا» ٧/ ٩٩.

والتشجيع لرجالهما، والذي تجلى في جوانب عدة، من أهمها:

ـ مجالسته للعلماء وتقريبهم وتشجيعهم، وإقامة مجالس للشعر والشعراء، ومنح الجوائز والعطايا لهم.

ـ بناؤه وتجديده عددًا من المدارس والمساجد، وفتح الكتاتيب القرآنية، وإحياء الكراسي العلمية.

ـ الاحتفال بختم الكتب، وحرص المولى إسماعيل على حضور بعضها بنفسه، وتشجيع إلقاء القصائد بالمناسبة. ومن ذلك قول الشاعر علي مصباح بمناسبة ختم عالمنا المسناوي كتاب «**الشفا**» لعياض:

هـذا أميـرُ المؤمنيـنَ أنالَكُم مَرْغُوبَكم إكرام خَتمِكم الشِّفا
نـادى برفْـعِ مَقامكـم وعلاكـم أنتم حُماة الدينِ أصحاب الشفا

بناء المكتبات وإغناؤها بالكتب والمصنَّفات النادرة، وتحبيس الأوقاف عليها من أجل صيانتها، وصرف المِنح للقيمين على مرافقها، ومن أهم تلك المكتبات:

الخزانة الإسماعيلية بمكناس: التي قال أحد روادها الشاعر الكبير علي مصباح الزرويلي في كتابه «**سنا المهتدي**»: «حوت من أنواع الدفاتر وأسماء التآليف ما لم تحوه خزانة بغداد». كما وصفها القاضي محمد بن العياشي بأن «بها من الكتب العلمية ألوفًا عديدة، فيها من كل فن ما تحصل به رغبة القاصدين من العلماء الأُعلام، من جميع هذه الإيالة الشريفة».

كل هذا جعل عهد المولى إسماعيل كما قال صاحب «سنا المهتدي» يوصَف بأنه «حمدت الناس أيامه، وتمنت على الله بقاءه ودوامه، وكثُر العلماء وحفّاظ القرآن في أيامه السعيدة، فكم من رجل وُلد وقرأ وصار عالمًا من علماء المسلمين،

ووُلد له من صار عالمًا، كل ذلك في أيامه المباركة».

كما استفاد المسناوي أيضًا من نشأته في أسرة الدِّلائيين العلمية، ووجودها بالقرويين التي كانت مركزًا لعلماء كبار، وقد تميز الدلائيون بثقافتهم الموسوعية في مختلف العلوم[١].

* * *

---

(١) ينظر: «الزاوية الدلائية» محمد حجي، ص ٧٤، و«الإفراني وقضايا الثقافة» محمد العمري، ص٣٣-٣٤.

المبحث السابع

وفاته ودفنه

عاش الإمام المِسناوي خمسة وستين [٦٥] عامًا، كلها إقبال على العلم؛ تعلمًا، وتعليمًا، ودراسةً، وتدريسًا، وتأليفًا، وإرشادًا وتوجيهًا، وخطيبًا، ومفتيًا.

لذلك لم تنحصر شهرته داخل أسوار فاس؛ بل انتشرت في المغرب كله، وقصده العلماء من سائر النواحي، يأخذون عنه[1]، وعندما تُوُفي «حزِنت المدينة كلها على موته، وشيَّعه جميع السكان في مَحفَلٍ رهيبٍ إلى مدفنه»[2]، وكان ذلك «يوم السبت سادس عشر شوال عام ستة وثلاثين ومِئة وألف [١١٣٦هـ]، ودُفن بعد صلاة العصر في يومه بروضة سيدي العايدي بمطرح الجنة، خارج باب الفتوح من مدينة فاس»[3].

وقد كان رحمه الله أعَد للقاء ربه، مدرِكًا لمصيره؛ إذ حفر قبره في حياته، وكان بين الفينة والأخرى يزوره ليذكر نفسه، قارئًا في كل مرةٍ ما يليِّن به قلبه من آيات ربه، ذلك أنه «كان حفر قبره هناك في حياته قبل موته بنحو ثلاث سنين، بعد أن كتب لأولياء السيد يستأذنهم في الدفن فأذنوا له، وبعد الفراغ من الحفر اضطجع فيه وقرأ ما تيسر من القرآن، وبقِي يعاهد هذا القبر بالقراءة إلى أن تُوفي ودُفن به» رحمه الله[4].

---

(١) «نشر المثاني» ٣/ ٢٧٨.

(٢) «الزاوية الدلائية» ص ٢٧٠.

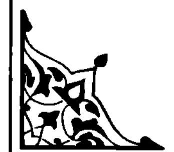
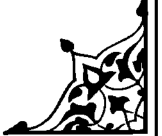
(٣) «نشر المثاني» ٣/ ٢٧٨.

(٤) نفسه.




الفصل الثاني
المؤلَّف وأهميته ومضامينه ومصادره

- اسم المؤلَّف ونسبته إلى مؤلِّفه.
- أسباب تأليفه.
- مضامينه.
- مصادر المؤلِّف ومراجعه.
- خطة العناية به.

المبحث الأول
اسم المؤلَّف ونسبته لصاحبه

مذ طالعتُ الكتاب من أول يوم في نسخة الشيخ محمد بوخبزة(1) ونسخة مؤسسة الملك عبدالعزيز بالبيضاء ـ الآتي ذكرُهما ـ وجدتُ في نفسي شيئًا من الاسم المشهور المتداول للكتاب، وهو «**جهْد المُقِلّ القاصِر في الدفاعِ عن الشيخِ عبدالقادر**»!

ذلك أن اختزال موضوع الكتاب فقط في الدفاع عن الشيخ عبدالقادر ـ مع أهميته ـ لا يتوافق مع مضمون الكتاب؛ لأن الشيخ عبدالقادر الجيلاني أراده المسناوي أُنموذجًا فقط لتدبير الخلافات العقدية بين الأشاعرة والصوفية والحنابلة والتقليل من آثاره، باعتبار أنه من قسم الاختلاف المقبول، الَّذي لا يعدو أن يكون اختلافًا في الجزئيات، لا في الكليات العقدية وأصولها.

فالشيخ عبدالقادر الجِيلاني ما هو ـ عند المسناوي ـ إلا أنموذج لخلاف عَقَدي، نتج عن الوقوف على ظواهر النصوص دون مراعاة مقاصدها، ونتج أيضًا

---

(1) الشيخ محمد بُوخُبْزة أبو أويس، وُلد في ٢٦ ربيع الأول ١٣٥١هـ، يقيم بمدينة تطوان شمال المغرب، وهو محقق وباحث مدقق في التراث المخطوط، ومن مشاهير رجالات العلم والثقافة العربية الإسلامية، ومن العلماء المشهود لهم بالإحاطة الواسعة بمحتويات خزائن الكتب العربية الإسلامية قديمها وحديثها، مخطوطها ومطبوعها. ومن المشهورين بالتميز في علوم الحديث رواية ودراية. التقيتُ به وجلست معه في داره مراتٍ.

عن عدم التمييز بين الاختلاف في الكليات والجزئيات، ولما ينتج عن عدم مراعاة أحوال المختلفين[1].

بدليل أن المؤلِّف تناول الخلاف حول مجموعة من المسائل العقدية والكلامية وقضايا التصوف المرتبطة بالعقيدة، كما تناول عدة شخصيات علمية ومذهبية أُثير الخلاف حول توجهها العقدي واختيارها المذهبي، كما سيأتي.

وهكذا كلما قرأت الكتاب أجد عنوانه المذكور «**جهد المقل القاصر في الدفاع عن الشيخ عبد القادر**» غير معبِّر تمامًا عن مضمون الكتاب، إلى أن وجدتُ على النسخ الأخرى[2] تسمياتٍ أخرى للكتاب، وهي تسميات قال ناسخها عنها: إنه وجدها بخط المؤلف، وهي بالإضافة إلى العنوان السابق:

«جهد المقِل القاصِر في نُصرة غَوث الوَرَى الأكابر»[3].

«رسالة النُّصرة لحامل راية كمال العرفان ومزيد الشهرة».

«تنزيه ذوي العناية والعِرفان من عقائد أهل الزَّيغ والخِذلان».

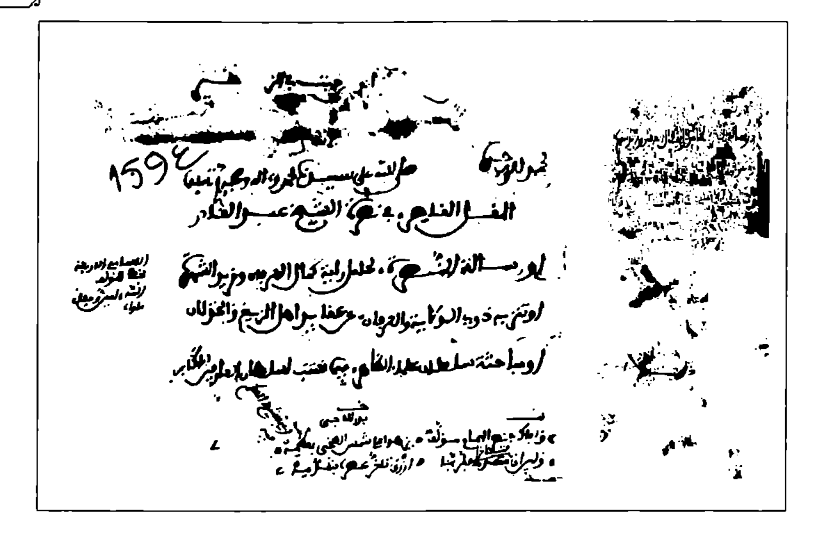
«مباحثة سلطان علماء الظاهر فيما نُسب لسلطان العارفين الأكابر».

---

(١) ينظر «النظر المقاصدي وأثره في تدبير الاختلاف العقدي» للدكتور عبد الصمد بوذياب، دار الكلمة ٢٠١٩م.

(٢) منها نسخة مؤسسة علال الفاسي، ونسخة المكتبة الوطنية، التي قال الناسخ: إنه نقل هذه الأسماء من خط للمؤلف، كما سيأتي.

(٣) «نشر المثاني» ٣/ ٢٧٣.



عناوين الكتاب كما في نسخة خزانة المكتبة الوطنية وخزانة مؤسسة علال الفاسي

وعند المقارنة والتأمل بين مضمون الكتاب وهذه العناوين؛ ظهر أن العنوان الأخير «**تنزيه ذوي الولاية والعرفان عن عقائد أهل الزيغ والخذلان**» هو الأنسب.

أما العناوين الأخرى كـ«رسالة النصرة لحامل راية كمال العرفان ومزيد الشهرة» ـ والذي ورد ضمن الكتاب في نهاية الكلام على الوجه الرابع من أوجه النظر في كلام العز ـ فهو لا يختلف عن العنوان المشهور «جهد المقل القاصر..» إلا في بعض العبارات، وعليه فلا يعبِّر تمامًا عن مضمون الكتاب كما سبق.

أما العنوان «مباحثة سلطان علماء الظاهر فيما نُسب لسلطان العارفين الأكابر» فهو أيضًا لا يختلف عن العناوين الأخرى في جعل مقصد الكتاب محصورًا في الدفاع عن الشيخ الجِيلاني، علمًا أن الكتاب تناول علماء آخرين وقضايا الخلاف العقدي بشكل عام.

فالقارئ للكتاب يدرك أن غرض الإمام المِسناوي منه هو لفت النظر إلى عدم جواز وصف علماء الأمة وصلحائها بالزيغ في العقيدة، والضلال في الأعمال.

فالمختلفون من أهل العلم، مهما تباينت آراؤهم، وتعددت اختلافاتهم؛ فهم فُضلاء مُجتهدون يُحترم فهمهم للنص العقدي، بل ويؤجَرون على ذلك الفهم في كل الأحوال.

وعليه فالعنوان المختار «**تنزيه ذوي الولاية والعرفان عن عقائد أهل الزيغ والخذلان**» هو الأقرب ـ في نظري ـ لمضمون الكتاب الَّذي ظل مؤلِّفه يدعو إلى عدم الوقوف على ظواهر النصوص، وإلى ضرورة النظر إلى مقاصد النصوص ومقاصد المؤلفين، وإلى ضرورة مراعاة أحوالهم.

ولعل الَّذي جعل اسم «جهد المقل...» ينتشر أكثر هو تصدير المؤلَّف مقدمة الكتاب بقوله: «وبعد: فهذا جهد المقل القاصر في نصرة الشيخ عبد القادر»[1].

وهذا الكلام هو أقرب إلى أن يكون بيانًا لسبب التأليف منه إلى كونه عنوانًا للمؤلَّف. والله أعلم.

وزيادةً في التوضيح والبيان لموضوع الكتاب، أضفتُ عنوانًا آخر له ووضعته بين « » وهو «**أوجه تدبير الاختلافات العقدية بين الأشاعرة والصوفية والحنابلة**».

هذا عن اسم المؤلَّف، أما عن نسبته لصاحبه؛ فلا إشكال في ذلك ولا خلاف، فقد وُجد اسم المؤلِّف على جميع النسخ، ونسبه إليه كل مَن ترجم له، والله أعلم.

* * *

---

(١) اللوحة الأولى.

المبحث الثاني
أسباب تأليفه

كعادة المؤلفين صدَّر الإمام المسناوي رحمه الله كتابه بما يبيِّن سبب تأليفه قائلًا: «سببه أني كنتُ ذكرت في العجالة المسماة بـ«**نتيجة التحقيق في بعض أهل النسب الوثيق**»[١] ما وقفتُ عليه في «غبطة الناظر في ترجمة الشيخ عبد القادر»[٢] للحافظ الكبير قاضي القضاة، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي، الشهير بابن حَجَر الكِناني العَسْقَلاني، ثمَّ المصري، صاحب «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، من كلام شيخ الشافعية علّامة الأعلام القاضي أبي محمد عبد العزيز الشهير بعز الدين بن عبد السلام، جوابًا لسؤال سائلٍ في جانب هذا الشيخ الإمام، وكان قد خفِي عليّ أولًا معناه، ثمَّ لما وقفتُ على شرح في بعض أجوبته ظهر لي عدم تسليم مبناه، **فأردتُ الآن تقييد ما ظهر ليكون عُرضةً للنظر، فيضاف بعد تأمله وخُبْره؛ إلى ما يراه الصيارفة النقادة من حصباء الفِكر أو دُرِّه، وجعلته لتلك العجالة كالذيل الساتر، والصلة المعرِّفة منها لما خفِي على الناظر**»[٣].

ذكر هذا في المقدمة وعاد في الخاتمة للتأكيد أيضًا على أنه كتب ما كتب لمعالجة ما أُثير حول عقيدة الشيخ عبد القادر الَّذي تأذى بذلك فقال: «حاصل ما

---

(١) سبق التعريف به.

(٢) سيأتي الحديث عنه عند كلام المؤلِّف في المقدمة حوله.

(٣) من مقدمة المؤلِّف.

سبق: منع ما دل عليه كلام السائل والمجيب، من كون الشيخ عبد القادر رضي الله عنه من أهل ذلك المعتقد الفاسد، بمجرد كونه حنبلي المذهب».

وهو أنموذج كما سبق، انطلق منه المؤلِّف لمعالجة قضية الخلاف بين الأشاعرة والصوفية والحنابلة، التي على ما يبدو أنها كانت مشكلةً كبيرةً في زمانها وتداعياتها على درجة كبيرة من الخطورة، مما اضطره لتصنيف مؤلف خاص في الموضوع، ولم يكتفِ بتنبيه طلابه وتوجيههم، أو إصدار بيان في مجلس، أو فتوى يتناقلها المهتمون.

* * *

المبحث الثالث

مضامينه ومصادره

العلماء الربانيون عبر الأزمان كانت لهم أيادٍ بيضاء، ودور مهم في جمع شمل الأمة وتوحيدها، ونزع فتيل الفُرقة بين مكوناتها، فيجمعون الناس على مقاصد الشريعة وكلياتها، ولا يحاكمون تصرفاتهم وتصوراتهم انطلاقًا من الجزئيات المختلَف حولها، ومن هؤلاء عالمنا الإمام المِسناوي رحمه الله، الَّذي هاله كثرة انشغال الناس في زمانه بجزئيات عقدية، وخوضهم الكبير في الأمور الخلافية، ومحاكمة عقائد الناس بالظنية، ولمز من أجمع الناس على وصفهم بالربانية، فكان أن ألف هذا الكتاب «تنزيه ذوي الولاية والعرفان عن عقائد أهل الزَّيغ والخِذلان».

هذا الكتاب أَلَّفه لتدبير الاختلاف العقدي الَّذي أُثير قديمًا وتجدد في زمان المؤلَّف، من لدن بعض علماء الأشاعرة ومنتسبي القرويين، حول عقيدة الشيخ عبد القادر الجِيلاني[1] الَّذينَ استشكل بعضهم أن يكون الشيخ عبد القادر ـ وهو مَن

---

(١) عبد القادِر الجِيلاني (٤٧١-٥٦١ هـ) مؤسس الطريقة القادرية، من كبار الزهاد والمتصوفين، وُلد في جيلان (وراء طبرستان) وانتقل إلى بغداد شابًا سنة ٤٨٨ هـ، فاتصل بشيوخ العلم والتصوف، وبرع في أساليب الوعظ، وتفقه، وسمع الحديث، وقرأ الأدب، واشتهر بتفوقه في فنون عدة، وتصدر للتدريس والإفتاء في بغداد سنة ٥٢٨ هـ، وكان يأكل من عمل يده. له مؤلفات عدة؛ منها: «الغنية لطالب طريق الحق»، و«الفتح الرباني»، و«فتوح الغيب»، و«الفيوضات الربانية». وللمستشرق مرجليوث الإنجليزي رسالة في ترجمته نشرها ملحقةً بالمجلة الآسيوية الإنكليزية. ولموسى بن محمد اليونيني كتاب «مناقب الشيخ عبد القادر =

هو في التصوف والسلوك ـ حنبليَّ العقيدة، يثبِت ظاهر صفات يَلزَم منها التجسيمُ والقول بالجهة.

تناول المؤلِّف رحمه الله الإشكال من خلال مقدمةٍ بسط فيها أسباب التأليف، ثمَّ قصد إلى رفع اللبس وإزالة الإشكال من خلال توظيف قواعد [أوجه] أربعة، رآها يقينيّةً في الوصول إلى تدبير الاختلاف العقدي في الموضوع.

وبعد تفصيل الكلام في تلك الأوجه الأربعة عاد المؤلِّف رحمه الله إلى شرح وتوضيح ما احتوت عليه تلك القواعد والأوجه من قضايا خلافية مرتبطة بالموضوع، مع التعريف بالأعلام الذين وردت أسماؤهم في سياق الكلام، والإجابة عما نُسب إليهم من مسائل كلامية مشكِلة، وما أُثير حولهم من خلافات عقدية.

والظاهر ـ كما يُفهم من سياق الكتاب ـ أن المؤلِّف اكتفى بدايةً بذِكر الأوجه الأربعة في تدبير الاختلاف العقدي، ثمَّ طلب منه طلابُه ومريدوه شرح ما أُثير في تلك الأوجه من قضايا لُغوية، ومسائل خلافيّة، والتعريف أكثر بالأعلام الَّذينَ وردت أسماؤهم ضمن أوجه التدبير تلك؛ لأن المصادر التي كانت عند المسناوي لم تكن متاحةً للجميع في زمانه، فاستحسن الشيخ طلبهم، وأقرهم على أن «من أضاف الشرح إلى المشروح، فقد جعل ما يحصل به تكثير الفائدة ومزيد الوضوح، ومن جرده عنه جنوحًا إلى الاختصار، فلا جناح عليه في ذلك الجنوح ولا ضرار».

= الجيلاني»، ولعلي بن يوسف الشطنوفي «بهجة الأسرار» في مناقبه، ولمحمد بن يحيى التاذفي «قلائد الجواهر في مناقب الشيخ عبد القادر»، كما ترجم عبد القادر بن محيي الدين الإربلي عن الفارسية «تفريج الخاطر في مناقب الشيخ عبد القادر». تُوفي الإمام الجيلاني رحمه الله ليلة السبت ١٠ ربيع الثاني سنة ٥٦١ هـ، وجهزه وصلى عليه ولده عبد الوهاب في جماعة من حضر من أولاده وأصحابه، ثمَّ دُفن في رواق مدرسته ببغداد، عن عمر ناهز التسعين عامًا.

فجاءت فصول الكتاب كما يلي:

ـ مقدمة في بيان أسباب التأليف وسياقه وطبيعته.

ـ أوجه تدبير الاختلاف العقدي وقواعده، وجعلها أوجهًا أربعة تشكل قواعد لتدبير الاختلاف، وهي:

أولًا: تحرير محل النزاع وعدم تقصيد المخالف ما لم يقصده وإلزامه ما لم يلزمه:

فالمؤلِّف يرى أن غياب هذا الضابط وهذه القاعدة، هو سبب تقصيد الشيخ عبد القادر الجيلاني وغيره ما لم يقصده، وإلزامه ما لم يلتزمه من التشبيه والتجسيم والحرفية في العقيدة؛ لأنه عند التحري والوقوف على قرائن الكلام وسياقه، ولاحقه وسابقه، نجد أن ذلك غير ثابت، ولا يقول الحنابلة به، وما رُوي عنهم في ذلك فهو ممن لم يتحرَّ كلامهم، ولم يحرر محله، ولم يستقصِ الأمر فيه من مصدره، فيقول: «إنا لا نسلم أن معتقد الحنابلة ما ذكر، وإن زعمَه كثير من المخالفين لهم في المذهب». وساق لذلك مجموعة من النصوص والنُّقول والأمثلة المؤيِّدة لما ذهب إليه.

ثانيًا: عدم تعميم الأحكام على المذاهب انطلاقًا من بعض المنتسبين لها:

ذلك أن هذا التعميم في الحكم انطلاقًا من مسألةٍ واحدةٍ، أو من منتسبٍ واحد أو اثنين لمذهبٍ ما؛ عانى ويعاني منه كل المذاهب، فما إن يصدر عن شخصٍ أو مجموعة أشخاص تنتمي لهذا الاتجاه أو ذلك، قولًا أو فعلًا؛ إلا ويبادر المخالفون إلى تعميم ذلك على مذهبهم واتجاههم، فيقال: المذهب الفلاني قال، أو هذا الاتجاه أو ذاك يقول؛ مما يُزْكِي ـ كما يرى الإمام المِسناوي رحمه الله ـ حِدة الاختلاف ويوقِد ناره.

لذلك كان لا بد من مراعاة سوابق الكلام ولواحقه، ومن التمييز بين قول الشخص وقول الجهة التي يمثلها والمذهب الَّذي ينتمي إليه، يقول رحمه الله: «إنا وإن سلمنا وجود ذلك الاعتقاد فيهم، لا نسلم الحكم بذلك عليهم جملة، واعتقاد أن الجنس كذلك كله حتى يلزم بمجرد كون الواحد أن ينسب إلى ذلك المعتقد المنقول عنهم، بل نقول: إن هذا الحكم عن الصواب بمَعزِل، ومن التحامل وسوء الظن في أسوأ مَنزِل؛ فإن القوم كغيرهم من أرباب المذاهب، فيهم المفضول والفاضل، والعالم والجاهل، والناقص والكامل، والمتمكِّن الواصل، ومَن هو دونه بمَراحل، كما لا يخفى على مَن طالَعَ التواريخ والأخبار، وتصانيف التعاريف المتضمِّنة لتراجم الأعيانِ من الأخيارِ والأشرار».

فالإمام المسناوي رحمه الله يرى أن القول بالحرفية والجمود على الظاهر في الصفات المفضي إلى التجسيم والتشبيه؛ إذا صدر من واحدٍ أو مجموعةٍ من الحنابلة؛ لا ينبغي أن يعمَّم على كل الحنابلة، مستدِلًا على ذلك بأقوالِ عددٍ من العلماء، منهم: تاج الدين السبكي رحمه الله إذ يقول: «وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفُضلاء الحنابلة في العقائد يدٌ واحدة كلهم على رأي أهل السنة والجماعة، يدينون الله تعالى بطريق أبي الحسن الأشعري رحمه الله، لا يحيد عنها إلا رَعاع من الحنفية والشافعية لحِقوا بأهل الاعتزال، ورعاع من الحنابلة لحِقوا بأهل التجسيم»[1].

ثالثًا: مراعاة اجتهاد المختلفين في العقيدة كما في الشريعة:

فالمجتهد مأجورٌ على كل حال، سواء في العقيدة أو الشريعة، والشيخ الجِيلاني ومَن هم في مكانته مجتهدون، ولا ينبغي أن تُنسب اختياراتهم واجتهاداتهم للزَّيغ والبدعة، وهذا معروف معلوم.

---

(١) اللوحة ١٠.

فالكلام إما أن يصدر من مقلِّد لعالمٍ يطمئن إليه ويتبعه، وهذا لا لوم عليه في تقليده، وإما أن يصدر من مجتهدٍ يعي ما يقول به وما يرشد الناس إليه فيؤجَر في جميع أحواله؛ أجرين عند إصابته الحق، وأجرًا واحدًا إذا أخطأ فيما ذهب إليه.

فمن كان في علم الشيخ الجِيلاني ومقامه لا يُنعت بالبدعة في عقيدته ولا عمله؛ لأنه مجتهِد، والمجتهد مأجور في جميع أحوالِه، في كل أفهامه للنص الشرعي وأوجه تنزيله.

رابعًا: مراعاة أحوال المختلفين من أهل الفضل والتقوى:

وهذا من المداخل الأساسية لعذر المختلف، ومن القواعد المفيدة في تدبير الاختلاف والتقليل من آثاره، والشيخ عبد القادر الجيلاني أَولى أن تُراعى أحواله؛ لأنه من أهل العلم والفضل، يُعذر فيما ذهب ويذهب إليه مَن هم في مكانته، يقول المسناوي رحمه الله: «إنا وإن سلَّمنا تنزلًا صحة ذلك الحكم الَّذي هو عن الصواب حائد، وأنهم كلهم على ذلك المعتقَد الفاسد، لم يخرج عن ربقته منهم ولو واحد، وفرضنا وقوع هذا الحال كما يفرض وقوع المُحال، لا نسلم تناول ذلك لهذا الشيخ وأمثاله، بل نقول بخروجه عنه، كمن كان من أشكاله»[1].

فتقوى المختلَف معه، وورعه، وزهده، يشفع له في رفع اللوم مما قد يُنسب إليه؛ هذا على فرض صحة نسبة ما قيل إليه، وهو في مثالنا ـ الشيخ الجيلاني ـ غير صحيح كما يرى المؤلِّف رحمه الله.

وهذا ما ينطبق ـ حسب الإمام المسناوي ـ على المثال الَّذي بين أيدينا وعلى الشيخ الجلاني، يقول رحمه الله: «وكيف يجامع كمال العرفان، شيئًا من عقائد

(١) اللوحة ١٧.

أهل الزيغ والخذلان، وصاحب هذا المقام قد انجلت له الحقائق، ولم تلتبس عليه الطرائق، كما لا يخفى على الناقد البصير، أم كيف تظهر تلك الخوارق العظام، على من تخلُص عقيدته من الأوهام، هذا ما لا يكون بحال، ولو قاله من قال»[١].

وبعد الانتهاء من ذكر أوجه تدبير الخلاف، وشرح «ما يتعلق بها من عوارض النقول، مع ما جرَّ إليه الاستطراد من المسائل التي لها تعلق بالمراد» من الموضوع، ختم رحمه الله تلك الأوجه والقواعد بموجزٍ مركز لها، تضمن خلاصات الكتاب ونتائجه.

فكان الكتاب بالإضافة إلى موضوعه الأصلي القاصد إلى حل الخلافات والاختلافات العقدية انطلاقًا من القواعد التي قررها والمسائل التي ذكرها؛ مصدرًا أيضًا لترجمة مجموعة من الأعلام تاريخًا ومذهبًا ومكانةً؛ من الَّذينَ قد لا توجد تراجمهم كافيةً عند غيره في زمانه، فكان العمل كاملًا مكتملًا بحمد الله وفضله.

وكل ذلك تم تناوله ـ كما قال المؤلِّف ـ بطريقةٍ «مؤسسة القواعد والمباني، محررة الألفاظ والمعاني، مؤيدة الأنظار العقلية، بمحكم النصوص النقلية، جمة الفروع والفائدة، جزلة الصلة والفائدة، ممتعة المجالسة، طيبة المؤانسة، حقيقة لدى المنصِف الماهر، بأن ينشد فيها قول الشاعر:

مَباحِثُ لو فوقَ النُّحُورِ تَجسَّدتْ ... لأزرتْ بــدُرّ في عُقُود وعِقيان
جَدِيــر لها طيب الثَّنــاء لو انها ... قديمــة عهدٍ أو غَريبــة أَوطان ،

لا يعدل عن استحسان إطابتها إلى استخشان[٢] إطالتها إلا مزكوم الشم عن

---

(١) اللوحة ٢٧.

(٢) في (ط): «استحسان»، وفي (ع): «اشتخشان».

طيب عَرْف إفادتها، وأغشى البصيرة عن حسن كمال إجادتها».

والقارئ للكتاب سيجده كذلك وزيادة إن شاء الله.

وأود أن أشير في الأخير إلى أن المؤلِّف رحمه الله بقي طيلةَ دفاعه عن حق الشيخ عبد القادر وغيره في اختيار المذهب الحنبلي أو غيره من مذاهب أهل السنة في الاعتقاد؛ معتزًّا بأشعريته، مستميتًا في الدفاع عنها، خلاف ما ادعاه أحدهم الَّذي جعل المسناوي انطلاقًا من هذا الكتاب «من المغاربة الَّذينَ اشتهروا بالانتصار لمذهب السلف ـ يقصد السلفية المعاصرة ـ ومعارضة مذهب الأشاعرة»(١).

والغريب أن الكاتب قال: إنه اطلع «على نسخة الخزانة العامة، وقد قرر فيه عقيدة السلف، ورد على الأشاعرة والسبكي»(٢).

وكل ذلك غيرُ دقيقٍ، ومجانبٌ للصواب، يدرك خلافه كل من اطلع ـ فعلًا ـ على الكتاب وقرأه، ويزداد يقينًا إذا اطلع على بقية كتبه ومؤلفاته، لا سيما ما كتبه عن التوسل والمواضيع القريبة منه.

هذا عن مضمون الكتاب، أما المصادر التي اعتمدها المؤلِّف في التأليف فهي زهاء ثمانين مصدرًا، تنوعت بين التصوف، والتاريخ، والفقه، والحديث، واللغة، والتاريخ والتراجم، بالإضافة إلى العقيدة والكلام موضوع الكتاب الرئيس.

وهذا التنوع في المصادر وكثرة الكتب التي كانت عند المؤلِّف تدل أيضًا على مكانة الرجل وسعة اطلاعه، وسَعة خزانة كتبه.

---

(١) ورد ذلك في كتاب بعنوان: «علماء المغرب ومقاومتهم للبدع والتصوف والقبورية» لمصطفى باحُو السلاوي المغربي. ص ١٤٥.

(٢) نفسه.

وقد اشتملت اللوحتان الأخيرتان من نسخة خزانة المكتبة الوطنية بالرباط على أسماء المصادر التي اعتمدها المؤلِّف في مؤلفه، وتم إثباتها كما هي في آخر الكتاب، فتُنظر هناك.

والله الموفق.

* * *

عملي في العناية بالكتاب

لقد حاولت جاهدًا أن ألتزم بالمنهج العلمي للتعامل مع المخطوطات من خلال اتباع الخطوات الآتية:

ـ تقديم دراسة وافيةٍ عن المؤلِّف وزمانه ومكانه وعلمه وتعلمه، وعن المؤلَّف واسمه ونسخه وموضوعه وسبب تأليفه.

ـ المقابلة بين النسخ المعتمدة، بعد نسخ النص وكتابته، وإثبات الفوارق الأساسية بينها في الهامش، مع الإشارة أحيانًا إلى الفوارق بين ما عند المسناوي وبين المطبوع من المصادر التي نقل منها.

ـ امتاز الكتاب بكثرة النصوص التي وظفها المسناوي في موضوعه بين مخطوط ومطبوع، فقد نقل عن أكثر من سبعين مصدرًا ومؤلَّفًا، فقمت ـ بفضل الله ـ بتتبعها وتخريج نصوصها والإشارة إلى مصادرها؛ مخطوطها ومطبوعها، إلا ما تعذَّر الوقوف عليه، وهو قليل ونادر بالمقارنة مع ما أُحيل على مَظانّه.

ـ كتابة الآيات برسم المصحف وتخريجها بوضع أسماء سورها وأرقام آياتها بين [ ] في متن الكتاب.

ـ تخريج الأحاديث الواردة في النص، وهي كثيرة ومتعددة، اكتفيتُ في تخريجها بالإحالة على «الصحيحين» أو أحدهما، فإن لم يكن الحديث فيهما أنتقل إلى باقي الكتب الستة، فإن لم يكن فإلى باقي المَظان الأخرى.

ـ التعريف ببعض الأعلام المغمورين في النص والإحالة على مراجعهم، إلا ما قلَّ وندَر.

ـ اعتمدت الطريقة العصرية المتبَعة في تقريب النص المحقَّق، بما يسهم في فهم معناه بيسرٍ وسهولةٍ، فقمت في هذه النقطة بما يلي:

ـ تقسيم النص إلى فِقرات مناسبة.

ـ وضع الفواصل والنقط حسب معاني النص ومضامينه.

ـ إضافة بعض العناوين المناسبة داخل النص ووضعها بين [ ] حسب ما يقتضيه سابق الكلام ولاحقه.

ـ إضافة التواريخ بالأرقام ووضعها بين [ ] بعد ذكر المؤلف لها بالحروف.

ـ استبدال كلمة «انتهى» في نهاية الكلام بنقطة النهاية (.) غالبًا.

ـ وضع الفهارس العامة.

* * *

النسخ المعتمدة في العناية بالكتاب

اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على أربع نسخٍ؛ نسخةِ الخزانة الوطنية وجعلتها هي الأصل، ونسخةِ مؤسسة علال الفاسي، ونسخةِ مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، ونسخة الشيخ بوخبزة الحسني التطواني.

الأولى: نسخة المكتبة الوطنية بالرباط، وتتكون النسخة من ستة وتسعين [٩٦] لوحة، وهي منقولة عن خط المؤلف، وعليها زيادات وتصحيحات، وجعلتها هي الأصل، ورمزتُ لها بـ (ط).



الورقة الأولى من النسخة (ط)

الورقة الأخيرة من النسخة (ط)

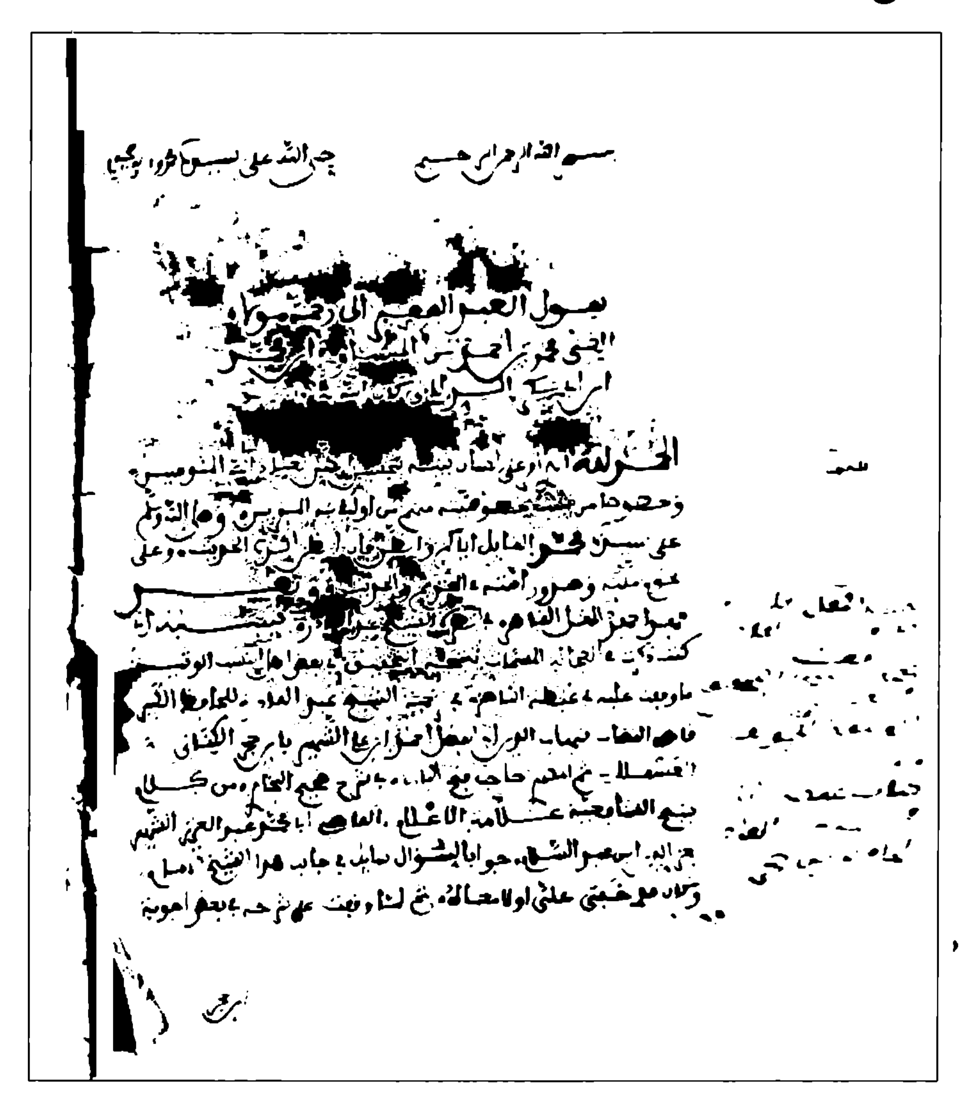
الثانية: نسخة مؤسسة الملك عبد العزيز الدار البيضاء، رقمها: ٣٤٢/ ١، وعدد الأوراق: ١٠٤، وناسخها: علال بن عبد الله بن عبد الرحمن المجدوب الفاسي الفهري، تاريخ النسخ: ١٢٨٨هـ.

منقولة عن مبيضة المؤلف، وعليها حواشي وطرر وتصحيحات من نسخ أخرى، ورمزت لها بـ (ز).

الورقة الأولى من النسخة (ز)

الورقة الأخيرة من النسخة (ز)

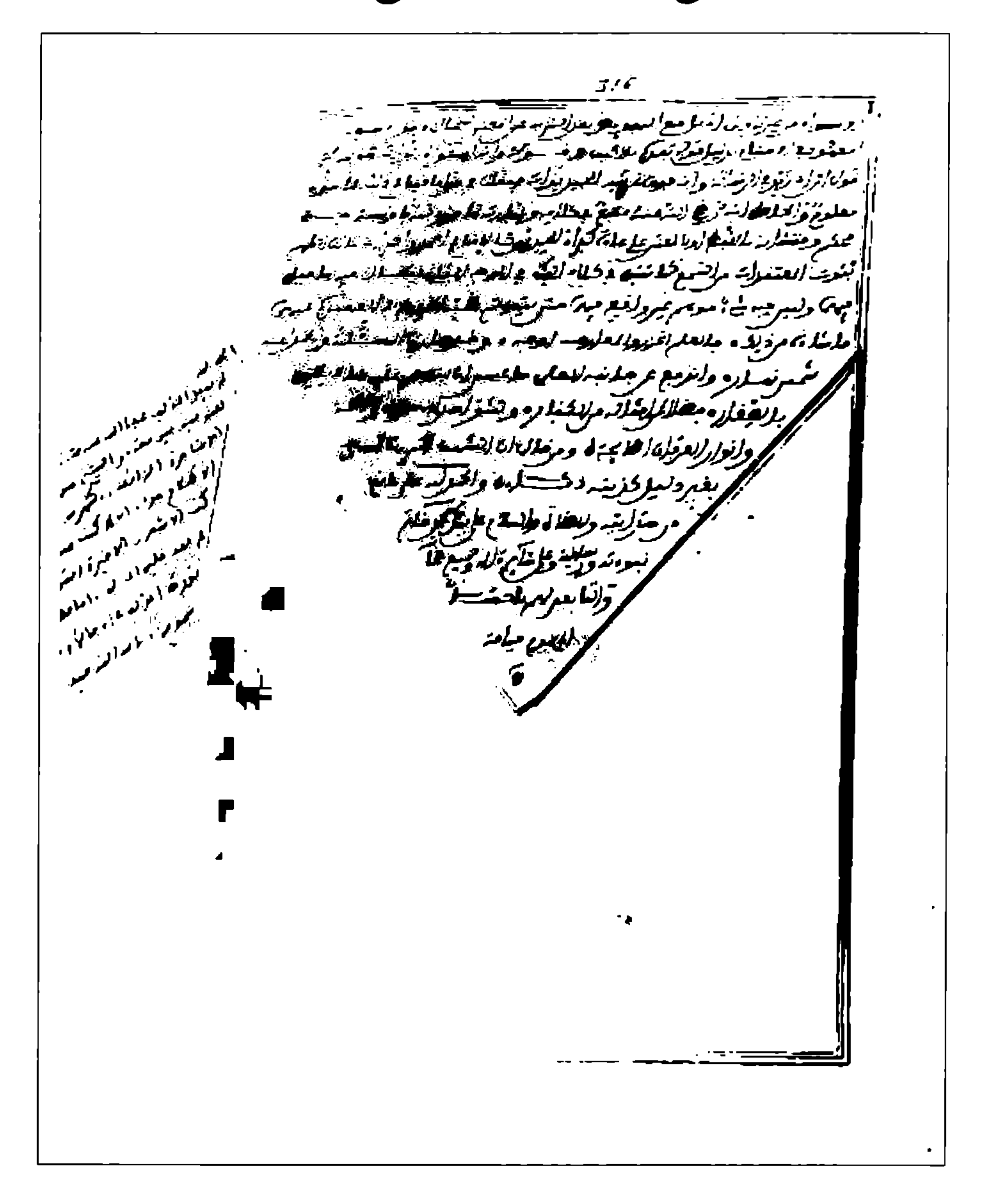
الثالثة: نسخة مؤسسة علال الفاسي، ورقمها: ١٥٩/ع، وتشتمل على سبع وثمانين [٨٧] ورقة، ناسخها المصطفى بن عبو بن عبد القادر المشربي. ورمزت لها بـ(ع).



اللوحة الأولى من النسخة (ع)

الورقة الأخيرة من النسخة (ع)

الرابعة: نسخة الشيخ بوخبزة، ورمزت لها بـ(خ).



اللوحة الأخيرة من النسخة (خ)

تنزيه ذوي الولاية والعرفان

عن عقائد أهل الزيغ والخذلان

(أنظار في توجيه الاختلافات العقدية
بين الأشاعرة والحنابلة والصوفية)

تصنيف شيخ الجماعة بفاس

الإمام محمد بن أحمد المسناوي الدلائي المالكي
(١٠٧٢ - ١١٣٦هـ)

الدكتور عبد الصمد بوذياب

تقديم

أ.د. هشام قريسة
رئيس جامعة الزيتونة
تونس

أ.د. عبد الفتاح العواري
عميد كلية أصول الدين
جامعة الأزهر - القاهرة



دار الفتح
للدراسات والنشر

[المقدمة]

/ بسم الله الرحمن الرحيم [١/ط]

سُبحانك لا علمَ لنا إلا ما علَّمْتَنا إنك العليمُ الحكيم(١)

يقول العبد الفقيرُ إلى رحمةِ مَولاه الغنيّ، محمدُ بنُ أحمدَ بن المِسناوِيّ ابن محمدِ بنِ أبي بكرِ الدِّلائيّ، كان الله له(٢):

الحمدُ للهِ الَّذي أمَرَ على لسانِ نبيِّه بتحسينِ الظنِّ بعبادِهِ المؤمنين، وخصوصًا مَن ثبتتْ خُصوصيتُه منهم من أوليائِهِ المقرَّبين، وصلَّى الله على سيِّدِنا محمدٍ القائل: «إِيَّاكُمْ والظَّنَّ؛ فَإِنّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيث» الحديث(٣)، وعلى نجومِ مِلَّتِهِ وصُدورِ أُمَّتِهِ في القديمِ والحديث.

وبعد:

فهذا جهْدُ المقِلِّ القاصِرِ في نُصرةِ الشيخِ عبد القادِر، سببُه: أني كنتُ ذكرتُ

---

(١) في (خ): «اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه» بعد البسملة بدل «سبحانك...»، وفي (ع): «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه». والمثبت من (ط).

(٢) في نسخة (ز) لا توجد هذه الزيادة، وفي هامشها الإشارة إليها، وفي (ع) بزيادة «آمين».

(٣) الحديث بتمامه في «موطأ» الإمام مالك من رواية يحيى الليثي، كتاب الجامع، باب ما جاء في المهاجرة بترقيم (٢٥٩٥ ـ المجلس العلمي الأعلى/ المغرب)، ولفظه: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانًا».

في العُجالة المُسماةِ بـ «**نتيجةُ التحقيق في بعضِ أهلِ النسَبِ الوثيق**»(١) ما وقفتُ عليه في «**غِبطةُ الناظر في ترجمةِ الشيخِ عبد القادر**»(٢) للحافظِ الكبيرِ قاضي القُضاة، شِهابِ الدينِ أبي الفضلِ أحمدَ بنِ عليّ، الشهيرِ بابنِ حَجَرِ الكِنانيِّ العَسْقَلاني، ثمَّ المِصري، صاحبِ «فتحُ الباري في شرحِ صحيحِ البخاري»، من كلامِ شيخِ الشافعيةِ علّامةِ الأعلامِ القاضي أبي محمدٍ عبد العزيزِ الشهيرِ بعِزِ الدينِ بنِ عبد السلام، جوابًا لسؤالٍ سائلٍ في جانبِ هذا الشيخِ الإمام(٣).

وقد كان خفِيَ عليَّ أولًا معناه، ثمَّ لما وقفتُ على شرحِهِ في بعضِ أجوبةِ ابنِ حجرِ المذكور، ظهَرَ لي عدمُ تسليمِ مبناه، فأردتُ الآنَ تقييدَ ما ظهَر، ليكونَ عُرضةً للنظَر، فيُضافُ بعد تأملِهِ وخُبْرِه، إلى ما يراهُ الصيارفةُ النقّادةُ من حَصباءِ الفِكرِ أو دُرِّه، وجعلتُهُ لتلكَ العُجالةِ كالذيلِ الساتِر، والصلةِ المعرِّفةِ

---

(١) تقدم الكلام عنه عند الحديث على مؤلفات الإمام. والكلام المشار إليه مذكور في مقدمة الكتاب، وهو مخطوط بالخزانة الوطنية كما سبق رقم: ٣١٠ د.

(٢) طُبع سنة ١٩٠٣م في كلكته. وفي نسبة الكتاب لابن حجر العسقلاني كلام، لكن نسبة الكلام للعز ثابتة كما يأتي، ونسبة القول بالجهة للشيخ الجيلاني ذكره غير ابن حجر أيضًا كما قال المؤلف في استدراكه في آخر الكتاب، وكما قلت في المقدمة: فإن الَّذي يعنينا من تأليف هذا الكتاب هو موضوعه الَّذي قصد به مؤلفه وضع قواعد وأسس لتدبير الاختلاف بين الحنابلة والأشاعرة والصوفية، وقد نجح المؤلف في ذلك؛ بحيث يمكننا تطبيق ما ذكره المؤلف في المثال الَّذي ساقه على جميع مسائل الاختلاف بين المذهبين.

(٣) ونص كلام العز من الكتاب المذكور ص ٣٦: «ما نقلت إلينا كرامات أحد بالتواتر إلا للشيخ عبد القادر، فقيل له: هذا مع اعتقاده؟ ـ أي بالقول بالعلو الحسي وبالجهة ـ فقال: لازم المذهب لَيسَ بمذهب». وفي نظر المسناوي أن كلام العز هذا فيه إقرار وإن ضمنيًا بنسبة ما قيل في الشيخ عبد القادر، وقد أورد هذا الكلام كل من الذهَبي في «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» ٦/ ٣٣٢. وفي «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٨١، وفي «فوات الوفيات» لمحمد بن شاكر ٢/ ٣٧٣، و«الوافي بالوفيات» للصفدي ١٩/ ٢٧

منها لما خفِيَ على الناظِر.

ولم يَمنَعْني منَ البحثِ في الكلامِ المذكور، ما عُرف من جلالةِ القائل؛ لأن الحقَّ لا يُعرفُ بالرجالِ عندَ العاقل، وإنما يعرِفُه بهم الإمَّعةُ الجاهل.

ولَسْتُ بإمَّعةٍ في الرِّجالِ أُسائلُ هذا وذا ما الخَبَرْ[١]

ورُبَّ غريقٍ في التقليدِ من أبناءِ الزمانِ يَستعظِمُ ذلك ويُنشِدُ قولَ أحمدَ بنِ سليمانَ شاعرِ مَعَرّةِ النُّعمان:/ [٢/ط]

أَرَى الْعَنْقاءَ تَكْبُرُ أَنْ تُصادا فَعانِدْ مَنْ تُطِيقُ لَهُ عِنادا[٢]

وما درَى الجهولُ بأن كلَّ كلامٍ يُؤخَذُ منه ويُرَدّ، إلا ما صحَّ لنا عن سيدِنا محمد[٣]، وأنه لم يزَلِ العلماءُ الفُحولُ يُبحثُ معهم فيما يقولون، فاضلٌ مُماثِلٌ أو نازِلٌ مَفضول، ثمَّ لا يُخِلّ ذلك[٤] بشيءٍ من واجبِ إكبارِهم، كما لا يَنقُص شيئًا من عليِّ مِقدارِهم.

فهذي سبيلٌ لستُ فيها بأوحَدِ[٥]

---

(١) من المتقارب، وهو للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ينظر: «تاج العروس من جواهر القاموس» الزَّبيدي، ٢٠/ ٢٩٩ (أمع).

(٢) من الوافر، وهو لأبي العلاء المعري «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» عبد القادر بن عمر البغدادي، ٧/ ١٣٧، الشاهد ٥١٨. و«حياة الحيوان الكبرى» كمال الدين الشافعي ٢/ ٢٢٤.

(٣) اقتباس من حديث ابْنِ عَبّاسٍ رَضِي الله عَنْهُما، رَفَعَه، قالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ إلاّ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ويدعُ غَيْرَ النَّبيِّ ﷺ» «المعجم الكبير» للطبراني برقم (١١٩٤١) ١١/ ٣٣٩.

(٤) في (ز): «بواجب بشيء».

(٥) من الطويل. يُنسب للإمام الشافعي بصيغة:

تَمَنَّى رِجالٌ أَنْ أَمُوتَ فَإِنْ أَمُتْ فَتِلك سَبِيلٌ لَسْتُ فِيها بِأَوْحَدِ =

قال الشيخُ زَرُّوق رضِي اللهُ عنه في «قواعِده»: «العلماءُ مصدَّقون فيما ينقُلون؛ لأنه موكولٌ إلى[1] أمانتِهم، مبحوثٌ معهم فيما يقولون؛ لأنه نتيجةُ عقولِهم، والعصمةُ غيرُ ثابتةٍ لهم، فلزِمَ التبصُّرُ طلبًا للحق والتحقيق، لا اعتراضًا على القائل». انتهى[2].

والحاملُ لي على هذا نُصرةُ ذلك الشيخِ الكامل، وتنزيهُ جنابِهِ العليِّ عما لا يَليقُ بمَن هو دونَهُ بمراحِل، عسى أن تكونَ لي عنده يدٌ أعتدها، من أوثقِ ما لديَّ مُدَّخرًا، وأجدها بفضلِ الله ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

فنحن كِلابُ الدارِ حقًّا ولم نَزَلْ نُوالــي مَواليها ونحــرُسُ بابَها

تقبَّلَ اللهُ ذلك بمَنِّه، وأمدَّنا بتوفيقِهِ وحُسنِ عونِه.

ونصُّ الكلامِ المذكورِ ـ وهو في البابِ الخامسِ منه، المعقودِ لذِكرِ ثناءِ الناسِ عليه ـ: أخبَرنا أبو هُريرةَ ابنُ الحافظِ شمسِ الدينِ الذَّهَبيِّ عن أبيه، سمعتُ الحافظَ شرفَ الدينِ اليُونِينِيّ، سمِعتُ الشيخَ عزَّ الدينِ بنَ عبد السلامِ يقول: **«ما نُقلتْ إلينا كراماتُ أحدٍ بالتواتُرِ إلا الشيخَ عبد القادِر، فقيل له: هذا معَ اعتقادِه؟ فقال: لازمُ المَذهبِ ليسَ بمَذهب»**. انتهى[3].

= «تاج العروس من جواهر القاموس»، (وحد) للزَّبيدي، ٩/ ٢٧١. وقيل: هو ليزيد بن عبد الملك كما في «العقد الفريد» لابن عبد ربه الأندلسي ٥/ ١٩٠.

(١) في جميع النسخ: «إلى »، وفي المطبوع من دار الكتب: «لأماناتهم».

(٢) «قواعد التصوف» الشيخ زروق، القاعدة ٣٩. ص ٣٨.

(٣) «غبطة الناظر في ترجمة الشيخ عبد القادر» لابن حجر، ص ٣٩. وينظر أيضًا: «سير أعلام النبلاء»، شمس الدين الذَّهَبيّ ٣٠/ ٤٤٣. غير أن رواية «السير» ليست بهذا السند.

ومعنى هذا الكلامِ الأخير: أن يكونَ حُصولُ الكراماتِ مع ما عُرف منِ اعتقادِه، يعني في المسائلِ التي خالفَ فيها الحنابلةُ ـ والشيخُ عبد القادرِ منهم ـ الأشاعرةَ، مما ينحو مَنحَى التجسيمِ والتشبيه، المستلزِمِ للحدوثِ في حقِّه تعالى، الَّذي القولُ به كُفر، فأجاب ابنُ عبد السلامِ بأنهم وإن قالوا بذلك، فلا يقولون بما يَلزَمُ عنه مما هو كُفر؛ لأن الحقَّ أن لازِمَ القولِ لا يُعَدُّ قولًا، أي فلا يَمتنِع ظُهُورُ الكراماتِ على القائلِ بشيءٍ من ذلك.

هذا بسْطُ ما رَمَزَ به ابنُ حجرٍ من معناهُ في جوابٍ له مقيَّدٍ في كُنّاشِ الشيخِ زَرُّوقٍ رضِيَ اللهُ عنه، كما وقفتُ على نقلِهِ منه بخطِّ بعضِ الفُضَلاءِ الثِّقاتِ المتقِنين. ثمَّ بعد كتابي هذا/ وقفتُ عليه في أصلِهِ المذكورِ وَفْقَ المنقولِ منه[1]. [٣/ط]

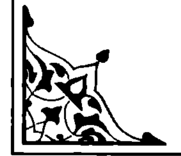
* * *

(١) من الأمور التي نقلها الذَّهَبِيّ هنا أن «الشيخ أبا بكر العماد رحمه الله يقول: كنت قرأت في أصول الدين، فأوقع عندي شكًّا، فقلت: حتى أمضي إلى مجلس الشيخ عبد القادر، فقد ذُكر أنه يتكلم على الخواطر، فمضيت وهو يتكلم، فقال: اعتقادنا اعتقاد السلف الصالح والصحابة، فقلت في نفسي: هذا قاله اتفاقًا، فتكلم، ثمَّ التفت إلى ناحيتي فأعاده، فقلت: الواعظ قد يلتفت، فالتفت إلي ثالثة وقال: يا أبا بكر، فأعاد القول، ثمَّ قال: قم قد جاء أبوك، وكان غائبًا، فقمت مبادرًا، وإذا أبي قد جاء». «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٤٤٢.




[أوجه النظر في موضوع الخلاف]

وهذا من عِزِّ الدينِ رحِمه اللهُ تسليمٌ لما ذكَر ذلك السائل، من كونِ الشيخِ عبد القادرِ من أهلِ ذلك المعتقَدِ الفاسد، وإقرارٌ منه له على ما اعتقدَ فيه على ما هو الظاهرُ والمُتبادَرُ منه، وهو في محلِّ المنعِ من وجوهٍ أربعةٍ:




[الوجه] الأول

[ضرورة تحرير محل النزاع]

أنّا لا نسلِّمُ أن معتقدَ الحنابلةِ ما ذَكر، وإنْ زعمَه كثيرٌ من المخالِفين لهم في المذهب، وسَنَدُ المنعِ: ما ذكره في رِحلتِه الحِجازية، عصريُّ شيوخِنا ورفيقُهم في الطلَبِ والأخذِ عن الشيوخ، العالمُ المُشارِك، في أنواعِ العلومِ والمَدارِك، الواسعُ الرِّواية، الحسنُ الدِّراية، أبو سالمٍ عبد اللهِ ابنُ الشيخِ الوليِّ ذي الفضلِ الجَلِيّ، أبي عبد اللهِ محمدِ بنِ أبي بكرٍ العَيّاشِيّ(١) في ترجمةِ شيخِهِ العلاّمةِ

---

(١) في (ز) زيادة: «العياشي نسبة لآيت عياش، قبيلة من البربر تتاخم بلادهم الصحراء مما يلي سجلماسة، ويقال للواحد منهم بلغتهم: فلان أعياش».
وأبو سالم هو: العالم الرحالة الأديب البارع الورع، وُلد ليلة الخميس أواخر شعبان من سنة ١٠٣٧هـ، قرأ بالمغرب على شيوخ عدة، منهم: أخوه الأكبر عبد الكريم بن محمد، والعلامة أبو بكر بن يوسف الكتاني، وإمام المغرب سيدي عبد القادر الفاسي، والعلامة أحمد بن موسى الأبار، ثمَّ رحل إلى المشرق فقرأ بمصر على الشهاب الخفاجي، وإبراهيم المأموني، وعلي الشبراملسي، والشمس البابلي، وسلطان المزاحي، وغيرهم، ثمَّ جاور بالحرمين عدة سنين، فأخذ عن زين العابدين الطبري، وعبد الله بن سعيد باقشير، وعلي ابن الجمال، وعبد العزيز الزمزمي، وعيسى الثعالبي، والشيخ إبراهيم الكوراني الكردي، وأجازوه ورجع إلى بلاده. وهو من الَّذينَ أسهموا في تدبير الاختلاف العقدي، متأثرًا فيما يبدو بشيخه الكوراني، فألف من بين ما ألف «الحكم بالعدل والإنصاف الرافع للخلاف في ما وقع بين بعض فقهاء سجلماسة من الاختلاف في تكفير من أقر بوحدانية الله وجهل بعض ما له من الأوصاف» (مطبوع ومتداول)، كما اشتملت رحلته على عدة نقول في =

الكبير، المحقِّقِ النِّحْرِير، أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ حسنٍ الكُورانيِّ الشَّهْرَزُورِيِّ ثمَّ الشَّهرانيِّ[1] الشهيرِ بالكُردِيّ، نزيلِ طيبةَ المشرَّفةِ ودَفِينِها[2]، لما تعرَّض لِذكر تآليفِه، وذكَرَ أن من جُملتِها: «**إفاضة العلّامِ في مسألةِ الكلام**»[3].

ونصُّه: «ومَبنَى هذا التأليفِ أولًا: على **تحقيقِ النِّزاعِ بين الأشعريةِ والحنابلةِ في الكلام**، وذهابِ الحنابلةِ فيه إلى القولِ بالحرفِ والصوت، وادِّعاءِ القِدَمِ

= هذا الباب، توفي رحمه الله مع من ماتوا بالطاعون يوم الجمعة ١٧ ذي القعدة من سنة (١٠٩٠هـ). تنظر ترجمته في: «تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، عبد الرحمن ابن حسن الجبرتي المؤرخ ١/ ١١٥، و«نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني» لمحمد بن الطيب القادري ٢/ ٢٥٤، وفي «الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر»، عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الفاسي الفهري، ص١٦٥، و«صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر» للإفراني ص٣٢٥.

(١) في (ز) بزيادة: «الشهراني (نسبة إلى شهران بلد بجبال الكرد) الشهير».

(٢) هو إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري الشهراني الشافعي، نزيل المدينة المنورة، الشيخ الإمام العالم العلامة، خاتم المحققين، عمدة المسندين، العارف بالله تعالى، صاحب المؤلفات العديدة التي تنوّف المئة، وُصف بكل أوصاف الجلال والفضل والكمال، وهو من القلائل الَّذينَ اشتغلوا في معظم مؤلفاتهم على تدبير الاختلاف والتقريب بين المذاهب العقدية، وله مع المغاربة علاقة علمية طيبة؛ حيث كان مجاورًا بالمدينة فيلتقونه ويأخذون عنه، ومنهم أبو سالم العياشي المذكور، وُلد في شوال سنة خمس وعشرين وألف، توفي يوم الأربعاء بعد العصر ثامن عشري شهر ربيع الثاني سنة إحدى ومئة وألف بمنزله ظاهر المدينة المنورة، ودُفن بالبقيع رحمه الله تعالى. تُنظر ترجمته في: «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، ١/ ٥-٦، و«حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي ص ٧٥١، و«طبقات الحضيكي» ١٤١-١٤٢، و«الرحلة العياشية» ١/ ٤٧٩ وما يليها.

(٣) مخطوط بالخزانة الوطنية بالرباط. ك ٤٧٤. ضمن مجموع، وهو من الكتب المعَدّة للطبع بتحقيق عبد ربه إن شاء الله تعالى.

لهما صونًا لجانبِ القرآنِ من نسبةِ الحُدُوثِ إلى شيءٍ[1] منه، ولم يُبالُوا بما أدّاهم إليه ذلك من جَحْدِ الضرورةِ المشاهدةِ في حُدُوثها وانقضائِها.

وقد كثُرتِ القالةُ في ذلك بين متأخِّري الشافعيةِ والحنابلة؛ حتى أدَّى ذلك إلى تضليلِ كلٍّ من الفريقينِ صاحِبَه.

* * *

(١) في المطبوع من «ماء الموائد»: «شر».

[توجيه الخلاف في بيان الأسماء والصفات]

وبسببِ هذه المسألةِ وغيرِها من المسائلِ التي تمسَّك فيها الحنابلةُ بظواهرِ الكِتابِ والسُّنّةِ؛ كالاستواءِ، والنُّزولِ، والقِدَمِ، والوجهِ، والعينَين، وغيرِ ذلك من أحاديثِ الصفات؛ حكَمَ بتضليلِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيمِيّةَ وأتباعِه ـ كابنِ القَيِّمِ ـ معاصروه من الشافعيةِ ـ كالسُّبْكِيَّيْن ـ وغيرِهم، وتحاملوا عليه ونسبوه إلى العظائم!

وقد أجاد شيخُنا رضِي اللهُ عنه بالفحصِ عن كلِّ ما نُسبَ إلى الحنابلة، ولم يقلدْ في ذلك أهل مذهبِهِ منَ الشافعية، لعِلمِه بما يقع بين المتخالِفين[١] عند ردِّ بعضِهم على بعضٍ من **عدمِ تحقيقِ مَحَلِّ النزاع، ونسبةِ كلِّ واحدٍ منهما صاحبَه إلى لازِمِ قولِه، وتعلُّقِه بظاهرِ أقوالِه، وإن كان في صريحِ كلامِه ما يَدفَعُ تلك اللوازِم، ويُحيلُ تلك الظواهِر.**

[٤/ط] وكتب[٢] في ذلك/ إلى الشيخِ عبد الباقي الحنبليِّ البعليِّ ثم[٣] الدِّمَشْقِيّ ـ وهو إذ ذلك كبيرُ الحنابلةِ وإمامُهم؛ عِلمًا وعملًا وصلاحًا بدِمَشقَ ـ ليكتبَ له بمُعتقَدِ الحنابلةِ محرَّرًا مبيَّنًا بأدلتِه؛ حتى لا يَنسُبَ إليهم شيئًا مما لم[٤] يقولوا[٥].

---

(١) في المطبوع من «الرحلة»: «المتناظرين وعدم تحقيق».

(٢) في المطبوع من الرحلة: «ولذلك كتب شيخنا عند عزمه على البحث في هذه المسائل بإشارة شيخه الصفي إلى الشيخ».

(٣) «ثم» ساقطة من (ز) وفي المطبوع من «الرحلة».

(٤) «لم» ساقطة من (ز).

(٥) في المطبوع من «الرحلة»: «يقولوه».

وأخذ هو في الفحصِ عن رسائلِ الشيخِ ابنِ تَيميّةَ وأصحابِهِ فيما يَتعلَّق بذلك، حتى ظفِرَ من ذلك بما تحرّرَ له به مُعتقَدُ الحنابلةِ ومَبنى طريقِهم، وكتب له[١] الشيخُ عبدالباقي رسالةً متضمِّنةً لجميع ما طلب منه بيانَه، فحينئذٍ أخذَ في تصنيفِ هذا الكتابِ وحرَّرَ فيه النظرَ ودقَّقَه، وحققَهُ في مسألةِ الكلامِ ثمَّ في سائرِ المسائلِ التي وقَعَ فيها النزاع، ونظَرَ في ذلك نَظَرَ ماهرٍ مُنصِفٍ[٢].

قال لي: لما أمعنتُ النظرَ في رسائلِ القومِ ومصنَّفاتِهم، وجدتُهم برآء في كثيرٍ مما رماهم[٣] أصحابُنا الشافعيةُ منَ التجسيمِ والتشبيه، وإنما القومُ متمسِّكون بمذهبِ كُبراءِ المحدِّثينَ كما هو معروفٌ من حالِ إمامِهم رضِي الله عنه، من إبقاءِ الآياتِ والأحاديثِ على ظاهرِها، والإيمانِ بها كذلك، مفوِّضين فيما أشكلَ معناه، وهذا لا يذمُّه أحدٌ من الأشعرية.

بيدَ أن الحنابلةَ مشدِّدون في ردِّ التأويلِ في كلِّ ذلك، مجهِّلون مَن يذهبُ إليه كالأشعرية، فيقولون: اللهُ ورسولُهُ وسلَفُ الأُمةِ أدرى بمعاني الآياتِ والأحاديثِ من هؤلاءِ المؤوِّلين، وما وردَ عنهم أنهم أوَّلُوا شيئًا من ذلك.

فإما: أن يكونَ ذلك لأن معناهُ خَفِيَ عليهم؛ فكيف ظَهَرَ لهؤلاءِ ما خفِيَ على أولئك؟

وإما: لأنها على ما يظهَرُ من معناها لأن الشرعَ جاء بلغةِ العرب، فمُرادُ اللهِ ورسولِهِ بهذهِ الألفاظِ هي المعاني التي تُريدها منها العربُ في لُغتِهم، وهي

---

(١) في المطبوع من «الرحلة»: «له».

(٢) في المطبوع من «الرحلة» زيادة: «متحل بجميع الأوصاف».

(٣) في المطبوع من «الرحلة»: «رموهم».

في[١] حقِّ كلِّ أحدٍ بحسَبِ ما يَليقُ به، فالمرادُ بالاستواءِ والفَوقِ والنُّزولِ هي معانيها المعهودةُ في كلامِ العرب.

فإذا قلتَ: زيدٌ فوق السرير، فمعناه: أنه مستقِرٌّ عليه، متمكِّنٌ منه، مُستعلٍ، ولما علِمنا أن زيدًا جِرمٌ من الأجرام، والسَّريرُ كذلك؛ تحقَّق لنا أن الفوقيةَ في حقِّهِ بمعنى الاستقرار، تُوجِب مماستَه للسريرِ وتحيُّزَه في جهةٍ من جهاتِه، وغيرَ ذلك من الأوصافِ واللوازمِ التي يوجِبها استقرارُ جِرمٍ على جرمٍ.

وأما المولى جلَّ جلالُه: فماهيتُهُ غير مُدْرَكةٍ لأحدٍ منَ الخلق، فكيف نقولُ بأنّ استقرارَه على شيءٍ يُوجِبُ مماسَّتَهُ له وتحيُّزَهُ في جهة؟! لأنّ ذلك إنما هو لازمُ استقرارِ الجسم،/ وأما استقرارُ مَن ليسَ بجسمٍ فلا نحكُمُ بأنه [٥/ط] يُوجِبُ كذا وكذا حتى نعلمَ ماهيتَه، والماهيةُ غيرُ معلومةٍ لنا، فنُثْبتُ له استقرارًا حقيقيًّا فوقَ عرشِه؛ لأنه أثبتَهُ لنفسِهِ في كتابه وعلى لسانِ رسولِهِ بإثباتِ الفوقيّةِ التي معناها في اللغةِ التي جاء بها القرآنُ والحديث[٢]: الاستقرارُ على الشيءِ والاستعلاءُ عليه، على وجهٍ يَليقُ بذاتِه، لا نُدرِكُهُ الآنَ لأنا لم ندركْ ذاته ولم نعلمْ ماهيَّتَه، ولا[٣] نحكُمُ على ذاتِهِ بأنّ استقرارَها على شيء وعلوَّها عليه يُوجِبُ المماسّةَ والتحيُّز؛ فقد يَستقِرُّ الشيءُ على الشيءِ بلا مماسةٍ لاستحالتِها منَ المستقِرّ، وإنْ جازتْ في حقِّ المستقَرِّ عليه.

وكذلك يقولون في النزول: إن المُحالاتِ المذكورةَ[٤] من الانتقالِ والتغيُّرِ

---

(١) في المطبوع من «الرحلة»: «وتطلق على كل واحد بحسب..».

(٢) في المطبوع من «الرحلة» كلمة «الحديث» غير موجودة.

(٣) في المطبوع من «الرحلة»: «كيف» بدل «لا»، وفي المخطوطة أكد الناسخ في الطرة أن «ولا نحكم» معطوفة على «فنثبت»، وقال: إنها من خط المؤلف.

(٤) في المطبوع من «الرحلة» هكذا: «..المذكورة إنما تلزم من نزول الأجسام من الانتقال =

إنما تَلزَمُ من نُزولِ الأجسامِ فنُثبتُه له؛ لأنه أثبتَه لنفسِه، ونقولُ: إنه نزولٌ حقيقيٌّ منزَّهٌ عما يطرَأُ ويقعُ في نزولِ الأجسام؛ لأنه ليسَ بجسم، وهكذا يقولون فيما كان من هذا الباب[1].

وقد بالغَ ابنُ القَيِّمِ منهم في الردِّ على الأشعَريّةِ في مثلِ هذا، حتى أتى بعبارةِ سُوء، وقال: إنهم تكلَّفوا في كلامِ اللهِ تعالى ورسولِهِ وتنطَّعوا في فَهمِه، ولم يتلَقَّوه بالقَبول، كما فعَلَ مَن أَخلصَ في إيمانِهِ مِنَ السلفِ الصالح، حتى وقعوا فيما وقَعَ فيه مَن قبلَنا منَ الأمم؛ مِن تنطُّعِهم على أنبيائِهِم، قال: فلامُ الأشعريةِ كنُونِ اليَهودِ في الزيادةِ والتنطُّع، فاليهودُ أُمروا أن يدخلوا البابَ سُجَّدًا ويقولوا: حِطّة، فدخلوا يَزحَفون على أسْتاهِهِم وقالوا: حِنطة، فزادوا النونَ تنطُّعًا وتقوُّلًا على اللهِ ما لم يقُلْه، والأشعريةُ كذلك، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فقالوا: «استولى»، فزادوا اللامَ تنطعًا[2].

ولقد أساءَ ـ سامحهُ اللهُ ـ القولَ، وتنكَّبَ بمحْضِ العصبيةِ عن منهجِ العدل؛ فإن الأشعريةَ لم يَجحَدوا[3] «استوى»، ولم يَمنعوا من قولِه، بل قالوه[4]؛ إذ به يقرؤون ويتعبَّدون في تلاوتِهم، ولكنْ بعضُهم أوّلَ المعنى؛ لما رأى الظاهرَ

= والتغير، بل نثبه..».

(١) في المطبوع من «الرحلة» «وكذلك القول في الاستواء نؤمن به على ما هو المفهوم من كلام العرب؛ لأنه أثبته لنفسه بكلام هو من لغة العرب» ١/ ٥٧٠-٥٧١.

(٢) الكلام في أصله لابن القيم رحمه الله، يُنظر: متن القصيدة «النونية» ص ٢٢١.

(٣) في (خ): «لم يغيروا».

(٤) في المطبوع من «الرحلة» هكذا: «بل قالوا: استولى، وبه يقربون ويتقربون إلى الله تعالى، ولكن..».

منه مُحالًا على اللهِ تعالى، فقال: معنى استوى: استولى، لوُرُودِ اللفظَين معًا في لغةِ العربِ بمعنًى واحدٍ، كقولِه:

قدِ اســتَوَى بِشرٌ على العِراق من غيرِ سيفٍ ودمٍ مُهراق[١]

[٦/ط] وأمثالُ هذه التعصُّباتِ الفاسدةِ هي التي/ أوقعتِ الفريقينِ فيما وقعوا فيه، وإلا فالكلُّ على هدًى إن شاءَ اللهُ فيما يَظهَر؛ لأنَّ المُفوِّضَ مُسَلِّمٌ لمرادِ اللهِ تاركٌ ما لم يُكلَّفْ بعلمِه، والمتأوِّلَ مُتَّبِعٌ لما عَلِمَ صحتَهُ وثُبوتَهُ منَ الكتابِ والسنّة، حاملٌ عليه ما لم يَتضِحْ معناه، حتى تكونَ العقيدةُ كلُّها على نَسَقٍ واحد، ولا يَسبِقُ إلى فهمِ القاصرِ معنًى لا يليقُ بالربِّ فيُثبته له، فالتأويلُ لأجلِ هذا حَسَن؛ لأنه حراسةٌ عنِ اعتقادِ ما لا يجوزُ اعتقادُه، فإذا سمِعَ قاصرُ الفهمِ «استوى» لم يتبادرْ إلى فهمِهِ إلا المعنى المستحيل، فإذا سمِعَ قولَ العالمِ: معناه «استولى عليه بالقهرِ والغَلَبةِ» زالتْ تلكَ الشُّبهةُ من قلبِه.

وهذا الَّذي أوّلنا بهِ الاستواءَ وإنْ فرَضنا أنه ليسَ مرادَ اللهِ؛ فهو لا شكَّ معنًى ثابتٌ للهِ[٢]، لا ينافي ما هو معناهُ عنده، فلا ضررَ فيه ولا تحكُّم؛ إذ لم نقُلْ: لَيسَ له معنًى إلا هذا؛ بل نقولُ: يَحتملُ أن يكونَ معناهُ هذا، وهذا صِدق؛ لأنه مُحتَمل.

ولقد أطلعني بعضُ أصحابِنا الحنابلةِ بالقاهرةِ على رسالةٍ للشيخِ ابنِ تيميّة، وهي معتمَدةٌ عند الحنابلة، فطالعتُها كلَّها، فلم أرَ فيها شيئًا مما يُنبذُ ويُرمى به في العقائد، سِوى ما ذكَرنا من تشديدِهِ في ردِّ التأويل، وتمسُّكِه

---

(١) من الكامل، وهو للأخطل. «تاج العروس» ٣٨/ ٣٣١ (سوو).

(٢) في المطبوع من «الرحلة»: «ثابت لله متصف به لا..».

بالظواهرِ مع التفويض، مع[١] المبالغةِ في التنزيهِ مبالغةً يُقطَعُ معها بأنه لا يَعتقِدُ تجسيمًا ولا تشبيهًا، بل يصرِّحُ بذلك تصريحًا لا خفاءَ فيه.

والعجبُ ممن يترُكُ صريحَ لفظِهِ بنفيِ التشبيهِ والتجسيم، ويأخُذُهُ بلازمِ قولِه الَّذي لا يقولُ به ولا يُسلِّمُ لُزومُه لقولِه.

وعلى كلِّ حالٍ، فهو كما قال كثيرٌ من المشايخِ في الشيخِ محيي الدينِ أبي بكرٍ محمدِ بنِ عليٍّ الشهيرِ بابنِ العربيِّ الحاتميّ، وكثيرًا ما كنتُ أسمَعُهُ من شيخِنا العلّامةِ سيدي عبد القادرِ الفاسيِّ رضيَ الله عنه: إن مُحكَم كلامِهِ يَقضي على مُتشابهِه، ومُطلَقَهُ يُرَدُّ إلى مُقيَّدِه، ومُجْمَلَهُ إلى مُبَيِّنِه، ومُبهَمَه إلى صريحِه، كما هو الشأنُ في[٢] كلِّ كلامٍ ظهرتْ عدالةُ صاحبِه.

ولقد أحسنَ شيخُنا رضيَ الله عنه التوفيقَ بين كلامِهِم وكلامِ الأشعرية، وبرّأهم من كثيرٍ مما نَسب إليهم متأخرو الأشعرية، كما أن الأشعريةَ مُبرَّؤُون مما نَسب إليهمُ الحنابلةُ منَ التعطيلِ[٣] والتحريفِ لكلامِ اللهِ عن مواضعِه.

والكلُّ على هدًى إن شاء الله، مُتَمَذْهِبون/ بمذاهبِ أهلِ السنّةِ والجماعة، يُصدِّقُ كلامُ بعضِهم بعضًا، ويصدِّقون كلُّهم بكلامِ الله ورسولِه، وهو مُصدِّقهم، وإنِ اختلفوا في التأويلِ والتفويض، فهما طريقانِ مَسلوكانِ مُنتهَجانِ مَنسوبانِ معًا لأهلِ السنّةِ والجماعة، وإن كثُرَ التفويضُ عندَ السلفِ لعدمِ احتياجِهِم إلى التأويل[٤]؛ بظهورِ أهلِ الأهواءِ المتمسِّكينَ بمُتشابهِ الآياتِ والأخبار،

(١) في (خ): «ومع».
(٢) في المطبوع من «الرحلة»: «كما هو شأن كل..».
(٣) في (ز): «التنطع».
(٤) في المطبوع من «الرحلة»: «ذلك» بدل «التأويل».

الحاملينَ لها على قبيحِ آرائِهم، فتَعَيَّنَ على أهلِ السنّةِ والجماعةِ المناضِلِين عن الاعتقادِ الحق؛ تأويلُها على ما يُوافِق الحق، ليبطُلَ تمسُّكُ المبتدِعة بها، ولم يقلْ أحدٌ من الأشعريةِ بوجوبِ التأويل، وأنه لا يجوزُ الإيمانُ بالمتشابهِ على ما هو عليه، بل استحبُّوا التأويلَ للغرضِ المذكور»[1].

انتهى كلامُ «الرحلة»، جلُّه باللفظِ وبعضُه بالمعنى، وذكرناه مع طُولِهِ لغرابتِهِ ومَزِيدِ فائدتِه، مع توقُّفِ الغرضِ عليه في الجملة.

* * *

(١) «الرحلة العياشية» ١/ ١٧٢-١٧٣.

[تحرير محل النزاع شرط في توجيه الخلاف]

وقولُه في أولِ هذا الكلام[١]: «وبسببِ هذه المسألةِ وغيرِها منَ المسائلِ ضلَّلَ ابنَ تيميةَ وأتباعَهُ ـ كابنِ القَيِّم ـ مُعاصِرُوهُ كالسُّبْكِيَّين...» إلخ.

من أمثلةِ ما وقفتُ عليه:

[المثالُ الأولُ:] للتاجِ السُّبكيِّ أبي نصرٍ عبدالوهّابِ صاحبِ «جمْع الجوامع» في الأُصول، من الكلام فيهم في غير ما موضعٍ من «طبقات الشافعيةِ الكُبرى» له[٢]، فمِن ذلك:

ما ذكَرَه في ترجمةِ شيخِهِ المِزِّيّ، ونصُّه: «اعلَمْ أن هذهِ الرُّفقةَ ـ أعني المِزيَّ والذَّهَبيَّ والبِرْزالِيَّ وكثيرًا من أتباعِهِم ـ أضرَّ بهم أبو العباسِ ابنُ تيميّةَ إضرارًا بَيِّنًا، وحمّلَهُم من عظائمِ الأمورِ أمرًا ليسَ هيِّنًا، وجرَّهُم إلى ما كانَ التباعُدُ عنه أَولى بهم، وأوقفَهم في دَكادِكَ من نار، المرجوُّ منَ اللهِ أن يَتجاوَزَها لهم ولأصحابِهِم»[٣].

ومن ذلك أيضًا ما قالَهُ في حقِّ شيخِهِ الذَّهَبيِّ ـ المذكورِ ـ في عدةِ مواضعَ من «طبقاتِه» المذكورة؛ كقولِهِ فيه في ترجمتِه: «وكانَ شيخُنا ـ والحقُّ أحقُّ ما قيل، والصدقُ أَولى ما آثَرَه ذو السَّبيل ـ شديدَ الميلِ إلى آراءِ الحنابلة، كثيرَ

---

(١) المقصود: قول الكوراني في النص الَّذي ساقه أبو سالم العياشي.

(٢) في (خ): «له» ساقطة.

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» تقي الدين السبكي، ١٠/ ٤٠٠.

الإزراءِ بأهلِ السنّة، الَّذينَ إذا حضَروا كان أبو الحسنِ الأشعريُّ فيهم مُقدَّمَ القافلة، فلذلك لا يُنصِفُهم في التراجم، ولا يصِفُهم بخير، إلا وقد رغِمَ منه أنفُ الراغِم، صنَّفَ «التاريخ الكبير» وما أحسَنَه لولا تعصبٌ فيه، وأكملَه لولا نَقْص، وأيّ نقصٍ يَعتريه»[1].

قال هذا بعد أن بالغَ في الثناءِ عليه، ومن جملتِهِ قولُه: «إمامُ الوُجودِ حِفظًا، وذهبُ العصرِ معنًى ولفظًا،/ وشيخُ الجرحِ والتعديل، ورُحَلةُ الرِّجالِ في كلِّ سبيل..» إلخ[2].

وكقولِه[3] أيضًا[4] في ترجمةِ أبي جعفرٍ أحمدَ[5] بنِ صالحِ المِصريِّ، عُرِفَ بابنِ الطَّبَريّ، أحدِ شُيوخِ البخاريِّ الَّذينَ روَى عنهم في «صحيحِه»: «والذي أُفتي به أنه لا يجوزُ الاعتمادُ على كلامِ شيخِنا الذَّهَبِيِّ في ذمِّ أشعريٍّ ولا شُكرِ حنبليّ»[6].

وقال في الترجمةِ المذكورةِ قبلَ هذا، لما ذَكرَ أن مما ينبغي أن يُعتقدَ عند الجَرحِ حالُ العقائدِ واختلافِها بالنسبةِ إلى الجارحِ والمجروح، فربما خالفَ الجارحُ المجروحَ في العقيدة، فجرَّحَه لذلك؛ ما نصُّه: «وهذا شيخُنا الذَّهَبيُّ من هذا القَبيل، له علمٌ وديانة، وعنده على أهلِ السنّةِ تحامُلٌ مُفرِطٌ، فلا يجوزُ أن يُعتمَدَ عليه»[7].

---

(١) «الطبقات الكبرى» ٩/ ١٠٣. (٢) نفسه، ٩/ ١٠١.
(٣) في (ز): «وكقوله فيه أيضًا في ترجمة».
(٤) في (خ) و(ع): «فيه في ترجمة».
(٥) في (خ) كلمة «أحمد» غير مثبتة.
(٦) «الطبقات الكبرى» ٢/ ٢٥.
(٧) نفسه، ٢/ ١٣.

ثمَّ قال: «والذي أدركناهُ من المشايخِ النهيُ عن النظرِ في كلامِه، وعدمُ اعتبارِ قولِه، ولم يكنْ يَستجري أن يُظهِرَ كتبَه التاريخيةَ إلا لمَن يَغلِبُ على ظنهِ أنه لا ينقُلُ عنه ما يُعابُ عليه». انظر بقيةَ كلامِهِ فيه[١].

وقد بَسَطَ التاجُ السُّبكيُّ لسانَهُ في شيخِهِ المذكور، وبالغَ في التشنيعِ عليه في عدةِ مواضعَ من «طبقاتِه»، وقال فيها في ترجمةِ أبي عليٍّ الحسينِ بنِ عليٍّ الكَرابِيسِيّ ـ أحدِ مُتكلِّمي أهلِ السنّةِ ممن لقِيَ الإمامَ الشافعيَّ وأخذ عنه ـ بعد كلامٍ في شيخِه المذكور؛ ما نصُّه: «وإنه لَيَعِزُّ عليَّ الكلامُ في ذلك، ولكن كيف يَسَعُنا السكوتُ وقد ملأَ شيخُنا «تاريخَهُ» بهذه العظائم، التي لو وقَفَ عليها العاميُّ لأضلتْهُ ضلالًا مُبينًا، ولقد يعلمُ الله مني كراهيةَ الإزراءِ بشيخِنا؛ فإنَّهُ مُفيدُنا ومُعلِّمُنا، وهذا النَّزْرُ اليسيرُ الحديثيُّ الَّذي عرَفناه؛ منه استفدناه، ولكن أرى أن التنبيهَ على ذلكَ حتمٌ لازمٌ في الدين». انتهى[٢].

[**المثال الثاني:**] ومن أمثلتِهِ أيضًا ما وقفتُ عليه للشيخِ أبي العباسِ أحمدَ زَرُّوقٍ في شرحِهِ على «حِزب البحرِ» للشيخ أبي الحسنِ الشاذليِّ رضيَ الله عنهما، فإنَّهُ قال في الفصلِ الأولِ من مقدِّمةِ شرحِهِ المعقودِ للكلامِ في حقيقةِ الحِزبِ وحكمتِه وحُكمِهِ وتوابعِ ذلكَ ما نصُّه: «فإن قلتَ: قد أنكرَ تقيُّ الدينِ ابنُ تيميةَ هذه الأحزابَ وردَّها ردًّا شنيعًا، فما جوابُه؟

قلنا: ابنُ تيميةَ رجلٌ مُسلَّمٌ له بابُ الحفظِ والإتقان، مَطعونٌ عليه في عقائدِ الإيمان، مَلموزٌ بنقصِ العقل، فضلًا عن العِرفان، وقد سُئل عنه الشيخُ الإمامُ تقيُّ الدينِ السُّبكيُّ فقال: هو رجلٌ عِلمُهُ أكبرُ من عقلِه»[٣].

---

(١) نفسه، ٢/ ١٣.	(٢) نفسه، ٢/ ١٢٠.

(٣) «شرح حزب البحر»، الشيخ زروق، ص ٢٤.

قلتُ: ومُقتضَى ذلك أن يُعتبرَ/ بنقلِهِ لا بتصرُّفِهِ في العلم، والله أعلم. اهـ.

[المثال الثالث:] ومنها أيضًا ما ذَكرهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في كتابِه: «**إنباءُ الغُمر بأبناءِ العُمر**» في حوادثِ سنةِ خمسٍ وثلاثينَ وثمانِ مِئة [**٨٣٥هـ**]، ونصُّه: «وفي هذه السنةِ ثارتْ فتنةٌ عظيمةٌ بين الحنابلةِ والأشاعرةِ بدِمَشق، وتعصَّبَ الشيخُ علاءُ الدينِ البُخاريُّ نزيلُ دِمَشقَ على الحنابلة، وبالغَ في الحطِّ على ابنِ تيمية، وصرحَ بتكفيرِه، فتعصبَ جماعةٌ من الدماشقةِ لابنِ تيمية[1] وسرَدَ أسماءَ مَن أثنى عليه وعظَّمه من أهلِ عصرِه فمَن بعدَهم على حروفِ المُعجم، مبينًا لكلامِهِم، وأرسله إلى القاهرة، فكتب له عليه غالبُ المصريين بالتصويب، وخالفوا علاءَ الدينِ البخاريَّ في إطلاقِهِ القولَ بتكفيرِه، وتكفيرِ مَن أطلقَ عليه أنه شيخُ الإسلام، وخرَجَ مَرسومُ السلطانِ بأن كلَّ واحدٍ لا يَعترِضُ على مذهبِ غيرِه، ومن أظهرَ شيئًا مُجمَعًا عليه سُمع منه، وسكَنَ الأمر»[2]. اهـ.

* * *

---

(١) في حاشية (ط): «سقط هنا شيء من الأصل المنقول منه يشبه أن يكون... وألف فلان أو بعضهم في نصرته تأليفًا أو كلامًا بمعناه، والله أعلم. مؤلف». اهـ. والذي في «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٣/ ٤٧٧): «وصنف صاحبنا الحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين جزءًا في فضل ابن تيمية».

(٢) «إنباء الغمر بأبناء العمر» ابن حجر العسقلاني، ٣/ ٤٧٧.

شرح بعض ما في هذا الوجه [الأول] وما قبله من الديباجة

قولُه: «إياكم والظنَّ...» إلخ.

هو بعضُ حديثٍ[١] أخرجه الإمامُ أحمدُ في «مُسندِه»[٢]، والبخاريُّ[٣]، ومسلمٌ[٤]، وأبو داودَ[٥]، والتِّرمذيّ[٦].

قال الخطابيُّ: «يريد: إياكم وسوءَ الظنِّ وتحقيقه دونَ مبادئِ الظنونِ التي لا تملك»[٧]. اهـ.

قوله: «فهذي سبيل...» إلخ.

مأخوذٌ من قولِ القائلِ:

---

(١) سبق إيراده تامًّا في هامش مقدمة المؤلف.

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل بصيغ مختلفة وفي مواضع عدة، منها: ١٣/ ٢٤٧-٢٤٨، رقم: (٧٨٥٨).

(٣) «صحيح البخاري»، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ﴾ [النساء: ١١] ٤/ ٤.

(٤) «صحيح مسلم»، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظن، والتجسس، والتنافس، والتناجش ونحوها. رقم: (٢٥٦٣).

(٥) أول كتاب الآداب، باب في الظن، ٧/ ٢٧٧، رقم: (٤٩١٧).

(٦) «سنن الترمذي»، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في سوء الظن، رقم (١٩٨٨) ٤/ ٣٥٦.

(٧) «معالم السنن»، شرح سنن أبي داود، للخطابي، كتاب الأدب، ومن باب الظن، ٤/ ١٢٣.

تمنَّى رِجالٌ أنْ أمــوتَ فإنْ أمُتْ فتلكَ ســبيلٌ لستُ فيها بأوحدِ[١]
فَقُلْ للذي يبقَى خِلافَ الَّذي مضَى تَجَهَّزْ لأخرى مِثلِهــا فكأنْ قَدِ[٢]

وقد تمثَّل بهما الإمامُ الشافعيُّ رضيَ الله عنه، كما في ترجمةِ أشهبَ من «المدارِكِ» لعِياضٍ[٣] لما بلغه أن أشهَبَ يدعو عليه بالموت، أي: لخوفِهِ على علمِ أستاذِهِ الإمامِ مالكٍ أن يذهبَ بعلمِ الشافعي، وينتسخَ مَذهَبُهُ بمذهبِه، فاتفقَ أن مات أشهَبُ بعدَ موتِ الشافعيِّ بأقلَّ من شهرٍ، ولذلك جمَعَها ابنُ غازي[٤] في رمزِ الوفياتِ فقال في بعضِ أراجيزِهِ المذكورةِ في كتابِهِ «**تكميل التقييدِ**» في كتابِ النكاحِ الأوَّل منه:

«وأشهبٌ والشــافعيُّ عندي رُدّا إلــى الله لعــام رَدٍّ»[٥]

[شبيهُ أبي هُريرة]

قولُه: «أخبرنا أبو هُريرة».

اسمُه عبد الرحمن، فهو مُوافقٌ لأبي هريرةَ صاحبِ رسولِ اللهِ ﷺ ورَضِيَ

---

(١) في (ط): «بأوجد».

(٢) من الطويل، ينظر: «تاج العروس» (وحد) ٩/ ٢٧١.

(٣) «ترتيب المدارك وتقريب المسالك»، القاضي عياض، ٣/ ٢٧٠.

(٤) يُنظر في ترجمته وما يتصل به: كتاب «الإمام ابن غازي المكناسي (ت٩١٩هـ) عالم القرويين وشيخ الجماعة بفاس» لأحمد البوشيخي. منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء ـ الرباط، سلسلة مشاهير علماء الغرب الإسلامي (٦).

(٥) مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس، رقم ١٣١٣٣. اللوحة: ١٢. والبيت من الرجز، ورمز به صاحبه إلى وفاة الإمامين الشافعي وأشهب على طريقة حساب الجمَّل بـ«رَدٍّ» أي ٢٠٤، فالراء: ترمز إلى رقم مئتين، والدال: ترمز لرقم أربعة.

عنه اسمًا وكنيةً على ما هو الصحيحُ في اسمِه.

قال أبو أحمدَ الحاكِمُ: «أصحُّ شيءٍ عندنا في اسمِ أبي هريرةَ عبد الرحمنِ ابنُ صَخْرٍ»، ذكرَ ذلك/ في كِتابه في الكُنى[١].

ولعلَّ أباه سماهُ به لشغفِهِ بعلمِ الحديث[٢]؛ تفاؤلاً لأنْ يكونَ من حُفاظِه المكثِرين من روايتِه، كما كان أبو هريرةَ الصحابي؛ فإنَّهُ أكثرُ الصحابةِ روايةً لتجرُّدِهِ عنِ الشواغلِ وملازمتِهِ لرسولِ اللهِ ﷺ، فكان يدورُ معه حيثُ دار، كما أخبرَ بذلك عن نفسِه[٣].

والمكثِرون منَ الصَّحابةِ منَ الروايةِ ـ وهم مَن زادَ حديثُهُ على ألفٍ ـ سِتّة، كما في «ألفيةِ العِراقي» وغيرِها[٤]، وهم:

١ـ **أبو هُريرة**، وهو أكثرُهم؛ لأنه روى خمسةَ آلافِ حديثٍ وأربعةً وسبعين ـ بتقديمِ السينِ ـ [٥٠٧٤] حديثًا[٥].

٢ـ **ثمَّ عبدالله بنُ عُمر**؛ لأنه روَى ألفينِ وست مِئة وثلاثين [٢٦٣٠].

٣ـ **ثمَّ أنسُ بنُ مالك**؛ لأنه روَى ألفينِ ومِئتين وستةً وثمانين [٢٢٨٦].

٤ـ **ثمَّ عائشةُ الصِّدِّيقية**؛ لأنها روتْ ألفينِ ومِئتينِ وعشرةً [٢٢١٠].

---

(١) هو شيخ الحاكم المعروف صاحب «المستدرك»، وطبع من الكتاب في أربعة أجزاء، غير أن ترجمة أبي هريرة في المفقود من الكتاب، وقد نقل هذا النص عن أبي أحمد الحاكم أكثر من واحد.

(٢) بعده في (ط): «بذلك».

(٣) «صحيح البخاري» كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم: (١١٣).

(٤) شرح ألفية العراقي «التبصرة والتذكرة» للعراقي ٢/ ١٣١.

(٥) كلمة «حديثا» غير مثبتة في النسخة (ع).

٥ـ **ثمَّ عبدُ اللهِ بنُ عبّاس**؛ لأنه روَى ألفًا وستَّ مِئةٍ وستين [١٦٦٠].

٦ـ **ثمَّ جابرُ بنُ عبدِ الله**؛ لأنه روَى ألفًا وخمسَ مِئةٍ وأربعين [١٥٤٠].

٧ـ وزاد العراقيُّ في «شرحِ ألفيتِه»[١] أبا سعيدٍ الخُدْرِيّ؛ لأنه روى ألفًا ومِئةً وسبعين ـ بتقديمِ السين ـ [١١٧٠].

فهم إذن سبعة، ولا شكَّ أن **أبا هُريرةَ الذَّهَبِيّ** كانَ من مشاهيرِ المحدِّثين، وإن لم يبلغْ فيه درجةَ الحفظِ كأبيه شمسِ الدينِ ولا كاد، على ما يظهَرُ من كلامِ تلميذِهِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ في ترجمتِهِ من كتابِه «إنباءِ الغُمر»، انظرْ ذلك في ترجمةِ مَن ماتَ منَ الأعيانِ سنةَ تسعٍ وتسعين ـ بتقديم التاء فيهما ـ وسبعِ مِئةٍ ـ بتقديمِ السينِ ـ [٧٩٩هـ][٢].

قولُه: «هذا بسطُ ما رمزَ به ابن حَجَر...» إلخ.

يشيرُ به[٣] إلى قولِهِ في الجوابِ المذكور: «قالَ شيخُ الإسلامِ عزُّ الدينِ ابنُ عبدِ السلام: ما وصلتْ إلينا كراماتُ أحدٍ بطريقِ التواترِ مثلَما وصلتْ إلينا كراماتُ الشيخِ عبدِ القادر، ورُوِينا من الكلامِ بمعناهُ بسندٍ صحيحٍ عن الحافظِ شرفِ الدينِ عليِّ بنِ محمدٍ اليُونِينِيِّ أنه سمِع ابنَ عبدِ السلامِ يقولُه، وفي روايةِ الذَّهَبِيِّ عنه: قيلَ له: ما عرفَ من اعتقادِهِ؟ يعني في المسائلِ التي يخالفُ فيها الحنابلةُ ـ والشيخُ منهم ـ الأشاعرةَ ـ وابنُ عبدِ السلامِ منهم ـ فقال: نعم؛ إذ لازمُ القولِ لَيسَ بلازِمٍ». انتهى[٤].

---

(١) شرح ألفية العراقي «التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٣٢.

(٢) «إنباء الغمر بأبناء العمر» ابن حجر العسقلاني، ١/ ٥٣٦.

(٣) يقصد القائل في الوجه الأول، وهو نفسه كما سبق.

(٤) سبقت الإشارة إلى مصادر كلام العز.

[أبو سالمٍ العَيّاشي]

قولُه: «العَيَّاشي».

نسبةً لآيت عَيّاش، قبيلةٌ من البَرْبَرِ تُتاخِمُ بلادُهم الصحراءَ من أحوازِ سجلماسة، ويُقالُ للواحدِ منهم بلغتِهم: فلان أعياش[1].

وقد أدركنا هذا السيدَ ـ بالسين ـ بنحوِ عشرين سنةً، وإن لم نَرَه[2]، وشاركناهُ في بعضِ شيوخِه، وكانت وفاتُه ضَحوةَ يومِ الجمعةِ ثانيَ عشَرَ [١٢] ذي القعدةِ سنةَ تسعينَ ـ بتقديمِ التاءِ ـ وألفٍ [١٠٩٠هـ] بالطاعون، عن ثلاثٍ/ وخمسين سنةً [٥٣] وأشهُر؛ لأن ولادتَه كانتْ على ما قيدهُ بخطِّه ليلةَ الخميسِ أواخرَ شعبانَ سنةَ سبعٍ ـ بتقديمِ السينِ ـ وثلاثينَ وألفٍ [١٠٣٧ هـ].

ورحلتُه المذكورةُ: جمّةُ الفوائد، عذبةُ الموارِد، غزيرةُ النفْع، جليلةُ القدْر، جامعةٌ منَ المسائلِ العلميةِ المتنوِّعةِ لما يفوتُ الحصر، سلِسةُ المَساق[3] والعبارة، مَليحةُ التصريحِ والإشارة، كرحلةِ العلامةِ الضابطِ أبي عبد اللهِ محمدِ ابنِ رُشَيد الفِهري[4]، السَّبتيِّ الوِلادة، الفاسيِّ الوفاةِ المُسماةِ «**مِلء العَيبةِ مما جمعَ بطُولِ الغَيبة في الوجهتينِ الكريمتينِ إلى مكةَ وطيبة**»[5].

---

(١) سبق التعريف به والإشارة إلى مصادر ترجمته.

(٢) في (ز): «ولم أره».

(٣) كلمة «المساق» ساقطة من (ز).

(٤) تُنظر ترجمته في: «الإحاطة في أخبار غرناطة»، لسان الدين ابن الخطيب، ٣/١٠٣، و«الوافي بالوفيات» للصفدي، ٤/١٩٩.

(٥) أصل «الرحلة» في سبعة أجزاء، طُبع منها الثاني والثالث والخامس من الدار التونسية ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م بتحقيق المرحوم الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، والسادس والسابع صدرا بتحقيق المرحوم الدكتور أحمد حدادي رئيس المجلس العلمي المحلي لمدينة فجيج، =

قال ابنُ الخَطيبِ في «**الإحاطة بأخبار غَرناطة**» في ترجمةِ ابنِ رُشيدٍ المذكور: «قال شيخُنا أبو بكرِ بنُ شِبرين: «وقفتُ على رحلتِه، فرأيتُ فيها فنونًا وضُروبًا من الفوائدِ العلميةِ والتاريخ، وطرفًا منَ الأخبارِ الحِسان، والمسنَداتِ العوالي، والأناشيد، وهي ديوانٌ كبيرٌ لم يُسبَقْ إلى مثلِه»[١].

قلتُ: ورأيتُ شيئًا من «مُختصره» بسَبتة. اهـ.

وقال السُّيوطيُّ في ترجمتِه في «طبقاتِ النُّحاة»: «وهي ـ أي[٢] الرحلةُ المذكورةُ ـ ستُّ مجلَّداتٍ، مُشتملةٍ على فُنون»[٣].

قالَ: «وقد وقفتُ عليها بمكةَ المشرفة». اهـ[٤].

وكذا قالَ أبو سالمٍ العَيّاشيُّ في رِحلتِه ـ المُحَدَّث عنها ـ: إنه رأى منها عدةَ أجزاءٍ بمكة، عند شيخِهِ أبي مهديٍّ عيسى بنِ محمدِ الثعالبيِّ الجُعفيّ[٥].

قالَ: «وكانت في وقْفِ المغاربةِ برِباطِ الموفق، وعلى هذه النسخةِ خطُّ المصنِّف[٦] في أماكِن، وخطُّ تلميذِهِ الإمامِ عبد المهيمِن الحَضرَمِيّ[٧]، وكانتِ

= ولا يزال الأول والرابع مفقودين.

(١) «الإحاطة في أخبار غرناطة»، لسان الدين ابن الخطيب ٣/ ١٠٣.

(٢) «أي» غير مثبتة في (ع) و(ز).

(٣) «بغية الوعاة» ١/ ١٩٩-٢٠٠.

(٤) هذه الفقرة غير موجودة في المطبوع من «بغية الوعاة»!

(٥) تنظر ترجمته في «الرحلة» المذكورة ابتداء من: ٢/ ١٨٠.

(٦) في (خ): «المؤلف».

(٧) يُنظر في ترجمته: «تاريخ ابن خلدون» ٧/ ٥١٣، و«نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» المقري، ٥/ ٤٦٥.

النسخةُ مِلكًا له»[١].

ثمَّ ذكر ما انتقاهُ منها من الفوائدِ العلمية، والأناشيدِ الأدبية، وذلك ما يُنيِّفُ على أربعينَ مسألةً، فانظُرْ ذلك إن شئتَ[٢].

* * *

(١) «الرحلة العياشية» ٢/ ٣٢٣.

(٢) «الرحلة العياشية» ٢/ ٣٢٣-٣٤٧.

[الكوراني وجهوده في توجيه الخلاف المذهبي]

قولُه: «الشَّهْرَزُورِيّ ثمَّ الشَّهرانيّ».

نسبةٌ[١] لشَهْرَزُورَ ولشَهْران.

أما شهرزورُ: فقال في «القاموس»: هي «مدينة زُورِ بنِ الضَّحّاك»[٢]، وقال في «زور»[٣]: إنه «مَلِكُ بني شَهْرَزُور». اهـ[٤].

وأما شَهران[٥] فبلدٌ بجبالِ الكُرد، قالَ أبو محمدٍ عبد الله بنُ عليٍّ اللَّخْمِيُّ الشهيرُ بالرُّشاطيِّ[٦] في كتابِه **«اقتباسُ الأنوارِ في أنسابِ الصَّحابةِ ورُواةِ الآثار»** الَّذي اختصره أبو محمدٍ عبد الحقِّ بنُ عبد الرحمنِ الأَزْدِيُّ الإشبيليّ، ومنْ الِاختصارِ نقلتُ في لفظِ الشهرزوريِّ ما نصُّه: «شَهرزورُ نحوٌ من بلادِ أَذْرَبِيجان»[٧].

ثمَّ قالَ: «وأنشدنا الفقيهُ الحافظُ أبو عليٍّ الصَّدَفِيّ، قالَ: أنشَدَنا أبو محمدٍ السرّاجُ لنفسِه:

---

(١) في (خ) سقطت: «ثم الشهراني نسبة».

(٢) «القاموس المحيط»، الفيروز آبادي، باب الراء، فصل الصاد، ١/ ٤٢١.

(٣) نفسه، باب الراء، فصل الزاي ١/ ٤٠٢.

(٤) في (خ): «شهروز».

(٥) كلمة «شهران» ساقطة من (ز) لكن الناسخ أشار في الهامش لوجودها في نسخ أخرى.

(٦) نفسه.

(٧) الموجود من هذا المختصر لا يوجد فيه حرف الشين الَّذي اشتمل على ما ذكره المؤلف.

وعَدتِ بــأن تَــزُوري كلَّ شــهْرٍ ... فــزُوري قد تَقضَّى الشَّــهْرُ زُوري

وشُــقّة بينِنــا نَهْــرُ المُعَلّــى ... إلى البلدِ المســمَّى شَــهْرَزُورِي[1]

/ وشــهر صُــدورِكِ المَحْتُوم صدق ... ولكن شَــهْر وَصْلك شهرزوري[2] [١٢]

وكانت ولادةُ الشيخِ إبراهيمَ المذكورِ ببلادِهِ سنةَ خمسٍ وعشرينَ وألفٍ [١٠٢٥ هـ] ووفاتُه بطيبةَ على خيرِ[3] ساكِنِيها أفضلُ الصلاةِ والسلام، في الثامنِ والعشرينَ من رجبٍ سنةَ إحدى ومِئةٍ وألفٍ [١١٠١هـ]، فعُمرُه نحوُ ستٍّ وسبعينَ سنةً [٧٦] ـ بتقديمِ السينِ ـ وكان مُتَضَلِّعًا بالعلوم، ولا سيَّما العقلية، تامَّ التحصيلِ لها والمهارةِ فيها، محقِّقًا نَظّارًا، مع الحفظِ البالِغ والثباتِ الفائِق.

قال في «الرِّحلةِ العَيّاشِيّة»: «ولقد أخبرني صاحبُنا السيدُ محمدُ بنُ رسول، وكان بَلدِيَّه وعليه جُلُّ انتفاعِه ـ لأنه أصغرُ منه سِنًّا ـ أنّ شيخَهما المُلّا محمد شريف كانَ يقول: بلغَ من قوّةِ حافظةِ المُلا إبراهيمَ أنه لو لمحَ مسألةً في أيِّ[4] كتابٍ وغاب عنها سبعَ سنينَ ثمَّ سُئل عنها لَقال: هي في كتابِ كذا في صفحةِ كذا في سطرِ كذا». اهـ[5].

وكان جُلُّ قراءتِهِ وتحصيلِهِ ببلادِهِ على علماءِ قُطرِه، وأكثرَ استفادتَهُ على شيخِهِ العلامةِ المحقِّقِ المذكورِ السيدِ محمد شريف بن يوسفَ الكُرديِّ الكُورانيِّ الصديقيِّ[6]، ثمَّ خرجَ من بلادِهِ بقصدِ أداءِ فريضةِ الحجِّ وسُنّة

---

(١) في (ع) و(ج) هذا البيت مؤخَّر عن ما بعده.

(٢) يُنظر أيضًا: «معجم البلدان»، شهاب الدين ياقوت الحموي، ٣/ ٣٧٥.

(٣) «خير» غير مثبتةٍ في (خ).

(٤) في المطبوع من «الرحلة»: «أي ما كتب».

(٥) «الرحلة العياشية» ١/ ٤٨٠.

(٦) سبق عند مقدمة المؤلف الإشارة إلى مصادر ترجمته وشيوخه.

الزيارة، ومرَّ ببغدادَ لكونِ طريقِهم عليها، فإن بلادَهم في ناحيةِ الشمالِ منها، وأقامَ بها مدةً لعارِضٍ أوجبَ ذلك، ثمَّ ارتحلَ إلى دِمشق الشام، وأخذَ عن بعضِ مَشايخها بعضَ ما كانَ فاتَه ببلدِهِ من روايةِ كتبِ الحديث، ثمَّ إلى مصرَ ولم يأخذْ بها إلّا عن الفقيهِ الصالحِ أستاذِ الإقراءِ بالأزهر، الشيخِ أبي العزائمِ سلطانِ بنِ أحمدَ بنِ سلامةَ بنِ إسماعيلَ المَزّاحِيّ، الشافِعِيِّ المذهَب[1]، فإنَّهُ سمِعَ عليه بعضَ «الصحيحَين» وغيرَهما من كتبِ الحديث، وبعضَ «المِنهاجِ» للنَّوَوِيِّ في الفِقه، وأجازهُ وكتب له بخطِّه الإذنَ في الفتوى والتدريسِ والروايةِ عنه، ثمَّ ارتحلَ منها إلى الحجازِ وأقام بالمدينةِ المنوَّرة، طالبًا طريقَ الإرادة، فسَلَكَ على يدِ الشيخِ العالمِ الكبيرِ صفيِّ الدينِ أبي العباسِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ يونسَ المَقدسيِّ ثمَّ المدنيِّ الشهيرِ بالقُشاشي[2] ـ بضم القاف وتخفيف الشين المعجمة ـ نسبة إلى القُشاشة[3] وهي سَقَطُ المَتاعِ من الأشياءِ التي تُسترخص، ولا يشتريها غالبًا إلّا الفقراءُ، ويُقالُ لها في عُرفِنا بفاس: «السقاطة»، ولُقب بذلك[4] يونسُ جدُّ الشيخِ الصفيّ لأنه كانَ يبيعُها بالمدينة، فجرى ذلك على ولدِهِ من بعدِه.

---

(١) هو سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المزاحي الشافعي، كان شيخ الإقراء بالقاهرة، له عدة مصنفات، منها «حاشية على شرح المنهج للقاضي زكريا» (ت ١٠٧٥) هـ. تُنظر ترجمته في: «الأعلام» للزركلي ٣/ ١٠٨، و«خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الدمشقي، ٢/ ٢١٢.

(٢) في (خ): «بالقُشقاش».

(٣) من مصادر ترجمته: «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات» عبد الحي الكتاني ٢/ ٧٩٠، رقم الترجمة (٥٤٧)، و«خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» الحموي، ٤/ ٢٨١.

(٤) في (ز): «الشيخ يونس».

وكانت وفاةُ الصفيّ المذكورِ بالمدينةِ تاسعَ عَشَرَ ذي الحجةِ سنةَ إحدى وسبعين ـ بتقديمِ السين ـ وألْف [١٠٧١هـ]، فهو عُمدةُ الشيخِ إبراهيمَ المذكور، إليه يُنسبُ وعليه/ في الطريق[١] يَعتمد، وقرأ عليه مع ذلك جملةً وافرةً من علمِ الظاهر، حديثٍ وغيرِه، كما في فهرستِهِ المسماةِ بـ «**الأَمَم لإيقاظِ الهِمَم**»، وكان مَكينًا لديه حتَّى زوّجه الشيخُ ابنتَه، وصار هو الخليفةَ من بعدِه في زاويتِه، كما وقع للقُشاشيِّ مع شيخِهِ العارفِ أبي المواهبِ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ عبد القدوسِ العباسيِّ الشِّنّاويِّ ـ نسبةً إلى قريةٍ من قرى مِصرَ ـ ثمَّ المدنيّ؛ إذ زوَّجه ابنتَه وصار خليفتَه.

وكان للشيخِ إبراهيمَ يدٌ في علمِ التصوف، وفهمٌ لكلامِ أئمتِه، واعتناءٌ تامٌّ بكلام ابنِ العربيِّ الحاتمي، وإكبابٌ على كتبِه، كحالِ شيخِهِ المذكور، وله رسائلُ وتآليفُ كثيرةٌ في فنونٍ شَتّى، وقفتُ على كثيرٍ منها[٢].

انظُرْ بسطَ التعريفِ به في الرحلةِ المذكورة[٣]؛ فإن صاحبَها كانَ من المشيِّعين له، المتغالِين في تعظيمِهِ وإطرائِه، وكان رأيُ شيوخِنا فيه مختلفًا؛ فمنهم مَن كانَ على مذهبِ صاحبِ «الرحلةِ» فيه، وقد أجازَ لغيرِ واحدٍ منهم، ومنهم مَن كانَ لا يرى ذلك؛ بل ينفِّرُ عن مطالعةِ كلامه، ويحذِّرُ منَ النظرِ في تآليفِه، ويقولُ: إن علمَه قبيحٌ، وكأنه يعني كلامَهُ في علمِ الباطنِ وطريقِ القومِ وبعضِ مسائلِ الاعتقاد، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ حالِه[٤].

---

(١) في (ز): «الطريقة».

(٢) توجد مجموعة منها في الخزانة الوطنية تحت رقم: ك ٤٧٤. وسيخرج بعضها قريبًا بعناية عبد ربه إن شاء الله.

(٣) سبقت الإحالة إلى موضع ذلك.

(٤) في (ز): «اعتقاده»، وفي الطرة: «صح كتابه».

وربَّما يشهَدُ لذلك ما ذكرَهُ الشيخُ زَرُّوقٌ وغيرُهُ في كتبِ الحاتميِّ وما ضَهّاها؛ فإنَّهُ قالَ في كتابِه «**عُدة المُريد**» لما تكلمَ في تقسيمِ العلومِ وذكَرَ علمَ التصوفِ والأحوال، وأن أعلى ما يُطالَعُ فيه كتبُ ابنِ عطاءِ اللهِ وما نَحَا نحوها ما نصُّه[1]: «فأما كُتبُ الحاتميِّ وما جرَى مَجراها فلها رجالٌ لهم في الحقائقِ مجالٌ، وعندهم في التمييزِ مقالٌ، فلا يُشتغلُ بها في البدايةِ إلّا غَوِيّ، ولا في النهايةِ إلّا خَلِيّ، ولا في التوسطِ إلّا ذكِيّ، يأخُذُ ما بانَ رُشدُه، ويُسلِّمُ ما وراءَ ذلك لِيسلَمَ من آفتِه، وقد أُولِعَ بها قومٌ فضَلوا وأضَلوا، وفارقوا العملَ بما توهَّموه فزلُّوا، وربما ادعوا ما فهِموه وتنسَّموه حالًا لأنفسِهم فافتضحوا بشواهدِ الأحوالِ كما قيل:

مَن تحلَّــى بحِليــةٍ لَيسَ فيه فضَحَتْهُ شواهدُ الإمتحان»[2]

انتهى.

ولما تكلمَ في قواعدِهِ على ما حذَّر الناصحونَ منه من الكتبِ جملةً، وعلى ما حذَّروا من مواضعَ منه، ذكَرَ أن من جملةِ أمثلةِ القسمِ الأول كُتُبُ الحاتميِّ كلُّها أو جُلُّها من «الفُتُوحات» وغيرِها، فانظُرْ ذلك فيه إن شئتَ.

وقال الشيخُ أبو المَحاسنِ يوسفُ بنُ محمدٍ الفاسيُّ[3] في رسالةٍ كتبها لبعضِ أصحابِه: «ولا تزالُ تُطالِعُ كتبَ/ ابنِ عطاءِ اللهِ وما شابَهَها؛ لأنها أقربُ للتعرُّفِ والجمعِ على الله، ودعْ ما سِواها ككتبِ الشيخِ الحاتميِّ والشيخِ ابنِ [١٤/ط]

(١) في (خ): «ونصه».

(٢) «عدة المريد الصادق» الشيخ زروق، ص ١٨٥.

(٣) من أجمع ما كُتب فيه: «مرآةُ المحاسن من أخبارِ الشيخِ أبي المحاسن» لولده أبي حامد محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري، بتحقيق الدكتور حمزة الكتاني.

الفارِض؛ لأنها تسُد عنك بابَ الفتح».

نقَل ذلك عنه[١] ولدُه، شيخُ شيوخِنا، العالـمُ المحقِّق، أبو عبد الله محمدُ العربيُّ الفاسي[٢] في كتابِه: «**مِرآة المحاسِن**»، فانظرْ ذلك في الفصلِ التاسعِ من البابِ الأولِ منه[٣].

وقال المُناويُّ في ترجمةِ الشيخِ عمرَ بنِ الفارِضِ من «طَبقاتِ الصوفيةِ» بعدَ ذِكرِ جماعةٍ ممن اختلفَ فيهم من الكفرِ إلى القُطبانية، وعدَّ منهم صاحبَ الترجمة، والحاتميَّ، وابنَ سبعين، وتلميذَه الشُّشتَري، وغيرَهم، ما نصُّه: «والذي أذهبُ إليه وفاقًا لبعضِهم[٤] أنه يجبُ اعتقادُهم وتعظيمُهم، ويحرُمُ النظرُ في كُتبِهم على مَن لم يتأهَّلْ لتنزيلِ ما فيها من الشطحاتِ على قوانينِ الشّريعةِ المطهّرة.

وقولُ بعضِ جهابذةِ الفقهِ والأثر: لا يُؤَوَّلُ إلا كلامُ المعصوم؛ هو وإن جلَّ قائلُه، غيرُ مُعتبَرٍ، وكيف وقد ملأَ ذلك القائلُ كغيرِه كتبَهُ الفقهيةَ والحديثيةَ بتأويلِ النصوصِ والوُجوه، واعتنَى بالجمعِ بين الكلامَين المتناقِضَين، وتنزيلِ الخلافِ على حالَين متغايرَين». انتهى بتغييرٍ ما[٥].

وقال في ترجمةِ الشيخِ الحاتمي: «وأقوَى ما احتجَّ به المنكِرون عليه، أنه

(١) في (خ): «عنه» غير مثبتة.
(٢) ترجم لنفسه في كتابه «مرآة المحاسن» المذكور، ينظر: ص ٢٢٠ وما يليها.
(٣) ص ١٥٠.
(٤) في المطبوع من «الطبقات»: «ولا أقول كما قال بعض الأعلام: سلم لتسلم والسلام، بل أذهب إلى ما ذهب إليه بعضهم...».
(٥) ينظر: «طبقات الصوفية» المناوي، الطبقة السابعة، حرف العين، ٢/ ٥٠٣.

لا يؤوَّلُ إلّا كلامُ المعصوم، ويرُدُّه قولُ الإمامِ النوويِّ في «**بُستان العارِفين**»[١] أنه يجبُ تأويلُ أفعالِ أولياءِ اللهِ التي قد يُنكرُ ظاهِرُها»[٢].

قالَ المُناوي: «وإذا وجبَ تأويلُ أفعالِهم، وَجَبَ تأويلُ أقوالِهم؛ إذ لا فرقَ». اهـ باختصار[٣].

وقال الشيخُ زَرُّوقٌ في آخرِ البابِ من «قواعدِه»: «التوقفُ في محلِّ الاشتباهِ مطلوبٌ كضدِّه[٤]، أي[٥] التوقفُ فيما تبينَ وجهُه من خيرٍ أو شرٍّ، ومبنى الطريقِ على ترجيحِ الظنِّ الحسنِ عندَ مُوجبِهِ وإنْ ظهر مُعارِضٌ، حتَّى قالَ ابنُ فُورَكَ رحِمه الله: الغلطُ في إدخالِ ألفِ كافرٍ في الإسلامِ بشُبهةٍ، أهونُ من الغلطِ في إخراجِ مؤمنٍ واحدٍ بشبهةٍ ظهرتْ منه»[٦].

ثمَّ قالَ: «وقال قومٌ: ما أدَّى إليه الاجتهادُ جُزمَ به، ثمَّ أمرُ الباطنِ إلى الله»، فمِن ثمَّ اختلفَ في جماعةٍ من الصوفيةِ فسَرَدَهم وذكَرَ منهم مَن تقدَّم ذِكرُه، ثمَّ قالَ: «وقد سُئل شيخُنا أبو عبد الله القَوريُّ رحِمه الله[٧] وأنا أسمَعُ، فقيلَ له:

ما تقولُ في ابنِ العربيِّ الحاتميِّ؟

---

(١) «بستان العارفين» النووي، ص ٣٧٤.

(٢) «طبقات الصوفية» المناوي، ص ٥١٨-٥١٩، بتصرفٍ ما من الإمام المناوي.

(٣) نفسه.

(٤) في (ج): «كدمه»، وهي كذلك في (ز) وكذلك في نسخة من التي اعتمدها محقق «قواعد التصوف»، لكنه أثبت «كعدمه»، والمناوي أثبت «كضده».

(٥) «قواعد التصوف» الشيخ زروق، القاعدة ٨٧، ص ٦٥.

(٦) نفسه.

(٧) من مصادر ترجمته: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» السخاوي ٨/ ٢٨٠، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف، ١/ ٣٧٧، رقم الترجمة (٩٨٥).

فقال: أعرِفُ بكلِّ فنٍّ من أهلِ ذلك الفن.

فقيل له: ما سألناك عن هذا.

فقال: اختُلفَ فيه من الكفرِ إلى القُطبانية.

فقيل له: فما تُرجِّح؟

قالَ: التّسليم.

قلتُ: لأنّ في التكفيرِ خَطرًا،/ وتعظيمُه ربما عاد بالضررِ من جهةِ اتباعِ السامعِ لمبهماتِهِ ومُوهماته، والله أعلم». اهـ بتغييرٍ ما[1]. [١٥/ ط]

وقال في بعضِ شروحِهِ على «الحِكَم العَطائية»: «قلتُ لشيخِنا أبي العباسِ الحَضْرَمِيِّ رضِي الله عنه: إنهم يُنكِرون على ابنِ العربيِّ الحاتمي، فقال: واللهِ إنه لَيستحِقُّ الإنكار، لكن ممن هو أعلى منه لا ممَّن هو في السناديس». اهـ.

وقال في بعضٍ آخرَ: «ذُكر لي أن النوويَّ رَضِيَ اللهُ عَنه سُئل عنه فقال: الكلامُ كلامُ صُوفي، وتلك أمةٌ قد خلتْ لها ما كسبتْ ولكم ما كسبتُم ولا تُسألون عما كانوا يعمَلون»[2].

ووقفتُ على جوابٍ للشيخِ وليِّ الدينِ العراقيِّ في المسألة، مدارُ كلامِهِ على أنه يتكلمُ في الكلامِ بما يعطيهِ ظاهرَه ولا يتعرَّضُ للقائل؛ لاحتمالِ أن يكون مرادُهُ غيرَ ظاهرٍ أو قد تاب من ذلكَ قبلَ موتِه. انتهى[3].

---

(١) «قواعد التصوف» الشيخ زروق، القاعدة ٨٧، ص ٦٥-٦٦.

(٢) للشيخ زروق أكثر من ٢٠ شرحًا على «الحكم»، بعضها مطبوع والبعض مخطوط، وقد طالعتُ بعضها، غير أني لم أتمكن من تحديد الشرح مصدر النص.

(٣) «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي»، يوسف بن تغري بردي بن عبدالله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، ١/ ٣٣٢.

وقال في شرحِ «نُونية الشُّشتري» الآتي ذِكرُها ـ إن شاء اللهُ ـ في شرحِ الوجهِ الرابعِ بعد نقلِهِ ما قالَهُ شيخُنا القَوريُّ في ابنِ العربيِّ من ترجيحِهِ التسليمَ؛ ما نصُّه: «قلتُ: وذلك لأنّ التعرُّضَ للتكفيرِ مُخْطِر، وإثباتُ مزِيَّتِهِ مع ما ظهرَ به مُضِرّ، وعلى ذلك يُحمل ما وقَعَ لعزِّ الدينِ بنِ عبد السلامِ فيه من إنكارِهِ واعتقادِه»[1]. اهـ.

* * *

---

(١) يقصد: اعتقاده في الشيخ عبد القادر الجيلاني الذي ألف هذا الكتاب لبيانه.

[الاتفاق والاختلاف المذهبي بين المزي والذهبي والبرزالي]

قولُه: «اعلَمْ أن هذه الرُّفقةَ أعني المِزِّيَّ والذَّهَبِيَّ والبِرزاليَّ...» إلخ.

المِزِّيُّ بكسرِ الميمِ وشدِّ الزايِ نسبةً إلى المِزَّة؛ قريةٌ بظاهرِ دِمَشق، وهو جمالُ الدينِ أبو الحجاجِ يوسفُ بنُ الزكيِّ عبد الرحمنِ بنِ يوسفَ القُضاعيُّ الحَلَبِيُّ ثمَّ المِزِّيّ، وهو صاحبُ «**تهذيبُ الكمالِ في أسماءِ الرجال**» الَّذي اقتضبَ منه تلميذُهُ الذَّهَبِيُّ المذكورُ كتابَه «**الكاشفُ عن أحوالِ رجالِ الكتبِ الستة**»، وهذّبَه ابنُ حَجَرٍ في «**تهذيب التهذيب**»، وذيَّلَهُ السيوطيُّ بما سماه: «**زوائدُ الرجالِ على تهذيبِ الكمال**».

وُلد المزي بظاهرِ مدينةِ حَلَبَ سنةَ أربعٍ وخمسين وستِّ مِئة [٦٥٤ هـ]، ثمَّ انتقلَ إلى مدينة دِمَشقَ واستوطنها، إلى أنْ تُوُفيَ بها في صَفَرِ اثنتينِ وأربعينَ وسبعِ مِئة [٧٤٢هـ].

والذَّهَبِيُّ هو شمسُ الدينِ أبو عبد الله محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عُثمانَ التُّركمانيُّ الدِّمَشقي، صاحبُ «التاريخِ الكبير» وغيرِه، وتاريخُه عشَرةُ أجزاءٍ كِبار، رتَّبه على السنينَ من أولِ الهجرة، يجعَلُ[1] كلَّ عشرٍ من السنين[2] طبقةً، فصار سبعينَ طبقةً، إلى آخرِ المِئةِ السابعة؛ لأن وفاتَهُ كانت سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مِئة [٧٤٨هـ]، بعد شيخِهِ أبي الحَجّاجِ المزيِّ بستِّ سنين، وهو كتابٌ حافلٌ

(١) في (خ) و (ع): «فجعل».

(٢) في (ز) غير مثبت: «من أول الهجرة، يجعل كل عشر من السنين».

لم يَدَعْ شاذّةً ولا فاذّةً مما تتشوَّفُ إليه النفوسُ من علمِ التاريخِ إلّا أودعها كتابَه،/ [١٦/ ظ] مع الاختصارِ والإتقان، كأنما جُمِعَتِ الأُمةُ في صَعيدٍ واحدٍ فنظرها ثمَّ أخذَ يخبِر عنها إخبارَ مَن حَصَرها[١].

والتُّركماني: نسبةً إلى تُركمان بالضم، وهم جِيلٌ من التُّرك، سُمُّوا به لأنه آمن منهم مِئتا ألفٍ [٢٠٠,٠٠٠] في شهرٍ واحدٍ، فقالوا: ترك إيمان، ثمَّ خُفف فقالوا: تُركمان. قاله في «القاموس»[٢].

[أبو محمدٍ القاسمُ بنُ محمدِ بن يوسفَ الإشبيليُّ البِرزالِي]

والبِرزالي: هو عَلَمُ الدينِ أبو محمدٍ القاسمُ بنُ محمدِ بنِ يُوسفَ الإشبيليُّ، تلميذُ المِزِّيِّ أيضًا وقارئُه، وهو صاحب «**المُعجم الكبير**» الَّذي قالَ فيه الذَّهَبِيُّ المذكور:

«إنْ رُمتَ تفتيشَ الخزائنِ كلِّها وظهورَ أجزاءٍ حَوَتْ وعَوالي
ونحوتَ أشياخَ الوجودِ وما رَوَوْا طالِعْ واسمَعْ مُعجم البِرزالي»[٣]

وهو أكثرُ من عشرين مجلَّدًا، ومات مُحرِمًا بخُليص[٤] في العشرةِ الثالثةِ من المِئةِ الثامنة، في حياةِ شيخِهِ المِزي.

والثلاثةُ: أعني المِزِّيَّ والذَّهَبِيَّ والبِرزاليَّ شافعيةُ المذهب، حَنبليةُ المُعتقَد،

---

(١) كذا في جميع النسخ المعتمدة، وقد كتب على طرتها كلها: «يحتمل أن تكون بالصاد المهملة أو بالضاد. مؤلف».

(٢) «القاموس المحيط» الفيروز آبادي، باب الميم، فصل التاء، ١/ ١٠٨٢.

(٣) «مختصر استدراك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحاكم»، ابن الملقن المصري، ١/ ٢٦.

(٤) «معجم البلدان»، ياقوت الحموي، ٢/ ٣٨٧.

ولذلك ذَكَرَهم التاجُ السُّبكيُّ في «طبقات الشافِعِيّة»[1] بخلافِ مَتبوعِهم تقيِّ الدينِ أبي العباسِ ابنِ تيميةَ؛ فإنَّهُ حنبليُّ الأصولِ والفروع، وهو تقيُّ الدينِ أبو العباسِ أحمدُ بنُ عبد السلامِ بنِ عبد الله، الشهيرُ بابنِ تيميّةَ، الحَرانِيُّ ثمَّ الدمَشقي، ذو الباعِ المديدِ في فُنونِ الروايةِ والدراية، والتبحُّرِ التامِّ في علومِ الشريعةِ والديانة.

وُلد في ربيعِ الأولِ سنةَ إحدى وستينَ وستٍّ مِئة [٦٦١هـ] بحَرّانَ بعد المِزِّيِّ بنحوِ[2] ستِّ سنين، وقدِم به والدُه إلى دمشقَ فقرأَ بها وسمِعَ من خلقٍ كثير، منهم المِزِّيُّ المذكور، وتُوفيَ في ذي القعدةِ سنةَ ثمانيةٍ وعشرين وسبعِ مِئة [٧٢٨هـ]، وكان المزيُّ ممَّن غَسله.

انظرْ كمالَ التعريفِ به في «**طبقات الحنابلة**»[3] للحافظِ زينِ الدينِ بنِ رجبِ البغداديِّ ثمَّ الدمشقيِّ الحنبليِّ عَصريِّ الزينِ العراقيِّ صاحبِ الألفيتَين؛ السِّيَريّةِ والاصطلاحية، ورفيقُهُ في السماعِ على الشيوخ، وشارحُ «الأربعين النووية»[4] وغيرِها، المتوفَّى في رمضانَ خمسٍ وتسعين ـ بتقديمِ التاء ـ وسبعِ مِئةٍ ـ بتقديمِ السين ـ [٧٩٥هـ] فقد أطال النفسَ جدًّا في ترجمتِهِ بنحوِ كُراسَين على ما أخبرني به الثقة[5]، وقد جعَل «طبقاتِهِ» المذكورةَ ذيلاً على «طبقاتِ أبي يعلى».

---

(١) ينظر على التوالي في طبقات: المزي، ١٠/ ٣٩٠، والذَّهَبِيّ، ٩/ ١٠٠، رقم الترجمة ١٣٠٦، والبرزالي، ١٠/ ٣٨١، رقم الترجمة ١٤٠٦.

(٢) في (ج): «بنحو» غير مثبتة.

(٣) «ذيل طبقات الحنابلة»، ابن رجب الحنبلي ٤/ ٤٩٤.

(٤) المعروف بـ«جامع العلوم والحكم».

(٥) «على ما أخبرني به الثقة» غير مثبتة في (خ) و(ع).

وكلٌّ من الأربعة ـ أعني ابنَ تيميةَ وأتباعَهُ الثلاثةَ المذكورينَ ـ من أكابرِ الحُفّاظ، قالَ التاجُ السُّبكيُّ في «الطبقاتِ» في ترجمةِ شيخِهِ الذَّهَبيّ: «اشتمَلَ عصرُنا على أربعةٍ منَ الحُفاظِ بينهم عمومٌ وخُصوص؛ المِزِّيُّ والبِرزاليُّ والذَّهَبِيُّ والشيخُ الإمامُ الوالد، لا خامسَ لهؤلاءِ في عصرِهِم»[1].

وقال في ترجمةِ الشيخِ الإمامِ والدِه، العلّامةِ الكبير، تَقِيِّ الدينِ أبي الحسنِ عليِّ بنِ عبد الكافي الأنصاريِّ السُّبكيّ: «لم ترَ عيناايَ أحفظَ/ من أبي الحَجّاجِ المزيّ، وأبي عبد اللهِ الذَّهَبِيّ، والوالدِ رحِمهم الله. [١٧/ط]

وغالبُ ظني أن المزيَّ يَفوقُهما في أسماءِ رجالِ الكتبِ الستة، والذَّهَبِيَّ يَفوقُهما في أسماءِ رجالِ مَن بعدَ الستة، والتواريخ، والوَفَيات، والوالدَ يَفُوقُهما في العِللِ والمتون، والجرحِ والتعديل، مع مشاركةِ كلٍّ منهم لصاحبِهِ فيما يَتَمَيزُ به عليه المشاركةَ البالغة.

وسمِعتُ شيخَنا الذَّهَبِيَّ يقول: ما رأيتُ أحدًا في هذا الشأنِ أحفظَ من الإمامِ أبي الحَجّاجِ المِزِّيّ.

وبَلَغَني عنه أنه قالَ: ما رأيتُ أحفظَ من أربعة؛ ابنِ دَقِيق العِيد، والدِّمْياطي، وابنِ تَيمية، والمِزِّي.

فالأولُ: أعرفُهُم بالعِللِ وفقهِ الحديث.

والثاني: بالأنساب.

والثالثُ: بالمتون.

والرابعُ: بأسماءِ الرجال»[2].

---

(١) «الطبقات»، ٩/ ١٠٠.

(٢) نفسه، ١٠/ ٢٢١.

وقال في ترجمةِ البِرزاليِّ: «هو الحافظُ الكبيرُ المؤرِّخُ أحدُ الأربعةِ الَّذينَ لا خامسَ لهم في هذه الصناعة»[١].

وقال في ترجمةِ شيخِهِ المِزِّي: «ما رأيتُ أحفظَ من ثلاثة؛ المِزيِّ والذَّهَبِيِّ والوالِد، على التفصيلِ الَّذي قدمتُه في ترجمةِ الوالد، وعاصرتُ أربعًا لا خامسَ لهم، هؤلاء الثلاثةُ والبِرزليُّ ولم أرَه[٢]، وكان يَفوقُهم في معرفةِ الأجزاءِ ورُواتها الأحياء، وكانت الثلاثةُ تعظِّم المزيَّ وتذعِن له، ويَقرؤون عليهِ ويَعترِفون بتقديمِه.

وبالجملةِ فشيخُنا[٣] المزيُّ أُعجُوبةُ زمانِه، يقرَأُ عليه القارئُ نهارًا كاملاً والطرقُ تَضطرِبُ والأسانيدُ تختلِف، وضبطُ الأسماءِ يُشكِل، وهو لا يَسهو ولا يَغفُل». اهـ[٤].

وقال فيه أيضًا: إنه كانَ كثيرَ الملازمةِ للذهبيّ، يَمضي إليه كلَّ يومٍ مرتينِ بُكرةً وعشيّةً، وأنه كانَ لا يَمضي إلى المِزِّيّ إلّا مرتينِ في الأسبوع[٥].

قالَ: «وكان سبب ذلك أنّ الذَّهَبِيَّ كانَ كثيرَ الملاطفةِ لي والمَحَبة فيَّ، وكنتُ شابًّا، فكان ذلك يقَع مِني موقعًا عظيمًا، بخلافِ المِزِّيّ؛ فإنَّهُ كانَ رجُلًا عَبوسًا مَهيبًا، وكانَ الوالدُ يحبُّ أن أُلازمَ المِزِّيَّ أكثرَ من ملازمةِ الذَّهَبِيّ؛ لعظمةِ المِزِّيِّ عندَه.

---

(١) «الطبقات»، البرزالي، ١٠/ ٣٨١.

(٢) في المطبوع من «الطبقات»: «فإني لم أرَ البرزالي، وكان البرزالي».

(٣) في المطبوع من «الطبقات»: «وكان شيخنا».

(٤) الطبقات، ١٠/ ٣٩٧.

(٥) نفسه، ١٠/ ٣٩٨

وكنتُ إذا جئتُ من عندِ شيخٍ من شيوخِي يقولُ لي: هاتِ ما استفدتَ، ما قرأتَ، ما سمِعتَ، فأحكي له مَجلِسي معه، فكنتُ إذا جئتُ من عندِ غيرِ الذَّهَبِيِّ والمِزِّيِّ إنما يقول لي: جئتَ من مكانِ كذا، للمكانِ الَّذي أقرَأُ به على ذلك الشيخ، وإذا جئتُ من عندِ الذَّهَبِيِّ يقول لي: جئتَ من عندِ شيخِك، وإذا جئتُ من عند المِزِّيِّ فإنَّهُ يقولُ لي: جئتَ من عندِ الشيخ. يَملأُ بها فمَهُ ويرفَعُ صوتَه؛ ليُثبتَ في قلبي عظمتَه، ويحُثُّني على ملازمتِه». اهـ وبعضُه بالمعنى[1].

[الشيخُ علاءُ الدينِ البُخاري]

قولُه: «وتعصَّبَ الشيخُ علاءُ الدينِ البخاريُّ» إلخ.

[ط] هو عليُّ بنُ محمدٍ سبعًا العجميُّ البخاريُّ الحَنَفيّ، علّامةُ وقتِهِ/ في المعقولِ والمنقول، والفروعِ والأصول، وُلد سنة تسعٍ ـ بتقديمِ التاءِ ـ وسبعين وسبعِ مِئة[2] ـ بتقديمِ السينِ فيهما ـ [٧٧٩هـ] ببلادِ العَجَم.

ونَشَأَ ببُخارى فتفقَّهَ بأبيهِ وعمِّه العلاءِ بنِ عبدالرحمن، وأخذَ الأدبياتِ والعقلياتِ عن الشيخِ سعدِ الدينِ التَّفتازانيّ وغيرِه، ورحَلَ إلى الأقطار، واجتهدَ في الأخذِ عن العلماءِ حتَّى برَع في الفنون، وصارَ إمامَ عصرِه.

وكانَ معَ ما اشتملَ عليه غايةً في الورعِ والزهد، والتحرِّي في مَأكَلِهِ ومَشرَبِه، وعدم التردُّد إلى أحدِ الأعيانِ حتَّى السلطان، والكلُّ يحضُرُ إليه ويأتيهِ للزيارةِ والسلامِ عليه، وكان لا يَقبَلُ العطاءَ منهم ولا من غيرِهم.

دخل الهندَ واستوطنَهُ مدةً، وأقرَأَ به، وعظُمَ أمرُهُ عند ملوكِهِ إلى الغاية، لِما

---

(١) «الطبقات»: ١٠/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٢) في (ط): «وست مِئة» ولعله سهو من الناسخ رحمه الله.

شاهَدوا من غَزير علمِهِ وزُهدِهِ ووَرَعِه، ثمَّ قدِمَ مكةَ فأقام بها مدةً، ودخل مصرَ فأقام بها، وتصدَّرَ للإقراء، فأخذَ عنه غالبُ أهلِها من كلِّ مَذهَب، منهم جلالُ الدينِ المَحَلِّيُّ شارحُ «**جَمْعِ الجوامع**» في الأُصول لابنِ السُّبْكِيّ، وانتفَعُوا به علمًا وجاهًا ومالًا، وقال بها[1] عِظةً وافرةً، وكان مُلازِمًا للأشغالِ والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكَرِ والقيامِ بذاتِ الله.

وآل أمْرُه إلى أن توجَّهَ إلى دِمشق الشام، بعد أن سألهُ السلطانُ في الإقامةِ بمصرَ مِرارًا فلم يَقبَل، فصار إليها وأقام بها حتَّى ماتَ في خامسِ رمضانَ سنةَ إحدى وأربعينَ وثمانِ مِئة [٨٤١هـ]، ولم يخلُفْ بعدَهُ مِثلُه.

ذكره ابنُ حَجَرٍ في تاريخِهِ المذكورِ فيمَن مات من الأعيانِ في السنةِ المذكورةِ [٨٤١هـ][2]، وذكرَهُ أيضًا السيوطيُّ في كتابَيه «**حُسنُ المحاضرة في أخبارِ مِصرَ والقاهرة**»[3] في ترجمةِ مَن كانَ بمصرَ من أربابِ المعقول، لإقامتِه بها مدةً كما قدّمنا، و«**بُغية الوُعاة في طبقةِ اللُّغويين والنُّحاة**»[4]، وما تَرجمناه به جُلُّهُ من «تاريخِ ابنِ حَجَر»، وبعضُهُ من كتابي السيوطيِّ رحِمَهُمُ الله تعالى.

انتهى شرحُ ما تعلَّق به الغرضُ مما في الوجهِ الأولِ وما قبلَهُ من دِيباجةِ الكِتاب.

* * *

(١) «بها» غير مثبتة في (خ).

(٢) «إنباء الغمر بأبناء العمر»، ابن حجر العسقلاني، ٤/ ٨٣.

(٣) ١/ ٥٥١.

(٤) نفسه، ٢/ ٢٠٠.

الوجه الثاني

[منع تعميم الأحكام على المذاهب انطلاقًا من بعض المنتسبين إليها]

إنّا وإنْ سلَّمنا وجودَ ذلكَ الاعتقادِ فيهم؛ لا نسلِّمُ الحكمَ بذلك عليهم جملةً، واعتقادَ أن الجنسَ كذلك كلَّه حتَّى يَلزَمَ بمجرَّدِ كونِ الواحدِ منهم أن يُنسَبَ إلى ذلك المعتقَدِ المَقُولِ عنهم، بل نقولُ: إن هذا الحكمَ عن الصوابِ بمَعزِل، ومن التحامُلِ وسُوءِ الظنِّ في أسوَأِ مَنزِل؛ فإنّ القومَ كغيرِهِم من أربابِ المذاهبِ فيهمُ المفضولُ والفاضل، والعالمُ والجاهِل، والناقصُ والكامِل، والمتمكِّنُ الواصِل، ومن هو دُونه بمَراحل، كما لا يَخفَى على مَن طالعَ كتبَ التواريخِ/ والأخبار، وتصانيفَ التعاريفِ المتضمِّنةَ لتراجمِ الأعيانِ منَ الأخيارِ والأشرار. [١٩/ط]

* * *

[الاتفاق والاختلاف العقدي بين المذاهب الفقهية]

ولقد أنصفَ القاضي تاجُ الدينِ السُّبكيُّ رحِمه اللهُ إذ قالَ في كتابِه «**مُعِيد النعم ومُبيد النِّقم**» ما نصُّه: «وهؤلاءِ الحنفيةُ والشافِعِيّةُ والمالكيةُ وفُضَلاءُ الحنابلةِ في العقائدِ يدٌ واحدة، كلُّهم على رأيِ أهلِ السنّةِ والجماعة، يَدينون اللهَ تعالى بطريقِ شيخِ السنّةِ أبي الحسنِ الأشعريِّ رحِمه الله، لا يَحيد عنها إلّا رَعاعٌ من[1] الحنفيةِ والشافِعِيّة، لحِقوا بأهلِ الاعتزال، ورَعاعٌ[2] من الحنابلة؛ لحِقوا بأهلِ التجسيم، وبرَّأَ اللهُ المالكية، فلم يُرَ مالكيٌّ إلّا أشعريَّ العقيدة»[3]. انتهى بلفظِه[4].

فأنتَ تراه خصَّ ذلك بالرَّعَاعِ الّذينَ هم حُثالة الأتباع.

وقال في «طَبقاتِه»: «إن المالكيةَ أخصُّ الناسِ بالأشعري؛ إذ لا نحفَظُ مالكيًّا غيرَ أشعري، ونحفَظُ من غيرِهِم طوائفَ جَنَحوا إما إلى اعتزال، أو تشبيه، وإن كانَ مَن جَنَحَ إلى هذينِ مِن رَعاعِ الفِرَق». انتهى[5].

وقال فيها أيضًا: «اعلَمْ أن المالكيةَ كلَّهم أشاعرة، لا أَستثنِي أحدًا، والشافِعِيّةُ غالبُهم أشاعرة، ولا أستثني إلّا مَن كانَ لحِق منهم بتجسيمٍ أو اعتزالٍ

---

(١) في (خ): بدون «من».

(٢) في (خ): «أو رعاع».

(٣) في المصدر المطبوع: «فلم نر مالكيًا إلا أشعريًا عقيدة».

(٤) «معيد النعم ومبيد النقم»، تاج الدين السبكي، ص ٦٢.

(٥) «الطبقات»، ٣/ ٣٦٧.

ممن لا يَعبَأُ الله به، والحنفيةُ أكثرُهم أشاعرة، يعني يعتقدون عقدَ الأشعريّ، لا يخرُجُ عنه إلّا مَن لحِقَ منهم بالمعتزِلة، والحنابلةُ أكثرُ فُضَلاء مُتَقَدميهم أشاعرة، لم يخرجْ منهم عن عقيدةِ الأشعريِّ إلّا مَن لحِق بأهلِ التجسيم، وهم في هذه الفرقةِ من الحنابلةِ أكثرُ من غيرِهم». انتهى[1].

وفي قولِه: «والحنابلةُ أكثرُ فُضَلاء مُتَقَدميهم أشاعرة» تعريضٌ بفُضلاء المتأخرينَ مِنهم؛ كالأئمةِ المذكورينَ في الوجهِ الأولِ مِن ابنِ تيمية وأتباعِهِ على مَذهَبِهِ فيهم.

ثم ما ذكره من كونِ مَن ذكرَ من أربابِ المذاهبِ الأربعةِ كُلهم على طريقِ الأشعريِّ وعقيدتِه؛ أي: على مثلِ طريقتِهِ ووَفْقَ عقيدتِه، وإن لم يكونوا مُرتبطينَ باتباعِه، ولا معدودينَ في جملةِ أتباعِه، يجبُ حملُه على أن المرادَ: الموافقةُ في أمهاتِ المسائلِ وأصولِ الاعتقاد، وفي اعتقادِ نفيِ التشبيهِ وكمالِ التنزيه، لا الموافقة من كلِّ وجهٍ حتَّى في فروعِ المسائل؛ لما سبقَ في كلامِ «الرِّحلةِ العياشية» المذكورِ في الوجهِ الأولِ من اختلافِ الأشاعرةِ والحنابلةِ في التأويلِ والتفويضِ، ولما علمَ من الخلافِ بين الأشاعرةِ والماتُريدِيّةِ من الحنفيةِ أيضًا في بعضِ المسائل، كمسألةِ التكوينِ وغيرِها، وهي ثلاثةَ عَشَرة مسألةً؛/ سبعةٌ منها الخلافُ بينهما فيها لفظيّ، وستةٌ الخلافُ فيها مَعنويّ، [٢٠/ط] لكنه لا يؤدِّي إلى تكفير، بل[2] ولا إلى تبديع وتضليل، وإنما هو كاختلافِ الأشاعرةِ فيما بينهم في كثيرٍ منَ المسائل، وكلُّهم عن حِمَى شيخِهِم أبي الحسنِ الأشعريِّ يُناضلون، وبسيفِهِ الصارمِ يُقاتلون.

---

(١) نفسه، ٣/ ٣٧٧-٣٧٨.

(٢) «بل» غير مثبتة في (ط).

وقد نَظَمَ تاجُ الدينِ[١] المذكورُ تلك المسائلَ في قصيدةٍ نُونيّةٍ من بحرِ الكاملِ ذَكَرَها في ترجمةِ الأشعريِّ من «الطبقاتِ» المذكورة، أَوَّلُها:

«الوردُ خدُّك صِيغ من إنسانِ أمْ في الخدودِ شقائقُ النُّعمانِ
والسيفُ لحْظُك سُلَّ من أجفانِه فسطا كمثلِ مُهَنَّدٍ وسِنانِ»[٢]

ومنها فيما يتعلَّقُ بذكرِ الخلافِ الَّذي بين الإمامَين:

«يا صاحِ إن عقيدةَ النُّعمان والأشعريِّ حَقيقةُ الإيقانِ
وكلاهما واللهِ صاحبُ سُنّةٍ بهُدى نبيِّ الله مُقتديان
لا ذا يبدِّع ذا ولا هذا وإنْ تحسب سِواه وهمتَ في الحُسبان»[٣]

ثم قالَ:

«والخُلفُ بينهما قليلٌ أمرُهُ سهلٌ بلا بِدعٍ ولا كُفرانِ
فيما يقِلُّ منَ المسائلِ عَدُّه ويهون عندَ تطاعُنِ الأقرانِ»[٤]

ثم سَرَدَ تلكَ المسائلَ، فانْظُرْها إنْ شِئتَ فيما ذَكَرنا[٥].

قال ناظِمُها: «وقد شَرَحَ هذه القصيدةَ من أصحابي: الشيخُ الإمامُ العلّامةُ نورُ الدينِ محمدُ بنُ أبي الطيبِ الشِّيرازيُّ الشافِعِيّ، وهو رجلٌ وَرَدَ علينا دِمشقَ في سنةِ سبعٍ وخمسينَ وسبعِ مِئة [٧٥٧هـ]، وأقام فلازَمَ حَلْقَتي نحوَ

---

(١) «الدين» غير مذكورة في (ط).

(٢) «الطبقات»، ٣/ ٣٧٩.

(٣) نفسه، ٣/ ٣٨٣.

(٤) «الطبقات»، ٣/ ٣٨٣.

(٥) نفسه، ٣/ ٣٨٣.

عامٍ[1] ونصفَ عام، ولم أرَ فيمَن جاء من العَجَمِ في هذا الزمانِ أفضلَ منه ولا أديَن». اهـ[2].

وكما أنصفَ السُّبْكِيُّ في كلامِه السابق، أنصفَ أيضًا الشيخُ العالمُ الربّانيُّ أبو عبدالله محمدُ بنُ قاسمٍ البَكِّيُّ ثمَّ التُّونُسيّ؛ إذ قالَ في مبحثِ الصفاتِ السمعيةِ من الوجهِ واليدينِ والاستواءِ ونحوِها من كتابِه «**تحريرُ المَطالب مما تَضَمَّنَتْه عقيدةُ ابنِ الحاجِب**» مقرِّرًا للقولِ الأولِ من الثلاثةِ المحكيةِ فيها ـ الَّذي هو قولُ جماعةٍ من السلفِ الصالحِ من أهلِ الفقهِ والحديثِ كمالِكٍ والشافِعِيّ ـ ما نصُّه: «والحاصلُ أنه يُعتقد إحالةُ ظواهِرِها المنافيةِ للدليلِ العقليّ والنصِّ السمعيِّ من قولِهِ جلَّ وعلا:/ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] ويُعتقدُ أنها صفاتٌ له جلَّ وعلا أزلًا وأبدًا، ويُوكَلُ العلمُ بحقائِقِها إلى الله، من غيرِ تعرُّضٍ إلى تأويلٍ يرُدها إلى الصفاتِ التي ثَبتتْ بالفِعل. [٢١/ ط]

وإلى هذا يُشيرُ كلامُ ابن حَنبل، وما يُنسبُ إلى الحنابلةِ من غيرِ هذا مما يَقتضي التشبيهَ والجسميةَ، والجهةَ الحسية، والبينونةَ الحسية؛ فإنما ذلك اعتقادُ جَهَلَتِهِم». انتهَى بيسيرِ تغييرٍ لا يُخِلُّ بالمعنى[3].

* * *

(١) في (خ): «عام ونصفه».

(٢) «الطبقات»، ٣/ ٣٨٩

(٣) لم أعثر على هذا النص في الكتاب الذي حققه نزار حمادي، ولا في النسخة التي حققها أحمد الزبيبي في رسالته للدكتوراه من جامعة البانجاب، قسم الدراسات الإسلامية بباكستان سنة ١٩٩٥م، ولعل الإمام المسناوي اعتمد نسخة لم تكن عندهما. والله أعلم.

[توجيه الاختلاف في مسألة «الجهة» و«الاستواء»]

وقال فيه أيضًا في مبحثِ استحالةِ الجهةِ في حقِّهِ تعالى ـ بعد أن فسَّرَ الجهةَ بأنها مُنتهى الإشارةِ ومَقصِدُ المتحرِّكِ بحركتِهِ من حيثُ حصولُهُ فيه، وقرَّرَ وجهَ استحالتِها في حقِّه تعالى ـ ما نصُّه: «واعلَمْ أنّ هذا المعتقَدَ لا يُخالفُ فيه بالتحقيقِ سُنِّيٌّ، لا محدِّث، ولا فقيه، ولا غيرُهما، ولم يجِئْ قطُّ في الشرعِ على لسانِ نبيٍّ التصريحُ بلفظِ الجهة، فهي بالتفسيرِ المتقدِّمِ منفيةٌ معنًى ولفظًا، وكيف لا والحقُّ جَلَّ وعلا يقولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ولو كانَ في جهةٍ بذلك الاعتبار؛ لَكانَ له أمثالٌ، فضلًا عن مِثلٍ واحد.

وما نَقَلَه القاضي عِياضٌ رحِمه الله من أنّ دَهماءَ المحدِّثين والفقهاءِ على الجهة، فليسَ معناهُ ما قام القاطعُ بخلافِه، إذ لم يُنقَلْ قطُّ عن واحدٍ منهم أنه في جهةٍ كذلك، لكن لما ثبتَ سمعًا:

ـ قرآنًا: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

ـ وسنّةً: قولُه عليه السلامُ للسوداء: «أينَ الله؟» فأشارتْ نحوَ السماء، فقال: «أعتِقْها فإنها مُؤمنة»[1].

إلى غيرِ ذلك من الظواهِر، وكان أصلُهم ثُبوتَ المعتقداتِ من السمع،

---

(١) «صحيح مسلم»، كتاب المسجد ومواضع الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم الحديث ٥٣٧.

اعتقدوا أن هناك صفةً تُسمَّى بالاستواءِ على العرشِ لا يشبه استواءَ المخلوقين، الله أعلمُ به، وصفةً تسمَّى بفوق، أي فوقَ عبادِه، العرش ومَن دُونَه، الله أعلمُ بها.

بهذا صرَّح الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ على ما نقله عنه المقدسيُّ في رسالةِ «الاعتقاد»: واعلَمْ أن المنظورَ إليهم إنما هم الأئمةُ القُدوة، والعلماءُ الجِلّة[1]، ولا عبرةَ بالأتباعِ المقلِّدةِ الواقفةِ مع ظاهرِ المنقولِ من غيرِ تفريقٍ بينَ المحكَمِ منه والمتشابِه». انتهى بتغييرٍ ما أيضًا[2].

فانظُرْ كيف نَسَبَ في كلامِهِ ذلك المُعتقَدَ الفاسدَ إلى جهلةِ الاتباعِ المقلِّدة، الفاقدةِ للاستضاءةِ بنورِ العلم.

وقال الشيخُ أبو عبد الله السَّنوسيُّ في مَبحثِ المخالفةِ من شرحِ عقيدتِه الوُسطى ـ لما تكلَّمَ على الجهةِ ـ ما نصُّه: «ولم يقُلْ بالجهةِ أحدٌ من أهلِ السنة، وإنما قالَ بها طائفةٌ منَ المبتدِعة، وهم الحَشْوِيّةُ والكَرّامِيّة».

/ ثمَّ قالَ: «وقد لطخت الحشويةُ بهذا المذهبِ الفاسدِ بعضَ أئمةِ أهلِ السنّة، فربما نَسَبوه لأحمدَ بنِ حنبلٍ رَضِيَ اللهُ عَنه؛ إذ هم مقلِّدون له في الفُروع، فأوهموا أنهم كما تَبِعوه في الفروعِ تبعوه في العقائد، وحاشاهُ أن تكونَ عقائدُهُ مثلَ عقائِدِهم؛ إذ إمامتُهُ في علمِ التوحيدِ على طريقِ أهلِ السنةِ مُجمَعٌ عليها، وخبرُ مناظرتِهِ لأهلِ البِدَعِ وامتحانِهِ معهم في ذاتِ اللهِ تعالى مَشهورٌ مُستفِيض»[3]. [٢٢/ط]

---

(١) في غير (ط): «الأجلة».

(٢) «تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب» لأبي عبد الله محمد بن أبي الفضل قاسم البكي الكومي التونسي ١١٥-١١٧.

(٣) «العقيدة الوسطى وشرحها» للسنوسي ص ١٢٦.

ثم قالَ: «وما يوجدُ في بعضِ التواليفِ من تلطيخِ بعضِ السلَفِ به، ففاسدٌ لا يُلتفتُ إليه، وسببُ وهمِ مَن نقَلَ ذلك عنهم: ما عُرف منهم رَضِيَ اللهُ عَنهم من التوقُّفِ عن تأويلِ الظواهرِ المستحيلة، نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وما أشبهَ ذلك، فتوهَّمَ أن وقْفَهُم عن تأويلِها لاعتقادِهِمْ ظواهِرَها، وحاشاهُمْ من ذلك، وإنما وقَفوا عن تعيينِ تأويلٍ لها لتعدُّدِ التأويلاتِ الصحيحةِ من غيرِ علمٍ بالمرادِ منها، بعد قطعِهِم بأن الظواهرَ المستحيلةَ غيرُ مرادةٍ البتّة، وما أقبحَ أن يُظَنَّ السوءُ بمَن لا يَلِيق به». انتهَى ببعضِ اختصار[1].

* * *

(١) «شرح الوسطى»، ص ١٢٦-١٢٧.

[توجيه الخلاف فيمن نسب إليهم: «لفظي بالقرآن مخلوق»]

وكذلك نزّه الإمام أحمد عما ينسُبُه إليه بعضُ المُنتسِبين إليه في المذهبِ من اعتقادِ كونِ كلامِ اللهِ تعالى حرفيًّا، وأنه مع ذلك قديم.

قالَ البَكّيّ: «وما نُقل عن الحنابلةِ من أنّ الكلامَ المثبَتَ للهِ هو المركَّبُ من الحروفِ الملفوظةِ وأنها قديمةٌ، فجهالةٌ مَحضةٌ، ولتعلمْ أن الإمامَ أحمدَ مبرَّأٌ من هذا المعتقَد[1]، وإن كانَ المنتسبون إليه ينسُبون إليه هذا القول، فذلك وهمٌ مَحْضٌ، وعدمُ فهمٍ عنه». انتهى.

قلتُ: وكأنه يشيرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ بقولِه: «**وعدمُ فهمٍ عنه**» إلى أنهم أخذوا ذلك فهمًا مما ثبَتَ عنه، واشتهَرَ في مسألةِ القولِ بخلقِ القرآن، التي دُعي إليها وامتُحِنَ بسَبَبِها من التوقُّفِ عن القولِ بأنّ اللفظَ به مَخلوق.

بل رُوي عنه نسبةُ مَن قالَ بذلكَ إلى البدعة، كما في «الطبقاتِ السُّبْكِيّة»؛ فإنَّهُ ذَكَرَ فيها في ترجمةِ الحُسينِ بنِ عليٍّ الكَرابيسيِّ ـ أحدِ متكلِّمي أهلِ السنّةِ ممَّن لقِيَ الشافِعِيَّ وأخَذَ عنه ـ أنه سألهُ سائلٌ: ما تقولُ في القرآن؟

قالَ: كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوق.

فقال له السائل: فما تقولُ في «لفظي بالقُرآن»؟

فقال: لفظُك به مَخلوق.

---

(١) في (ع) و(خ) و (ز): «الاعتقاد».

فمَضَى السائلُ إلى أحمدَ بنِ حنبلٍ فشرَحَ له ما جرَى، فقال: هذه بِدعة، ففَهِمَ مَن ذكرَ مِن الأتباعِ مِن قولِه هذا أنه يقول بقِدَمِ الحروف، وهو سُوءُ فَهْمٍ عنه.

بلِ الوجهُ في ذلك ما قاله السُّبْكِيّ، ونصُّه: «والذي عندنا أن أحمدَ رَضِيَ اللهُ عَنه أشارَ بقوله: «هذه بِدعةٌ» إلى الجوابِ عن مسألةِ اللفظ؛ إذ ليستْ مما يَعني المرء/ ، وخوضُ المرءِ فيما لا يَعنيه من علمِ الكلامِ بِدعةٌ، فكان السكوتُ عن الكلامِ فيه أجملَ وأَولى، ولا يُظن بأحمدَ ـ رحِمه اللهُ ـ أنه يدَّعي أن اللفظَ الخارجَ من بينِ الشفتَين قديم»[1].

قال: «ومقالةُ الحسينِ هذه قد نُقل مثلُها عن البُخاري، والحارثِ بنِ أسدٍ المُحاسِبيّ، ومحمدِ بنِ نصرِ المَرْوَزِيّ، وغيرِهم». انتهى[2].

وأشار بما ذكره عن البخاريِّ إلى ما وَقَعَ له بنَيسابور، وذلك أنه لما خَرَجَ من بلدِهِ بُخارى لغَلَبةِ أصحابِ الرأيِ بها ـ وبينهم وبينَ أهلِ الحديثِ وَحشةٌ ومنافرةٌ، كما هو معلومٌ من حالِ الفريقَين ـ استوطنَ نَيسابور، وكبيرُ علمائِها إذ ذاكَ محمدُ بنُ يحيى بنِ عبدِاللهِ بنِ خالدٍ الذُّهلِي، وهو كما في ابنِ حَجَرٍ من أهلِ المرتبةِ الرابعةِ من شيوخِه، وهم رفقاؤُهُ في الطلَب، كمحمدِ بنِ عبدِالرحيمِ صاعِقة، وعبدِ بنِ حُميدٍ ونحوِهم، فأقبلَ الناسُ على السماعِ من البخاريِّ حتَّى ظَهَرَ الخللُ في مجلِسِ الذُّهلي، فلَحِقَه من ذلك ما يَلحَقُ غالبَ النُّاسِ من آفةِ الحسد، فتكلَّمَ فيه، وقال لأصحابِ الحديث: إنه يقولُ: اللفظُ بالقرآنِ مَخلوقٌ، فامتحنوه.

---

(١) «الطبقات»، ٢/ ١١٨.

(٢) نفسه: ٢/ ١١٩.

فلما حَضَرَ الناسُ قام إليه رجلٌ فقال: يا أبا عبد الله، ما تقولُ باللفظِ بالقرآنِ أمخلوقٌ هو أم غيرُ مخلوق؟ فأعرَضَ عنه ولم يُجبْه، فأعاد السؤال، فأعرضَ عنه، ثمَّ أعاد، فالتفتَ إليه البخاريُّ وقال: القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوق، وأفعالُ العبادِ مَخلوقةٌ، والامتحانُ بِدعةٌ، فشغبَ الرجلُ وشغبَ الناس، واختلفوا عليه ونَفَروا عنه.

وقال الذُّهلي: ألا مَن يختلِف إلى مجلسِهِ فلا يأتينا، وقال أيضًا: مَن زَعَمَ أن لفظي بالقرآنِ مخلوق، فهو مبتدِع، لا يُجالَس ولا يكلَّم، ومَن زعَمَ أن القرآنَ مَخلوقٌ فقد كَفَر[1].

فقَعَدَ البخاريُّ في منزلِهِ ولزِمَ بيتَه، حتَّى تهيَّأ له الخروجُ فرجَعَ إلى بخارى، وكان من أمرِهِ بعد ذلك ما هو مَعلوم.

قال التاجُ السُّبْكِيّ: «وإنما أرادَ محمدُ بنُ يحيى ـ والعلمُ عندَ اللهِ ـ ما أرادهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ كما قدَّمنا في ترجمةِ الكَرابيسيِّ منَ النهيِ عنِ الخوضِ في هذا، ولم يُرِدْ مخالفةَ البخاري، وإن خالفَهُ وزَعَمَ أن لفظَه الخارجَ من بينِ شفتيهِ المحدثَتَينِ قديمٌ؛ فقد باء بأمرٍ عظيمٍ، والظنُّ به خلافُ ذلك، وإنما أراد هو وأحمدُ وغيرُهما منَ الأئمة: النهيَ عنِ الخوضِ في مسائلِ الكلام، وكلامُ البخاريِّ عِندنا محمولٌ على[2] أن ذلك كانَ عند الاحتياجِ إليه.

فالكلامُ في الكلامِ عندَ الاحتياجِ إليه واجب، والسكوتُ عندَ عدمِ الاحتياجِ

---

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، ابن حجر العسقلاني، ١/ ٤٩٠. وينظر أيضًا «الطبقات الكبرى» لابن السبكي ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، و«تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، الذَّهَبِيّ ٦/ ١٤٠.

(٢) في (خ) «على» غير مثبتة.

إليه سُنة، فافهَمْ ذلك ودعْ خُرافاتِ المؤرِّخين.

وتأمَّلْ ذكاءَ البخاريِّ وفِطنتَه، حيث لم يقلْ: لفظي بالقرآنِ مَخلوق؛ لأن ذلك خوضٌ في مسائلِ الصفاتِ التي لا يَنبغي الخوضُ فيها إلّا لضرورة، ولكن قالَ: أفعالُ العبادِ مَخلوقة،/ وهي قاعدةٌ مُغنِيةٌ عن تخصيصِ هذه المسألةِ بالذكر؛ فإن كلَّ عاقلٍ يَعلَمُ أن لفظَنا من جملةِ أفعالِنا، وأفعالُنا مخلوقةٌ، فألفاظُنا مخلوقةٌ. [٢٤/ط]

وفي الحكاية: أنه وقعَ بين القومِ إذ ذاك اختلافٌ على البخاري، فقال بعضُهم: قالَ: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ، وقال آخرون: لم يَقُلْ ذلك.

وقد أنكرَ البخاريُّ فيما رواهُ عنه أبو عمرٍو الخَفّافُ أن يكون قالَ: لفظي بالقرآنِ مَخلوقٌ، قالَ: وإنما قلتُ: أفعالُ العبادِ مَخلوقةٌ»[١].

ثم قالَ السُّبْكِيّ: «فالحاصِلُ مِمّا قدَّمناه في ترجمةِ الكَرابيسيِّ من أن أحمدَ ابنَ حنبلٍ وغيرَه منَ الساداتِ الموفَّقين نَهُوا عن الكلامِ في القرآنِ جُملةً، وإن لم يخالفوا في مسألةِ اللفظِ[٢] فيما نظنُّه[٣] فيهم؛ إجلالًا لهم، وفهمًا من كلامِهِم في غيرِ ما رواية، ورفعًا لمحلِّهم عن قولٍ لا يشهَدُ له مَعقولٌ ولا منقول، ومن أن الكرابيسيَّ والبخاريَّ وغيرَهما من الأئمةِ ـ الموفَّقِين أيضًا ـ أفصحُوا بأن لفظَهُم به مخلوقٌ لما احتاجوا إلى الإفصاحِ به، هذا إن ثبَتَ عندهم الإفصاحُ بذلك، وإلا فقد نقَلنا لك قولَ البخاري: إن مَن نَقَلَ عنه هذا، فقد كَذَبَ عليه.

---

(١) «الطبقات الكبرى»، ٢/ ٢٣٠-٢٣١، مع تصرف بسيط من الإمام المسناوي.

(٢) في (خ) «اللفظ» غير مثبتة.

(٣) في (ط): «نظنهم».

فإن قلتَ: إذا كانَ حقًّا لم لا يُفصِحْ به.

قلتُ: سبحانَ الله، قد أنبأناك أن السّرَّ فيه تشديدُهم في الخوضِ في علمِ الكلام؛ خشيةَ أن يجرَّ الكلامُ فيه إلى ما لا يَنبغي، وليس كلُّ علمٍ يُفصَحُ به، فاحفَظْ ما نقلتُهُ لكَ واشدُدْ عليه يدَك». انتهى المرادُ من كلامِ السُّبْكِيِّ ملخَّصًا من «طبقاتِهِ» رحِمه الله[١].

وما ذَكَره مِنْ الِاعتذارِ عن هؤلاءِ الأئمةِ والتأويلِ لكلامِهِم حَسَنٌ، وهو الَّذي ينبغي في حقِّ أمثالِهِم:

فيا طيِّبَ الأنفاسِ أحسِنْ تأوُّلَا[٢]

وقد قالَ عمرُ بنُ الخطابِ رَضِيَ اللهُ عَنه: «لا تظُنَّن بكلمةٍ خرجتْ من أخيك سوءًا وأنتَ تجِدُ لها في الخيرِ مَحمَلًا»[٣].

وقدِ اعتذرَ عن الإمامِ أحمدَ بمثلِ ذلكَ أو قريبٍ منه، غيرُ واحدٍ من الأئمة، كالبخاريِّ في كتابِ «**خَلْقِ الأفعال**»[٤]، والبيهقيِّ في كتابِ «**الأسماءِ والصفات**»[٥] وغيرِهما.

---

(١) «الطبقات الكبرى»، ٢/ ٢٣١.

(٢) من الرجز. وصدره: «وَلَيْسَ لَها إلاّ ذُنُوبُ وَلِيِّها» ذكره أبو القاسم الشاطبي في «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» ص ٩٣، برقم (١١٦٥). وينظر أيضًا: «إبراز المعاني من حرز الأماني»، لأبي شامة، ص ٧٧٥-٧٧٨.

(٣) ينظر: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»، المتقي الهندي، ١/ ٤٦٩، و«المخلصيات»، أبو طاهر المخلص، ٤/ ٨٣. و«مشيخة ابن البخاري»، أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس الحنفي، ١/ ٦٣١.

(٤) «خلق أفعال العباد»، البخاري، ص ٦٢.

(٥) «الأسماء والصفات» للبيهقي، ١/ ٩٩٤.

قال ابنُ حَجَرٍ في آخِرِ كتابِ التوحيدِ من «فتح الباري» لما تكلَّم على قولِ البخاري: بابُ قولِهِ تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] إلخ، وذكَرَ أن غرضَ البخاريِّ مما ذكره في تلكَ الترجمةِ وما بعدَها من التراجم، هو الردُّ على مَن لم يفرِّقْ بين التلاوةِ والمتلُوّ، ما نصُّه: «وهذه المسألةُ هي المسألةُ المشهورةُ بمسألةِ اللفظ، ويُقال لأصحابِها: اللّفظيّة.

وقدِ اشتدَّ إنكارُ الإمامِ أحمدَ ومَن تبِعه على مَن قالَ: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ.

ويُقال: إن أولَ مَن قالهُ الحسينُ بنُ عليٍّ الكَرابيسيّ، أحدُ أصحابِ الشافِعِيّ، فلمّا بلَغَ ذلكَ أحمدَ بدَّعهُ وهَجَره.

ثمَّ قالَ بذلك داودُ بنُ عليٍّ الأصبهانيُّ رأسُ الظاهرية، وهو يومئذٍ/ بنَيسابور، فأنكرَ عليه إسحاق، وبلَغَ ذلك أحمد، فلما قدِمَ داودُ بغدادَ لم يأذَنْ له أحمدُ في الدخولِ عليه.

والذي يتحصَّلُ من كلامِ المحقِّقينَ أنهم أرادوا حسْمَ المادةِ صونًا للقرآنِ أن يُوصَفَ بكونِهِ مخلوقًا، فإذا خُفِّفَ الأمرُ عليهم، لم يُفصِحْ أحدٌ منهم بأنّ حركةَ لسانِهِ إذا قرأَ قديمةٌ.

قال البيهقيُّ في كتابِ «**الأسماءِ والصفات**»: فذهبَ السلفُ والخلفُ من أهلِ الحديثِ والسنّةِ أنّ القرآنَ قديمٌ، وهو كلامُ اللهِ وصفةٌ من صفاتِ ذاتِه.

وأما التلاوةُ فهم فيها على طريقَين: منهم مَن فرَّقَ بين التلاوةِ والمتلُوّ، ومنهم مَن أحَبَّ تركَ القولِ فيه.

وأما ما نُقل عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رَضِيَ اللهُ عَنه أنه سوَّى بينهما؛ فإنما أرادَ حَسْمَ المادة؛ لئلا يتذرَّعَ أحدٌ إلى القولِ بخلقِ القرآن.

ثمَّ أسندَ من طريقينِ إلى أحمَد، أنه أنكرَ على مَن نقل عنه أنه قالَ: لفظي بالقرآنِ غيرُ[١] مخلوقٍ، وأنكر على مَن قالَ: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ»[٢].

ثمَّ قالَ ابن حجر: «قالَ البخاريُّ في كتابِ «الأفعالِ»: ما يَدَّعُونه عن أحمدَ لَيسَ الكثيرُ منه بالبيِّن، ولكنهم لم يَفهَموا مرادَهُ ولا مَذهَبَه، والمعروفُ عن أحمدَ وأهلِ العلم، أن كلامَ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، وما سواهُ مخلوقٌ، ولكنهم كرِهوا التنقيبَ على الأشياءِ الغامضة، وتجنَّبوا الخوضَ فيها والتنازُع، إلّا فيما بيّنهُ الله، أو بيّنه الرسولُ عليهِ السلام»[٣].

وقال ابنُ حجرٍ أيضًا في آخِرِ شرحِ ترجمةِ: باب قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]: «قال الكِرمانيُّ: لعلَّ غَرَضَ البخاريِّ في تكثيرِ هذا النوع، أي ما يدلُّ على خلقِ أفعالِ العبادِ في هذا البابِ وغيرِه؛ بيانُ جوازِ ما نُقل عنه أنه قالَ: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ، إنْ صحَّ عنه.

قلتُ: فقد صحَّ عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق، فقال: «كلُّ مَن نقَلَ عني أني قلتُ: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ فقد كَذَبَ عليَّ، وإنما قلتُ: أفعالُ العبادِ مخلوقةٌ».

أخرج ذلك غُنجارُ في ترجمةِ البخاريِّ من «تاريخِ بُخارى» بسندٍ صحيحٍ إلى محمدِ بنِ نصرٍ المَروَزِيّ الإمامِ المشهورِ أنه سمِع البخاريَّ يقولُ ذلك، ومن طريقِ أبي عمرٍو أحمدَ بنِ نصرٍ النَّيسابوريِّ الخَفّافِ أنه سمِع البخاريَّ يقولُ ذلك أيضًا». انتهى[٤].

---

(١) «غير» غير مثبتة في (ز).

(٢) «فتح الباري»، ابن حجر، ١٣/ ٤٩٢.

(٣) نفسه، ١٣/ ٤٩٣.

(٤) نفسه، ١٣/ ٥٥٣.

قلتُ: وما ذكرَ من التأويلِ لكلامِ الإمامِ أحمدَ وإنْ وافقَ البخاريّ في جانبِه، قد لا يُوافقُ عليه في جانبِ خصمائِهِ من أهلِ نَيسابورَ من الذُّهليِّ وأتباعِه؛ لأن ظاهرَ صنيعِهِ في «صحيحِهِ» ـ حيثُ تصدَّى للانتصارِ لمذهبِه، والتصحيحِ لمقالتِهِ بذِكرِ شواهدِ ذلكَ من القرآنِ والحديثِ ـ أن الخلافَ بينه وبين مَن ذكَرَ معنويّ؛ لأن مفادَ تلك الأدلةِ كلها: إنما/ هو الفرقُ بين التلاوةِ والمتلُوّ، وأنها حادثة، وليستْ قديمةً كالمتلوّ، وليس فيها ما يُؤخَذُ منه جوازُ إطلاقِ لفظِ الحدوث على التلاوةِ والتصريحِ به في جانِبِها، ولو كانَ خلافَ مَن ذكر معه إنما هو في هذا الثاني، كما هو مُقتضَى تأويلِ ابنِ السُّبْكِيِّ السابق، لم تقمْ عليهم تلك الأدلة حجّةً؛ لعدمِ دلالتِها فيما يظهَرُ على ذلك، فتأمَّلْه. [٢٦/ط]

وإذا أحطْتَ علمًا بما سَبَق، فاعلمْ أنه بالوجهِ الَّذي نَزَّهَ به كلٌّ من الأئمةِ المذكورينَ الإمامَ أحمدَ عما نُسبَ إليه من ذلك، يُنَزَّهُ الشيخُ عبد القادرِ أيضًا عن مثلِه؛ فإنَّهُ لا يَتقاصَرُ عنه كمالًا، وإنِ اختلفا على حَسَبِ ما وقفنا عليه من أخبارِهما هَدْيًا وحالًا؛ فالعلياءُ[1] ذاتُ أفنان كما أن الزَّهرَ ذو ألْوان.

فكم لها من أحاديث مُحبَّرةٍ ... سيارةٍ وحديثُ المجد سيّارُ

وما هو إلّا كما قالَ القائلِ في بعضِ مَن سَلَف من الأفاضل:

وأرى الناسَ مُجمِعين على فضـ ... ـلك ما بينَ سيِّدٍ ومَسُودِ
عـرَفَ العالمونَ فَضلَكَ بالعلـ ... ـم وقال الجُهّالُ[2] بالتقليدِ

(١) في (ع): «فالعليا» بدون همز.

(٢) في (ز): «الجهالون».

شرح بعض ما اشتمل عليه هذا الوجه الثاني
[الاتفاق والاختلاف العقدي بين مذاهب أهل السنة والجماعة]

قوله: «إلّا رَعاعٌ مِنَ الحَنَفِيّة».

قالَ في «القاموس»: «الرَّعاعُ[1] كسَحابٍ: الأحداثُ الطَّغام»[2].

وقال أيضًا: «الطغامُ كسَحابٍ: أوغادُ الناس، وقال: الوَغْدُ: الأحمقُ الضعيفُ الرَّذْلُ الدَّنيء»[3]. اهـ.

قوله: «يجبُ حملُه على أنّ المرادَ الموافقةِ في أمهاتِ المسائِل» إلخ.

قالَ البَكِّيُّ في «شرحِ عقيدةِ ابنِ الحاجِب»: «اعلَمْ أنّ أهلَ السنةِ والجماعةِ كلَّهم اتفَقُوا على مُعتقَدٍ واحدٍ فيما يجبُ وما يَستحيلُ وما يجوز، وإنِ اختلفوا في الطرقِ والمبادئِ الموصِلةِ لذلك، وفي كميةِ ما هنالك، وهم بالاستقراءِ ثلاثُ طوائف:

الأُولى: أهلُ الحديث. ومُعتمَدُ مبادِئِهم الأدلةُ السمعية، أعني: الكتابَ والسنةَ والإجماع.

الثانيةُ: أهلُ النظَرِ العقليّ. وهم الأشعريةُ والحنفية، وشيخُ الأشعريةِ أبو

---

(١) في (خ): «رعاع» بدون الألف والام.

(٢) باب العين، فصل الراء، ١/ ٧٢٢.

(٣) باب الميم، فصل الطاء، ١/ ١١٣٣.

الحسنِ الأشعريُّ رَضِيَ اللهُ عَنه، وشيخُ الحنفيةِ أبو منصورٍ الماتُرِيدِيُّ رحِمه الله، وهم متفِقون في المبادئِ العقلية، وفي كلِّ مَطلبٍ يتوقفُ السمعُ عليه، وفي المبادئِ السمعية مما يُدرِكُ العقلُ جوازَهُ فقط، والعقلية/ والسمعية في غيرِهما [٢٧/ط] سواء، واتفقوا في جميعِ المطالبِ الاعتقادية، إلّا مسألةَ التكوين، ومسألةَ التقليد.

الثالثة: أهلُ الوجدانِ والكشْف، وهم: الصوفية، ومبادِئُهُم مبادئُ أهلِ النظرِ والحديثِ في البداية، والكشفِ والإلهامِ في النهاية». اهـ[١].

قلتُ: وحاصلُ مسألةِ التكوين القولُ بقِدمِ صفةِ الأفعالِ من الخلقِ والرزقِ ونحوهما مما يَرجِعُ إلى تعلقِ القدرةِ بالمقدور، فالحنفيةُ يُثبِتون ذلك، والأشعريةُ يَنفُونه، وهو الحق، كما هو مبيَّن في محلِّه.

ومسألةُ التقليدِ عدَّها التاجُ السُّبْكِيُّ في «منظومتِهِ النونيّةِ» مما الخلافُ فيه لفظي[٢]؛ بناءً على أحدِ الاحتمالاتِ في قولِ الأشعري: إن المقلِّدَ غير مؤمنٍ، المشار إليها بقولِ صاحب «المراصد»:

وعنه لا يَصِحُّ قيــل لا يَصِحْ أو للكمالِ النفي أو جزم بَرِحْ

والله أعلم.

وقوله: «وكما أنصفَ السُّبْكِيُّ أنصفَ البَكِّيّ».

لم أقِفْ للبكيِّ هذا على ترجمةٍ[٣]، غير أني وقفتُ في بعضِ تقاييدِ الشيخِ زَرُّوقٍ على طرفٍ من كتابٍ لشيخِهِ وعمدتِهِ في الطريقِ أبي العباسِ أحمدَ بنِ

---

(١) «تحرير المطالب»، ص ٤٠-٤١، نزار حمادي.

(٢) «الطبقات الكبرى»، ٣/ ٣٧٩-٣٨٣.

(٣) ترجم له ترجمةً وافيةً محققا الكتاب المشار إليهما سابقًا؛ الدكتور أحمد الزبيبي، والأستاذ نزار حمادي.

عُقبةَ الحَضرَمِيّ.

قالَ الشيخُ زَرُّوق: «إن شيخَه المذكورَ كتبه للأخِ[1] في اللهِ المتصوِّفِ أبي عبد اللهِ محمدِ بنِ قاسمٍ البكيِّ ثمَّ التُّونُسيّ، وهو يدعو له بالشفاءِ مما شكاهُ له، ويأمرُهُ فيه وينهاه، شأنَ الشيخِ مع التلميذ».

فاستُفيدَ من هذا أنه عصريُّ الشيخِ زَرُّوق، ومن تلامذةِ شيخِهِ المذكور، وشرحُهُ على «الحاجبيّةِ» يدلُّ على أنه من الراسخينَ في علمِ الظاهرِ والباطِنِ، المقتَعِدين صَهوةَ التمكين، والحائزين لدرجاتِ الرسوخِ في مقاماتِ اليقين، فلعلَّ وصفَ الشيخِ زَرُّوقٍ له بالمتصوِّف، وما خاطبهُ به شيخُه في ذلك الكتاب[2]؛ كانَ في ابتداءِ أمرِهِ قبلَ الكمال، واللهُ أعلمُ بحقيقةِ الحال.

قولُه: «وما يوجدُ في بعضِ التآليف» إلخ.

كأنه يشيرُ إلى ما في «إكمالِ» القاضي عِيَاضٍ[3] من نسبةِ ذلك إلى دَهماءِ المحدِّثين والفُقهاء، كما سبَقَ في كلام البَكّيّ، لكنَّ البكيَّ أوَّلَهُ بما يَرفَعُ فسادَهُ كما سبَقَ في كلامِه.

---

(١) في (خ): «الأخ» بدل «للأخ».

(٢) «الكتاب» غير مثبتة في (ز).

(٣) نص كلام القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم»: «لا خلاف بين المسلمين قاطبة ـ محدثهم وفقيههم ومتكلمهم ومقلدهم ونظارهم ـ أن الظواهر الواردة بذكر الله في السماء كقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] أنها ليست على ظاهرها، وأنها متأولة عند جميعهم، أما من قال منهم بإثبات جهة فوق لله تعالى من غير تحديد ولا تكييف من دهماء المحدثين والفقهاء، وبعض المتكلمين منهم، فتأول «في السماء» بمعنى «على»، وأما دهماء النظار والمتكلمين، وأصحاب الإثبات والتنزيه المحيلين أن يختص بجهة أو يحيط به حد، فلهم فيها تأويلات بحسب مقتضاها».

[الخلاف بين الحارث المحاسبي والإمام أحمد]

قولُه: «والحارث بن أَسَدٍ المُحاسِبِيّ».

ذكرَ الغزاليُّ في كتابِ قواعدِ العقائدِ من «الإحياءِ» أنَّ الإمامَ أحمدَ هَجَرَ الحارثَ بنَ أسدٍ المُحاسِبِيَّ مع زُهدِهِ وورَعِه ـ أيِ المحاسبيِّ ـ بسببِ تصنيفِهِ في الردِّ على المبتدِعة، وقال: «ويحَك! ألستَ تحكي بِدعَتَهُم أولًا ثمَّ تَرُدُّ عليهم؟! ألستَ تحمِلُ الناسَ بتصنيفِكَ على مطالعةِ البدعةِ والتفكرِ في تلك الشُّبُهات، فيدعوهم ذلك إلى الرأيِ والبحث؟! اهـ[1].

[٢٨/ط] والحارثُ المذكورُ من رجالِ «الرسالةِ القُشَيريّة» بصريُّ الأصل، بغداديُّ الوفاة، وهم من أشياخِ أبي القاسمِ الجُنيدِ سيدِ الطائفةِ[2] الصوفيةِ كما في «الرسالة»[3]، وكما يدلُّ عليه ما ذكرهُ الإمامُ أبو طالبٍ المكيُّ في كتابِهِ «**قُوت القُلوبِ**» في كتابِ العلم، ثمَّ في ترجمةِ «ذِكر وصفِ العلمِ وطريقةِ السلفِ وذمّ ما أحدثَ المتأخرونَ من القصصِ والكلام»، ونصُّه: «وحدّثونا عن الجُنيدِ قالَ: كنتُ إذا قمتُ من عندِ سَرِيٍّ السَّقَطِيِّ ـ يعني خالَهُ وعمدتَه في الطريقِ ـ قالَ لي: إذا فارقتَني من تُجالِسُ؟

فقلتُ: الحارثَ المحاسِبيَّ.

---

(١) «إحياء علوم الدين»، أبو حامد الغزالي، كتاب قواعد العقائد، ١/ ٩٥.

(٢) في (ز): «الطائفة» ساقطة.

(٣) «الرسالة القشيرية»، أبو القاسم القشيري، ص ٥٧.

فقال: نعم. خُذْ مِن علمِهِ وأدبِه، ودعْ عنك تشقيقَهُ الكلامَ وردَّهُ على المتكلِّمين»[١].

* * *

(١) «قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد»، أبو طالب المكي، ١/ ٤٣٧.

[الخلاف بين أهل الرأي وأهل الحديث]

قولُه: «لغلبةِ أصحابِ الرأيِ بها» إلخ.

أهلُ الرأيِ هم الَّذينَ يقولون بتقديمِ الرأيِ على الرواية، وهمُ الحنفية، عكس أهلِ الحديث.

قالَ القاضي عِياضٌ في صدرِ «المدارِك في بابِ ترجيحِ مذهبِ مالك»: «وكان أبو حنيفةَ ممَّن سُلِّمَ له حُسْنُ الاعتبار، وتدقيقُ النظرِ والقياس، وجودةُ الفقهِ والإمامةُ فيه، لكن لَيسَ له إمامةٌ في الحديث، ولا استقلالٌ بعلمِه، ولا يدَّعيه ولا يُدَّعَى له، ولذلكَ لا يوجدُ له[1] في أكثرِ المصنَّفاتِ الحديثيةِ ذِكر، ولا أخرجَ أهلُ الصحيحَينِ عنه منه ولو حَرفًا، ويُقال لأهلِ مذهبِه: أهلُ الرأي؛ لأنه يقولُ بتقديمِ القياسِ والاعتبارِ على السُّننِ والآثار». اهـ[2].

وقالَ العلّامةُ وليُّ الدينِ أبو زيدٍ عبدالرحمنِ بنُ خَلدونَ في الفصلِ السادسِ من الكتابِ الأولِ من «تاريخِهِ» في ترجمةِ علومِ الحديثِ منه ـ بعد أن ذكرَ أنّ الأئمةَ المجتهدينَ تفاوتوا في الإكثارِ من هذه البضاعةِ والإقلال، وأن الكلَّ على ما أداهُ إليه اجتهادُهُ في ذلك ـ ما نصُّه: «وقد يظنُّ بعضُ المتعصبين المتعسِّفين أن فيهم مَن كانَ قليلَ البضاعةِ في الحديث، ولهذا قَلَّتْ روايتُه، ولا سبيلَ إلى هذا المعتقَدِ في كبارِ الأئمة؛ لأنّ الشريعةَ إنما تُؤخَذُ من الكتابِ

---

(١) «له» ليست في (ط).

(٢) «ترتيب المدارك وتقريب المسالك»، القاضي عياض، ١/ ٨٥.

والسنّة، ومَن كانَ قليلَ البضاعةِ منَ الحديث؛ فيَتَعَيَّنُ عليه طلبُهُ وروايتُهُ والجدُّ والتشميرُ في ذلك؛ ليأخذَ الدينَ عن أصولٍ صحيحة، ويتلقَّى الأحكامَ عن صاحبِها المبلِّغِ لها عن الله، وإنما أقلَّ منه مَن أقلَّ الرواية من أجلِ المطاعنِ التي تَعترِضه فيها والعِللِ التي تُغمِضُ في طرْقِها، سِيّما والجرحُ مُقدَّمٌ عندَ الأكثر، فيؤديهِ الاجتهادُ إلى تركِ الأخذِ بما يَعرضُ مثلُ ذلك فيه من الأحاديثِ وطرقِ الأسانيد، ويكثُرُ ذلك فتقِلُّ روايتُهُ لضعفِ الطرق.

هذا مع أنّ أهلَ الحجازِ أكثرُ روايةً للحديثِ من أهلِ/ العراق؛ لأن المدينةَ [٢٩/ط] دارُ الهجرةِ ومأوى الصَّحابة، ومَنِ انتقل منهم إلى العراقِ كانَ شُغلُهم بالجهادِ أكثر.

والإمامُ أبو حنيفةَ إنما قلتْ روايتُهُ لما شُدِّد في شروطِ الروايةِ والتحمُّلِ وضعّف رواية الحديث، إذا عارضهُ العَقليُّ اليَقيني، فاستصعبَتْ وقلَّتْ من أجلِ ذلك روايتُهُ فقلَّ حديثُه، لا أنه تركَ روايةَ الحديثِ متعمِّدًا؛ فحاشاهُ من ذلك.

ويدلُّ على أنه من كِبارِ المجتهدينَ في علمِ الحديثِ اعتمادُ مذهبِهِ بينهم، والتعويلُ عليه، واعتبارُهُ ردًّا وقَبولًا، وأما غيرُهُ من المحدثينَ وهم الجمهور، فتوسَّعوا في الشروطِ وكثُرَ حديثُهم، والكلُّ عنِ اجتهاد، وقد توسعَ أصحابُهُ من بعدِهِ في الشروطِ وكثُرتْ روايتُهم» إلخ[١].

إلى أن قالَ: «فلا تأخُذك رِيبةٌ في ذلك، فالقومُ أحقُّ الناسِ بالظنِّ الجميلِ بهم، والتماسِ المخارجِ الصحيحةِ لهم»[٢] اهـ.

---

(١) «تاريخ ابن خلدون»، عبد الرحمن بن خلدون، ١/ ٥٦١-٥٦٢.

(٢) نفسه، ١/ ٥٦٢.

وقال بعد ذلك في ترجمةِ الفقهِ وما يتبعُهُ من الفرائض: «وانقسمَ الفقهُ إلى طريقَتَين: طريقةُ أهلِ الرأيِ والقياسِ وهم أهلُ العراق، وطريقةُ أهلِ الحديثِ وهم أهلُ الحجاز، وكان الحديثُ قليلًا في أهلِ العراق[1]؛ لما قدَّمناه، فاستكثروا من القياسِ ومَهَروا فيه؛ فلذلك قيل لهم: أهلُ الرأي، ومُقَدَّمُ جماعتِهم الَّذي استقرَّ المذهبُ فيه وفي أصحابِهِ الإمامُ أبو حَنيفة، وإمامُ أهلِ الحجازِ مالكُ بنُ أنس، والشافِعِيُّ من بعده»[2].

ثم قالَ بعدَ كلام: «فأما أهلُ العراقِ فإمامُهُمُ الَّذي استقرتْ عنده مذاهبُهُم أبو حنيفةَ النعمانُ بنُ ثابت، ومَقامُه في الفقهِ لا يُلحَق، شهِد له بذلك أهلُ جلدتِهِ وخصوصًا مالكًا والشافِعِيّ.

وأما أهلُ الحجازِ فكان إمامُهم مالكَ بنَ أنسٍ الأَصبَحِي، إمامَ دارِ الهجرةِ رحمه الله» إلخ[3].

إلى أن قالَ: «ثم كانَ من بعد مالِكِ بنِ أنسٍ محمدُ بنُ إدريسَ الشافِعِيُّ المطَّلبيُّ رحمه الله تعالى، رحلَ إلى العراقِ من بعد ذلك، ولقيَ أصحابَ الإمامِ أبي حنيفةَ وأخَذَ عنهم، ومَزَجَ طريقةَ أهلِ الحجازِ بطريقةِ أهلِ العراق، واختصَّ بمذهب، وخالفَ مالكًا في كثيرٍ من مذهبه. وجاء من بعدِهما أحمدُ بنُ حَنبل، وكان من عِليةِ المحدِّثين، وقرأ أصحابُهُ على أصحابِ أبي حنيفة، مع وُفُورِ بِضاعَتِهم من الحديث، فاختصوا بمذهبٍ آخَر، ووقف التقليدُ في الأمصارِ عند

(١) جملة «وطريقة أهل الحديث، وهم أهل الحجاز، وكان الحديث قليلاً في أهل العراق» غير مثبتة في (ز).

(٢) «تاريخ ابن خلدون»، ١/ ٥٦٤.

(٣) نفسه، ١/ ٥٦٥.

هؤلاءِ الأربعة، ودَرَسَ المقلّدون لمَن سِواهم». انظر تمامهَ[١].

وكان بين أهلِ الرأيِ وأهلِ الحديثِ وَحشةٌ ومُنافرةٌ، وقد أكثرَ البخاريُّ في «صحيحِهِ» من البحثِ معهم والردِّ عليهم، وإياهم يعني بـ«بعض الناسِ» حيثُ ما وَقعَ في كلامِه.

/ قالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل: «ما زِلنا نلعَن أهلَ الرأيِ ويلعنوننا حتَّى جاء الشافِعِيُّ فمَزَجَ بيننا». [٣٠/ط]

عِياضٌ[٢]: «يريدُ أنه تمسَّك بصحيحِ الآثارِ واستعملها، ثمَّ أراهم أن من الرأيِ ما يُحتاجُ إليه وتنبني أحكامُ الشرعِ عليه، وأنه قياسٌ على أُصولِها ومُنتزَعٌ منها، فعلَّم أصحابَ الحديثِ أن صحيحَ الرأيِ فرعٌ للأصل، وعلَّم أصحابَ الرأيِ أنه لا فرعَ إلّا بعد الأصل، وأنه لا غِنى عن تقديمِ السننِ وصحيحِ الآثارِ أوَّلًا». اهـ[٣].

ومن كلامِ التابعيِّ الجليلِ إبراهيمَ بنِ يزيدَ النَّخَعِيِّ: «لا يَستقيمُ رأيٌ إلّا بروايةٍ، ولا روايةٌ إلّا برأي»[٤].

ونظيرُ هذا ما حُكي عن يحيي بنِ يحيى اللَّيثي الأندلُسيِّ أحدِ أصحابِ مالكٍ وأشهرِ رواةِ «مُوطَّئِه» أنه قالَ: «كنتُ آتي عبد الرحمنِ بنَ القاسمِ فيقولُ لي: من أينَ يا أبا محمد؟ فأقولُ له: من عندِ عبد اللهِ بنِ وَهْب. فيقولُ لي: اتقِ الله؛ فإن أكثرَ هذه الأحاديثِ لَيسَ عليها عملٌ. ثمَّ آتي عبد اللهِ بنَ وهبٍ فيقولُ لي: من

(١) نفسه، ١/ ٥٦٦.
(٢) كذا في جميع النسخ المعتمدة.
(٣) «ترتيب المدارك»، ١/ ٩١.
(٤) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، أبو نعيم، ٤/ ٢٥.

أين؟ فأقولُ: من عندِ ابنِ القاسم، فيقولُ لي: اتقِ الله يا أبا محمد؛ فإن أكثرَ هذه المسائلِ رأيٌ»[١].

ثم يقولُ يحيى: «رحِمهما الله، فكلاهما قد أصاب في مقالتِه، نهاني ابنُ القاسمِ عن اتباعِ ما لَيسَ عليه العملُ من الحديث، وأصاب، ونهاني ابنُ وهبٍ عن كُلفةِ الرأيِ وكثرتِه، وأمرني بالاتباعِ وأصاب»[٢].

ثم يقولُ أيضًا: «اتباعُ ابنِ القاسمِ في رأيِهِ رُشدٌ، واتباعُ ابنِ وهبٍ في آثارِهِ هديٌ». اهـ[٣].

وإنما قالَ له ابنُ القاسمِ ما قالَ لأن ابنَ وهبٍ كانَ من المكثِرين في الحديث، وقد نظرَ مالك إليه مرةً فقال: أيُّ فتًى لولا الإكثار! كما أن ابنَ وهبٍ إنما قالَ له ما قالَ لأن ابنَ القاسمِ كانَ قد غلَب عليه الرأي.

وقال ابنُ عَرفة: «إن بضاعتَهُ في الحديثِ مُزجاة»[٤].

وقال سفيانُ بنُ عُيينة: «الحديثُ مَضِلّةٌ إلّا للفُقهاء»[٥].

وقال ابنُ وهب: كلُّ صاحبِ حديثٍ لَيسَ له إمامٌ في الفقه، فهو ضالٌّ، ولولا أن اللهَ تعالى أنقذني بمالكٍ والليثِ لضَللتُ. فقيل له: كيف ذلك؟ فقال: أكثرتُ من الحديثِ فحيرني، فكنتُ أعرِضُ ذلك على مالكٍ والليثِ فيقولان:

---

(١) «ترتيب المدارك»، ٣/ ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

(٤) «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل»، الحطاب، ٥/ ١٩٨.

(٥) «المدخل»، ابن الحاج، ١/ ١٢٨، و«فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك»، أحمد عليش، ١/ ٩٠.

خذْ هذا ودعْ هذا[1].

قولُه: «وكبيرُ علمائِها إذ ذاك محمدُ بنُ يحيى بنِ عبد اللهِ بنِ خالِدٍ الذُّهْلِيّ».

كانَ محمدٌ المذكورُ أحدَ الحفّاظِ الأعيان، وكان مع ذلكَ ثقةً مأمونًا، روَى عنه مَن عدا مسلمٍ من الستة، إلّا أنّ البخاريَّ لا يكادُ يُفصِح باسمِه لما وقعَ بينهما، بل يقول فيه تارَةً: حدَّثنا محمدٌ ولا يَزيدُ عليه، وتارَةً يقولُ: محمدُ بنُ عبد الله، فيَنسُبُه إلى جدِّه، وينسُبهُ تارَةً/ إلى جدِّ أبيهِ فيقولُ: محمدُ [٣١/ط] ابنُ خالد.

قالَ ابنُ خَلِّكانَ في ترجمةِ مسلم: «إن البخاريَّ روَى في «صحيحِهِ» عن الذُّهْلِيِّ في الجنائِز، والصوم، والعِتق، والطبّ، وغيرِها مقدارَ ثلاثينَ موضعًا؛ لأنه كانَ سمِع منه، فلم يُمكِنْه تركُ الروايةِ عنه، إلّا أنه لم يصرِّحْ باسمِهِ لما ذُكر». اهـ[2].

وأما مُسلمٌ فلم يحدثْ في كتابِهِ لا عن هذا ولا عن هذا، مع سماعِهِ منهما وأخذِهِ عنهما؛ للدوافعِ المذكورةِ بينهما، وإن كانَ إلى البخاريِّ أميل.

وللهِ درُّ القائل:

قُـلْ للمُعانِـدِ لا تُعانِـدْ إنَّـهُ ما شكَّ في فضلِ البُخاري مُسلمُ

وكانت وفاةُ الذهليِّ على ما اقتصرَ عليه الذَّهَبِيُّ في «الكاشِف»[3] سنةَ ثمانٍ وخمسينَ ومئتينِ [٢٥٨هـ] وله ستٌّ وثمانونَ سنةً [٨٦] بعد البخاريِّ

---

(١) «ترتيب المدارك»، ٣/ ٢٣٦.

(٢) «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، ابن خلكان البرمكي، ٥/ ١٩٥.

(٣) «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»، الذَّهَبِيّ، ٢/ ٢٢٩، رقم: (٥٢١١).

بقليل؛ لأنه[١] كما في ابن حَجَر[٢] تُوُفي ليلةَ عيدِ الفِطرِ سنةَ ستٍّ وخمسينَ ومئتين [٢٥٦هـ] وعُمُرُه: اثنانِ وستونَ سنةً [٦٢] إلّا ثلاثةَ عَشَرَ يومًا.

والذُّهْلِيُّ بالذالِ المعجمةِ في قبائلَ في ربيعةَ بنِ نِزار، أخي مُضَرَ بنِ نِزارِ ابنِ مَعَدِّ بنِ عَدنان، وفي كِندةَ من بُطونِ كَهلانَ بنِ سَبَأ بنِ يَشْجُبَ بنِ يَعرُبَ ابنِ قَحطان، وفي غيرِهما كما في «اقتباسِ الأنوارِ» للرُّشاطي.

والحافظُ المذكورُ من ذُهلِ ربيعةَ فيما أظُن؛ إما من ذُهلِ بنِ ثَعلبةَ بنِ عُكابةَ ابنِ صَعْبِ بنِ عليِّ بنِ بكرِ بنِ وائلِ بنِ قاسطِ بنِ هِنْبِ بنِ أَفصَى بنِ دُعْمِيِّ بنِ جَديلةَ بنِ أَسَدِ بنِ رَبيعةَ بنِ نِزار، وإما من ذُهلِ بنِ شَيبانَ بنِ ثَعلبة، وهو ابنُ أخي الأوَّل، ولم أقِفْ إلى الآنَ على تعيينِ قبيلةٍ من هذين، لا في «جمهرةِ» الحافظِ النسّابة أبي محمدِ بنِ حَزْم، ولا في كتابِ الرُّشاطيِّ المذكور، ولا في غيرِهما مما بيدي من الكتبِ المتعرِّضةِ لذِكْرِه.

ولكلٍّ من الذُّهليينَ المذكورينَ كما في «الجمهرةِ» المذكورةِ[٣] ولدٌ اسمُهُ شَيبان.

ومن شيبانَ بنِ ذُهلِ بنِ ثَعلبة، ثمَّ من بني مازن، منهم الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل، لا من شيبانَ بنِ ذُهلِ بنِ شيبانَ بنِ ثَعلبةَ على الصحيح، كما في «الجَمهرة»[٤] و«وَفَياتِ الأعيانِ» لابنِ خَلِّكان[٥]، خِلافًا لمَن وَهِمَ فيه.

---

(١) الضمير في «لأنه» يعود على البخاري.

(٢) «تقريب التهذيب»، ص ٤٦٨، رقم الترجمة: ٥٧٢٧.

(٣) «جمهرة أنساب العرب»، ابن حزم الأندلسي، ١/ ٣١٧.

(٤) نفسه، ١/ ٣١٩.

(٥) «وفيات الأعيان»، لابن خلكان، حرف الهمزة، أحمد بن حنبل، ١/ ٦٤.

فهو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ حنبلِ بنِ هِلالِ بنِ أسدِ بنِ إدريسَ بنِ عبد اللهِ بنِ حَيّانَ بنِ عبد اللهِ بنِ أنسِ بنِ عوفِ بنِ قاسِطِ بنِ مازِنِ بنِ شيبانَ بنِ ذُهْلِ بنِ ثعلبةَ المذكور، هكذا رَفَعَ نسبَهُ ولدُهُ عبد اللهِ قاضي حِمْص، وكذلك هو في «الجمهرةِ» أيضًا[١].

تنكيتٌ [على صاحبِ «القاموس» في مادةِ (حنبل) و(ذهل)]

قولُ صاحبِ «القاموسِ» في مادة (حنبل): الحنبلُ: القَصيرُ وكذا وكذا، إلى أن قالَ: «وأحمدُ بنُ عبد اللهِ/ بنِ حَنبلٍ إمامُ السنّة»[٢]. [٣٢/ط]

وقولُه أيضًا في مادةِ (ذهل): «وذُهْلُ بنُ شَيبانَ قَبيلة، منها يحيى الحافظ، والإمامُ أحمدُ على الصَّحيح»[٣]. اهـ.

كذا وقفتُ عليه في عدةِ نُسَخٍ منه، وفيه إن سلِمَ من التصحيفِ شيء:

أما أولًا: فتسميتُهُ والدَ الإمامِ أحمدَ عبد الله مُخالِفٌ لما عند غيرِ واحد؛ كالبخاريِّ في «صحيحِه»[٤]، وابنِ حَزْمٍ[٥] وابنِ خَلِّكان[٦] والذَّهَبِيِّ[٧] من أنّ اسمَهُ محمد.

وأما ثانيًا: فقولُه: «منها يحيى الحافِظُ» لعلَّه محمدُ بنُ يحيى، أيِ: الذهليُّ

---

(١) «جمهرة أنساب العرب»، ابن حزم، ١/ ٣١٩.

(٢) «القاموس المحيط»، باب اللام، فصل الحاء، ١/ ٩٨٨.

(٣) نفسه، ١/ ١٠٠٢.

(٤) من ذلك مثلاً في كتاب المغازي؛ باب كم غزا النبي ﷺ، رقم: (٤٤٧٣) ٦/ ١٦.

(٥) «جمهرة أنساب العرب»، ابن حزم، ١/ ٣١٩.

(٦) «وفيات الأعيان»، ابن خلكان، حرف الهمزة، أحمد بن حنبل، ١/ ٦٤.

(٧) «سير أعلام النبلاء»، ١١/ ١٧٨.

المذكور، فسقَطَ من الناسخِ لفظُ محمد؛ إذ يبعُد سكوتُهُ عنه مع مَزيدِ جلالتِهِ وشهرتِه، وذِكر مَن هو دونه[1] في ذلك، وهو ولدُهُ يحيى الملقَّب بحَيْكان.

وأما ثالثًا: فقولُهُ: «والإمامُ أحمدُ على الصحيح» مخالفٌ أيضًا لما قدَّمنا فيه عن ابنِ حَزْمٍ وابنِ خلِّكانَ من أن الصحيحَ أنه من بني شَيبانَ بنِ ذُهلِ بنِ ثعلبة، لا من بني عمِّهِم شيبانَ بنِ ذُهلِ بنِ شيبانَ بنِ ثعلبة.

* * *

(١) في (ز) بزيادة «في دونه» هنا.

[توجيه الاختلاف في مسألة «الكلام»]

قولُه: «ومَن زعَمَ أن القرآنَ مَخلوقٌ فقد كَفَر».

هذا جارٍ على تكفيرِ أهلِ البِدعِ والأهواءِ المتأوِّلين، وهو أحدُ القولينِ في المسألة، والآخرُ عدمُ تكفيرِهِم، وإلى الأولِ ذَهَبَ أكثرُ السلف، وإلى الثاني ذهبَ أكثرُ الخَلَف، انظر «الشِّفا» للقاضي عِياض[1].

قولُه: «وإنما أرادَ هو وأحمدُ وغيرُهما من الأئمةِ النهيَ عن الخوضِ في مسائلِ الكلام» إلخ.

قالَ الشيخُ زَرُّوقٌ في النصيحةِ الكافيةِ: «واتفَقَ مالكٌ والشافِعِيُّ وأحمدُ وسفيانُ وأبو[2] يُوسفَ على تحريمِ الكلامِ في علمِ الكلام». اهـ.

وقال في «الإحياء»: «وقد ذكرَ ما للناسِ منَ الخلافِ فيه، وإلى التحريمِ ذَهَبَ الشافِعِيُّ ومالكٌ وأحمدُ بنُ حَنبلٍ وسُفيان، وجميعُ أهلِ الحديثِ من السلفِ رَضِيَ اللهُ عَنهم»[3]. اهـ.

وحمَلَ غيرُ واحدٍ من الأئمةِ نهيَ السلفِ عن ذلكَ على غيرِ المتأهِّلِ لذلك، ممَّن يُخشى عليه من الخوضِ فيه الوقوعُ في الشُّبَهِ والضلال، فهذا هو

---

(١) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، القاضي عياض، مع حاشية: «مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء»، أحمد بن محمد بن محمد الشمني، ٢/ ٢٤٦.

(٢) في (ع): «وابن يوسف».

(٣) «إحياء علوم الدين»، كتاب قواعد العقائد، ١/ ٩٥.

الَّذي يحرُمُ عليه الخوضُ فيه.

قالَ البيهقيُّ في «شُعَب الإيمان»: «إن نهيَ الشافِعِيِّ وغيرِهِ عنه إنما هو لإشفاقِهِم على الضعفةِ أنْ لا يبلُغوا ما يريدون منه فيَضِلُّوا»[١]. اهـ.

وانظُرِ الفصلَ الثانيَ من كتابِ قواعدِ العقائد من «الإحياء»؛ فإن فيه في هذه المسألةِ الشفاء الذي[٢] لا يكادُ يوجدُ في غيرِه، واللهُ أعلم.

ولولا طولُه لجَلَبناه[٣].

قولُه: «والسكوت عنه عندَ عدمِ الاحتياجِ سُنة».

كأنه أراد بها ما يقابلُ البدعةَ أي طريقةَ النبيِّ عليه السلامُ وصحبِه، لا ما يُقابل الواجب[٤]، وإن أوهمهُ كلامُه، تأمَّلْ.

قولُه: «فأنكرَ عليه إسحاق» رحمه الله.

هو ـ واللهُ أعلمُ ـ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ/ الحَنظَليُّ المَروَزِيّ، المعروفُ بابنِ راهُويَهْ، نزيلُ نيسابورَ وعالمُها، وهو من أشياخِ داودَ المذكور.

قولُه: «أخرج ذلك غُنجار» إلخ.

قالَ في «القاموس»: «غُنجارُ بالضمِّ: لَقَبُ عيسى بنِ مُوسَى التَّيمِيِّ البُخاريّ، ومحمدِ بنِ أحمدَ البخاريِّ صاحبِ تاريخِ بُخارى». انتهى[٥].

---

(١) «شعب الإيمان»، البيهقي، باب ألفاظ الإيمان، ١/ ١٨١.

(٢) في (ز): «التي».

(٣) «إحياء علوم الدين»، كتاب قواعد العقائد، ١/ ٩٤.

(٤) في (خ): «الوجوب».

(٥) باب الراء، فصل الغين، ١/ ٤٥٢.

وقال ابنُ الصلاحِ: «غُنجارُ صاحبُ «تاريخِ بخارى» هو أبو عبد اللهِ محمدُ ابنُ أحمدَ البخاريُّ الحافِظ، ماتَ سنةَ ثنتي عَشْرَةَ وأربعِ مِئة» [٤١٢هـ] انتهى[١].

* * *

(١) «معرفة أنواع علوم الحديث»، ابن الصلاح، ص ٣٤٠.

[اختلاف المناهج لا يلزم منه اختلاف الغايات والمقاصد]

قولُه: «والمَقصِدُ واحدٌ وإنْ تعدَّدتِ المَسالِك» إلخ.

إشارة إلى ما قالَ أهلُ التحقيقِ من أن الطرقَ إلى اللهِ تعالى بعددِ أنفاسِ الخلائق.

ومعناه: أن كلَّ واحدٍ منهم له طريقٌ تخصُّه وإن كانَ المقصِدُ واحدًا، كما أن ذواتِهم وإن كانتْ واحدةً في مطلَقِ الصورةِ والهيئة؛ فلكلٍّ واحدٍ فيها صفةٌ تخُصه يَمتازُ بها عن غيرِه، حكمةُ الحكيمِ العليم، قالَ معناهُ ابنُ أبي جَمرة.

وقال الشيخُ زرُّوق: «ما اتفقَ اثنانِ قطُّ في شيءٍ واحدٍ من جميعِ الوجوه؛ وإنِ اتفقا في أصلِ الأمرِ أو فرعِهِ أو بعضِ جِهاتِه»[(١)].

ولذلك قالوا: «الطرُقُ إلى اللهِ تعالى بعددِ أنفاسِ الخلائِق».

وقال أيضًا: «منِ اتساعِ التصرفِ الإلهيِّ أنه ما اتفقَ اثنانِ قطُّ في طبيعةٍ واحدةٍ ومن كلِّ وجه، ولا مَشَى اثنانِ قطُّ في طريقةٍ واحدةٍ، وإنِ اتحدَ المَسلك؛ لأنه لا يقعُ قدمُ الثاني على قدمِ الأولِ في جميعِ المواضع، فسبحانَ الواسعِ العليم». انتهى.

---

(١) ينظر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، ٩/ ٥٤٨، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م.

وقال الشيخُ زَكريّا الأنصاريُّ في الفصلِ الثاني من «الفُتوحاتِ الإلهية»: «والطريقُ إلى اللهِ تعالى بِعَددِ أنفاسِ الخلائقِ وأقربِها وأوضحِها ما قَصَدنا بيانَه، وذلك أن الطرقَ وإنْ كثُرت محصورةٌ في ثلاثةِ أنواع.

أوَّلُها: طريقُ أربابِ المعاملات. بكثرةِ الصومِ والصلاةِ وتلاوةِ القرآنِ وغيرِها من الأعمالِ الظاهرة، وهمُ الأخيار.

ثانيها: طريقُ أربابِ المجاهَدات. بتحسينِ الأخلاقِ وتزكيةِ النفسِ وتصفيةِ القلبِ والسعيِ فيما يَتعلَّقُ بعمارةِ الباطن، وهمُ الأبرار.

ثالثها: طريقُ السائرين إلى الله. وهمُ الشُّطّارُ من أهلِ المحبّة، وهذا الطريقُ مبنيٌّ على الموتِ بالإرادةِ؛ لخبرِ «مُوتوا قبل أن تموتوا» وهو منحصِر في عشَرةِ أُصول». انظُر تمامَه[1].

قولُه: «وما هو الا كما قالَ القائلُ» إلخ.

القائلُ هو: أبو عُبادةَ الوليدُ بنُ عُبيدٍ البُحْتُرِيُّ الشاعرُ المشهور، والمَقولُ فيه هو محمدُ بنُ عبد الملِك أبو جعفرٍ الشهيرُ بابنِ الزيّات، وزيرُ المعتصِم بنِ هارونَ الرشيدِ ووَلَدِهِ الواثقِ مِن بعدِه.

قالَ ابنُ خَلِّكانَ في ترجمةِ البُحتري: «وأهلُ الأدبِ يسألون عن قولِ أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ/ من قصيدةِ: [٣٤/ط]

وقــال الوليدُ النَّبــعُ لَيــسَ بمُثمِرٍ ... وأخطأ سربُ الوحشِ من ثَمَرِ النَّبعِ

---

(١) «الفتوحات الإلهية»، زكريا الأنصاري، مع شرح زين العابدين بن أبي زرعة «المنح الربانية» الورقة ٦، ٧، ٨، مخطوط بالمكتبة الأزهرية.

فيقولون: مَن هو الوليد؟ وأين قالَ ذلك؟

والجوابُ أن المراد به: البُحتريُّ المذكور، وأنه قالَ ذلك في قولِهِ من قصيدة:

وعيَّرتنـــي بحـــالِ العُـــدْمِ جاهلةٌ والنبعُ عُريانُ مـــا في فَرعِه ثَمَرُ»[1]

انتهى شرحُ ما تعلَّق به الغرضُ مما في الوجهِ الثاني.

* * *

(١) «وفيات الأعيان»، ابن خلكان، (البحتري) ٦/ ٢٩.

الوجه الثالث

[ضرورة مراعاة اجتهادات المختلفين المجتهدين في العقيدة كما في الشريعة]

إنّا وإنْ سلّمنا ـ تنزُّلًا ـ صحةَ ذلك الحكمِ الَّذي هو عن الصوابِ حائد، وأنهم كلَّهم على ذلك المعتقَدِ الفاسد، لم يخرُجْ عن رِبقتِه منهم ولو واحد، وفرَضْنا وقوعَ هذا الحالِ كما يُفرَض وقوعُ المُحال؛ لا نُسلِّمُ تَناوُلَ ذلك لهذا الشيخِ وأمثالِه، بل نقولُ بخروجِهِ عنه كمَن كانَ من أشكالِه؛ لما ذَكَره الشيخُ العالمُ الرَّبّانيُّ أبو محمدٍ عبدالوهّابِ بنُ أحمدَ الشَّعرانيُّ في كتابِ **«المِيزان»**.

ونصُّه: «قلتُ مرةً لسيدي عليٍّ الخوّاصّ: كيف صَحَّ تقليدُ الشيخِ سيِّدي عبدالقادِرِ الجِيلانِيّ[1] للإمامِ أحمدَ بنِ حَنبل، وتقليدُ سيدي محمدٍ الحنفيِّ الشاذليِّ للإمامِ أبي حنيفة، مع اشتهارِهِما بالقُطبانية الكبرى، وصاحبُ هذا المقامِ لا يكون مقلِّدًا إلّا للشارعِ[2] وحدَه؟

فقال لي رَضِيَ اللهُ عَنه: قد يكونُ ذلك منهما قبلَ بُلوغِهما إلى مقامِ الكمال، ثمَّ لما بَلَغا استصحبَ الناس ذلك الوصفَ في حقِّهما مع خُروجِهِما عن التقليد». اهـ[3].

---

(١) في (ط) و(ع) و(ز): «الجيلي».

(٢) في (خ): «للشرع».

(٣) كتاب «الميزان»، عبدالوهاب الشعراني، ١/ ١٣٢-١٣٣.

وقال أيضًا[١] في مقدمةِ كتابِ «الأخلاقِ المتبولية» ـ بعد أن قرّرَ أنه ما من وليّ حقٍّ له قَدَمُ الولايةِ إلّا ويصيرُ يَستمِدُّ من رسولِ الله ﷺ بلا واسطةٍ، ويخرُجُ عن التقليدِ ـ ما نصُّه: «ومَنِ اشتهرَ عنه من الأولياءِ أنه كانَ حنبليًّا أو حنفيًّا مثلًا، كالشيخِ عبد القادرِ الجِيلي[٢] وسيدي محمدٍ الحنفي؛ فذلك كانَ حالَه قبلَ كمالِه، وإلا فما ثَمّ وليٌّ كاملٌ مقلِّدٌ لغيرِ رسولِ الله ﷺ أبدًا». اهـ[٣].

ويعضُدُ ما ذَكَرَهُ من خروجِ الكُمَّلِ عن التقليدِ لغيرِهِم من العلماء: ما قالَهُ الشيخُ الإمامُ العالمُ العارفُ الكاملُ أبو طالبٍ محمدُ بنُ عليِّ بنِ عطيةَ الحارثيُّ الشهيرُ بالمكيِّ في كتابِه «قُوت القُلوبِ» الَّذي أثنى عليه غيرُ واحدٍ من الأئمةِ الكبار، كالشيخِ أبي العباسِ بنِ العريف[٤]، والشيخِ شهابِ الدينِ السَّهْرَوَرْدِيّ[٥] ـ وكان يُسميهِ ديوانَ الإسلام ـ والشيخِ عبد الجليلِ القصريّ[٦]، والشيخِ أبي الحسنِ الشاذلي، وغيرِهِم:

---

(١) الفقرة ما بين «وقال أيضًا... وسلم أبدًا» كلها ساقطة من (ز).

(٢) في (ع) و(خ): «الفجيلاني».

(٣) «الأخلاق المتبولية»، عبد الوهاب الشعراني، ١/ ١١٩.

(٤) «سير أعلام النبلاء»، الذَّهبِيّ، ٢٠/ ١١٤، و«التشوف إلى رجال التصوف»، ابن الزيات، ص ٩٩، وكتاب «الصلة»، أبو القاسم خلف بن بشكوال، عناية: صلاح الدين الهواري، ص: ٨١-٨٢.

(٥) ينظر: «طبقات الأولياء» للشعراني، ص ٢٦٢-٢٦٥.

(٦) هو عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي القرطبي أبو محمد القصري، متصوف، زاهد ورع ذو صيت وذكر جميل، مفسر، مشارك في كل الفنون، وصفه الزبيدي في «التاج» بالإمام، أصله من قرطبة، ونسبته إلى قصر كتامة أو قصر عبد الكريم (ويسمى الآن القصر الكبير)، روى عن أبي الحسن بن حنين الكناني «الموطأ»، وروى عن غيره كابن بشكوال وابن الفخار. ومن تلامذته: ابن رشيق، ومن مؤلفاته: «شعب الايمان» و«التفسير» =

وقال فيه الشيخُ ابنُ عبادٍ في رسائلِهِ بعد الثناءِ البالغ عليه: إنه في علمِ التصوفِ كـ«المدوَّنةِ» في علمِ الفقه، يقومُ مَقامَ غيرِه،/ ولا يقومُ غيرُه مقامَه ـ في آخِرِ ترجمةٍ ذكَرَ وصفَ العلمِ وطريقةَ السلفِ فيه، وذمَّ ما أحدثهُ المتأخرونَ من القصصِ والكلامِ من تراجمِ كتابِ العلم ـ ونصُّه: «واعلَمْ أن العبدَ إذا كاشفَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ[1] بعلمِ المعرفةِ وعلمِ اليقين؛ لم يَسعْه تقليدُ أحدٍ من العلماء، وكذلك كانَ المتقدمونَ إذا أُقيموا هذا المَقام، خالفوا من حَملوا عنه العلمَ لمزيدِ اليقينِ والإفهام»[2]. [٣٥/ط]

ثمَّ قالَ: «ولأجلِ ذلك كانَ التابعونَ يكرَهون التقليد، ويقولون: لا ينبغي للرجلِ أن يُفتيَ حتَّى يعرِفَ اختلافَ العلماء[3]، أي: فيختار منها على مُقتضى علمِه الأحوطَ للدين، والأوفقَ باليقين، فلو كانوا يَستبيحون أن يُفتيَ العالمُ بمذهبِ غيرِه، لم يُحتَجْ أن يعرفَ الاختلاف، ولكان إذا عرفَ مذهبَ صاحبِه كفاه». اهـ من أصلِه[4].

ونقله الجلالُ السيوطيُّ مسَلِّمًا له، ومحتجًّا به في كتابِه «**تفسيرُ الاستنادِ في تيسيرِ الاجتهاد**»[5]، ....

= و«شرح الأسماء الحسنى» و«اليقين» و«المسائل والأجوبة» وغيرها، (ت ٦٠٨ هـ). تُنظر ترجمته في: «الوافي بالوفيات»، ١٨/ ٣١، و«تاريخ الإسلام»، الذَّهَبيّ ١٣/ ١٩١.

(١) في المطبوع من «قوت القلوب»: «.. العبد إذا كان يذكر الله تعالى بالمعرفة..»، ولعل ما عند المسناوي هو الأنسب للسياق، والله أعلم.

(٢) «قوت القلوب»، ١/ ٤٢٤.

(٣) في المطبوع من «قوت القلوب»: «الفقهاء».

(٤) «قوت القلوب»، ١/ ٤٢٤.

(٥) للكتاب عدة أسماء، اختار محققه منها في مقدمته اسم «تيسير الاجتهاد»، والنص المنقول عن «قوت القلوب» في ص ٢٩.

و«تأييدُ الحقيقةِ العلية وتشييدُ الطريقةِ الشاذلية»[١].

وقريبٌ منه ما في البابِ السادسِ من كتابِ العلمِ من «الإحياءِ» للغزاليِّ في ذِكرِ علاماتِ علماءِ الآخرة، ونصُّه: «ومنها أن يكونَ اعتمادُهُ في علومِهِ على بصيرتِه وإدراكِهِ بصفاءِ قلبه؛ لا على الصحفِ والكتب، ولا على تقليدِ ما سمِعَهُ من غيرِه، وإنما المقلَّدُ صاحبُ الشرعِ صلواتُ الله عليه، وإنما يُقلَّدُ الصَّحابةُ من حيثُ إن فعلَهم يدلُّ على سماعِهِم من رسولِ الله ﷺ»[٢].

إلى أن قالَ: «ومَنِ انكشفَ عن قلبِهِ الغطاءُ واستنارَ بنورِ الهداية، صار في نفسِهِ مَتبوعًا مُقلَّدًا، فلا ينبغي أن يقلِّدَ غيرَه، ولذلك قالَ ابنُ عباسٍ: «ما من أحدٍ إلّا يُؤخَذُ من علمِهِ ويُترَكُ، إلّا رسولَ اللهِ ﷺ»، وقد كانَ تعلمَ من زيدِ بنِ ثابتٍ الفقه، وقرأ على أُبَيِّ بنِ كَعب، ثمَّ خالَفَهُما في الفقهِ والقراءةِ جَميعًا»[٣].

ثمَّ قالَ: «وإذا كانَ الاعتمادُ على المسموعِ من الغيرِ تقليدًا غيرَ مرضي؛ فالاعتمادُ على الكتبِ والتصانيفِ أبعد»[٤]. اهـ المرادُ منه.

ومن كلامِ الوليِّ الكبيرِ القطبِ الشهيرِ الشيخِ إبراهيمَ الدُّسوقيِّ القُرشيِّ الهاشميِّ الشافِعِيِّ المتوفَّى سنةَ ستٍّ وسبعين ـ بتقديم السين[٥] ـ وستِّ مِئة [٦٧٦هـ]: «إذا كمُل العارفُ أورثهُ اللهُ علمًا بلا واسطةٍ، لكن من باطنِ شريعةِ محمد؛ إذ لا يتعدَّى تابعٌ دائرةَ علمِ متبوعِه»[٦]. اهـ.

---

(١) ص ٢٦.

(٢) «إحياء علوم الدين»، كتاب العلم، ١/ ٧٨.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه ص ٧٩.

(٥) في (ز) بدون زيادة «بتقديم السين».

(٦) «طبقات الصوفية» للمناوي، ٢/ ٣٢٣.

وقال الشيخُ محيي الدينِ ابنُ العربيِّ الحاتميُّ في رسالةٍ كتبها إلى الإمامِ الرازيِّ رحِمهما الله: «اعلَمْ يا أخي أن الرجلَ لا يكمُلُ في مَقامِ العلمِ حتَّى يكونَ علمُهُ من اللهِ بلا واسطةٍ من نقلٍ أو شيخٍ؛ فإن مَن عِلمُه مُستفادٌ من الآخِذِ عن المحدثاتِ معلولٌ عندَ الله»[١].

إلى أن قالَ:/ «ولو سلكت على يدِ شيخٍ من أهلِ الله؛ لأوصلكَ إلى حضرةِ شُهودِ الحق، فتأخُذ منه العلمَ من طريقِ الإلهامِ الصحيحِ بلا تعبٍ ولا سهرٍ كما أخذهُ الخَضِرُ فلا علم إلّا ما كانَ عن كشفٍ وشهودٍ، لا عن نظرٍ وفكرٍ»[٢]. اهـ بنقلِ المُناويِّ في «طبقاتِهِ» في ترجمتَي[٣] كلٍّ من الشيخَينِ المذكورين. [٣٦/ط]

وقال الإمامُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ دهاق المالقيُّ في شرح «الإرشادِ» لما تكلَّمَ على شروطِ الوليِّ: «الثاني ـ أي من الشروطِ ـ أن يكونَ عالمًا بأحكامِ الشريعة نقلًا وفهمًا؛ ليكتفيَ بنظرِهِ عن التقليدِ في الأحكامِ الشرعيةِ كما اكتفى عن ذلك في أصولِ التوحيد، فلو أذهبَ اللهُ تعالى علماءَ أهلِ الأرض؛ لوَجَدَ عندَه ما كانَ عندهم، ولأقامَ قواعدَ الإسلامِ مِن أوَّلِها إلى آخِرِها؛ فإنَّهُ لا يُفهَمُ من قولِنا: وليُّ الله إلّا الناصِرُ لدينِ الله، وذلك مُمتنِعٌ في حقِّ مَن لا يُحيط علمًا بدينِ الله؛ أصولِهِ وفروعِه»[٤]. اهـ.

(١) نفسه، ٢/ ٥٤٠

(٢) نفسه.

(٣) في (ز) «في ترجمة».

(٤) كتاب «الإرشاد الموضح سبيل الإرشاد مما شرح وأوضح»، أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الأوسي المعروف بابن المرأة، الورقة ٧٨/ أ ـ ٧٩/ ب، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم: ٦ كلام.

والظاهرُ أن هذا الشرطَ لا يُشترط في مُطلَقِ الولي، وإنما يُشترَط في الكُمَّلِ منهم، كالأقطابِ ونحوِهم، كما هو صريحُ ما نَقَلنا عن الشعرانيِّ، وظاهرُ كلامِ مَن ذَكَرنا بعده.

وفي بعضِ رسائلِ العالمِ الكبيرِ الوليِّ الشهيرِ أبي المحاسنِ يوسفَ بنِ محمدٍ الفاسيِّ من إنشاءِ ولدِهِ أبي العباسِ أحمدَ ـ بعد أن ذكرَ أنه لا خلافَ بين القومِ أن السالكَ أو المجذوبَ الصرفَينِ لا يُؤهَّلُ واحدٌ منهما للمشيخةِ لِما بيَّنه، وأنه إنما يُؤهَّل لها مَن جمعَ بين الأمرين، وصار بَرزخًا بينَ بحرَين؛ بحرِ التشريعِ وبحرِ التحقيق، يعطي كل ذي حقٍّ حقَّه، ويوفي كلَّ ذي قسطٍ قسطَه إلخ ـ ما نصُّه: «ومعنى الجمع بين الشريعةِ والحقيقة: أن يكون قد أشرقَ باطنُه بأنوارِ اليقين، قائمًا بشعائرِ الدين، أي مَجذوبًا سالكًا، لا أن معناه التغلغُلُ في علمِ الظاهر؛ فإنَّهُ لا يُشترط في شيخ الهمة ولا يُطلب فيه من العلمِ الظاهر، عدا ما تقومُ به فُروضُ الأعيان».

وقد قالَ اليافعيُّ رَضِيَ اللهُ عَنه: «لا خلافَ بينهم أن جميعَ السالكينَ العارفينَ بالله تعالى يجوزُ الاقتداءُ بهم، سواءٌ حصلَ السلوكُ قبل الجذبةِ أو بعدها، وسواءٌ عرَفوا جميعَ علوم الشرعِ المفروضةِ والمندوبةِ أم لم يعرِفوا سوى فرضِ العينِ الَّذي لا بدَّ لكلِّ مكلَّفٍ منه»[١].

بل قالَ أبو يَزيدَ رَضِيَ اللهُ عَنه: «صحِبتُ أبا عليٍّ السنديَّ فكنتُ أُلقنُه ما يُقيمُ به فرضَه، وكان يعلمني التوحيدَ والحقائقَ صرفًا» اهـ.

وقال ولدُه ـ أبو العباسِ المذكور ـ في شرحِهِ على قصيدةِ الشَّريشيِّ في السلوكِ في شرحِ قولِ الناظمِ

---

(١) «الفتاوى الحديثية»، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، ١/ ٢٢٧.

وللشـيخِ آياتٌ إذا لـم تكنْ له   فما هو إلّا في ليالي الهَوى يَسري
إذا لم يكنْ/ عِلـمٌ لديهِ بظاهرٍ   ولا باطنٍ فاضرِبْ به لُجَجَ البحرِ [٣٧/ط]

«اعلَمْ أن ما شرطَ الناظمُ وجودَهُ في الشيخِ من العلمِ[1] الظاهرِ والباطن، هو ما يتوقَّفُ السيرُ إلى اللهِ بالقلبِ عليه.

فأما العلمُ الباطنُ: فالمطلوبُ منه فيه التبحُّرُ التامّ؛ إذ هو المقصودُ بالذاتِ منه، لتسليكِ المريدِ وتعليمِهِ علمَ الطريقةِ والحقيقة، فيكونُ عنده علمٌ تامٌّ باللهِ وصفاتِهِ وأسمائِه، وما يتبَعُ ذلك ويتعلَّقُ به من الأحكامِ والحكم، وعلم بآفاتِ الطريقِ ومكائدِ النفسِ والشيطان، وطريق المواجيدِ وتحقيق المقامات، قد حصَلَ له ذلك على سبيلِ الذوقِ والوجدان، وحصلَتْ له مع ذلكَ قوةٌ وتمكُّنٌ من رفعِ الموانع، وقطع العلائقِ الظاهرةِ والباطنة، وبصيرةٌ نافذةٌ يعرِف بها قابليةَ أصحابِهِ واستعداداتِهم؛ ليحمِلَ كلَّ أحدٍ على شاكلتِه؛ قابليتِه واستعدادِه.

وأما العلمُ الظاهرُ: فالمطلوبُ منه فيه أن يكونَ عنده منه ما يَحتاج إليه في خاصةِ نفسِه، ويحتاجُ إليه المريدُ في سلوكِه، وهو القدرُ الَّذي لا بدَّ منه من فروضِ الأعيان، وعلى هذا يُحمَلُ كلامُ الناظِم؛ إذ كثيرٌ من العلومِ الظاهرةِ لا مَدخلَ لها في السيرِ والسلوكِ إلى حضرةِ ملكِ الملوك.

وإلا لزِمَ الحطُّ من مرتبةِ كثيرٍ من فحولِ الطريق، وأعلامِ الوجودِ والتحقيق؛ فقد كانَ كثيرٌ منهم غيرَ متضلِّعينَ بعلومِ الشريعة، وكثيرٌ منهم لَيسَ عنده إلّا ما يخُصه مما لا بدَّ له منه»[2].

(١) في (خ): «علم» بدون ألف ولام.
(٢) «إزالة الخفاء وكشف الأسرار عن وجوه أنوار السرائر وسرائر الأنوار»، أحمد بن يوسف بن محمد الفاسي، الورقة ٤٦-٤٧ مخطوط، مكتبة مؤسسة عبد العزيز ـ الدار البيضاء.

ثمَّ نقل من كلامِ الشيخِ زروقٍ في قواعدِه، ومن كلامِ الشيخِ أبي عبد اللهِ محمدِ بنِ محمدٍ الساحليّ، ومن كلامِ الشيخِ أبي محمدٍ عبد اللهِ بنِ أسعدَ اليافعيِّ رَضِيَ اللهُ عَنهم ما يَشهَدُ لما ذُكر، فانظُرْه[١].

وفي هذا العلمِ الوَهْبيِّ يقولُ شرفُ الدينِ البُوصيريُّ في «داليَّتِهِ» التي مَدَحَ بها الشيخَينِ الكاملَينِ أبا الحسنِ الشاذليَّ وتلميذَهُ أبا العباسِ المُرْسِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنهما:

قل للذيــن تَكَلَّفُــوا زِيَّ التُّقَى ... وتخيَّروا للدرسِ ألــفَ مُجلَّدِ

لا تَحسَبُوا كُحْلَ العيونِ بحِليةٍ[٢] ... إنَّ المَها لم تكتحِلْ بالإثْمِدِ[٣]

فإذا كانَ صاحبُ[٤] المقامِ المذكورِ ـ والحالةُ الموصوفةُ ـ يخرُجُ عن دائرةِ التقليدِ ويخلُصُ من رِبقَتِهِ لغيرِ الشارعِ عليه السلامُ في الأحكامِ الشرعيةِ العمليةِ التي هي محضُ نقْل، ووظيفةُ غالبِ الناسِ فيها إنما هو[٥] التقليدُ لمَن يَختارونَهُ من أئمةِ المذاهبِ المتبوعة؛ لما أن الاجتهادَ فيها عسيرٌ دونَه خَرْطُ القَتاد، ولجوازِهِ فيها لغيرِ المجتهِدِ المطلَقِ عامِّيًا كانَ الغيرُ أو عالمًا، اتفاقًا في الأولِ من الأصوليين، وعلى الأصحِّ عندهم في الثاني، كما هو/ [ط] منصوصٌ لهم، فما بالُكَ بالعقائدِ العلمية[٦] التي هي معقولٌ ومفهومٌ، والتقليدُ

(١) نفسه.

(٢) في (ط): «بحيلة».

(٣) البيتانُ من الكامل. ينظر «تاج العروس» (كحل) ٣٠/ ٣١٧، و«زهر الأكم في الأمثال والحكم»، الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي، ٢/ ٣٠٥.

(٤) في (ز) بزيادة «هذا» هنا.

(٥) في (ز) «هو» ساقطة.

(٦) «العلمية» ساقطة من (خ).

فيها مرجوحٌ أو مَذمومٌ، وإنما يَقنَعُ به فيها العوامُّ الَّذينَ لا أهليةَ فيهم للنظرِ الخاصِّ أو العام، فكيف لا يخرُجُ عنه فيها وهي رأسُ مالِه؟ وعلى تقويتِها مدارُ جميعِ أحوالِه؟ وبكمالِهِ فيها ووُفُور ثَمَراتِهما لديه صارَ من الخاصةِ الأكياس، المفارِقِين عِلمًا وعملًا وحالًا لِما عليه عامّةُ الناس.

هذا مُحالٌ فــي القياسِ بَديعُ[١]

وقد ذكَرَ غيرُ واحدٍ ممن ألّفَ في أخبارِ هذا الشيخِ ومناقبِه: أنه كانَ يُفتِي على مذهبِ الإمامينِ الشافِعِيِّ والحنبلي، وهذا مما يدُلُّ على أنه لم يكنْ متقيِّدًا بمذهبِ أحمدَ حتَّى في الفروع، وكأنه كانَ يختارُ من المذهبَينِ بمُقتضى غَزير[٢] عِلمِه، وسَديدِ نَظَرِه، الأحوطَ للدِّين، والأوفَقَ باليقين، كما هو شأنُ أهلِ الرسوخِ في العلمِ والتمكين، كما سبقَ في كلامِ «**القُوت**».

لا يُقالُ: لو خرَجَ عن التقليدِ رأسًا ما تقيَّدَ في فتاويهِ بالمذهبَينِ المذكورَين، ولَكانَ يُفتي بما يُخالِفُهما أحيانًا؛ لأنا نقول: لا يدلُّ تقييدُه بهما على تقليدِهِ لهما ولا بدّ لوُجوه:

[الوجهُ] الأولُ[٣]: أن ذلك يَحتملُ أن يكونَ لموافقةِ ما أفتى به من أحدهما لرأيِهِ ونظرِهِ واجتهادِهِ في تلك النازلة، لا تقليدًا له وبناءً عليه، ولذلك كانَ يعملُ مرّةً على هذا ومرّةً على هذا، بحسَبِ ما يَقتضيهِ نظرُهُ في تلكَ الجزئيةِ الخاصة، ويوافِقُه اجتهادُه.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لمحمود بن حسن الوراق. ينظر: «العقد الفريد»، لابن عبد ربه الأندلسي ٣/ ١٦٨.

(٢) في (ز): «عزيز».

(٣) في (ز): «أحدها» بدل «الأول».

وقد قالَ الحافظُ أبو عمرَ بنُ عبد البَرِّ في كتابِه المؤلَّف في «**بيانِ العلمِ وفضلِه وما ينبغي في روايتِهِ وحَمْلِه**»، ثمَّ القُرطبيُّ في مُختصرِه في الفرقِ بين التقليدِ والاتباعِ؛ ما نصُّه: «التقليدُ عند جماعةِ العلماءِ غيرُ الاتباع؛ لأن الاتباعَ هو أن تتبعَ القائلَ على ما بانَ لك من فضلِ قولِه، وصحةِ مذهبِه، والتقليدَ أن تقولَ بقولِهِ وأنتَ لا تعرِفُ وجهَ القولِ ولا مَبناه»[1]. اهـ.

وهو مُقتضَى قولِ الغيرِ أيضًا: «التقليدُ أخذُ القولِ من غيرِ معرفةِ دليلِه»[2]؛ فإن مفهومَه: أن أخْذَ القولِ مع معرفةِ دليلِهِ لَيسَ بتقليد، أي: بل هو اجتهادٌ وافقَ اجتهادَ القائل.

ولذلك قالَ التاجُ السُّبْكِيُّ في «طبقاتِهِ» في ترجمةِ أبي بكرٍ محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ المنذرِ النَّيسابوريِّ نَزيلِ مكةَ وصاحبِ كتابِ «**الإشراف في اختلافِ العلماء**»[3] ـ بعد أن حكَى عن شيخِه الذَّهَبيِّ أن ابنَ المنذِرِ هذا كانَ مجتهِدًا لا يقلِّدُ أحدًا ـ ما نصُّه: «المجتهِدون[4] الأربعة:

ـ **محمدُ بنُ نصرٍ المَروَزِيُّ**، يعني المذكورَ فيما سبَقَ راويًا عن البُخاري.
ـ **وأبو جعفرٍ محمدُ بنُ جَريرٍ الطَّبري**، يعني صاحبَ التفسيرِ المشهور.
ـ **وأبو بكرٍ محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزيمة**، يعني صاحبَ الصحيحِ المعروف.

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله»، ابن عبد البر ٢/ ٧٨٧.

(٢) ينظر: «جمع الجوامع»، مع شرح ولي الدين العراقي «الغيث الهامع». و«الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي»، الحجوي الثعالبي، ٢/ ٤٢٠، و«النكت الوفية بما في شرح الألفية»، للبقاعي، ١/ ٤٧٥.

(٣) مطبوع بعنوان: «الإشراف على مذاهب العلماء» بتحقيق الدكتور أبي حامد صغير أحمد الأنصاري، وصدر عن دار المدينة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م.

(٤) في (ز) و(ع): «المحمدون».

ـ وابنُ المنذِر، يعني المذكورَ من أصحابِنا.

وقد بلَغوا/ درجةَ الاجتهادِ المطلَق، ولم يخرِجْهم ذلك عن كونِهم من [٣٩/ط] أصحابِ الشافِعِيِّ المخرِّجين على أصولِه، المُتَمَذْهِبين بمَذهَبِه؛ لو فاقَ اجتهادُهُم اجتهادَه، بل قدِ ادعَى مَن هو بعدُ من أصحابِنا الخُلّصِ أنهم وافقَ رأيُهم رأيَ الإمامِ الأعظمِ فتبِعوه ونُسبوا إليه، لا أنهم مقلِّدون له، فما ظنُّك بهؤلاءِ الأربعة؛ فإنهم وإنْ خَرَجوا عن رأيِ الإمامِ الأعظمِ في كثيرٍ من المسائل؛ لم يخرُجوا في الأغلب، فاعرِفْ ذلك»[١]. اهـ.

ونحوُهُ للحافظِ جلالِ الدينِ السيوطيِّ في كتابِه «**تقرير**[٢] **الاستناد في تيسيرِ الاجتهاد**» فإنَّهُ قالَ فيه ـ بعد كلامٍ وأنقال: «وحاصلُ القولِ أنّ المجتهدينَ من أتباعِ الشافِعِيِّ أداهم اجتهادُهُم إلى مطابقةِ ما ذهَبَ إليه الشافِعِيّ، إلّا في مسائلَ معدودةٍ يسيرةٍ جدًّا، اختاروها من حيثُ الدليلُ مَذهبًا لأنفُسِهم». انظُر تمامَه[٣].

الوجهُ الثاني: أنهُ يَحتمِلُ أيضًا أنه إنما كانَ يفعلُ ذلك؛ لأن المستفتينَ له إنما هم من أهلِ المذهبينِ المذكورين الملتزمين لتقليدِهما واتباعِهما، وهم إنما كانوا يَستفتون عن حُكمِ ما ينزِلُ بهم في مَذهَبِهم لا في مذهبِ الغير، فكان يُفتيهم بوفقِ مَطلوبِهم ـ وإن خالفَ ما عنده في بعضِ النوازل ـ لا بما عندَه؛ إذ لم يسألوه عن رأيِهِ هو فيها.

---

(١) «الطبقات»، ٣/ ١٠٢.

(٢) في حاشية (ط): «تفسير» وعليها علامة نسخة.

(٣) هذا النص غير موجود في المطبوع من الكتاب، ولعل المسناوي كانت له نسخة مختلفة عما اعتمده محقق الكتاب. والله أعلم.

كما نُقلَ عن الشيخِ الفقيهِ الحجّةِ أبي محمدٍ قاسمِ بنِ محمدِ بنِ قاسمٍ القُرطبيِّ ـ وهو من الطبقةِ الثالثةِ من أصحابِ أصحابِ مالِك، والثانيةِ من أصحابِ الشافِعِيّ، لأخذِهِ عن محمدِ بنِ عبد الحكمِ وسحنون من أصحابِ أصحابِ مالكٍ وعن المُزَني صاحبِ الشافِعِيِّ ـ أنه كانَ يُفتي بمذهبِ مالكٍ ويتحفَّظُ كثيرًا من مخالفةِ المالكيةِ مع ميلِهِ لمذهبِ الشافِعِيّ.

فقال له بعضُ أصحابِه: أراكَ تُفتي الناسَ بما لا تَعتقِدُ وهذا لا يحِلُّ لك؟

فقال له: «إن الناسَ إنما يُسأَلون عن مذهبٍ جَرَى في البلد، ولو سألوني عن مَذهَبي لأخبرتُهم[1]»[2].

[الوجهُ] الثالثُ: أن العادةَ جَرَتْ بأن من خَرَج في فتواهُ أو حُكمِهِ عن مذاهبِ الأئمةِ المشهورةِ المتبوعةِ لعامةِ الناس، وادعَى الاجتهاد؛ تتطرَّقُ إليه الألسنةُ من الخاصةِ والعامة، ويُنسبُ إلى ما يُكرَه، وقد يُنبَذ، بحيثُ لا يُعرجُ على علمِهِ ولا يُلتفتُ إلى قولِه، وفي ذلك من المفسدةِ ما لا يَخفى، فكان مُقتضى السياسةِ الجريانَ في الفتاوَى والأحكامِ على النهجِ المعلوم، والسبيلِ المسلوكةِ للخاصِّ والعام، بخلافِ عملِ المرءِ في خاصةِ نفسِهِ بما يخالفُ ذلك مما يظهَرُ له، راجحًا عليه بمُقتضى اجتهادِهِ إن كانَ من أهلِه، فإنَّهُ لَيسَ فيه من المفسدةِ ما في الفتوى والحُكمِ به، وذلك هو الواجبُ في حقِّ المجتهِد؛ إذ لا يقلِّدُ مجتهدٌ غيرَهُ مُطلقًا عند الأكثر.

وقد وقعتِ الإذايةُ لجماعةٍ من الأئمةِ بسببِ/ الدعوَى المذكورة، منهم: الشيخُ تقيُّ الدينِ أبو الفتحِ محمدُ بنُ عليِّ بنِ وهْبٍ القُشَيريُّ القُوصِيُّ الشهيرُ

---

(١) في (خ): «لأجبتهم».

(٢) «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»، ابن فرحون، ٢/ ١٤٤.

بابنِ دَقيقِ العِيد، ذو الباعِ الواسعِ في استنباطِ المسائل، والأجوبةِ الشافيةِ لكلِّ سائل، والتضلُّع بالفنون، الفائتُ للظنون، الَّذي قالَ فيه التاجُ السُّبْكِيُّ في «طبقاتِه» ـ بعد أَنْ وصفَهُ بالمجتهِد المطلق ـ: «إنّا لم نُدرِكْ أحدًا من مشايِخِنا يختلِفُ في أنّ ابنَ دِقيقِ العيدِ هو العالمُ المبعوثُ على رأسِ السبعِ مِئة، المُشارُ إليه في الحديثِ النبويِّ صلَّى الله على قائلِهِ وسلَّم[1]، فإنَّهُ أستاذُ زمانِهِ علمًا ودِينًا»[2]. اهـ.

فإنَّهُ لما ادعَى ذلك قامتْ عليه الغَوغاء، وأطلقتْ فيه الألسنة، وفي ذلك يقول:

ذَنبـي إلـى البَهْـمِ الكَـوادي أنني   غلَّسـتُ في طَلَبِ العُـلا وتَصَبَّحوا
نَظَـروا بعيـنِ عَـداوةٍ ولـو انهـا   عينُ الرِّضَى لاسْتَحْسَنوا ما استَقبَحوا[3]

ومنهم جلالُ الدينِ السيوطي، فغيرُ قليلٍ ما لقِيَ من أهلِ زمانِهِ وفقهاءِ عصرِهِ منَ الإذاية، حين ادعَى ذلك أيضًا وأنه المجدِّد على رأسِ المِئةِ التاسعة، حتَّى ألّف في ذلك الكتابَ المذكورَ قبلُ، وغيرُه[4].

وقد قالَ الشيخُ وليُّ الدينِ أبو زُرعةَ أحمدُ ابنُ الحافِظِ أبي الفضلِ زينِ الدينِ عبدالرحيمِ العِراقيِّ في شرحِهِ على «جمعِ الجوامعِ» لابنِ السُّبْكِيّ: «فقلتُ يومًا لشيخِنا الإمامِ سِراجِ الدينِ البُلْقينِيِّ رحِمه الله:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «الطبقات»، ٩/ ٢٠٩.

(٣) البيتان من الكامل، وهما للشريف الرضي، ينظر: «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»، ابن الجوزي، ١٥/ ١١٧.

(٤) «تيسير الاجتهاد»، السيوطي ص ٥٦.

ما يقصُرُ بالشيخِ تقيِّ الدينِ السُّبْكِيِّ عنْ الِاجتهادِ وقدِ استكملَ الآلة؟ وكيف يُقلِّد؟ ولم أذكرْهُ هو استحياءً منه؛ لِما أُريدُ أنْ أُرَتِّبَ على ذلك، فسَكَت.

فقلتُ له: ما عندي أنّ الامتناعَ من ذلك إلّا للوظائفِ التي قُررتْ للفقهاءِ على المذاهبِ الأربعة، وأن مَن خَرَجَ عن ذلك واجتهد؛ لم يَنلْه شيءٌ من ذلك، وحُرم ولايةَ القضاء، وامتنعَ الناسُ منِ استفتائِهِ ونُسبَ للبِدعة.

فتَبَسَّمَ ووافَقَني على ذلك»[1]. اهـ.

قلتُ: والمناسبُ هنا هو الأمرُ الأخير؛ فإن الشيخَ أجلُّ من أن يكونَ له اعتبارٌ بما قبلهُ والتفاتٌ إليه[2]، حَسَبَ ما هو معلومٌ من حالِه.

ومن هذا المعنى أيضًا: ما ذكرهُ القاضي برهانُ الدينِ أبو إسحاقَ إبراهيمُ ابنُ عليٍّ الشهيرُ بابنِ فَرحُونَ اليَعمُرِيُّ المَدَنِيُّ في «تبصِرتِه» وغيرُه، من أن الإمامَ أبا عبد الله محمدَ بنَ عليٍّ المازريَّ المَهْدَويَّ يذكرُ عنه أنه بلَغ رتبةَ الاجتهاد، وما أفتَى قطُّ بغيرِ المشهور، أي من مذهبِ مالكٍ مع طولِ عمرِه[3] اهـ.

قلتُ: وقد شهِد له[4] ببلوغِ هذه المرتبةِ: تلميذُه بالإجازةِ القاضي عِياضٌ في «الغنية»، فقال فيه: «إمامُ بلادِ إفريقيةَ [وما وراءَها من المغرب، وآخِرُ المستقِلِّين من شيوخِ إفريقية][5] بتحقيقِ الفقه، ورُتبةِ الاجتهاد، ودِقةِ النظَر»[6]. اهـ.

---

(١) «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع»، ص ٧٢٠.

(٢) في (خ): «إلى غيره».

(٣) «تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام»، ابن فرحون، ١/ ٥٧.

(٤) يقصد المازري.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في (ط).

(٦) «الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض»، القاضي عياض، ص ٦٥.

وهو يَحتمِلُ المطلَقَ والمقيَّدَ بالفتوى، أو المذهب، وهذا أقرب،/ ويشهَدُ [٤١/ط] لما ذُكر عنه من عدمِ فتواهُ بغيرِ المشهور: ما ذكرهُ في أثناءِ جوابٍ له مذكورٍ في آخرِ ترجمةِ نوازلِ الهباتِ والصدقاتِ والعتقِ من «المعيار».

ولفظه: «ولستُ أحمِلُ الناسَ على غيرِ المعروفِ المشهورِ من مذهبِ مالكٍ وأصحابِه؛ لأن الورعَ قلَّ، بل كاد يُعدَم، والتحفُّظُ على الدياناتِ كذلك، وكثُرت الشهوات، وكثُر مَن يدعي العلمَ ويتجاسَرُ على الفتوى، ولو فُتحَ لهم بابُ مخالفةِ المذهَبِ لاتسعَ الخرقُ على الراقِع، وهتَكُوا حِجابَ هيبةِ المذهب، وهذا من المفاسدِ التي لا خفاءَ بها»(١). اهـ.

فإن قيل: إذا كانَ الأَولى هو السكوتَ عن دعوى الاجتهادِ لمن بلغَ درجتَهُ من الأتباع، لِما يُتوقعُ في ذلك من المفسدة، فما وجهُ تصريحِ مَن صرَّحَ بذلك من الأئمةِ وأعلَن به، كالمذكورينَ وغيرِهما؟

فالجواب أن في التصريحِ بذلكَ مفاسدَ وفوائد، فمَن ترجحَ عنده الأولُ أمسَك، ومن ترجحَ عنده الثاني أعلَن، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨].

وقد عَقَدَ السيوطيُّ في كتابِهِ المذكورِ فصلًا لبيانِ فوائدِ الإعلان، قالَ في أثنائِهِ ـ بعد ذِكره أن مِن فوائدِ ذلك التحدثُ بالنعمةِ والشكرُ لها المتكفِّلُ بالمَزيدِ منها ـ ما نصُّه: «ومن فوائدِ ذلك وهو أعظمُها عندي: إظهارُ صدقِ حديثِ النبيِّ ﷺ فيما وعَدَ به من بعثِ الله على رأسِ كل مِئةِ سنةٍ رجلًا يجدِّدُ لهذه الأمةِ أمرَ دِينِها، وقد تقدمَ أن هذا الرجلَ لا يكونُ إلّا مجتهِدًا، فلما قَصُرَتِ الهِمَمُ في هذه الأعصارِ وفَتَرَتِ العزائمُ واستولَى على قلوبِ

(١) «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب»، أبو العباس أحمد الونشريسي، ١٠/ ٢٢٩.

أكثرِ الناسِ الغفلة، واعتقدوا أنه لا مُجتهِدَ اليوم، كانَ مَظِنّةَ أن يُورِدَ مُورِدٌ أو يَستشكِلَ مُستشكِلٌ على الحديث، ويقول: هذه المِئةُ لم يُبعث عليها مجتهِد، والحديثُ عامٌّ في كلِّ مِئةٍ حتَّى يكونَ المهديُّ وعيسى بنُ مَريمَ في المِئةِ الأخيرة، كما وَرَدَ في بعضِ طرقِ الحديث، فتَعَيَّنَ التحدُّثُ بذلك وعدمُ كتمِه؛ إظهارًا لصدقِ حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ.

وهذا أعظمُ المقاصدِ عندي في ذلك، ولعلَّ هذا هو المقصدُ الَّذي قصَدَه ابنُ دَقيقِ العِيدِ والبُلْقيني، حيث كانا يُصرِّحان بذلك في المجالِس، فالظّاهِرُ أنهما أرادا إظهارَ صِدقِ الحديث؛ لئلّا يظنَّ غبيٌّ أنه أخلفَ في هاتينِ المِئتين؛ لكثرةِ الفسادِ فيهما وتأخرِهما في الأعصار»[1]. انتهى.

* * *

(١) النص غير موجود في الكتاب المطبوع.

شرح بعض ما اشتمل عليه هذا الوجه الثالث

قولُه: «وتقليدُ سيدي محمدٍ الحَنَفِيِّ الشاذليِّ للإمامِ أبي حَنيفة».

هو شمسُ الدينِ محمدُ بنُ حسنِ بنِ عليٍّ الحنفيُّ مَذهبًا، الشاذليُّ طريقةً، وُلِدَ سنةَ خمسٍ وسبعين وسبعِ مِئةٍ ـ بتقديمِ/ السينِ فيهما ـ [٧٧٥هـ] وأخذ [٤٢/ط] طريقَ القومِ عن الشيخِ ناصرِ الدينِ أبي المعالي محمدِ بنِ عبد الدايم، المعروفِ بابنِ المَيْلق [عن جدِّه لأمهِ الشيخِ شهابِ الدينِ أبي العباسِ أحمدَ بنِ الميلق][١] السَّكندري، عن الشيخِ ياقُوت بن عبد الله الحبشيِّ الشهيرِ بالعرشيّ، عن القُطبِ أبي العباسِ المُرْسِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنهم، وتُوفيَ سنةَ سبعٍ ـ بتقديم السين ـ وأربعينَ وثمانِ مِئةٍ [٨٤٧ هـ] ودُفن بزاويتِهِ في سويقة[٢] السَّبَّاغِين من مِصر.

انظر ترجمتَهُ في: «حُسْنِ المحاضَرة» للسيوطيّ[٣]، وفي: «طَبَقاتِ الشَّعرانيّ»[٤]، و«طبقاتِ المُناوِيّ»[٥] أيضًا.

* * *

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في (ط).

(٢) كلمة بالعامية المغربية، وتعني: «تصغير سوق».

(٣) «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»، جلال الدين السيوطي، ١/ ٥٢٠.

(٤) «طبقات الأولياء»، ص ٤٥٨-٤٥٩.

(٥) «الطبقات الكبرى»، المناوي، ٢/ ٤٧٠-٤٨٢.

[أبو طالب المكي والخلاف في معنى قوله: «ما على المخلوقين أضر من الخالق» وعلاقته بالجنيد]

قولُه: «أبو طالبٍ محمدُ بنُ عليٍّ بنِ عطيةَ الحارثيُّ الشهيرُ بالمكّي».

تُوفيَ في جمادى الأخيرةِ من سنةِ ستٍّ وثمانين وثلاثِ مِئة [٣٨٦هـ]، قاله الشيخُ أبو القاسمِ الأزهريُّ وغيرُه[١]، ولم يكن من أهلِ مكة، وإنما كانَ من أهلِ الجبل، لكنه سكنَ مكةَ فنُسبَ إليها، وكان من أكابرِ العلماءِ العاملينَ والمشايخِ العارفين، شهِد له بذلك غيرُ واحدٍ من الأكابرِ من العلماءِ المعتبَرين وأربابِ البصائر، ويدلُّ على ذلك كتابُهُ «**القوت**» الَّذي وَقَعَ الثناءُ عليه من غيرِ واحدٍ من الأئمةِ العارفينَ كما قَدَّمنا.

وما يوجدُ في بعضِ كتبِ التاريخ، كـ«تاريخِ بغدادَ» للخَطيبِ أبي بكرِ ابنِ ثابتٍ[٢]، و«وَفَيَاتِ الأعيانِ» لابنِ خَلِّكان[٣]، وكتابِ «الأنسابِ» لمحمدِ ابنِ طاهِرِ المَقدِسيّ[٤]، من أنه لما دَخَلَ بغدادَ واجتمعَ عليه الناسُ في مجلسِ

---

(١) تنظر ترجمته في: «العبر في خبر من غبر»، الذَّهَبِيّ، ٢/ ١٨٠، و«مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان»، اليافعي، ٢/ ٣٢٣، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، ابن العماد العكري الحنبلي، ٤/ ٤٦٠، و«سير أعلام النبلاء»، للذهبي، ١٦/ ٥٣٦، «البداية والنهاية»، ابن كثير، ١١/ ٣١٩.

(٢) «تاريخ بغداد وذيوله»، الخطيب البغدادي، ٣/ ٢٠٣.

(٣) «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، لابن خلكان، ٤/ ٣٠٣.

(٤) «الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط»، أبو الفضل محمد بن طاهر =

وعظِه، خلطَ في كلامِهِ وحُفِظَ عنه أنه قالَ: «ما على المخلوقينَ أضرُّ منَ الخالِقِ» فبَدَّعَهُ الناسُ وهَجَرُوه، وامتنعَ منَ الكلامِ بعد ذلك:

فقد تكلمَ عليه الشيخُ ابنُ عبادٍ في رسالتينِ متصلتينِ فيما جمعَ من رسائِلِهِ الكبرى، وأوَّلَه على تقديرِ صحتِه عنه بذلكَ اللفظ، من غيرِ أن يكونَ فيه تحريفٌ أو تغييرٌ أو تبديلٌ بسببِ سوءِ السمع منه أو قصد الطَّعن عليه، بتأويلينِ حَسَنَين، انظرهما في الرسالتَينِ المذكورتَين[١].

وعُمدتُه في الطريقِ على الصحيحِ هو العارفُ الكبيرُ أبو الحسنِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سالمِ البصريّ[٢]، وعمدةُ ابنِ سالمٍ هذا هو الإمامُ سهلُ بنُ عبد اللهِ التُّسْتري[٣]، سيِّدُ هذه الطائفةِ وإمامُهم.

وأخذ أبو طالبٍ أيضًا عن الشيخِ أبي سعيدٍ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ زيادٍ البَصْري، المعروفِ بابنِ الأَعْرابِيّ، صاحبِ «طَبَقاتِ النُّسّاكِ»، وهو صَحِب الجُنيدَ وغيرَه[٤].

= المقدسي، ١/ ١٥٤.

(١) ملخصها أنه خطأ في السمع من العامة، وعلى فرض صحته فيكون معناه: «لا شيء أفنى أو أهلك للمخلوقين من الخالق؛ لأن الرب تعالى عند ظهور أمره وتجليه لا يثبت شيء، بل يضمحل ويتلاشى». ينظر: الرسالة الأولى في الورقة ١٦٢-١٦٣، والرسالة الثانية في الوقة ١٨٦-١٨٧ من مخطوط «الرسائل الكبرى» لابن عباد، محفوظ بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء ـ المغرب. والورقة ١١٣-١١٤، و١٣١-١٣٢ من نسخة مطبوعة على الحجر على ذمة الشريف التكناوي بمطبعة المعلم العربي الأزرق في شهر محرم ١٣٢٠هـ.

(٢) تنظر ترجمته في: «العبر في خبر من غبر»، ٢/ ٩، و«سير أعلام النبلاء»، ١٦/ ٢٧٢.

(٣) تنظر ترجمته في: «العبر في خبر من غبر»، ١/ ٤٠٧، و«مرآة الجنان» لليافعي، ٢/ ١٤٩، و«شذرات الذهب» ٣/ ٣٤٢، و«طبقات الأولياء»، ابن الملقن، ص ٢٣٢، و«الأعلام»، الزركلي، ٢/ ٨٤.

(٤) «طبقات الأولياء»، ابن الملقن، ص ٧٧.

وما يوجدُ في بعضِ التقاييدِ في الأسانيدِ من أخذِ أبي طالبٍ عن الجُنيدِ من غيرِ واسطةٍ، فغيرُ صحيحٍ؛ لأنّ وفاةَ أبي طالبٍ كانتْ في التاريخِ المذكور، ووفاةَ الجنيدِ كانتْ سنةَ سبعٍ وتسعين ـ بتقديمِ السينِ في الأولِ والتاءِ في الثاني[1] ـ ومِئتين [٢٩٧هـ]، فبينهما نحوُ تسعينَ (٩٠) سنةً!

قالَ الشيخُ أبو العباسِ أحمدُ بنُ يوسفَ الفاسيُّ في كتابِهِ المؤلَّفِ في أسانيدِ أبيه: «على أني تصفحتُ «**القوتَ**» من أولِهِ/ إلى آخِرِه، فما رأيتُهُ ذكرَ أنه [٤٣/ط] لقيَه كما قالَ في غيرِه، كأبي الحسنِ بنِ سالم؛ فإنَّهُ صرَّحَ فيه بلُقياهُ غير ما مرة، وقال في غيرِهِ كأبي سعيدٍ ابنِ الأعرابيِّ: «شيخُنا»، وكذا أبو بكرٍ الجلّا، فإنَّهُ لقيَه وصرحَ بأنه شيخُه أيضًا، بل إنْ تأملتَ كلامَهُ في «**القوتِ**» وجدتَه لا يذكُرُ كلامَ الجنيدِ إلّا كما يذكُرُ غيره من الشيوخ، وإنما هو[2] ينوِّه بأبي محمدٍ سهلٍ وتلميذِهِ أبي الحسنِ بنِ سالمٍ ويُفرِّعُ على كلامِهما، فهو في طريقةِ البصريينَ أدخلُ منه بكثيرٍ في طريقةِ البغداديين»[3]. اهـ.

وقال أيضًا في تأليفٍ له في أسانيدِ الشيخِ أبي بكرِ بنِ محمدٍ[4] الدِّلائيِّ بعدَ أن ذكرَ ما يذكرُ كثيرًا في التقاييدِ من أخذِ أبي طالبٍ عن الجنيدِ؛ ما نصُّه: «والظاهرُ أن السندَ فيه انقطاع، فالأولى أن يُقال: أبو طالبٍ عن أبي سَعيدٍ ابنِ الأعرابيِّ عن الجنيدِ كما صرَّح بذلك في «**القوت**»». اهـ.

---

(١) في (ز) بدون هذه الزيادة «بتقديم السين في الأول والتاء في الثاني».

(٢) «هو» غير مذكورة في (ز).

(٣) «المنح الصافية في الأسانيد اليوسفية»، أحمد بن يوسف (أبو المحاسن) الفاسي، الورقة ٢٢ من مخطوط محفوظ بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء.

(٤) قوله: «بن محمد» ليس في (ط).

استطراد

[في التنبيه على أخطاء شائعة في ترجمة أبي العباس الفاسي رحمه الله]

والشيخُ أبو العباسِ الفاسيُّ المذكورُ من العلماءِ المعتبَرين والأئمةِ المعتمَدين فيما يقولُ أو ينقُل؛ لغزارةِ علمِهِ ومزيدِ ضبطِهِ وقوةِ حفظِهِ ومتانةِ دينِه.

وقد كانَ شيخُ الإسلامِ أبو عبد الله محمدٌ ابنُ الشيخِ أبي بكرٍ المذكور[1] يُقسِّم مَن يعرِفه من حُفاظِ علماءِ زمانِهِ إلى مَن هو:

- حافظٌ ضابطٌ ثقةٌ.
- وإلى من هو حافظٌ ضابطٌ غير ثقةٍ.
- وإلى من هو حافظٌ غير ضابطٍ ولا ثقةٍ.

ويمثِّلُ لكلٍّ من الأقسامِ الثلاثةِ بقصدِ التعريفِ والتحذير.

فكان يمثِّلُ للقسمِ الأولِ بأبي العباسِ المذكور، وهو من أترابِهِ وأقرانِه، وإن كانَ الشيخُ ابنُ أبي بكرٍ وُلدَ قبلَهُ بأعوام؛ لأن ولادتَهُ كانتْ تقريبًا سنةَ سبعٍ أو ثمانٍ وستينَ وتسعِ مِئة [٩٦٨ هـ أو ٩٦٧هـ] بعد أبيهِ بنحوِ خمسٍ وعشرينَ سنةً كما في «مرآةِ المحاسِنِ» وغيرِها، وولادةُ أبي العباسِ الفاسيِّ كانتْ في آخِرِ سنةَ إحدى وسبعين وتسعِ مِئةٍ [٩٧١هـ] كما في «المرآةِ» أيضًا[2].

---

(١) سيأتي التعريف به من قِبل المؤلف.

(٢) ص ٢٢٠.

ولأخذِهِ عن الشيخينِ المذكورينِ معًا[1] ألف في أسانيدِهما، أما أخذُهُ عن والدِهِ الشيخ أبي المحاسنِ يوسفَ بنِ محمدٍ الفاسيِّ فهو أشهرُ من نارٍ على عَلَم، وأما أخذُهُ عن الشيخ أبي[2] بكرِ بنِ محمدٍ الدِّلائيِّ، فقد نصَّ عليه أخوه العالمُ المتقِنُ المتفنِّنُ شيخُ شيوخِنا أبو عبد اللهِ محمدٌ العربيُّ بنُ يوسفَ الفاسيُّ في موضعينِ من كتابِهِ المذكورِ «مرآةِ المحاسن» من أخبارِ والدِهِ الشيخِ أبي المحاسن.

ونصُّ الأولِ منهما: «وفي محرمٍ سنةَ ثمانَ عشرةَ وألفٍ [١٠١٨ هـ] خرجَ ـ يعني أخاهُ أبا العباسِ المذكورَ ـ لزيارةِ الشيخِ الشهيرِ الوليِّ الكبيرِ سيدي أبي بكرِ بنِ محمدٍ الدِّلائيِّ[3] رَضِيَ اللهُ عَنه، فزارهُ وأخذ عنه، وأقبلَ عليه سيدي أبو بكرٍ إقبالًا عظيمًا، وتلقاهُ بغايةِ الإجلالِ والتعظيمِ والترفيعِ لشأنِه، ولما رجعَ سُئل عنه فقال: أخذ الناسُ بالأوصاف،/ [٤٤/ط] وأخذ سيدي أبو بكرٍ بالاتصاف»[4]. اهـ.

ونصُّ الثاني: «وفي محرَّمٍ فاتح ثمانيةَ عشرَ وألفٍ [١٠١٨هـ] زارَ الشّيخَ أبا بكرِ بنَ محمدِ بنِ سعيدٍ الصنهاجيَّ ثمَّ المجاطيَّ دفين الدَّلاء، فأقبل عليه إقبالًا عظيمًا، وأنزلهُ من الإجلالِ والترفيع منزلًا رفيعًا، فأقام عنده أيامًا، وأخذ عنه وانتفَعَ به، ورجَعَ إلى فاس، فسأله أَهلُ فاسٍ عنه فقال: أخذَ الناسُ...» إلخ. اهـ بلفظِهِ في الموضعَين[5].

---

(١) في (خ) «معا» ساقطة.

(٢) في (ز) «لأبي».

(٣) في (ز) و(خ) و(ط) «المجاطي» بدل «الدلائي»، وكذلك في المطبوع من «مرآة المحاسن».

(٤) «مرآة المحاسن»، ص ٢٢٢.

(٥) نفسه.

ومعنى قولِهِ: «أخذَ الناس» إلخ أنه تحققَ حالًا بما ادعاهُ غيرُهُ مقالًا، واللهُ أعلم.

* * *

[مراتب المشيخة عند الصوفية]

قولُه: «فإنه لا يُشترط في شيخ الهمة» إلخ.

قال في مقدمةِ «**نُزهة النادي وطُرفة الحادي فيمَن بالمغربِ من أعيانِ القرنِ الحادي**» ـ لما تكلمَ على الشيخِ في اصطلاحِ الصوفيةِ ـ ما نصُّه: «وهو ينقسِم إلى خمسةِ أقسام:

ـ شيخُ الإرشاد.

ـ وشيخُ التربية.

ـ وشيخُ الترقية، وهو شيخُ الهمة.

ـ وشيخُ الحرفيّة.

ـ والشيخُ الجامع.

فشيخُ الإرشادِ: عالمٌ عاملٌ قصدَ بعلمِهِ وجهَ الله[1].

وشيخُ التربيةِ: ذو البَصيرةِ والتجرِبةِ والمعرفةِ بعلمِ المعاملة.

وشيخُ الترقية: وهو ذو البصيرةِ النافذةِ والنورِ التامِّ والهمةِ العالية، بحيثُ يغني بالنظرةِ لمن هُيِّئ لذلك.

وشيخُ الحرفيةِ: هو العارفُ باسمِ اللهِ الأعظمِ المُمِدّ لغيرِهِ بمعرفتِه.

والشيخُ الجامعُ: هو المحصلُ لهذه المراتبِ كلِّها المتصِفُ بجميعِها»[2]. اهـ.

---

(١) في (خ) بزيادة «تعالى» وفي (ع) بزيادة «العظيم».

(٢) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط رقم (٣٧٠ د).

[أبو العباس الشريشي]

قولُه: «في شرحِهِ على قصيدةِ الشَّريشيِّ في السُّلوك»(١).

هي التي أوَّلُها:

إذا ما بدا من باطنٍ حالةِ الزجْر فما هو إلّا البِــرُّ من منح البرّ

وعددُ أبياتِها: مِئةٌ وتسعةٌ وثلاثون [١٣٩] بيتًا، وتسمَّى بـ«**أنوار السرائرِ وسرائر الأنوار**»(٢).

وناظمُها: هو تاجُ الدينِ أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ محمدِ ابنِ أحمدَ بنِ خَلَفٍ القُرشيُّ(٣) التَّيميُّ البَكريُّ الصديقيُّ المعروفُ بالشَّريشيّ.

وُلد بسلا سنةَ إحدى وثمانينَ وخمسِ مِئة [٥٨١هـ]، ونشَأَ بمَرّاكُشَ واستوطنَ الفَيُّومَ من مِصر، وبها تُوفي في ربيعِ الأولِ سنةَ إحدى وأربعينَ

---

(١) هكذا في النسخ الثلاثة، وفي (ط): «قوله في داليته التي مدح فيها الشيخين، هذه الدالية مذكورة في شرحه على قصيدة الشريشي في السلوك»، وهو سهو من الناسخ ربما؛ لأن شرح هذا الكلام سيأتي.

(٢) مشروع أطروحة بعنوان: «شرح أبي مدين الفاسي لرائية الشريشي المسماة أنوار السرائر وسرائر الأنوار»، تحقيق ودراسة: عادل المنوني. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز ـ فاس. مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان. تكوين الدكتوراه: التعابير والأشكال الرمزية. بنية البحث المستقبلية: التواصل الثقافي وجمالية النص. الأستاذ المشرف: د. خالد سقاط.

(٣) في (ز) «القرشي» ساقطة.

وستِّ مِئة، [٦٤١هـ] وقيل: في شهرِ صفرَ سنةَ ثلاثٍ وأربعين وستِّ مِئة.

وكان وافرَ الحظِّ من علمِ اللسان، محقِّقًا لعلمِ الكلام، بارعًا في أصولِ الفقه، متقدِّمًا في علمِ التصوف، وإليه انقطَع، وعليه عوّل، وبه ختم، وفيه صنَّف ونظَم.

أخذ بمَرّاكُشَ عن جماعةٍ من علمائِها، ثمَّ جالَ في طلبِ العلم، وأخذ بفاس عن الإمامِ الأصوليِّ الزاهد، أبي عبد الله محمدِ بنِ عليِّ بنِ عبد الكريمِ الفِنْدلاوي، المعروفِ بابنِ الكَتّانِيّ(١) وغيرِه، ووصَلَ إلى الأندلُسِ فأخذَ عن بعضِ علمائِها، ثمَّ شرَّقَ وحَجّ، وأخذ علمَ الكلامِ بمصرَ عن الشيخِ الإمامِ الكبير، المحقِّقِ النِّحرير، تقيِّ الدينِ أبي العزِّ مظفَّرِ بنِ عبد اللهِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ الأزْدِيِّ الشافِعِيّ، المعروفِ بالمُقْتَرَح، وأخذَ أصولَ الفقهِ بالإسكندريةِ/ [٤٥/ط] عن أبي الحسنِ عليِّ بنِ إسماعيلَ الأبياريِّ المالكيِّ شيخِ ابنِ الحاجِبِ الَّذي تخرجَ به، وروَى ببغدادَ عن الإمامِ العالمِ أبي صالحِ نصرِ ابنِ الإمامِ العالمِ أبي محمدٍ عبد الرزاقِ ابنِ القُطبِ الكبيرِ سيدِي عبد القادِرِ الجِيلانِيّ، وغيرِه.

وأخذَ التصوفَ ذوقًا وإشراقًا عن الشيخِ الكبيرِ العارفِ المحققِ الشهير، أبي حفصٍ عمرَ بنِ محمدٍ القرشيِّ التيميِّ البكريِّ الصديقيِّ الشافِعِيّ، المعروفِ

---

(١) هو محمد بن عبد الكريم الفندلاوي، من أهل مدينة فاس، يكنى أبا عبد الله، ويُعرف بابن الكتاني، كان إمامًا في علم الكلام وأصول الفقه، مدرسًا لذلك حياته كلها، وكان له حظ من الأدب، وله رجز في أصول الفقه، أخذ عنه وسمع منه وروى عنه جماعة، منهم: أبو محمد النامِيسي، وأبو الحسن الشاري، وقال: أخذت عنه جملة وافرة من إرشاد أبي المعالي وتلخيصه تفهمًا، وسمعت عليه رجزه، وتوفي في ذي الحجة سنة ٥٩٦. ينظر: «التكملة لكتاب الصلة»، ابن الأبار، ٢/ ١٦١، و«تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، الذَّهَبِيّ، ٢/ ٤١٣.

بالسَّهْرَوَرْدِيِّ صاحبِ كتابِ «**عوارفِ المعارِف**» الَّذي هو أصلُ هذه القصيدة.

قالَ صاحبُ «**إثمِد العينَين**»: «إن هذه القصيدةَ حُجةٌ عندَ أهلِ الطريقة، ولم يزلِ المشايخُ رَضِيَ اللهُ عَنهم يحُضُّون عليها ويُوصُون تلامذتَهُم بالعملِ بها».

ثمَّ نقلَ عن الشيخِ أبي عبدالله محمدٍ الهزميريِّ دفينِ أغمات: أنه كانَ كثيرًا ما يحرِّضُ عليها أصحابَهُ وجميعَ تلامذتِه، شديدَ العنايةِ بها، ومُلتزِمَ الخيرِ للمداومِ عليها، قالَ: «وكان هو يُديمُ الكلامَ عليها ويشرَحُ بعضَ مَقاماتِها». اهـ.

واسمُ الشرحِ المذكورِ: «**إزالةُ الخفاءِ وكشفُ الأستار عن وُجوهِ أنوار السرائرِ وسرائرِ الأنوار**»، وهو شرحٌ جَليلٌ مُستوفٍ لما يُحتاجُ إليه في ألفاظِها ومعانيها، رحِمَ الله مؤلِّفَه ونفَعَه به.

* * *

[توجيه الاختلاف في القول بأن للشريعة ظاهراً وباطناً]

قولُه: «إذا لم يَكُنْ عِلْم..» البيت.

العلمُ الظاهِرُ: ظاهر، وترجَمَه الغزاليُّ في كتابِ عجائبِ القلبِ من «**الإحياءِ**» بقولِهِ: «هو[1] علمُ ما يَجري على الجوارحِ من العباداتِ والعادات»[2].

وأما الباطِنُ: ففسَّره في[3] المحلِّ المذكورِ بأنه: «علمُ ما يَجري على القلبِ من الصفاتِ المهلِكةِ والمنجِية[4]»[5]، وفسره في كتابِ العلمِ منه بأنه: «علمُ المكاشفة»، ثمَّ فسرَ علمَ المكاشفةِ بما حاصلُهُ يرجِعُ إلى كشوفِ الحقِّ والخلق[6].

وقال الشيخُ أبو عبد الله البِلاليُّ في «**مُختصرِ الإحياء**»: هو ـ أي علمُ الباطِن ـ نظرٌ في تصفيةِ الباطنِ رياضةً وتهذيبًا»[7]. اهـ.

والحاصلُ أن كلامَ القومِ فيه يَرجِعُ إلى علمِ الطريقةِ عند البعض، وإلى

---

(١) «هو» ساقطة من (ع).

(٢) «إحياء علوم الدين»، كتاب عجائب القلب، ٣/ ٣.

(٣) في (ز): «بالمحل».

(٤) في (ع): «المهلكات والمنجيات».

(٥) «إحياء علوم الدين»، ٣/ ٣.

(٦) نفسه، ١/ ١٩.

(٧) «مختصر إحياء علوم الدين»، أبو عبد الله البلالي، الورقة ٧، من مخطوط محفوظ بمكتبة جامعة لايبزيك، رقم الحفظ: ١١٧.

علمِ الحقيقةِ عندَ آخر، وقد رسمَ هذه العلومَ الثلاثةَ الشيخُ أبو عثمانَ سعيدٌ الفَرغانيُّ في شرحِ «تائيةِ ابنِ الفارِض»، فرسَمَ علمَ الشريعةِ بأنه: «علمٌ بكيفيةِ تعديلِ الهيئاتِ البدنيةِ[1] الجسمية، بإزالةِ الانحرافاتِ عنها في القولِ والعمل، وتركِ العادات»[2].

ورسمَ علمَ الطريقةِ بأنه: «علمٌ بكيفيةِ تعديلِ الهيئاتِ النفسانيةِ والرُّوحانية»[3]، وفسَّره بأنه: علمٌ بكيفيةِ الرجوعِ إلى اللهِ وطريقِه، وعلمُ الآفاتِ الطارئةِ على سالكي هذا الطريقِ من دسائسِ النفسِ وشهواتِها الخفيةِ وشوبِها الخفيِّ في كلِّ ما يبدو من الحسنات، منها المعنِيُّ بما قيل: «حسناتُ الأبرارِ سيئاتُ المقرَّبين»، وبإزالةِ الانحرافاتِ عن[4] الأخلاقِ وتبديلِ مَذمومِها بمَحمودِها، وبتحقيقِ المقاماتِ من التوبةِ والزهدِ والمراقبةِ/ والتوكلِ والتفويضِ والرضى ونحوِ ذلك[5]. [٤٦/ ط]

ورسَمَ علمَ الحقيقةِ بأنه: «العلمُ باللهِ وبأسمائِهِ وصفاتِه». اهـ بتغييرٍ ما في اللفظِ دون المعنى[6].

قوله: «ثم نقلَ من كلامِ الشيخِ زَرُّوقٍ والساحليِّ واليافعيِّ» إلخ.

أما كلامُ الأولِ: فهو[7] قولُهُ في البابِ الخامسِ من قواعدِه: «إنما يُؤخَذُ

---

(١) في (ع) بزيادة «في».

(٢) «منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض»، سعد الدين الفرغاني، ٢/ ١٨٨ بتصرف طفيف من المؤلف.

(٣) نفسه.

(٤) في (ع): «وما زال الانحراف على».

(٥) «منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض»، ٢/ ١٨٨.

(٦) نفسه.

(٧) في (ع): «وهو».

علمُ كلِّ شيءٍ من أربابِه، فلا يُعتمدُ صوفيٌّ في الفقهِ إلّا أن يُعرَف قيامُه عليه، ولا فقيهٌ في التصوفِ إلّا أن يُعرَف تحقيقُه له، ولا محدِّثٌ فيهما إلّا أن يُعلَم قيامُه بهما، فلزِمَ طلبُ الفقهِ من قِبلِ الفقهاءِ لمريدِ التصوف، وإنما يرجعُ لأهلِ الطريقةِ فيما يختصُّ بصلاحِ باطنِهِ من ذلك ومن غيرِه، ولذلك كانَ الشيخُ أبو محمدٍ المَرجانيُّ رَضِيَ اللهُ عَنه يأمُرُ أصحابَه بالرجوعِ إلى الفقهاءِ في مسائلِ الفقهِ وإن كانَ عارفًا بها، فافهَمْ»[1]. اهـ.

وأما كلامُ الثاني: فهو قولُهُ الثالث، يعني: من الشروطِ التي لا بدَّ منها في الشيخِ أن يكونَ عنده من الكتابِ والسنّةِ ما يُقيم به ما لا بدَّ منه من الرسومِ الشرعية، وما ينبني عليه وظائفُ سلوكِه، وإذا انضافَ إلى ما يفتحُ الله به عليه من الحكمةِ في باطنِه؛ فإنَّهُ يكونُ له في ذلك نورٌ يمشي به في الناس، ويهديهِ إلى فهمِ خطاباتِ الكتابِ والسنة، إلى آخِرِ كلامِهِ في هذا المعنى.

وأما كلامُ الثالث: فهو قولُهُ على قولِ الشيخِ أبي عبد اللهِ محمدِ بنِ خفيفٍ رَضِيَ اللهُ عَنه: «اقتدوا بخمسةٍ من أصحابِنا» إلخ ما نصُّه: «تخصيصُهُ الاقتداءَ بالجامعين بين علمِ الظاهرِ ـ وهو[2] علمُ الشريعةِ ـ وعلمِ الباطنِ ـ وهو علمُ الحقيقةِ ـ يَحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ:

أحدُها: الندبُ لا الوجوب؛ إذ لا خلافَ بينهم أن جميعَ السالكينَ العارفينَ باللهِ تعالى يجوزُ الاقتداءُ بهم، سواءٌ حَصَلَ السلوكُ قبلَ الجذبةِ أو بعدها، وسواءٌ عرفوا جميعَ علومِ الشرعِ المفروضةِ والمندوبةِ أو لم يعرِفوا سوى فرضِ العين، الَّذي لا بدَّ لكلِّ مكلَّفٍ منه.

---

(١) «قواعد التصوف»، القاعدة رقم: ٦٢، ص ٥٢.

(٢) في (ط) «هو» غير مذكورة.

والوجه الثاني: أن يكون أراد الاقتداءَ بهم في علمِ الشريعةِ والحقيقةِ جميعًا.

والوجهُ الثالث: أن يكونَ قالَ ذلك اختيارًا منه؛ لقولِ مَن قالَ بوجوبِ الاقتداءِ والأخذِ بقولِ الأعلمِ من المجتهدين، لا بقولِ مَن قالَ بالتخييرِ بينهما، والله أعلم». اهـ.

قال الشارحُ المذكورُ: «وفي العوارفِ ما هو أوسعُ[1] من هذا، قالَ فيها: وقال أبو يزيدَ البسطاميُّ: صحِبتُ أبا عليٍّ السِّنديَّ فكنتُ أُلَقِّنُه ما يُقيمُ به فَرضَه، وكان يُعلِّمني التوحيدَ والحقائقَ صِرْفًا». اهـ.

وأبو عليٍّ هذا: هو أستاذُ أبي يزيد، حسبما صرَّحَ به في «الرسالة»[2]، ومن المعلومِ أن الشيخَ أبا عبد اللهِ محمدَ بنَ عبّادٍ رَضِيَ اللهُ عَنه لم يُفتحْ له إلّا على يدِ رجلٍ عاميّ. انتهى المرادُ من الشرحِ المذكور.

قلتُ: وقولُ ابنِ خفيفٍ الَّذي أشار إليه: هو ما ذكرهُ القُشَيريُّ/ في «الرسالةِ» [٤٧/ط] في ترجمةِ الشيخِ أبي عبد اللهِ الحارثِ بنِ أسدٍ المُحاسِبيّ، ونصُّه: «قال أبو عبد اللهِ بنُ خفيفٍ: اقتدوا بخمسةٍ من شيوخِنا، والباقون سَلِّموا لهم حالَهم:

الحارثُ بنُ أسدٍ المُحاسِبيّ، والجُنَيدُ بنُ محمد، وأبو محمدٍ رُويمُ بنُ أحمد، وأبو العباسِ بنُ عَطاء، وعمرُو بنُ عثمانَ المَكّي؛ لأنهم جمَعوا بينَ العلمِ والحقائِق» انتهى[3]، أي بينَ الشريعةِ والحقيقة.

وقد ترجَمَ في «الرسالةِ»: الشيوخَ المذكورينَ وعرَّف بهم جميعًا، كما

---

(١) في (ع) بزيادة «فيها».

(٢) «الرسالة القشيرية»، عبد الكريم بن هوازن القشيري، ٢/ ٥٧٤.

(٣) نفسه، ١/ ٥١.

عرَّف أيضًا بابنِ خفيفٍ القائلِ لما ذكر[١].

و«العاميُّ» المذكورُ شيخًا لابنِ عباد؛ لعلَّه ما ذكره صاحبُهُ أبو زكريّاء يحيى بنُ أحمدَ النَّفْزيُّ الحِمْيَرِيُّ الأصْل، الرُّنديُّ ثمَّ الفاسي، الشهيرُ بالسراجِ في «فهرستِه»[٢]، فإنَّهُ ذكر أن الشيخَ ابنَ عبادٍ لقِيَ بسلا الشيخَ الزاهدَ الورعَ أبا العباسِ أحمدَ بنَ عمرَ ـ الشهيرَ بابنِ عاشرٍ ـ وأصحابَه، فأقامَ معهم سنين، قالَ: قصدتُهم لوجودِ السلامةِ معَهم، ثمَّ رحلَ لطَنجةَ فلقيَ بها الشيخَ الصوفيَّ أبا مروانَ عبدالملك. اهـ

فلعلَّ المرادَ بـ«الرّجلِ العاميِّ» هو هذا الثاني، والله أعلَم.

* * *

(١) في (خ): «القائل المذكور».

(٢) مطبوع ومتداول.

[التنبيه على ما يوقعه الوهم في تراجم العلماء والأشراف من خلاف]

قوله: «في داليَّتِهِ التي مَدَحَ بها الشيخينِ» إلخ.

هذه الداليةُ مذكورةٌ في كتابِ «**لطائفِ المِنَن**» لابنِ عطاءِ اللهِ في بعضِ نسخِه[1]، ومذكورةٌ جَزْمًا في شرحِ «حِزبِ البحرِ» للشيخِ داودَ الباخلا تلميذِ ابنِ عطاءِ الله[2]، وهي طويلةٌ من نحوِ مِئةٍ ونيِّفٍ وأربعينَ [١٤٠] بيتًا، وأوَّلُها:

كتبَ المَشيبُ بأبيض في[3] أسود   بغضاءَ ما بيني وبينَ الخردِ

وقد اعترضَ الشيخُ العلامةُ المحققُ أبو عبد الله محمدُ بنُ قاسمٍ القصّارُ ما ذكرَهُ البُوصيريُّ في هذه القصيدةِ كابنِ عطاءِ اللهِ في «**لطائفِ المِنن**» وغيرُهما من رفعِ نسبِ الشيخِ أبي الحسنِ الشاذلي، فقال في بعضِ مكاتباتِهِ للفقيهِ القاضي أبي العباسِ أحمدَ بنِ الحسنِ بنِ عرضونَ الشَّفْشاوني: «ومما أُفيدكم به[4] وتَتَعَجبون منه، أن نسبَ سيدِنا أبي الحسنِ الشاذليِّ المذكور في «**لطائفِ المننِ**» و«**داليةِ البوصيريِّ**» وغيرِهما غيرُ صحيح.

---

(١) لا توجد في النسخ المتداولة، كالصادرة عن دار المعارف بالإسكندرية من تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود، والصادرة عن دار التقوى، بعناية أحمد عزو عناية.

(٢) اسم الكتاب «اللطيفة المرضية بشرح دعاء الشاذلية»، مطبوع بتحقيق الدكتور عبد القادر نصار، عن دار الكرز بمصر، سنة ٢٠١١ م، ولكن لم أتمكن من الحصول عليه، وهي موجودة ضمن ديوان البوصيري المطبوع.

(٣) في (ع): «وأسود وبالرجوع للأصل ظهر».

(٤) في (خ): «به» ساقطة.

وقد اتفقَ لي فيه أمرٌ غريبٌ، وذلك أني لما تفطنتُ لوجهِ الإشكالِ فيه، لم أستطِعْ أن أُفاوضَ فيه أحدًا خشيةَ أن يقذفَ الشيطانُ في قلبِهِ شيئًا، فواللهِ ما تمتِ الجمعةُ حتَّى ضربَ عليَّ بعضُ أصحابِنا البابَ وأعطاني تأليفًا لبعضِ مَن لقِيَ غيرَ واحدٍ من أصحابِ أبي العباسِ المُرْسِي، ذكر فيه أنه مِن ولدِ إدريسَ بنِ عمرَ بنِ إدريسَ باني فاس.

ومما يدُلُّكَ على أن البُوصيريَّ لم يحققِ المسألةَ قولُه: «**والشاذلي المولد**»، ومعلومٌ قطعًا أنه لم يُولَدْ بشاذلة، أي وإنما وُلد بجبال غُمارةَ ببني زَرْويل منها، قالَ: وليس الخطأُ بعيبٍ على الراسخِ في العلمِ ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

واسمُ التأليفِ/ المذكورِ «**النُّبذةُ المختصَرةُ المُفيدة في ذِكرِ طريقِ أبي الحسنِ عليٍّ الغُماريِّ المعروفِ بالشاذلي السَّديدة**». اهـ ومؤلفُ النبذةِ المذكورةِ هو تقيُّ الدينِ أبو عبد الله محمدٌ الإسكندريُّ سِبطُ الشاذلي، وما ذكره صاحبُ النُّبذةِ ذكرهُ الشيخُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ حسنِ الأَقْصَرائيُّ الحنفيُّ المواهبيُّ في كتابِهِ «**نَفَحات الصفا**» وقال: إنه الصحيح[1].

ولم يبينِ القصارُ وجهَ الإشكالِ الَّذي عَرَضَ له، وبيانُه: أن محمدَ بنَ الحسنِ بنِ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنهم ـ الَّذي رَفَع مَن ذُكر نسبَ أبي الحسنِ الشاذليِّ من طريقِه ـ لم يُعقِبْ، بل لم يُعقِبْ من أولادِ سيدنا الحسنِ الاثني عشرَ إلّا الحسنُ المُثَنَّى وزيد، وأما العشرةُ الأُخَرُ ـ الَّذينَ من جملتِهم محمدٌ المذكورُ ـ فلا عَقِبَ لواحدٍ منهم، كما أنه لم يُعقِبْ من أولادِ أخيهِ سيدِنا الحسينِ السِّبط الأعلى الأصغرِ الملقَّب بزَينِ العابدين، وأما سائرُ إخوتِه فلا عقِبَ لواحدٍ منهم.

---

(١) في (ز) بزيادة «فانظره إن شئت».

قاله الحافظُ النَّسّابةُ الثقةُ الضابطُ أبو محمدٍ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ سعيدٍ الشهيرُ بابنِ حَزْمٍ الظاهريُّ المَذهَبِ في «جمهرتِه» في[1] أنسابِ العرب[2].

وبذا تعلمْ عدمَ صحةِ جميعِ ما رُفع من الأنسابِ من طريقِ محمدٍ المذكور، أو من طريقِ أحدٍ من إخوتِهِ غيرِ الحسنِ المثنَى و[3]زيد أو[4] من طريق غيرِ عليٍّ الأصغرِ من السِّبطِ الحُسَيْنِيِّ بالتصغير.

فمِنَ الأولِ: ما ذكرهُ ابنُ الخَطيبِ في «**الإحاطة**[5] **بأخبارِ غَرناطةَ**» في نسبِ شيخِهِ العالمِ الكبيرِ القاضي الشهيرِ أبي القاسمِ محمدٍ السَّبتيِّ الشهيرِ بالشريفِ الغَرناطيِّ ـ شارحِ الخزرجيةِ ومقصورةِ حازمٍ وغيرِهما ـ من رفعِهِ من طريقِ محمدِ بنِ الحسنِ المذكور[6].

ومنه أيضًا: ما ذَكَرَ أبو الحسنِ عليُّ بنُ أبي زرعٍ في «**الأنيس المُطرِب**» الشهيرِ بـ«**القِرطاس**»[7]، وابنُ الخَطيبِ أيضًا في شرحِ نظمِه «**رقم الحللِ**» في نسبِ الإمامِ المهديِّ التومَرْتيِّ القائمِ بدعوةِ الموحِّدين، من رفعِهِ من طريقِهِ أيضًا.

ومنه أيضًا ما ذكرهُ الأديبُ المتفنِّنُ التاريخيُّ النسّابةُ أبو الوليدِ إسماعيلُ بنُ يوسفَ الشهيرُ بابنِ الأحمر، عَصريُّ ابنِ الخَطيبِ وصاحبُ: «**روضة النسرين**

---

(١) «في» ساقطة من (خ).

(٢) ينظر: ١/ ٣٨ وما يليها.

(٣) في (ز) «أو» بدل «و».

(٤) في (خ) «و» بدل «أو».

(٥) في (خ): «الإحاطة» ساقطة.

(٦) ينظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة»، ٣/ ٢٢٩-٣٠٠.

(٧) «الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس»، علي بن أبي زرع الفاسي، ص ١٧٢.

في أخبارِ بني مرين»[١]، و«**حديقة النسرين**» فيهم أيضًا في كتابِهِ المسمى: «**نثير فرائدِ الجُمان في شعرٍ من نظمني وإياهُ الزمان**»[٢]، ونقله عنه شيخُ شيوخِنا العالمُ المتفننُ الحافظُ أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدٍ المقري في كتابِ «**أزهار الرِّياض في أخبارِ عِيَاض**» في أواخرِ الترجمةِ الأُولى منه[٣].

وقد وقفتُ عليه في كلٍّ من الكتابَينِ المذكورَين[٤] في نسبِ أخوالِنا الشَّبوكيين من رفعه من طريقِهِ أيضًا، والذي وقفتُ عليه في بعضِ تقاييدِ الشيخِ القصارِ يدلُّ على أنهم حُسينِيُّون ـ بالتصغير ـ وذلك أنه قالَ في تقييدٍ: «رأيتُ نسخةَ رسم شرف/ [٤٩/ط] بني السيدِ عليِّ بنِ عبد الخالقِ بنِ عبد العظيمِ بن محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ إسماعيلَ بنِ سعيدِ بنِ يحيى بنِ حمادِ بنِ داودَ بنِ يحيى الحُسَيْنِي تاريخه ست وتسعون ـ أي بتقديمِ التاء ـ وستّ مِئةٍ [٩٦٦ هـ] ممن شهد فيه[٥] غيرُ واحدٍ من الشرفاءِ الشَّبوكيين والأبي زكرياويين.

ثمَّ نسخ في زمانٍ آخر، وفيه: اعلَمْ بأعمالِ الإعلام سيرتَه، عبد الرحمن بن إبراهيم اليزناسني، اعلم بأعمالِهِ محمد بن عثمان بن سعيد الفشتاليّ.

وقال أيضًا في تقييدٍ ثانٍ: «أصلُ السيدِ إسماعيلَ وأخويهِ أبي زكرياءَ وأبي يعقوبَ من مدينةِ النبيِّ ﷺ، وأُمروا بأنْ ينزِلَ إسماعيلُ بالموضعِ المسمَّى بعد ذلك برباطِ عينِ الفطر، ويَنزلَ أبو زكرياءَ بأتوغزا ببلادِ حاحة، وأبو يعقوبَ بأشبك ببلادِ جاناتة؛ لينتفِعَ بهم أهلُ المغرب.

---

(١) طبع في المطبعة الملكية بالرباط ١٩٦٢م بعنوان «روضة النسرين في دولة بني مرين».
(٢) «نثر الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان»، ابن الأحمر، ص ٤٤٢-٤٤٣.
(٣) «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض»، أبو العباس المقري، ٣/ ٢٩١.
(٤) «المذكورين» ساقطة من (ع).
(٥) في (خ) «عنه» بدل «فيه».

وقال أيضًا في تقييدٍ ثالثٍ: «اجتمعَ عند يعقوبَ بنِ عبد الحقِّ بفاس: الفقيهُ الوليُّ عيسى بنُ أبي الحسنِ عليِّ بنِ أبي عبد الخالق، ورجلٌ من أولادِ الوليِّ أبي زكرياء الحاحيّ، ورجلٌ من أولادِ الوليِّ أبي يعقوبَ الشَّبوكي، فأخرجَ لهم النصَّ على أنهم لرجلٍ واحدٍ»، انتهى ما قالَهُ القَصّار، ومن خطِّ ثقةٍ ثَبَتٍ ضابطٍ نَقَلَه، من خطِّه نقلتُ.

فأنتَ تراه نسبَ السيدَ إسماعيلَ بنَ سعيدٍ حُسيْنيًّا ـ بالتصغيرِ ـ وذكر أن السيدَ أبا يعقوبَ الشبوكيَّ أخوه، ويبعُد أن يكون قولُه: «حُسيْنيًّا» تصحيفًا؛ لمزيدِ تيقظِهِ وكمالِ ضبطِه، وكذا الواسطةُ المذكورُ ناقلًا من خطِّه، فاللهُ أعلم.

ولم يتفِقْ لي إلى الآنَ الاطلاعُ على ما بأيديهم من رُسومِ الأصدقة[1] وغيرِها، ومن الظهائرِ الملوكيةِ ونحوِها، ولا المذاكرة في المسألةِ مع بعضِ طلبتِهِم ممن يُظنُّ به الخبرةُ بذلك، حتَّى أعرِفَ حقيقةَ ما هنالك.

ومن الثاني: ما وقفتُ عليه في رسومِ بعضِ مشاهيرِ الأشرافِ بفاس، مَن رفُع نَسَبُهم من طريقِ محمدِ بنِ الحُسيْن ـ بالتصغير ـ وقد علمت أنه لم يُعقِب من أولادِ سيدِنا الحسينِ إلّا عليٌّ زينُ العابدين.

وهذا غيرُ قادحٍ في نسبِ مَن ثَبَتَ شرفُهُ بالحيازةِ المعتبرةِ فيه شرعًا، ولا سيما إن حصلتْ معها الشهرةُ والاستفاضة؛ لحملِ ذلك على خطأِ الناقلِ أو تحريفِ الناسخ؛ كما يقعُ كثيرًا في الأنسابِ من كثيرٍ من المؤرِّخين والموثِّقين.

وقد قالَ الشيخُ المحقِّقُ أبو عبد اللهِ القصارُ في بعضِ رسائلِهِ لابنِ عرضونَ المذكورِ بعدَ كلامٍ: «وما زالَ الغلطُ يقعُ في الأنسابِ والتواريخ؛ حتَّى يفيضَ الله

---

(١) جمع صداق.

تعالى من ينبِّه على ذلك».

ثمَّ قالَ: «فيكون في علمِكَ أن نسبَ الصقليينَ الَّذي كانَ أوضحَ من نارٍ على عَلَمٍ، وذكره من أئمةِ المغربِ بالصحةِ/ والثناءِ وأنه مقطوعٌ به غيرُ واحد، مثل: ابنِ الخَطيبِ، وابن خَلدون، وابنِ عَرَفة، وابنِ الأحمر، وابنِ السكاك، وكان فيهم من العلماءِ والصُّلَحاءِ والقضاةِ كثيرٌ، احتجتُه[1] هذه الأيامَ الفائتةَ حينَ تزوجتُ منهم، فوقفتُ لهم على كثيرٍ من الصداقاتِ والرسومِ مما بأيديهم اليوم، فلم تخلُ من إسقاطِ بعضِ الرجال، وغيرِ ذلك من التخليط، فكان من منّةِ الله تعالى عليَّ أن أوقعَ بيدي خرمًا من «**حديقةِ النسريين**» لابنِ الأحمرِ بخطِّ يدِه، رفع فيه نسبَهُم في غيرِ موضعٍ إلى الحسينِ رَضِيَ اللهُ عَنه.

فإذا كانَ هذا في نسبِ هؤلاء، فكيف بنسبِ غيرِهم؟! مع أنك تجدُ الرسمَ أو الصداقَ من رسومِهِم وصداقاتِهم عليه خطُّ غيرِ واحدٍ من العلماءِ والشرفاء، ولكن يضع خطه دونَ تأمل، كأنه يعني أن شهادتَهُ إنما هي على أنه شريفٌ صقليٌّ[2] لا أن نسبَه هكذا». انتهى.

قوله: «الشهير بابنِ دَقيقِ العِيد».

الملقَّبُ بدَقيقِ العيدِ هو جدُّهُ المباشِرُ[3] وهْبُ بنُ مُطيع، قالَ المُناويُّ في «طبقاتِه»: «وسببُ تلقيبِهِ بذلك: أنه مرَّ يومَ عِيدٍ بطَيلَسانَ شديدِ البياض، فقال الناس: كأنه دَقيقُ العِيد، فجَرَى عليه» انتهى[4].

(١) في (خ) بزيادة «في».
(٢) في (ز) «صقلي» ساقطة.
(٣) «المباشر» ساقطة من (خ).
(٤) غير موجود في الكتاب المطبوع الصادر عن دار صادر بتحقيق نزار حمادي.

[الاجتهاد والتجديد وأثره في توجيهِ الاختلاف]

قولُه: «المَبعوث على رأسِ السبعِ مِئة» [٧٠٠ هـ].

أي بتقديمِ السين. لأن ولادتَه كانت سنةَ خمسٍ وعشرين وستِّ مِئةٍ [٦٢٥هـ]، ووفاتَهُ سنةَ اثنتين وسبعِ مِئةٍ [٧٠٢ هـ].

وقال الجلالُ السيوطيُّ في شرطِ المجدِّدِ في أُرجوزَته: «**تحفةُ المجتهدين بأسماءِ المجددين**» التي أوردها في آخرِ كتابِهِ المسمَّى بـ«**التنبئة بمَن يبعَثُه الله على رأسِ كلِّ مِئة**»:

والشرطُ في ذاكَ أن تمضيَ المِئة   وهْـو علـى حياتِـهِ بيـنَ الفِئة
يُشـارُ بالعلـمِ إلـى مَقامِـه   وينصُـرُ السـنّةَ فـي كلامِـه
وأن يكـونَ جامعًـا لـكلِّ فـنّ   وأن يعُـمَّ علمُـهُ أهـلَ الزَّمَـن
وأن يكونَ فـي حديثٍ قد رُوِي   من أهلِ بيتِ المصطفى وهْو قَوِي
وكونُـه فـردًا هـو المشـهورُ   قد نطَـقَ الحديثُ والجمهورُ[1]

وقال الشيخُ القصارُ في أُرجوزتِهِ في ذلك:

لا تشترط في القُطبِ والمُجدِّد   نسـبًا إلّا العلـم بالمُعتمَـد

---

(١) الأبيات المذكورة غير موجودة في الكتاب المطبوع المتداول من دار الثقة للنشر والتوزيع، بتحقيق عبد الحميد شاحونة، مع أن أغلب القصيدة موجود في الكتاب، لكن المحقق ذكر القصيدة كاملة في هامش ص ١٥-١٦، وتتكون من ٢٧ بيتًا. وتوجد مخطوطة بخزانة مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء.

لا يَتعددان والسلام على النبيِّ ما علا المَقام(١)

وقد أشار السيوطيُّ بقولِه: «**وأن يكونَ في حديث**» **إلخ** إلى ما رواهُ أبو داودَ من قولِهِ عليه السلامُ: «المجدِّدُ مِنّا أهلَ البيت»(٢)، لكن حُمل على النسبة الدينية، سواء كانت معها الطِّينية أم لا،/ كما حُمل عليها ما أخرجه الطبرانيُّ في «الكبيرِ»، والحاكمُ في «المُستدرَكِ» من قولِهِ عليه السلامُ: «سَلْمانُ مِنّا أهلَ البيتِ»(٣).

وما أخرجهُ الطبرانيُّ أيضًا وغيرُهُ بأسانيدَ كلُّها ضعيفة، من قولِهِ عليه السلامُ: «آلُ محمدٍ كلُّ تقيٍّ»(٤) على أحدِ الاحتمالين فيهما.

قلتُ: ولم أرَ مَن حمَلَ حديثَ أبي داودَ على المهديِّ المبعوثِ في آخِرِ الزمان مع عدمِ بُعْدِ إرادتِه به؛ لما وَرَدَ في حديثٍ أخرجه الإمامُ أحمدُ في «مُسندِه»، وابنُ ماجهْ عن عليٍّ: «المَهديُّ منّا أهلَ البيت»(٥)، ولما وردَ في آخرَ أخرجهُ أبو داودَ والحاكِمُ في المستدرَكِ عن أبي سَعيد: «أنه يَملأُ الأرضَ قِسطًا وعَدْلًا كما مُلِئتْ جورًا وظُلمًا»(٦).

---

(١) مخطوط محفوظ بخزانة مؤسسة آل سعود بالدار البيضاء.

(٢) قال الشيخ الغماري أحمد بن الصديق في كتابه «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي»: «لا يوجد في الدنيا حديث لفظه: المجدد منا أهل البيت، فضلًا عن كونه في سنن أبي داود ». ينظر: ٢/ ٢٥٨ ترقيم: (٨٨٧/ ١٨٤٥).

(٣) ينظر: «المعجم الكبير» للطبراني، باب السين رقم (٦٠٤٠) ٦/ ٢١٢، و«المستدرك على الصحيحين» للحاكم النيسابوري، رقم (٦٥٣٩) ٣/ ٦٩١.

(٤) «الروض الداني» «المعجم الصغير»، الطبراني، باب الجيم رقم ٣١٨ ١/ ١٩٩. وينظر في الحكم عليه وعلى طرقه «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني ١١/ ١٦١.

(٥) «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، مسند علي بن أبي طالب رقم ٦٤٥، ٢/ ٧٤، و«سنن ابن ماجه»، كتاب الفتن، باب خروج المهدي، رقم: (٤٠٨٥)، ٢/ ١٣٦٧.

(٦) «سنن أبي داود»، كتاب المهدي، رقم: (٤٢٨٢) ٤/ ١٠٦، و«المستدرك على الصحيحين» =

فتكونُ النسبةُ المدلولُ عليها بقولِه: «منّا» على ما يتبادرُ منها من الطينية، بل والدينيةِ أيضًا، ويكونُ إطلاقُ المجرَّدِ عليه من إطلاقِ الشيءِ على فردِهِ الكامِلِ، فانظرْ ذلك.

وأشارَ القصارُ بقولِه: «**لا تشترط في القُطب**» **إلخ** لما ذكره ابنُ عطاءِ اللهِ في البابِ الثاني من «لطائفِ المِننِ» عن شيخِهِ أبي العباسِ المُرسِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنه أن مَذهَبَه: أنه لا يَلزَمُ أن يكونَ القطبُ شريفًا حَسَنِيًّا، بل قد يكونُ من غيرِ هذا القَبيل. انتهى[1].

قولُه: «فغير قليلٍ ما لقِيَ من أهلِ زمانِهِ وفقهاءِ عصرِهِ من الإذاية» إلخ.

انظُرْ أولَ شرحِ المُناويِّ على «الجامعِ الصَّغير» للجلال، فقد ذكرَ شيئًا مما وقعَ له بسببِ ذلك، وساق كلامَ بعضِ من لم يقبلْ منه تلك الدعوى كالمُرتَضى له.

ثمَّ قالَ: «وليسَ حِكايتي لهذا من قبيلِ الغضِّ منه، ولا الطعنِ عليه، بل حذرًا أن يقلدَه بعضُ الأغبياءِ فيما اختاره وجعله مَذهَبَه، ولا سيما ما خالفَ فيه الأئمةَ الأربعةَ اغترارًا بدعواه، هذا مع اعتقادي مَزِيّةَ جلالتِه، وفرْطَ سعةِ اطلاعه، ورسوخَ قدمِه، وتمكّنَه في العلومِ الشرعية، وأما الاجتهادُ فدونَه خَرْطُ القَتاد.

وأما الشيخُ القصارُ فقد وافقَ في أرجوزتِهِ على أن الجلالَ السُّيوطيَّ هو عالمُ التاسعة، ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤].

= للحاكم، كتاب الفتن والملاحم، ٤/ ٤٨٨.

(١) «لطائف المنن»، ص ٩٧.

وكانت ولادةُ السيوطيِّ سنةَ تسعٍ - بتقديمِ التاءِ - وأربعينَ وثمانِ مِئة، [٨٤٩هـ] ووفاتُهُ سنةَ إحدى عشرَ وتسعِ مِئة [٩١١ هـ].

* * *

[سراج الدين البلقيني]

قولُه: «سِراجُ الدينِ البُلْقَيني».

هو أبو حفصٍ عمرُ بنُ رَسلان، قالَ في «القاموس»: «وبُلْقَينُ كغُرْنَيقٍ قريةٌ بِمصر، منها علّامةُ الدنيا صاحبُنا عمرُ بنُ رَسلان» انتهى[1]، وهو عالمُ المِئةِ الثامنة، وقيل: الزَّينُ العراقيُّ كما في أُرجوزةِ الجلالِ والشيخِ القصارِ في المجددين، زاد القصارُ: أوِ ابنُ عَرفة[2].

وكانت ولادةُ الأولِ في رمضانَ سنةَ أربعٍ وعشرينَ وسبعِ مِئة [٧٢٤ هـ]، والثاني في جمادَى الأولى سنةَ خمسٍ وعشرين، ووفاةُ الأولِ في ذي القعدةِ سنةَ خمسٍ وثمانِ مِئة [٨٠٥هـ]، والثاني في شعبانَ سنةَ ست [٨٠٦هـ]، وقد رَثاهما/ تلميذُهما الحافظُ ابنُ حَجَرٍ بقصيدةٍ رائيةٍ من البسيطِ تنيِّف على [٥٢/ط] مِئةٍ وعشرين [١٢٠] بيتًا، ذكرها السيوطيُّ في ترجمةِ الأولِ من كتابِه «**حُسنِ المحاضرة**».

ومن جملتِها قولُه:

«لا ينقضي عَجَبي من وفقِ عُمرِهما ... العام كالعامِ حتَّى الشهرُ كالشهرِ

---

(١) الذي في المطبوع من «القاموس»: «بلقينة: بالضم وكسر القاف، بمصر، منها علامة الدنيا صاحبنا عمر بن رسلان». ينظر باب النون، فصل الباء، ١/ ١١٨١.

(٢) تقدم التعريف بهما والإشارة إلى مظانهما.

عاشا ثمانينَ عامًا بعدها سنةٌ وربع عامٍ سِوى نقصٍ لمُعتبرِ»[١]

وأما الثالثُ: فتُوفي سنةَ ثلاثٍ وثمانِ مِئةٍ [٨٠٣ هـ] عن ستٍّ أو سبعٍ وثمانين سنةً.

قولُه: «ولو فتحَ لهم باب مخالفة المذهب» إلخ.

قد يُطلَقُ المذهبُ على المشهورِ منه؛ استعمالًا للفظِ الكلِّ في أعظمِ أجزائِهِ وأهمِّها، كـ«الحجُّ عَرفة».

قولُه: «ومن فوائدِ ذلكَ إظهارُ صِدقِ حديثِ النبيِّ ﷺ» إلخ.

لفظُه: «إن الله يبعَثُ لهذه الأمةِ على رأسِ كلِّ مِئةِ سنةٍ مَن يُجَدِّدُ لها دِينَها»، وفي روايةٍ: «إن اللهَ يَبعَثُ على رأسِ كلِّ مِئةِ سنةٍ مَن يجدِّدُ لهذه الأُمةِ أمرَ دِينِها». وقد رواهُ أبو داودَ في المَلاحِمِ من «سُنَنِه»[٢]، والحاكمُ في الفِتنِ من «المُستدرَك»[٣]، والبيهقيُّ في كتابِ «المَعرِفة» عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنه[٤].

والمرادُ فيه الرأسُ تقريبًا، قالهُ المُناويّ[٥]، ويدلُّ له ما ذكَرنا من مواليدِ مَن تقدمَ عدُّه من المجدِّدين.

قال المُناويُّ: «ويَحتمِلُ أن يكونَ المبدأُ من المولدِ النبوي، أو البَعثة، أو

---

(١) «حسن المحاضرة»، ١/ ٣٣٣.

(٢) «سنن أبي داود»، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المِئة، رقم الحديث: ٤٢٩١، ٤/ ١٠٩.

(٣) «المستدرك على الصحيحين»، الحاكم، كتاب الفتن والملاحم، رقم ٨٥٩٢.

(٤) «معرفة السنن والآثار»، أبو بكر البيهقي، المقدمة، باب ذكر مولد الشافعي، رقم: ٤٢٢، ١/ ٢٠٨.

(٥) «فيض القدير شرح الجامع الصغير»، المناوي، ٢/ ٢٨١.

الهِجرة، أو الوفاة، ولو قيلَ بأقربيةِ الثاني لم يبعُد، أي: للمناسبة، لكن صَنيعُ السُّبْكِيِّ وغيرِهِ مُصرِّحٌ بأن المرادَ الثالِث» انتهى[1].

انتهى شرحُ ما تعلَّقَ به الغرضُ مما في هذا الوجهِ الثالث.

* * *

(١) نفسه، ١/ ٩.

الوجه الرابع
[مراعاة أحوال المختلفين من أهل الفضل والتقوى]
[كمال العرفان يتنافى وعقائد أهل الزيغ والخذلان]

إنّا وإنْ سَلَّمنا عدمَ خروجِ هذا الشيخ عن التقليدِ للمذهبِ المذكور، وترقِّيه عنه في الأعمالِ والفروعِ، لا نسلِّمُ ذلك في العقائدِ والأصول؛ لما تَقَرَّرَ وسُلِّمَ لدى الكافةِ من شهيرِ ولايتِه، وعلوِّ رتبتِه في ذلك ومكانَتِه، وأنه من أهلِ الخصوصيةِ الكبرى والصدّيقيةِ العُظمى التي لَيسَ فوقها إلّا درجةُ النبوة، وذلك مُستلزِمٌ لكمالِ العرفانِ الَّذي هو نتيجةُ مَقامِ الشهودِ والعِيان، الفائق بكثيرٍ لما يُستفاد بالنظرِ من الدليلِ[1] والبرهان، ولما علمَ أيضًا وشاعَ من الخوارقِ العِظام، التي ظهرتْ على يدِهِ للعِيان، وسارتْ مَسيرَ[2] الشمسِ في البلدان.

وكيف يُجامِعُ كمالُ العِرفانِ شيئًا من عقائدِ أهلِ الزيغِ والخِذلان، وصاحبُ هذا المقامِ قدِ انجلتْ له الحقائق، ولم تَلتبسْ عليه الطرائق، بمُقتَضى وعدِ اللهِ الصادِق، في قولِه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا ﴾ [الأنفال: ٢٩] فإنهم قالوا: هو نُورٌ فارِق، تتميَّزُ به الحقائق، وتحقق اتصافًا وحالًا،/ بما لم يحصلْ للمتكلمِ الصرف إلّا اعتقادًا ومقالًا، ولذلك ظهرَ من ثمراتِهِ عليه ما فاق به المتكلم بكثير، كما لا يَخفَى على الناقِدِ البصير. [٥٣/ط]

---

(١) في (ز): «من الدليل» غير موجودة.

(٢) في (خ): «مسيرة».

أم كيف تظهَرُ تلك الخوارقُ العظام، على من تَخْلُص عقيدتُه من الأوهام؟ هذا ما لا يكونُ بحال، ولو قالَهُ مَن قال.

فما الكَرَجُ الدُّنيا ولا الناسُ قاسِمُ[1]

*   *   *

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي دلف، ينظر: «البصائر والذخائر»، أبو حيان التوحيدي، ١/ ١٩٢، و«العقد الفريد»، ابن عبد ربه الأندلسي، ٢/ ٤٠.

[توجيه الاختلاف في مسألة الكشف عند الصوفية]

وهذه نصوصُ كبارِ الأئمةِ المحقِّقين شاهدةٌ بما ذكرنا:

قالَ الأستاذُ أبو القاسمِ عبد الكريمِ بنُ هَوازِنَ القُشَيْرِيُّ النَّيسابوريُّ في بابِ بيانِ اعتقادِ هذه الطائفةِ في مسائلِ الأصولِ من «رسالتِهِ» ما نصُّه: «اعلَمُوا ـ أرشَدَكُمُ اللهُ ـ أن شيوخَ هذه الطائفةِ بَنَوا قَواعِدَهم على أصولٍ صحيحةٍ في التوحيد، وصانوا عقائِدَهُم عن البِدَع، ودانوا بما وَجَدوا عليه السلَفُ وأهلُ السنّةِ من توحيدٍ لَيسَ فيه تمثيلٌ ولا تَعطيل، عرَفوا ما هو حَقُّ القِدم، وتحققوا بما هو نعتُ الموجودِ عن العَدَم، ولذلك قالَ سيدُ هذه الطائفةِ الجُنَيدُ رحِمه الله: «التوحيدُ إفرادُ القديمِ منَ المُحدَث»، وأحكموا أصولَ العقائد، بواضحِ الدلائلِ ولوائحِ الشواهد»[1]. إلى أن قالَ: «فإن القومَ لم يقصروا في التحقيقِ عن شأو، ولم يعرجوا في الطلبِ على تقصير» انتهى[2].

وقال الشيخ زَكَرِيّا الأنصاريُّ في مختصرِه في التصوُّفِ المسمَّى بـ«الفُتُوحات الإلهية» في الفصلِ الثاني منه في بيانِ أركانِ التصوفِ منه[3] ما نصُّه: «أوَّلُها تجريدُ التوحيد، وهو ألّا يَشُوبَهُ خاطرُ تشبيهٍ ولا تَعطيل» اهـ المرادُ منه[4].

---

(١) «الرسالة القشيرية»، ص ٢٤-٢٥.

(٢) نفسه، ص ٢٥.

(٣) «منه» غير مذكورة في (ع).

(٤) «الفتوحات الإلهية»، زكريا الأنصاري، مع «شرح المنح الربانية» عليها لزين العابدين ابن زرعة، الورقة ١ ب، والوقة ٢ أ، مخطوط محفوظ بمكتبة مكتبة جامعة لايبزيك بألمانيا، =

وفي قواعدِ الشيخِ زرُّوق: «ليس عند الصوفيةِ فيما يُعتقدُ في جانبِ الربوبيةِ إلّا اعتقادُ التنزيه، ونفيُ التشبيه، مع تفويضِ ما أشكلَ بعد نفيِ الوجهِ المُحال» انتهى(١).

وقد ذكر العارفُ البَكِّيُّ في مبحثِ عدمِ معرفةِ حقيقةِ الذاتِ العليّةِ وكُنهها من شرحِهِ على «الحاجبيةِ» ما معناه: «أن نسبةَ ما يحصلُ من العلمِ باللهِ لأهلِ النظرِ والاستدلالِ إلى ما يحصُلُ منه لأهلِ الكشفِ والعِيان؛ كنسبةِ ما يحصُلُ من المعرفةِ برسمِ الشيءِ إلى ما يحصُلُ منها بحدِّهِ الحقيقيّ، وإن كانَ تعالى لا يحيطُ العبادُ به علمًا». انتهى(٢).

وذكر في المبحثِ الثاني من مقدمةِ الشرحِ المذكورِ أيضًا لما تكلَّمَ على حديث: «إن هذه الأُمةَ ستفترِقُ على ثلاثٍ وسبعين فرقةً، كلُّها في النارِ إلّا واحدة» قالوا: مَن هي يا رسول الله؟ قالَ: «مَن كانَ على ما أنا عليه وأصحابي»، أو كما قالَ عليه السلام(٣)، ما معناه: أن الدليلَ على أن ما عليه أهلُ السنةِ والجماعةِ هو الَّذي كانَ عليه رسولُ اللهِ ﷺ/ وأصحابُه، هو ما هم عليه من حسنِ المتابعةِ الجاريةِ على مقتضى العبودية، وما أكرَمَهم الله به من المعارفِ [٥٤/ط]

= رقم الحفظ: ٢٥.

(١) «قواعد التصوف»، ص ٤٥.

(٢) «تحرير المطالب لما تتضمنه عقيدة ابن الحاجب»، البكي، تحقيق نزار حمادي ص١٦٠.

(٣) «سنن أبي داود»، باب شرح السُّنّة، رقم: ٤٥٩٦، وباب افتراق الأمم، رقم: ٣٩٩٣، و«سنن ابن ماجه»، في باب افتراق الأمم، رقم: ٣٩٩٣. و«مسند الإمام أحمد»، مسند أنس بن مالك؛ أرقام: ١٦٩٣٧، ١٦٩٣٧، ١٢٢٠٨. واللفظ للإمام أحمد. والرواية التي فيها زيادة «كَوْنها فِي النّارِ إلّا واحِدةً»: قال عنها الشوكاني في «فتح القدير»: «ضعفها جماعة من المحدثين، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة». ينظر «فتح القدير» عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾ [المائدة: ٦٧].

الإلهامية، والخوارقِ العادية، التي هي الوراثةُ المحمدية، أو مُستلزِمةٌ لها. انتهى[١].

وقال سعدُ الدينِ في الفصلِ الثاني في التنزيهاتِ من المقصِدِ الخامسِ في الإلاهياتِ من شرحِ مَقاصدِه بعد كلامٍ في الاعتذارِ عما يقعُ في كلامِ بعضِ الصوفية مما يُشعِرُ ظاهرُهُ بالحلولِ والاتحادِ المحالَين في حقِّهِ تعالى ما نصُّه: «ونحنُ على ساحلِ التمني نَغترِفُ[٢] من بحرِ التوحيدِ بقَدْرِ الإمكان، ونعترِفُ بأن طريقَ الفناءِ فيه هو العِيانُ دون البرهان»[٣].

وقال أيضًا في الفصلِ الأولِ في النبوءةِ من المقصدِ السادسِ في السمعياتِ في مبحثِ الولايةِ والكرامةِ ما نصُّه: «وإنما أنكرَ أهلُ البدعِ والأهواءِ كراماتِ الأولياء، إذ لم يشاهدوا ذلك من أنفسِهم[٤] قطّ، ولم يسمَعوا به عن رُؤسائِهم الَّذينَ يزعُمون أنهم على شيء، مع اجتهادِهِم في أمرِ العباداتِ واجتنابِ السيئات، فوَقَعوا في أولياءِ اللهِ أصحابِ الكرامات، يمزِّقون أَدِيمَهُم، ويَمضَغُون لحُومَهم، ولا يُسَمونهم إلّا باسمِ الجهلةِ المتصوِّفة، ولا يَعُدونهم في عدادِ آحادِ المبتدِعة، قاعدين تحتَ المثلِ السائرِ «أوسعتهم سبًّا وأودوا بالإبل»، ولم يعرِفوا أن مبنى هذا الأمرِ على صفاءِ العقيدة، ونقاءِ السَّريرة، واقتفاءِ الطريقة، واصطفاءِ الحقيقة» انتهى[٥].

---

(١) «تحرير المطالب لما تتضمنه عقيدة ابن الحاجب»، البكي، ص ٣٩-٤٠.
(٢) في المطبوع من «شرح المقاصد»: «نفترق»، ولعل الصواب «نغترف» كما عند المسناوي. والله أعلم.
(٣) «شرح المقاصد»، سعد الدين التفتازاني، ٤/ ٦٠.
(٤) في (خ) «من أنفسهم» ساقطة.
(٥) «شرح المقاصد»، ٥/ ٧٥.

وقال في «**القوتِ**» في أولِ بابِ فضلِ هذا العلم ـ أي علم اليقينِ ـ على سائرِ العلوم، وهو آخِرُ تراجمِ كتابِ العلمِ منه، ما نصُّه: «اعلمْ أن كل علمٍ من العلومِ قد يتأتَّى حِفظُهُ ونشرُهُ لمبتدِعٍ أو منافقٍ أو مُشركٍ إذا رغِبَ فيه وحرَصَ عليه؛ لأنه نتيجةُ الذهنِ وثمرةُ العقلِ، إلّا علمَ الإيمانِ واليقين؛ فإنَّهُ لا يتأتَّى ظهورُ مشاهدتِهِ والكلام في حقائقِهِ إلّا لمؤمنٍ موقِنٍ من قبل أن ذلك مَزيدُ الإيمان، وحقيقةُ العلمِ والإيقان، وهو من آياتِ اللهِ عز وجل وعهده عن مكاشفةِ قدرتِهِ وعظمتِه، وآياتُ اللهِ عزَّ وجلَّ لا تكونُ للفاسِقين، وعهدُه لا ينالُ الظالمين»[1].

ثمَّ ذكرَ عن بعضِ العارفينَ أنه قالَ: «مَن كانت فيه خَصلتان لم يُفتحْ له من هذا العلمِ بشيء: بدعةٌ أو كِبرٌ». انتهى[2].

ومنه ـ واللهُ أعلمُ ـ أخذ الشيخ ابن عبادٍ ما ذكره في أولِ رسائلِهِ الصغرى حيثُ قالَ مستدِلًّا على أفضليةِ هذا العِلمِ ما نصُّه: «إذ لا يُفتحُ بابُهُ إلّا لعبدٍ تقيٍّ نقيّ، ولا يُرفَعُ حِجابُهُ إلّا لقلبٍ مُنيبٍ زكيّ، بخلافِ غيرِهِ منَ العلوم» انتهى[3].

وقال تاجُ الدينِ أبو الفضلِ أحمدُ بنُ محمدٍ الشهيرُ بابنِ عطاءِ اللهِ في مقدمةِ كتابِهِ «**لطائف/ المِنن**» في الكلامِ على الولايةِ: «إنهما ولايتانِ: ولايةُ دليلٍ وبرهان، وولايةُ شهودٍ وعِيانٍ، ولايةُ الدليلِ والبرهانِ لأهلِ الاعتبار، وولايةُ الشهودِ والعِيانِ لأهلِ الاستبصار. [٥٥/ط]

فلأهلِ الولايةِ الأولى قولُه سبحانه: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ

(١) «قوت القلوب»، ١/ ٤٧٥.

(٢) نفسه، ١/ ٤٧٦.

(٣) «الرسائل الصغرى»، ابن عباد الرندي، نشرها الأب بولس نويا اليسوعي، الرسالة الأولى: مجلة المشرق، السنة الواحدة والخمسون، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ص ١١.

حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣].

ولأهلِ الولايةِ الثانيةِ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١].

وأربابُ الدليلِ والبرهانِ عمومٌ عند أهلِ الشهودِ والعِيان؛ لأن أهلَ الشهودِ والعيانِ قدَّسوا الحقَّ في ظهورِهِ أن يحتاجَ إلى دليلٍ يدلُّ عليه.

وكيف يحتاجُ إلى الدليلِ مَن نَصَبَ الدليل!

وكيف يكونُ مُعرَّفًا به وهو المعرِّف له!

قالَ الشيخ أبو الحسنِ ـ يعني الشاذليَّ رَضِيَ اللهُ عَنه ـ: كيف يُعرَّف بالمعارفِ مَن به عُرفتِ المعارفُ!

أم كيف يُعرفُ بشيءٍ من سبقَ وجودُهُ كلَّ شيءٍ!»[(١)].

ثمَّ قالَ بعد حكايةِ قولِ الشيخِ أبي الحسنِ الشاذليِّ رَضِيَ اللهُ عَنه: «إنا لننظُرُ إلى اللهِ تعالى ببصرِ الإيمانِ والإيقان، فأغنانا ذلك عن الدليلِ والبرهان» إلخ[(٢)] ما نصُّه: «ومن أعجبِ العجبِ أن تكونَ الكائناتُ موصلةً إلى الله، فليتَ شِعري هل لها وجودٌ معه حتَّى توصلَ إليه!

أو لها من الوضوحِ ما لَيسَ له حتَّى تكونَ هي المظهِرةَ له!

وإن كانت الكائناتُ مُوصلةً إليه؛ فليس لها ذلك من حيثُ ذاتُها، ولكن هو الَّذي ولّاها رتبةَ التوصيلِ فوصَّلت، فما وصّل إليه غير أُلوهِيَّتِه[(٣)]، ولكن

---

(١) «لطائف المنن»، ص ٥٠-٥١.

(٢) تمامه «وإننا لا نرى أحدًا من الخلق، هل في الوجود أحد سوى الملك الحق؟ وإن كان ولا بد؛ فالبكاء في الهواء إن فتشته فلم تجده شيئًا». «لطائف المنن»، ص ٥١-٥٢.

(٣) في (ع): «إلهيته».

الحكيمُ هو واضعُ الأسباب، وهي لمن وقفَ عندها ولم ينفذْ إلى قدرتِهِ عين الحِجاب[١]، فلا بد من الأسبابِ وجودًا، ومن الغيبةِ عنها شُهودًا». انتهى.

وقال أيضًا في البابِ السادسِ منه في الكلامِ على حديثِ حارثةَ الَّذي قالَ له النبيُّ ﷺ: «كيف أصبحتَ؟» فقال له: أصبحتُ مؤمنًا حقًّا. فقال عليه السلامُ: «إن لكلِّ حقٍّ حقيقة، فما حقيقةُ إيمانِك؟». فقال: عَزَفتُ نفسي عن الدنيا فاستوى عندي ذَهَبُها ومَدَرُها. الحديث ما معناه: «يُفهَمُ من هذا الحديثِ انقسامُ الإيمانِ إلى قِسمين: إيمانٍ حقيقي، وإيمانٍ رسمي، فلذلك أخبر الصحابيُّ بقولِه: «أصبحتُ» إلخ، ويشهَدُ له غيرُ ما حديث». ثمَّ ذكرها[٢].

وقولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤] فالمؤمنون صنفان: عبادٌ آمنوا باللهِ على التصديقِ والإذعان؛ أي لما أدى إليه الدليلُ والبرهان، وعباد آمنوا به على الشهودِ والعِيان، وهذا الثاني يسمَّى يقينًا أيضًا؛ لأنه إيمانٌ انبسطتْ في الباطنِ أنوارُه، وظهرتْ على الجوارِحِ آثارُه، واستمكنَ في القلبِ عمودُه، ودام للسرِّ[٣] شُهُودُه، وعنه يكون خالصُ الولايةِ ولُبّها، كما أن عن[٤] القسمِ الأولِ يكونُ ظاهرها وقِشرها[٥].

[٥٦/ط] / وليس يستوي إيمانُ مؤمنٍ يغلِبُه الهوى، وإيمانُ مؤمنٍ يغلِب[٦] هو الهوى، ولا إيمانُ مؤمنٍ تَعرِضُ له العوارضُ فيُدافِعُها بإيمانِه، كإيمانِ مؤمنٍ

---

(١) «لطائف المنن»، ص ٥٢.

(٢) «لطائف المنن»، ص ١٤٢.

(٣) في (خ): «السير».

(٤) في (ز) «على» بدل «عن»، وهو الموجود في المطبوع من «اللطائف».

(٥) في المطبوع: «الآخر يكون ظاهر الولاية».

(٦) في (ط): «يغلبه».

غسلَ قلبَهُ من العوارض، فلا تَرِدُ عليه لشهودِهِ وعيانِه[١].

ثمَّ قالَ: «وفيه استدلالُ الصحابيِّ على حقيقةِ إيمانِه بزهدِهِ في الدنيا، وكذلك هو الإيمانُ إذا تحقق به مَن قام به أورثهُ الزُّهدَ في الدنيا؛ لأن الإيمانَ باللهِ يوجِبُ لك التصديقَ بلقائِه، وعِلمَك بأن كلَّ آتٍ قريبٌ يُوجِبُ لك شُهودَ قربِ ذلك، فيُورِثُك ذلك الزهدَ في الدنيا، ولأن نورَ الإيمانِ يكشِفُ لك عن إعزازِ الحقِّ لك فتأنَفُ هِمَّتُك منَ الإقبالِ على الدنيا والتطلُّعِ إليها». انظُرْ تمامَه[٢].

وقال الشيخُ ابنُ عَبادٍ في أولِ رِسالتِهِ مما جمعَ من رسائلِهِ الصغرى: «اعلمْ أن الباريَ تعالى خلَقَ الإنسانَ وجعلَه مُشتمِلًا على صفاتِ كمالٍ ونقصانٍ، وكلها ناقصةٌ بالإضافةِ إليه، ثمَّ هيأهُ لمعرفتِهِ ومعرفةِ صفاتِهِ وأسمائِهِ بما ركَّبَ فيه من العقلِ الَّذي به يُدرِكُ العلومَ النظرية، وأرشدَهُ إلى النظرِ في الآياتِ والاعتبارِ بالمصنوعات[٣]، فلمّا نظرَ فيها ظهرَ له من العجائبِ والغرائبِ ما اضطرهُ إلى الاعترافِ بصانعٍ مبدِعٍ وخالقٍ مخترِعٍ، متصِفٍ بحياةٍ وعلمٍ وإرادةٍ وقدرةٍ، حسبما شاهدَ من نفسِه إذا فعَلَ فعلًا مُحكَمًا متقَنًا، ثمَّ نظرَ أيضًا إلى نفسِهِ فرأى فيها صفاتٍ كماليّةً من سمعٍ وبصرٍ وكلامٍ، فاضطرهُ شهودُ الأولويةِ إلى أن وصفَ خالقَهُ ومبدِعَه بها.

ثمَّ لما رأى تفاوتًا عظيمًا بين الحديثِ والقديم، والمخلوقِ والخالِق، اضطرهُ ذلك إلى اعتقادِ التنزيهِ ونفيِ التشبيه، فأدركَ حينئذٍ من تنزيهِ بارئِهِ تعالى وصفاتِهِ ما يَليقُ بإدراكِه، فحصلَ من ذلك على مرتبةٍ عليا وغايةٍ قصوى فيما يَعتقِدُ ويَرى.

---

(١) «لطائف المنن»، ص ١٤٣.

(٢) نفسه، ص ١٤٤.

(٣) في (ز): «في المصنوعات».

فهذه كيفيةُ النظرِ والاعتبارِ والاستدلالِ على المؤثِّرِ بالآثار، وهو مَنهَجٌ سابلٌ لكلِّ عاميٍّ عاقلٍ[١]، كافٍ في الوصولِ إلى أصلِ المعرفةِ الموجِبةِ لحصولِ النجاةِ ونَيلِ الدرجات، إلّا أنه مُعرَّضٌ لقَبولِ التشكيكِ في الاعتقاد، خالٍ عن انشراحِ الصدرِ وثلجِ الفؤاد، (فاحتيجَ إلى معرفةِ الأدلةِ التي يقعُ إليها الاستنادُ)[٢].

ثمَّ اختصَّ الحقُّ تعالى بعضَ عبادِهِ بأن ألاحَ لهم من نورِهِ ما لم يحتاجوا معه إلى تأملِ دليلٍ، وسَلَكوا به من معرفتِهِ أوضحَ سبيلٍ، فشاهدوا من عجائبِ الصفاتِ ومعاني أسامي الذات، ما لم يشاهدْه الأولون، وأدركوا من جمالِ الحضرةِ الربوبيةِ والأنوارِ القدسية، ما عجَزَ عن إدراكِهِ المستدِلون، وقالوا لهم:

كيف تستدِلُّون عليه بما هو مفتقِرٌ في وجودِهِ إليه؟[٣]

متى غاب حتَّى يحتاجَ إلى دليل/ عليه؟ [٥٧/ط]

ومتى فُقد حتَّى تكونَ الآثارُ هيَ الَّتي تُوصِّل إليه؟

أيكونُ لغيرِهِ من الظهورِ ما لَيسَ له حتَّى يكونَ هو المظهِرَ له؟

كيف يُعرفُ بالمعارفِ مَن به عُرفت المعارف؟

أم كيف يُعرف بشيءٍ مَن سَبَقَ وجودُهُ كلَّ شيءٍ؟

أم كيف[٤] يُتوسلُ إليه بمتوسِّلٍ بعيدٍ وهو أقربُ من حَبلِ الوَريد؟

أولم يكفِ بربِّكَ أنه على كلِّ شيءٍ شهيدٍ؟!

ومعَ ذلك فلم يحصلوا من معرفتِهِ إلّا على الأسماء، ولم يصِلوا بما نالوا من

---

(١) في (ع): «وعاقل» بواو العطف.

(٢) ما بين () ساقطة من (خ)، ومثبتة من حاشية (ط) وعليها: نخـ.

(٣) في (ب): «بما هو وجوده في مفتقر إليه».

(٤) في (ع) «كيف» ساقطة.

توحيدِهِ وتنزيهِهِ إلى غايةِ الحمدِ والثناء، فشاهدوا وجودَ ما سواه عدمًا، وثبوتَ غيرِهِ نفيًا، وشهودَهُ زُورًا، وإدراكَهُ غُرورًا، وذِكرَه نِسيانًا، وزيادتَه نُقصانًا، ورأوا بيقينِ العِيان وأوضحِ البرهانِ صدقَ مَن قالَ: «كان اللهُ ولا شيءَ معه، وهو الآنَ على ما عليه كان»[١].

فلمّا وصلوا إلى هذا المقام؛ حصلوا في قبضةِ الملكِ العَلام، فحرّرهم من رِقِّ الآثار، وأفناهم عن الأغيار، وظهرَ منهم الأسرار، وتجلّى لهم الحقُّ سبحانَهُ بمَحاسنِ الصفاتِ والأسماء، وأطلَعَهُم من علمِهِ على ما شاء، فقاموا على قدمِ العبوديةِ بين يديْ مَولاهم، ووقفوا مَوقِفَ المراقبةِ لمن يعلَمُ سِرَّهُم ونَجواهم، وصُفُّوا في مَصافِّ الخدمة[٢] مع الصافِّينَ المسبِّحين، وفازوا بأفضلِ مَنازِلِ العارفين، وأنشدوا بِلسانِ حالِهِمْ ومَقالِهِم:

كانتْ لِقَلْبي أهواءٌ مُفَرَّقةٌ

الأبيات[٣].

---

(١) صدر الكلام أصله حديث البخاري: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثمَّ خلق السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء». كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، ترقيم ٧٤١٨. وعجز الكلام مذكور أيضًا في عدة مصادر عقدية، منها كتاب العقائد من «الإحياء» للغزالي ١/ ٩٠. وهو لعطاء الله السكندري في «الحِكم» ١/ ٤٨. وهو مما ينكره ابن تيمية، ويرى أن فيه الحلول والاتحاد. ينظر: «مجموع الفتاوى» ٢/ ٢٧٢.

(٢) في (ز): «الخادمة».

(٣) من البسيط، وتمامه:

كانت لقلبي أهواءٌ مُفَرّقةٌ ... فاستجمعتُ مُذْ رأتْك العينُ أهوالي
تركتُ للناس دُنياهم ودِينَهُم ... شغلًا بذِكرِكَ عن ديني ودُنيائي
وصار يحسُدني مَن كنتُ أحسُدُهُ ... وصِرتُ مولى الوَرَى مُذْ صِرتَ مولائي =

فهنيئًا لهم ما خُصُّوا به من منازلِ الأحباب، وما سبَقَ لهم في أمِّ الكتابِ من حُسنِ المآب.

فبان بهذا تبايُنُ الطريقتَين، وفُرقانُ ما بين المذهبين.

إذ عُمدةُ الأول: نظرُ العقلِ إلى وجهِ الدليل، ولا يُدرَك إلّا بنوعٍ من القياسِ والتمثيل، وهو معلولٌ عند ذوي التحصيل.

ومُعتمَدُ الثاني: نورُ اليقين، ولا يَتراءَى به إلّا الحقُّ المبين، وهو أعزُّ ما نَزَلَ في قلوبِ خواصِّ المؤمنين من السماء، وبه تُدرَك حقائقُ الصفاتِ والأسماء». انتهى[1].

* * *

= و هي لعبد الملك بن أبي نصر بن عمر، أبي المعالي، من أهل جِيلان، يُنظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، ١٦/ ٨١، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٧/ ١٨٩. وقيل: هي لطفيلي المعتصم، ينظر: «إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس»، محمد دياب الإتليدي، ص ٢٢١.

(١) «الرسائل الصغرى»، ابن عباد الرندي، ص ٥-٧.

[توجيه الاختلاف في مراتب التوحيد عند الصوفية]

وقال الإمامُ حُجةُ الإسلامِ أبو حامدٍ الغزاليُّ رحِمه اللهُ في الربعِ الرابعِ من «الإحياء»، وهو رُبعُ المُنجيات، ثمَّ في الكتابِ الخامسِ من كتبِهِ العشرة، وهو كتابُ التوحيدِ والتوكُّل؛ لما تكلمَ على حقيقةِ التوحيدِ الَّذي هو أصلُ التوكلِ بعد أن ذكرَ أن الكلامَ فيه طويل، إذ هو البحرُ الخِضَمُّ الَّذي لا ساحلَ له، وإنه من علومِ المكاشفةِ التي لا ينبغي أن يُذكرَ منها إلّا ما يَتعلقُ بعلمِ المعاملة، وإنه لا يتعرضُ منه إلّا لذلك القدْر؛ ما نصُّه[1]:

«للتوحيدِ أربعُ مَراتب، وهو ينقسِمُ إلى: لُبّ، ولُبِّ اللُّبّ، وإلى: قِشْر، وقِشْرِ القِشر.

ولنُمثلَ ذلكَ -تقريبًا/ إلى الأفهامِ الضعيفةِ- بالجوزِ في قِشرتيهِ العُلياوين[2]، [٥٨/ط] فإن له قِشرتَين، وله لُبّ، وللبّ دهنٌ هو لُبُّ اللُّبّ.

فالمرتبةُ الأولى من التوحيد: أن يقولَ الإنسانُ باللسان: لا إلهَ إلّا الله، وقلبُهُ

---

(١) عند المقارنة مع النسخ المطبوعة ظهرت فروق كثيرة بين ما نقله الشيخ المسناوي عن الغزالي وما في النسخ المطبوعة، ويظهر والله أعلم أن المسناوي كان يملي من حفظه، أو من نسخة خاصة تخالف المطبوع اليوم، وحتى النسخ المطبوعة بينها فروق كثيرة، فمثلًا النسخة التي أعدها ودرسها: إصلاح عبد السلام الرفاعي، وأشرف عليها وراجعها الدكتور: عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى التي نشرها مركز الأهرام بالقاهرة سنة ١٤١٨هـ / ١٩٨٨م؛ فيها سقط تجاوز بالمقارنة مع ما عند المسناوي أكثر من صفحة.

(٢) في (خ): «في العليا».

غافلٌ عنه أو مُنكِرٌ له، كتوحيدِ المنافِق.

والثانيةُ: أن يصدِّقَ بمعنى اللفظِ قلبُه، كما صدَّق[١] به عمومُ المسلمينَ وهو اعتقاد.

والثالثةُ: أن يشاهدَ ذلك بطريقِ الكشفِ بواسطةِ نورِ الحق، وهو مَقامُ المقرَّبين، وذلك بأن يرى الأشياءَ كثيرة، ولكن يراها على كثرتِها صادرةً من الواحدِ القهار.

والرابعةُ: أن لا يرى في الوجودِ إلّا واحدًا، وهو مُشاهدةُ الصدِّيقين، وتسميةُ الصوفيةِ «الفناءُ في التوحيدِ» لأنه من حيثُ لا يرى إلّا واحدًا، لا يرى نفسَه أيضًا، وإذا لم يرَ نفسَهُ لكونِهِ مُستغرقًا بالواحدِ كانَ فانيًا عن نفسِهِ في توحيدِه، بمعنى: أنه فنِي عن رؤيةِ نفسِه.

فالأول: موحِّدٌ بمجردِ اللسانِ، وذلك يعصِمُ صاحبَهُ في الدنيا عن السيف.

والثاني: موحدٌ بمعنى أنه مُعتقِدٌ بقلبِهِ مَفهوم لفظه، وقلبُهُ خالٍ عن التكذيبِ بما انعقد عليه، وهو عقدة على[٢] القلبِ لَيسَ فيها انشراحٌ ولا انفساح، ولكنه يحفَظُ صاحبَهُ من العذابِ في الآخرةِ إنْ تُوفي عليه[٣] ولم تَضعُفْ بالمعاصي عقدتُه، ولهذا العقدِ حِيَلٌ يُقصَدُ بها تضعيفُه وتحليلُهُ تُسمَّى بدعة، وله حِيلٌ يُقصدُ بها دفعُ حيلةِ التحليلِ والتضعيف، ويُقصد بها أيضًا إحكامُ هذه العقدةِ وشدُّها على القلب، وتسمَّى كلامًا، والعارفُ بها يُسمَّى متكلِّمًا، وهو في مقُابلةِ المبتدِع، ومَقصِدُهُ دَفْعُ المبتدِعِ عن تحليلِ هذه العقدةِ عن قلوبِ العوام.

---

(١) في (ع): «صرح».

(٢) كلمة «على» ساقطة من (خ).

(٣) في (خ): «عليها».

والثالث: موحِّدٌ بمعنى أنه لم يشاهدْ إلّا فاعلًا واحدًا؛ إذِ انكشف له الحقُّ كما هو عليه، وعرف الحقيقة من أنه لا فاعلَ إلّا واحدٌ كشفًا، لا أنه كلّف قلبه أن يعقدَ على مفهومِ لفظِهما؛ فإن ذلك رُتبةُ العوامِّ والمتكلِّمين؛ إذ لم يفارقِ المتكلِّمُ العاميَّ في الاعتقاد، بل في صنعةِ تلفيقِ الكلامِ الَّذي به يَدفَعُ[1] حِيلَ المبتدِعِ في تحليلِ هذه العقدة.

والرابع: موحِّدٌ بمعنى أنه لم يحضرْ في شهودِهِ غيرَ الواحد، فلا يرى الكلَّ من حيثُ إنه كثير، بل من حيثُ إنه واحدٌ، وهذه هي الغايةُ القصوى في التوحيد.

فالأولُ: كالقشرةِ العليا من الجَوزة.

والثاني: كالقشرةِ السفلَى.

والثالثُ: كاللُّب.

والرابعُ: كالدُّهنِ المستخرَجِ من اللُّب.

وكما أن القشرةَ العليا لا خيرَ فيها، بل إن أُكِلَ فهو مُرُّ المَذاق، وإن نظرَ إلى باطنِهِ فهو كَريهُ المنظَر، وإنِ اتخذ حطبًا أطفأ النارَ وأكثرَ الدُّخَان، وإن تُرك في البيتِ ضَيَّق المكان،/ ولا يصلُحُ إلّا أن يُتركَ مدةً على الجوزِ للصوانِ ثمَّ يُرمى به عنه، فكذلك التوحيدُ بمجردِ اللسانِ دونَ التصديقِ بالقلب، عديمُ الجدوى، كثيرُ الضرر، مذمومُ الظاهِرِ والباطن، لكنه يَنفَعُ مُدّةً في حفظِ القشرةِ السفلَى إلى وقتِ الموت، والقشرةُ السفلى هي القلبُ والبدن. [٥٩/ط]

وتوحيدُ المنافقِ يَصُون بدنَهُ عن سيوفِ الغزاة، فإنهم لم يُؤمَروا بشَقِّ

---

(١) في المطبوع لا توجد كلمة: «يدفع»، وإنما هي عند الشيخ المسناوي، ولعلها الصواب؛ لأن السياق يقتضيها.

القلوب، والسيفُ إنما يُصيبُ جسمَ البدنِ وهو القشرة، وإنما يَتَجَردُ عنه بالموت، فلا يبقَى لتوحيدِهِ فائدةٌ بعدَه.

وكما أن القشرةَ السفلى ظاهرةُ النفعِ بالإضافةِ إلى القشرةِ العليا، فإنها تَصُونُ اللبَّ وتحرُسُه عن الفسادِ عند الادخار، وإذا انفصلتْ أمكنَ أن ينتفعَ بها حَطبًا، لكنها نازلةُ القدْرِ بالإضافةِ إلى اللب، فكذلك مجردُ الاعتقادِ من غيرِ كشف، كثيرُ النفعِ بالإضافةِ إلى مجردِ نطقِ اللسان، ناقصُ القدرِ بالإضافةِ إلى الكشفِ والمشاهدةِ التي تحصُلُ بانشراحِ الصدرِ وانفساحِهِ وإشراقِ نورِ الحقِّ فيه؛ إذ ذاك الشرحُ هو المرادُ بقولِهِ تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

وكما أن اللُّبَّ نَفيسٌ في نفسِهِ بالإضافةِ إلى القشرةِ وكأنهُ المقصود، ولكنه لا يخلو عن شَوبِ عُصارة، بالإضافةِ إلى الدُّهنِ المستخرَجِ منه، فكذلك توحيدُ الفعلِ مَقصِدٌ عالٍ للسالكين، ولكنه لا يخلو عن شوبِ ملاحظةِ الغيرِ والالتفاتِ إلى الكثرة، بالإضافةِ إلى مَن لا يشاهدُ سوى الواحدِ الحق.

فإن قلتَ: كيف يتصوَّرُ أن لا يشاهدَ إلّا واحدًا وهو يشاهدُ السماءَ والأرضَ وسائرَ الأجسامِ المحسوسةِ وهي كثيرة، فكيف يكونُ الكثيرُ واحدًا؟

فاعلمْ أن هذه غايةُ علومِ المكاشفةِ وأسرارها، ولا يجوزُ أن تُسطرَ في كتاب، فقد قالَ العارفون: «إفشاءُ سرِّ الربوبيةِ كُفرٌ»، ثمَّ هو غير متعلقٍ بعلمِ المعاملة.

نعمْ ذكرَ ما يكسر صُورة استبعادِك ممكنٌ، وهو أن الشيء قد يكونُ كثيرًا بنوعِ مشاهدةٍ واعتبار، ويكونُ واحدًا بنوعٍ آخرَ من المشاهدةِ والاعتبار، وهذا كما أن الإنسانَ كثيرٌ إنِ التفتَ إلى رُوحِهِ وجسدِهِ وأطرافِهِ وعروقِهِ وأمعائِهِ

وعصبِه، وهو باعتبارٍ آخرَ ومشاهدةٍ أخرى واحد؛ إذ تقول: إنه إنسانٌ واحد، فهو بالإضافةِ إلى الإنسانيةِ واحدٌ، وكم من شخصٍ يشاهدُ إنسانًا ولا يخطُرُ ببالِهِ كثرةُ أمعائِهِ وعروقِهِ وأطرافِهِ وتفصيلُ رُوحِهِ وجسدِهِ وأعضائِه[(١)]، والفرقُ بينهما أنه[(٢)] في حالةِ الاستغراقِ والاستهتارِ به مُستغرِقٌ/ بواحدٍ لَيسَ فيه تفرِقة، وكأنه في عينِ الجمعِ والملتفِت إلى الكثرةِ في تفرقة، فكذلك كلُّ ما في الوجودِ من الخالقِ والمخلوق، له اعتباراتٌ ومُشاهَداتٌ كثيرةٌ مختلِفةٌ، وهو باعتبارٍ واحدٍ من الاعتباراتِ واحدٌ، وباعتباراتٍ أُخرَ سِواه كثيرٌ، وبعضُها أشدُّ كثرةً من بعضٍ. [٦٠/ط]

ومثالُ الإنسانِ وإن كانَ لا يطابقُ الغرضَ المقصود، ولكنه ينبِّهُ بالجملةِ على كيفيةِ مَصيرِ الكثرةِ في حكمِ المشاهدةِ واحدًا.

وتستفيدُ[(٣)] بهذا الكلامِ تركَ الإنكارِ والجحودِ لمقامٍ لم تبلغْه وتؤمِنُ به إيمانَ تصديقٍ، فيكونُ لك من حيثُ إنك مؤمنٌ بهذا التوحيدِ نَصيبٌ، وإن لم يكنْ ما آمنتَ به صِفتَك، كما أنك إذا آمنتَ بالنبوةِ وإن لم تكنْ نبيًّا كانَ لك نصيبٌ منها بقدْر[(٤)] إيمانِك، وهذه المشاهدةُ التي لا يظهرُ فيها إلاّ الواحدُ الحقُّ تارَةً تدومُ وتارةً تَطرَأُ، كالبرقِ الخاطِف، وهو الأكثرُ، والدوامُ عَزيزٌ نادرٌ.

و[(٥)]إلى هذا أشارَ الحسينُ بنُ مَنصورِ الحَلاّجُ حيثُ رأى الخوّاصَ يَدُورُ

---

(١) قوله: «وأعضائه» ليس في (ع) و(ز) و(ط).

(٢) في (ط): «فهو».

(٣) في المطبوع: «ويستبين».

(٤) في المطبوع: «بقوة إيمانك».

(٥) في المطبوع زيادة هنا: «وهذه المشاهدة التي لا يظهر فيها إلا الواحد الحق، تارة تدوم، وتارة تطرأ كالبرق الخاطف، وهو الأكثر، والدوام نادر عزيز».

في الأسفار، فقيل له: في ماذا أنت؟

فقال: أدورُ في الأسفارِ لأصححَ حالي في التوكل ـ وقد كانَ من المتوكلِين ـ فقال له الحُسين: قد أفنيتَ عمرَكَ في عمرانِ باطنِك، فأين الفناءُ في التوحيد؟

والخوّاصُ كانَ في تصحيحِ المقامِ الثالثِ في التوحيد، فطالبَهُ بالمقامِ الرابعِ. فهذه مقاماتُ الموحدينَ في التوحيدِ على سبيلِ الإجمال»[١].

ثم ذكرَ بعد هذا ما يَنبني عليه التوكلُ من هذه المقاماتِ الأربعةِ وأنه الثالثُ منها دونَ الرابعِ، لوجودِ التوكلِ بدونِه، ودونَ الثاني أيضًا لوجودِهِ بدونِ التوكلِ، كما هو مُشاهَدٌ في عمومِ المسلمين، وأما الأولُ فلا كلامَ عليه. فانظرْ بيانَ ذلك فيه إنْ شئت؛ فقد أطالَ فيه جِدًّا[٢].

ونحوُهُ في «الرحلةِ العَيّاشيةِ» في ترجمةِ شيخِهِ الشيخِ إبراهيمَ الكُرديِّ المتقدِّمِ ذِكرُه، ونصُّه بعدَ كلام: «مُعتَقَداتُ أهلِ السنةِ والحق: قامتِ البراهينُ القطعيةُ التي لا تَحتمِلُ شكًّا ولا تَرديدًا على صحتِها، إلّا أن بعضَها أكملُ من بعضٍ في الوضوحِ والبيان، وإن كانت كلها بيِّنةً واضحةً، فليس معتقدُ عَوامِّ المؤمنينَ المستنِدُ أولًا إلى تقليدِ علماءِ الأمة، ثمَّ ثانيًا بعد انتهاءِ عقولهم إلى نظرٍ جمليّ؛ كمُعتقدِ علماءِ الأمة، العارفين بأدلةِ الكتابِ والسنة، وقضايا العقولِ الضرورية والنظرية.

فمُعتقداتُ هؤلاءِ لا يَطمَعُ في تزلزلِها شيطانٌ مُريد، ولا مُلحِدٌ عنيد؛ لتشييدِها بالأدلةِ القاطعةِ والحجَجِ الساطعة، ومع ذلك فليستْ مُعتقداتُهم بالنسبةِ إلى معتقداتِ كُبراءِ العارفينَ أهلِ الكشفِ الصحيحِ والذوقِ الصريح،/

---

(١) «إحياء علوم الدين» ٤/ ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٢) تمامه في الجزء الرابع من كتاب التوحيد والتوكل، ابتداءً من الصفحة ٢٤٧.

والبصائر النورانية، إلّا كنسبةِ معتقداتِ العوامِّ إلى مُعتَقَداتِهم؛ لأن معتقَدَ العارِفِ مستنِدٌ إلى الشهودِ والعِيانِ ببصائرِ الإيمانِ والإيقان، فلا يحتاجون إلى إقامةِ دليل ولا وجودِ برهان.

فمثالُ معتقَداتِ الفرقِ الثلاثة[1]: كمَن كانوا في بيتٍ مظلِمٍ فأخبرهم مخبِرٌ بطلوعِ الشمسِ فصدَّقُوه كلُّهم لتجربَتِهم له قبلَ ذلك وأنه لا يكذِب، فلم يبقَ عندهم شكٌّ في طلوعِ الشمس، ثمَّ نظَرَ قومٌ منهم إلى شُقوفٍ وطِيقانٍ في جدرانِ البيت، فرأوا ضوءًا لامعًا ونورًا واضحًا، فازدادوا يقينًا بطلوعِ الشمسِ لقولِ المخبِر، ولما لاحَ لهم من الدليلِ الدالِّ على طلوعِها، وهو الضوءُ اللامِع، ثمَّ قام قومٌ إلى بابِ البيتِ ففتَحوه، فرأوا قُرصَ الشمسِ بعينِه، فحصَلَ لهم عينُ اليقينِ بطلوعِ الشمس، من غيرِ احتياجٍ إلى دليل، بل غابوا عن مشاهدةِ الدليل.

فلو رامَ أحَدٌ منهم أن يَستدِلَّ بعد الشهودِ لعُدَّ ذلك منه غلطًا، كما قيل:

وتقريري المعلوم ضربٌ من الجهلِ[2]

ومن الأمثالِ الشهيرةِ: «لَيسَ بعد العِيان بَيان».

وقد قالَ أبو الحسنِ الشاذليُّ: إنا لننظُرُ إلى اللهِ ببصرِ الإيمانِ والإيقان، فأغنانا ذلك عن الدليلِ والبرهان» اهـ المرادُ منه»[3].

---

(١) في (ع): «والثلاث».

(٢) في المطبوع ذكر البيت بتمامه وشطره الأول هو: «فؤادي لا يحتاج فيه لشاهد.......» يُنظر في ص ٥٣٢، وهو للوزير ابن الخطيب، كتبه ترحيبًا بقدوم ابن خلدون لغَرناطة. «تاريخ ابن خلدون»، ٧/ ٥٤٩.

(٣) «الرحلة العياشية»، ١/ ٥٣٢.

وبما سبقَ في كلامِ مَن ذَكَرنا من المحقِّقينَ ـ من تفاوتِ إيمانِ أهلِ الدليلِ والبرهانِ وإيمانِ أهلِ الشهودِ والعِيان، بالوجوهِ المذكورةِ ـ يَظهَرُ لك قُصورُ ما قالَهُ عِزُّ الدينِ بنُ عبد السلامِ في جوابِهِ المذكورِ بعضُهُ في أولِ شرحِ الوسطى للشيخِ السَّنوسيّ، وجميعُه في أولِ «**تأييدُ الحقيقةِ العَلِيّة وتشييدُ الطريقةِ الشاذلية**» للجلالِ السيوطي، وقد سُئل عمّا دلّ عليه كلامُ الأستاذِ أبي القاسمِ القُشيريِّ في «رسالتِه»، وحجةِ الإسلامِ أبي حامدٍ الغزاليِّ في «إحيائِه»، من أفضليةِ العارفينَ باللهِ على العلماءِ من أهلِ الفروعِ والأصول.

وحاصلُ المرادِ منه باختصارٍ: أن ما دلّ عليه كلامُ الشيخَين المذكورَين مما لا يشُكُّ عاقلٌ في صحتِهِ وصوابِه.

أما فضلُهم على أهلِ الفروعِ العارفينَ بأحكامِ اللهِ فلأن العلمَ يشرُفُ بشرفِ المعلومِ وبثمراتِه، فالعلمُ باللهِ وصفاتِهِ أشرفُ من العلمِ بكلِّ معلومٍ، من جهةِ أن متعلقَه أشرفُ المعلوماتِ وأكملُها، ولأن ثمراتِهِ أفضلُ الثمرات، فإن معرفةَ كلِّ صفةٍ من الصفاتِ تُوجِبُ حالًا عليّةً، وينشَأُ عن تلكَ الحال: مُلابسةُ أخلاقٍ سنيّةٍ، ومجانبةُ أخلاقٍ دنيّةٍ، كالخوفِ المثمرِ للكفِّ عن المخالفة، والرجاءِ المثمرِ لارتكابِ الطاعة، والمحبّةِ المثمرةِ لآثارِها/ المعروفة، والتوكُّلِ المثمرِ لعدمِ اعتبارِ ما سواهُ تعالى نفعًا وضرًّا وغير ذلك، ولا شكَّ أن معرفةَ الأحكامِ لا تورِث شيئًا من هذه الأحوالِ ولا من هذه الأقوالِ والأعمال[1]، ويدلُّ على ذلك الوقوعُ؛ فإن الفُسوقَ فاشٍ في كثيرٍ من علماءِ الأحكام، بل أكثرُهم مُجانِبون للطاعةِ والاستقامة. [٦٢/ط]

وأما فضلُهم على أهلِ الأصول العارفينَ بالعقائد؛ فلأن المتكلمَ تَغِيبُ

(١) في (ع): «والأفعال».

عنه علومُهُ بالذاتِ والصفاتِ في أكثرِ الأوقات، فلا تدومُ تلك الأحوالُ التي تَستثمِرُها تلك العلوم، ولو دامتْ له لكانَ من العارفين؛ لأنه شارَكَهم في العرفانِ الموجِبِ للأحوال، الموجبةِ للاستقامة. اهـ ما تعلَّقَ به الغرضُ من جوابِهِ باختصارٍ ونقل بالمعنَى[1].

ومحلُّ البحثِ فيه ما ذكَره من الفرقِ بين المتكلِّمِ والعارفِ بمجردِ الغيبةِ المذكورة؛ فإنَّهُ يَقتضي استواءَ حالِ الفريقَينِ في المعارفِ الإلهيةِ فيما عدا ذلك الوجه، مع ما علمَ من اختلافِ علومِهما كيفيّةً وكمّيّةً، أي قوّةً وضعفًا، على ما هو الحقُّ من قبولِ الإيمانِ للزيادةِ والنقصان، وكثرةِ متعلقاتٍ وقِلَّتها، كما دلَّ عليه كلامُ مَن ذكَرنا من المحقِّقين وكلامُ غيرِهِم أيضًا ممن لا يَكادُ يُحصى كثرةً.



(١) انظر لفظه في الأصل ص ٢٣ وما بعدها.

[توجيه الاختلاف في تقسيم «التوحيد» إلى توحيد العامة والخاصة]

وقد أنكرَ أيضًا الحافظُ ابنُ حجرٍ أن يكون للخاصةِ توحيدٌ يُغايرُ توحيدَ العامّةِ، فقال في أوّلِ كتابِ التوحيدِ من «فتحِ الباري»: «المرادُ بتوحيدِ اللهِ تعالى: الشهادةُ بأنه إلهٌ واحدٌ، وهذا الَّذي يسميهِ بعضُ غُلاةِ الصوفيةِ توحيدَ العامة، وقد ادَّعى طائفتانِ في تفسيرِ التوحيدِ أمرينِ اختَرَعوهما:

أحدُهما: تفسيرُ المعتزِلة، كما تقدم[1] ـ يعني: ما قدمهُ قبلَ ذلكَ من قولِه: «وقد سمى المعتزلةُ أنفسَهم أهلَ العدلِ والتوحيد، وعَنوا بالتوحيدِ ما اعتقدوه من نفيِ الصفاتِ الإلهيةِ...» إلخ[2] ـ **ثانيهما: تفسيرُ[3] غُلاة الصوفية**؛ فإن أكابرَهُم لما تكلموا في مسألةِ المحوِ والفناء، وكان مرادُهم بذلكَ المبالغةَ في الرضى والتسليمِ وتفويضِ الأمر، بالغَ بعضُهم حتَّى ضاهَى المُرجِئةَ في نفيِ نسبةِ الفعلِ إلى العبد، وجرَّ ذلك بعضَهم إلى معذرةِ العُصاة، ثمَّ غلا بعضُهم فعَذَرَ الكفار، ثمَّ غلا بعضُهم فزَعَمَ أن المرادَ بالتوحيدِ اعتقادُ وَحدةِ الوجود، وعظُم الخطبُ حتَّى ساء ظَنُّ كثيرٍ من أهلِ العلمِ بمُتقدميهم وحاشاهم من ذلك.

فقد قدَّمنا[4] كلامَ شيخِ الطائفةِ الجُنيد، وهو في غايةِ الحسنِ والإيجاز، وقد ردَّ عليه بعضُ مَن قالَ بالوحدةِ المطلقةِ فقال: وهل من غير؟ ولهم في

---

(١) «فتح الباري»، كتاب التوحيد، ١٣/ ٣٤٨.

(٢) نفسه، ص ٣٤٤.

(٣) «تفسير» غير موجودة في «الفتح» حسب الطبعة المعتمَدة.

(٤) في «فتح الباري»: «فقد قدمت».

ذلك كلامٌ/ طويلٌ ينبو عنه سمعُ مَن كانَ على فِطرةِ الإسلام، واللهُ المستعان». [٦٣/ط]
انتهى[١].

وأشار بقولِهِ: «وقد قدَّمنا[٢] كلامَ شيخِ الطائفةِ الجنيدِ» إلى ما نقلَهُ قبلَ ذلك عنه، ونصُّه: «وأما أهلُ السنةِ ففسّروا التوحيدَ بنفيِ التشبيهِ والتعطيل، ومن ثمَّ قالَ الجنيدُ فيما حكاهُ أبو القاسِمِ القُشَيري: التوحيدُ: إفرادُ القديمِ من المحدَث»[٣]. اهـ كلامُ ابنِ حَجر[٤].

ومعنى قولِ الجُنيدِ: «إفراد...» إلخ: تمييزُه منه وعدمُ مشابهتِهِ له بوجهٍ، فلا كيف، ولا تَعطيل.

وقد اعترضَ شيخُنا[٥] العَلاّمةُ العارفُ أبو زيدٍ عبد الرحمَنِ بنُ محمدٍ الفاسيُّ رحمهُ الله فيما قيدَه على «صحيحِ البخاريِّ» ما ذكره ابنُ حجرٍ بما حاصلُه: أنّ القشيريَّ كما نقلَ عن الجنيدِ ما ذكرهُ عنه ابنُ حجرٍ في أولِ أبوابِ رسالتِه، وهو: «بابُ بيانِ اعتقادِ هذه الطائفةِ في مسائلِ الأصول»، نقل عنه أيضًا بعدَ ذلك في بابِ التوحيدِ من النصفِ الثاني، منها: أنه سُئل عن توحيدِ الخواصِّ فقال: «أن يكونَ العبدُ شبحًا بين يديِ الحقِّ سبحانَه، تَجري عليه تصاريفُ تدبيرِهِ في مجاري أحكامِ قدرتِه، في لُجَجِ توحيدِه، بالفناءِ عن نفسِه،

(١) نفسه، ١٣/ ٣٤٨
(٢) في «الفتح»: «وقد قدمت».
(٣) ينظر: «الرسالة القشيرية»، ص ٤.
(٤) «فتح الباري»، كتاب التوحيد، ١٣/ ٣٤٤
(٥) في باقي النسخ: «شيخ شيوخنا» وبذلك عبر المسناوي أيضًا في لاحق الكلام، ولا يبعد أن يكون أبو زيد المذكور شيخًا مباشرًا للمسناوي؛ إذ تُوفي رحمه الله ١٠٩٦هـ بفاس والمسناوي بها وعمره ٢٤ سنة.

وعن دعوةِ الخلقِ له، وعن استجابتِهِ بحقائقِ وجودِ وحدانيتِه، في حقيقةِ قربِهِ بذهابِ حسِّهِ وحركاتِه، لقيامِ الحقِّ له فيما أرادَ به، وهو أن يرجعَ آخرُ العبدِ إلى أوَّلِه، فيكونُ كما كانَ قبلَ أن يكون». انتهى[(١)].

وفسَّرَ شيخُنا المذكورُ قولَه: «أن يكون العبدُ كما كانَ قبلَ أن يكون» بأن مُرادَه: أن يكونَ مَحوًا في وجودِ العِيان.

قلتُ: ونقَلَ القُشيريُّ في البابِ المذكورِ أيضًا مثلَ ما ذكَرَ عن الجُنيدِ عن يوسفَ بنِ الحسينِ الرازيِّ؛ شيخِ الريِّ والجبالِ في وقتِه، من أصحابِ ذي النونِ المِصريِّ ومن أقرانِ الجُنيد، ونصُّه: «وقال يوسفُ بنُ الحسين: توحيدُ الخاصةِ: هو أن يكونَ بسرِّهِ ووجدِهِ وقلبِه، كأنه قائمٌ بين يديهِ سبحانه، تَجري عليه تصاريفُ تدبيرِه، وأحكامُ قدرتِهِ في بحارِ توحيدِهِ بالفناءِ عن نفسِه، وذهابِ حِسِّهِ بقيامِ الحقِّ له في مرادِهِ منه، فيكونُ كما هو قبلَ أن يكونَ في جَريان حكمِه[(٢)] عليه». انتهى[(٣)].

قالَ شيخُ شيوخِنا المذكور[(٤)]: «(فها هو الجُنيدُ قد)[(٥)] صَرَّحَ بأن للخواصِّ توحيدٌ يخصُّهم، لا كما زعمه ابنُ حجر، وإلا بَطَلَتِ الخصوصيةُ والتفاوتُ بين العباد، وتداخَلَ مَقامُ الإيمانِ والإحسان، ولا يقولُه عاقلٌ»[(٦)].

---

(١) يُنظر تقييد عبد الرحمن بن محمد الفاسي على ابن حجر الصفحة ٢٩٢ من حاشيته المطبوعة على الحجر بفاس سنة ١٣٠٧هـ. و«الرسالة القشيرية»، ص ١٥٩.

(٢) في النص المطبوع من «الرسالة القشيرية» زيادة «سبحانه».

(٣) «الرسالة القشيرية»، ص ١٦٠.

(٤) يقصد أبا زيد عبد الرحمن بن محمد الفاسي رحمه الله.

(٥) ما بين () ساقط من النص المطبوع «للرسالة القشيرية».

(٦) تقييد عبد الرحمن بن محمد الفاسي رحمه الله على «الفتح»، ص ٢٩٢.

قال: ثمَّ الخَواصُّ بُرآء مما ينسُبه إليهم مَن لم يعقِلْ مَذهبَهم ولم يذُقْ حالَهم، وقد عاب على ابنِ حجرٍ إنكارَ مَذهبِهم بعضُ مُعاصِريه، ونسبَهُ للجُمود.

وقد وقَعَ في «شرحِ/ المقاصِدِ» للتَّفتازانيِّ كلامٌ يُضاهي إنكارَ ابنِ حَجَر، ومَن جهِل شيئًا عاداه، والمزكومُ يُنكِرُ الروائحَ الطيبة. [٦٤/ط]

وكيف وأحوالُ الصوفيةِ وإشاراتُهم إنما هي عن بصائرَ ربّانيّةٍ، وأحوالٍ ذوقيّةٍ، تخصُّهم ولا تتعداهُم لغيرِهم، ولو تسوَّر عليها غيرُهم لم تكنْ خاصّةً بهم، وكما لا يفهم الصغيرُ أحوالَ الكبير؛ فكذلكَ لا يفقَهُ غيرُ الصديقِ أحوالَ الصديق، وما خصَّ به في طورِهِ من الكشفِ والمشاهداتِ التي تقصُر عنها العقول، وإنما تُنال بموهبةِ نورِ اليقينِ الَّذي لا أعزَّ منه.

وقد قالَ عليه السلامُ: «إن من العلمِ كهيئةِ المكنون، لا يَعلَمُه إلّا العلماءُ بالله، فإذا نَطَقُوا به أنكرَهُ أهلُ الغرةِ بالله»[1].

وقال في الصِّدِّيقِ: «ما فضَلَكم أبو بكرٍ بكثرةِ صلاةٍ ولا صيامٍ، وإنما فضَلَكم بشيءٍ وَقَرَ في صدرِه»[2].

أفَتَرى ذلك كانَ التوحيدَ العامَّ وهو إثباتُ التنزيهِ ونبذُ التشبيه!

أم شيئًا اختصَّ به!

أو بفضلِ المَزيةِ فيه مما يرجِعُ إلى سرِّ العِيانِ وقرارِ العين!

---

(١) ينظر «كنز العمال» المتقي الهندي، ١٠/ ١٨١، ترقيم: (٢٨٩٤٢).

(٢) أورده الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» من قول بكر بن عبد الله المزني، ٤/ ٥، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ، ونسبه ابن القيم في «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» إلى أبي بكر بن عياش، ص ١١٥.

ولذلك جاء عنه عليه السلامُ أنه قالَ: «مَن أراد أنْ ينظرَ إلى ميّتٍ يمشي على وجهِ الأرضِ فلينظُرْ إلى أبي بكرٍ الصديق» يعني: لما حصلَ له من كشفِ الغطاءِ والمعاينةِ بلا كيفٍ، بحيثُ لا يكونُ للغيرِ إلّا بالموتِ والفناءِ عن البشريةِ والشواغلِ الصادةِ عن اللقاءِ والمعاينة.

ثمَّ الأولياءُ متفاوِتون في الكشفِ والمشاهداتِ تفاوتًا لا غايةَ له ولا نهايةَ، على قدْرِ ما يُمَدون به من النورِ الَّذي لا نهايةَ له، ومبدأُ ذلك الشعورِ بوجودِ وحدةِ الحقِّ وقربِه، وإنما يشعُرُ بالشيءِ مَن يجِدُه، لا مَن يسمَع به، ثمَّ لا يزالون يَتَرَقَّونَ في ذلكَ بقدْرِ بُعدِهِم عن الشعورِ بأنفسِهم، وبقدْرِ خروجِهم عن أوصافِ بشريتِهم، كخروجِ البدرِ عن السحاب، فذلك سَيرُهُم بقلوبِهِم إلى حضرةِ ربِّهم، ولا نهايةَ لذلكَ السيرِ في هذه الدارِ ولا في تلك.

حقَّقنا اللهُ بذلك حتَّى نجِدَه ﷻ وَجدوه، ولا جَعَلنا من المحرومينَ منه، ومنَ التصديقِ به والتسليمِ لأهلِه.

وإذا لـم تـرَ الهلالَ فسَـلِّمْ لأُنـاسٍ رأَوْهُ بالأبصـارِ

لكنْ لما كانَ ما يجدونه من ذلكَ مما تقصُرُ العبارةُ عنه، بل والإشارةُ إلّا لأهلِه؛ وقَعَ الإنكارُ له من غيرِ أهلِه، على مَن أشارَ إليه مِنهم:

وعنّـي بالتلويحِ يَفهَـمُ ذائقٌ غني عـن التصرِيحِ للمُتعنتِ

فلا جرمَ، لا يجوزُ التعبيرُ عنه ولا إفشاؤُهُ لغيرِ أهلِه، بل ولا وضعُهُ في الكتب، وإنما هو/ من تعليمِ الحقِّ تعالى لأرواحِ أوليائِهِ وتلقينِهِ لها، وفي القرآنِ إشاراتٌ لذلك؛ كقولِهِ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ [المجادلة: ٢٢].. [٦٥/ط]

وهو سرُّ البقاءِ باللهِ، واللهُ أعلم» انتهى[١].

وقال أيضًا فيما قيَّدَهُ على تفسيرِ الجلالينِ من الحواشي التفسيريةِ في قولِهِ تعالى في الآيةِ المذكورةِ ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾: قلتُ: هذا هو المشارُ إليه بالسرّ، وهو حقيقةُ الشهودِ والتجلّي العِياني، وهو علمٌ يَمتدُّ ظِلُّهُ في الأرواحِ المواجهةِ على حسبِ قابليتِها واستعدادِها، كما خصصتْها المشيئةُ الإلهيةُ، وهو التعليمُ الإلهاميُّ للأولياء، والتنزُّلُ الوحييُّ للأنبياءِ عليهمُ السلام، وعن ذلك الإمدادِ: عبرَ بالنفخِ والالقاء، وباعتبار حياةِ الروحِ به وقُوتِها سُمي رُوحًا، وإضافتُهُ إلى اللهِ تعالى لأنه مُقتبَس من نورِ أوصافِه، ومثال انفعالي عن علمِه، وأثر عن قدرتِهِ وكلامِه.

وبالجملةِ: فالعلمُ الحقيقيُّ الذاتيُّ لله، وكذا سائرُ صفاتِه، والعلمُ العرضيُّ المثاليُّ الانفعاليُّ لمَن خصَّ من عبادِه ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وكما أن الصورةَ المنطبِعةَ في المرآةِ الصقيلةِ آثارٌ ناشئةٌ فيها، وحادثةٌ من مواجهةِ الصورِ الحسية؛ كذلك العلومُ الممتدةُ في الأرواحِ المواجهةِ ظلالٌ وآثارٌ عارضةٌ منفعلةٌ حادثةٌ من حضرةِ الوجودِ الحقيقيِّ والعلمِ الذاتي، وهذا واضحٌ لا شكَّ فيه، واللهُ أعلم». انتهى.

وأفاد بكلامِهِ الأولِ: أن الواجبَ على مَن لم يعقِلْ مَذهَبَ القومِ ولم يذُقْ حالَهم؛ التصديقُ أو التسليمُ لها[٢]، واعتزالُ العقلِ وتكييفاتِهِ في طريقِ الحقائقِ لمجاوزَتِها لطورِه، وخروجِها عن معناه، كما نبَّه على ذلك الشُّشتَريُّ بقولِه:

---

(١) حاشية عبد الرحمن الفاسي على «الفتح»، ص ٢٩٢-٢٩٤.

(٢) في (خ): «له»، وفي (ز): «لهم» بدل «لها».

فحجَّتُنا تركُ الحِجا وهو حَجُّنا .... البيت[١]

وإلا صدَقَ عليه قولُه تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩].

ويرحَمُ اللهُ الشيخَ العارفَ الكبيرَ أبا عبد اللهِ محمدَ بنَ أحمدَ بنِ إبراهيمَ الشهيرَ بالقُرشي؛ فإنَّهُ تكلمَ يومًا في حالِ القومِ بما بَهَرَ عقولَ الحاضرين، فقال له بعضُهم: من أين لك هذا يا أبا عبد الله؟ فقال له: من الجهةِ التي استدبَرْتُموها. ذكر ذلك ابنُ خَلِّكان في ترجمتِه[٢].

وقد قالَ قائلُهم ـ وأظنُّه الشيخَ محيِيَ الدينِ بنَ العربيِّ الحاتميَّ رَضِيَ اللهُ عَنه ـ:

«تركنا البحارَ الزاخراتِ وراءَنا فمن أين يَدري الناسُ أين تَوجهنا»[٣]

وقال الآخرُ ـ وهو الشيخُ أبو الحسنِ الشُّشتَريُّ صاحبُ الموشَّحاتِ والأزجالِ الشهيرةِ ـ:

«شذت أمورُ القومِ عن عاداتِهم فلأجلِ ذاكَ يُقال: سِحرٌ مُفترَى»[٤]

[٦٦/ط] / وقد سبقَ الإمامُ فخرُ الدينِ محمدُ بنُ عمرَ الرازيُّ رحمه اللهُ عزَّ الدينِ ابنَ عبد السلامِ وشهابَ الدينِ ابنَ حجرٍ إلى هذا المعنى حيثُ حصرَ في كتابه

---

(١) من الكامل، وتمامه: «وحجّتنا شلوه ها بها همنا». «الإحاطة في أخبار غرناطة»، ٤/ ١٧٤.

(٢) ذكر ترجمته في ٤/ ٣٠٥، ترجمة رقم: ٦٣٢.

(٣) من الطويل. قال أحمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو العباس الغِبْريني في كتابه «عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المِئة السّابعة ببجاية»: «إنه لأبي الحسن علي بن أحمد ابن الحسن بن إبراهيم الحرالي التجيبي على التحقيق». ينظر: ص ١٥٥ منه.

(٤) من الكامل، ينظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» ٤/ ١٧٤، و«نفح الطيب» للمقري ٢/ ١٨٦.

«المعالِم» في المسألةِ الثانيةِ من البابِ الخامسِ منه، المتكلِّم فيها على أن ذاتِهِ تعالى هل هي معروفةٌ بالكُنه للبشرِ أو لا؟ ما يعلمه البشرُ عنه سبحانه في أمورٍ أربعةٍ، مستدِلًّا بذلك على أنها غيرُ معروفةٍ لهم بالحقيقة، وهي:

الوجودُ. بمعنى: أنه كائنٌ في الخارج.

والصفاتُ الثُّبوتيّةُ. ككونِهِ: حيًّا، عالمًا، مُريدًا، قادرًا، ونحو ذلك.

والسلوبُ. ككونِهِ: واحدًا، أزليًّا، أبديًّا، لَيسَ بجِسمٍ ولا عَرَضٍ وما أشبهَ ذلك.

والإضافاتُ. ككونِهِ خالقًا ورازقًا ونحوَهما.

قالَ: وظاهرٌ أن ذلك لَيسَ علمًا بحقيقةِ الذات، فهي إذن غيرُ معلومة. هذا معنى كلامِه[1].

وتَنَكَّبْنا لفظَه لما وَرَدَ عليه من المناقشاتِ المبينةِ في شرحِ الفهريِّ عليه[2]، فصريحُ كلامِهِ استواءُ البشرِ فيما ذكرَ خاصةً وعامة، وعدم زيادةِ أحدٍ منهم على ذلك، وهو غيرُ مُسلّم.

قال السعدُ في «شرحِ المقاصِدِ» في الفصلِ الرابعِ من المقصدِ الخامِس: «لا نسلِّمُ أن معلومَ كلِّ أحدٍ من البشرِ ما ذكر، ومن أينَ له الإحاطةُ بأفرادِ البشرِ ومعلوماتِهِم». انتهى[3].

---

(١) ينظر بلفظه في المسألة المشار إليها من الباب المذكور، ص ٦٨، بهامش كتاب «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للإمام الرازي. وفي «شرح معالم السنن» للرازي شرف الدين الفهري المعروف بابن السلماني، ص ٤٠٩-٤١٠.

(٢) نفسه. ص ٤١٠-٤١٧.

(٣) «شرح المقاصد» ٤/ ٢١٣.

وقد سبقَهُ الفهريُّ إلى الاعتراضِ بذلك وزادَ عليه فقال: «إنِ ادعَى الإمامُ في استقرائِهِ أنه يعلَم أن لا علمَ عند أحدٍ من البشرِ من آدمَ إلى آخرِ مميّزٍ يوجدُ من البشرِ سوى ما ذكره: فلا يخفَى سقوطُ هذه الدعوى.

وإنِ ادعَى أن هذا هو الَّذي وجدَهُ في مَنِ استقرأَهُ من البشرِ: فلا يفيدُ أن الحاصلَ لجميعِ البشرِ ليس[1] إلاّ ذلك، ويُعارِضُه ما يدعيهِ الصوفيةُ من أنّ الرياضةَ بعدَ تصحيحِ العقيدةِ وأحكامِ الفرائضِ وتناولِ الحلالِ بالخلوةِ والعزلةِ والصوم، ودوام الذكرِ على طهارةِ الظاهرِ والباطن، وقطعِ العلائق، وصدقِ التوجهِ إلى اللهِ تعالى بمحضِ الافتقار.

وقوله: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢] سببٌ ـ بمشيئةِ اللهِ تعالى ـ في هبةِ الله تعالى الزيادةَ في المعارف، كما قالَ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وأن المرتقيَ[2] في مقاماتِ الإحسانِ قد تعرِضُ له مواهبُ من الحق، كما قالَ: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾ [الشرح: ١]، لا جرمَ أنه عليه السلامُ قالَ: «إني لأعرفُكُم باللهِ وأشدُّكم له خَشيةً»[3].

وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ [المجادلة: ٢٢].

ويعبِّرون عن ذلك الروحِ والنورِ بعينِ السرّ، وهو مرآةُ تجلياتٍ وكشوفٍ لأمورٍ لا سبيلَ للاطلاعِ عليها بالاستدلالِ ولا بطرقِ الاعتبار، بل بمحضِ

---

(١) «ليس» ساقطة من (خ).

(٢) أي: ويعارضه أيضًا أن المرتقي.

(٣) أورده بصيغ قريبة: ابن عبد البر في «التمهيد» ٥/ ١٢٠، والقاضي عياض في «إكمال المعلم» ٧/ ٣٦٦، وابن حجر في «الفتح» ١١/ ٣١٣.

إنعام وإلهام بخلقِ علوم لم تجرِ العادةُ بخلقِها، لا يمكِنُ تحصيلُها بعبارة، ولا يعرِفُها/ إلّا أهلُها، ولا يعرِفُها غيرُهم، كما لا يعرِف الأكمهُ حقائقَ الألوان، [٦٧/ ط] ولا الصبيُّ لذةَ الوِقاع، ولا سبيلَ إلى تعريفِها بالقولِ للغير، بل بإشارةِ العارِفِ للعارفِ كما قيل:

تُشيرُ فأدري ما تقولُ بطَرْفِها وأُطرِقُ طَرْفي[1] عندَ ذاك فتَفْهَم[2]

ويقولون: لن يفهمَ عنك إلّا مَن أشرقَ فيه ما أشرقَ فيك، ولا يعنُون بذلك حُلولًا كما يَفهَمُه بعضُ المتلبِّسين، بل يريدونَ تلكَ البَصيرةَ الباطنةَ، والموهبةَ الربانيةَ التي لا ريبَ فيها ولا شكَّ، كما وصفَ سبحانه بذلك نبيَّه عليه السلامُ فقال: ﴿مَازَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَاطَغَىٰ﴾ [النجم: ١٧]، فأنَّى له الجزمُ بنفيِ جميعِ ما يدعونه!

ونحنُ لا ننكِرُ أن يخصَّ الله عبدًا من عبيدِهِ بعلمِ ما كان، قالَ تعالى في الخَضِر: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وإنما ننكِرُ على مَن يدَّعي رؤيةً عاجلةً أو تقدُّمًا على درجةِ النبوةِ أو مشاركةً فيها، أو أنه عالمٌ باللهِ تعالى علمَ إحاطة، مع قولِه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

ثمَّ قالَ[3]: «وإذا جازَ خلقُ إدراكٍ لنا باللهِ تعالى في الدارِ الآخرةِ ـ هو أتمُّ من إدراكِنا الَّذي هو معرفةُ المؤثرِ بأثرِهِ ـ فلا يَجزِمُ العقلُ باستحالةِ خلقِ مثلِ ذلكَ في القلب، ويكونُ نسبةُ ما تعلقَ به في الوضوحِ والجلاءِ كنسبةِ الحاصلِ عن الرؤية، فالحقُّ أنه لا يجزِمُ بجوازِ ذلك ولا استحالتِه، وإذا كانَ ذلك يَرجِعُ

---

(١) في نسخة بحاشية (ط): «رأسي».

(٢) من «وينسب لحسان...» ينظر: «حياة الحيوان الكبرى» أبو البقاء ١/ ٣١٨، و«طريق الهجرتين وباب السعادتين» ابن قيم الجوزية، ص ٣١١.

(٣) أي: الفهري، صاحب النص السابق.

إلى الوجدان، وفضلُ اللهِ تعالى لا نهايةَ له، فلا علمَ لي إلّا بحالِ نفسي، وحالُ غيري لا أعرِفُه إلّا بابتلاءٍ صادقٍ في العادة، ولم يوجَدْ.

وما يدَّعيهِ الصوفيةُ لم نميزْه، فنعلمَ أن ذلك المذكورَ يَرجعُ إلى الذاتِ من وجهٍ، أو إلى ترفٍ في العلمِ بالصفاتِ والأسماء، فكيف لنا بالجَزْمِ أن الله تعالى لم يخلُقْ لصدِّيقٍ ولا نبيٍّ مُرسَلٍ سِوَى ما نَعلَمُه نحنُ من الله، واللهُ تعالى يقولُ لأعلَمِ الخلْق: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، ومتعلّقُ السؤالِ المأمورِ به ممكِنٌ، والله أعلم». انتهى بتغييرٍ يسيرٍ[١].

وقد نقلهُ الشيخُ أبو عبدالله السَّنوسيُّ في آخرِ فصلِ إثباتِ المعاني له تعالى مِن شرحِ كُبراه[٢] معَ تصرفٍ فيه بالاختصارِ والنقلِ بالمعنى، كما يُعلمُ بمراجعةِ أصلِه[٣].

هذا تمامُ الوجوهِ الأربعةِ التي بنيّ عليها منعُ ذلك المَقول، وما يتعلَّقُ بها من عواضدِ النُّقول، مع ما جرَّ إليه الاستطرادُ من المسائلِ التي لها تعلُّقٌ بالمراد.

* * *

---

(١) «شرح المقاصد»، ص ١١٣-١١٤.

(٢) «عمدة أهل التوثيق والتسديد في شرح عقيدة التوحيد»، السنوسي، ص ١٢٦-١٢٨.

(٣) في (ز) توجد زيادة هنا وهي: «وإلى كلام الفهري هذا أشار أبو العباس ابن زكري بقولِه في أول القسم الثالث من «محصل المقاصد» من مبحث معرفته تعالى بالكنه والجزم للفهري بألا نعلم به، على بحث معه في ذلك، كما نبه عليه شارحه أبو العباس المنجور في شرحيه الكبير والصغير».

[وجه آخر للنظر في موضوع الخلاف: من لم يتغلغل في طريق الصوفية، ربما خفي عليه كثير من أحوالهم السنية ومواجدهم وأذواقهم الوهبية]

وهذا كلُّهُ على حملِ كلامِ عزِّ الدينِ بنِ عبد السلامِ على ما هو الظاهرُ منه والمتبادَرُ للأَفْهام، ويَحتمِلُ ـ على بُعدٍ ـ أن يكونَ كلامُهُ مبنيًّا على التنزُّلِ والتسليمِ الجَدَلِيّ، كأنه يقولُ للسائلِ: هبْ أن ما ذكرتَ مُطابِقٌ للواقِع، فليس هو مما ذَكَرنا بمانعٍ، أي أنه لا ينافي ظهورَ الكراماتِ ما ذكرتَ/ من ذلكَ [٦٨/ ط] الاعتقادِ على فرضِ وجودِهِ وتسليمِ ثبوتِه؛ لأن لازمَ المذهبِ لَيسَ بمَذهَب، فلا يدلُّ حينئذٍ[١] على أنه قائلٌ بذلك في حقِّ الشيخِ عبد القادر، بل ولا في حقِّ أهلِ مذهبِهِ الحنبلي، وعليه فيَختَصُّ السائلُ بالردودِ الأربعة، ولا يَرِدُ منها على المسؤولِ إلّا الأخيرُ الدّالُّ على تنافي هذينِ الأمرَين وعدمِ إمكانِ اجتماعِهما عادةً، كما سبقَ في كلامِ سعدِ الدينِ التَّفتازانيِّ والشيخِ أبي طالبٍ المكِّيِّ وغيرِهِما من السادة[٢].

هذا؛ وجلالةُ مَنصِبِ الشيخِ عزِّ الدينِ رحمهُ اللهُ في العلومِ الشرعية، ورُسُوخُ قَدَمِهِ وتبحُّرُهُ فيها أصولًا وفروعًا، حتَّى بلغَ فيها رتبةَ الاجتهادِ أو كاد،

---

(١) في (خ): «حينئذ» ساقطة.

(٢) في (خ): «السادات».

وعُرِفَ بسلطانِ العلماءِ على لسانِ الحاضرِ والبادِ، مع ما كانَ عليه من مَتانةِ الدين، والتحققِ بكثيرٍ من مقاماتِ اليقين، كالوَرَعِ والزهدِ والقيامِ في نصرةِ الحقِّ بمبلغِ الطاقةِ ومنتهى الجهد، حتَّى ظهرَ على يدِهِ كثيرٌ من الكراماتِ المؤذِنةِ ببلوغِ سَنَى المقامات، كما في «**حُسن المحاضرةِ**» للسيوطي[1]، و«**طَبَقاتِ الصوفيةِ**» للمُناوِيّ[2] وغيرِهما من المؤلَّفات، مما لا يكادُ يختلِفُ فيه اثنان، ولا يجهلُهُ من له أدنى خبرةٍ بأحوالِ الأعيان.

لكنِ الرجلُ المعروفُ بالإصابةِ قد تكونُ منه الزَّلةُ والسَّقطة، قالَ الأصمَعِيُّ: ومن أمثالِهم في هذا: «لا تعدِمُ الحسناءُ ذامًّا»[3].

قالَ أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلّامٍ الخُزاعيُّ في كتابِ «الأمثال»: «والذّامُّ هو العيب، وفيه لغتان: ذامّ وذَيم»[4]، قالَ: «ومنها قولُهم: لكلِّ جَوَادٍ كَبوةٌ، ولكلِّ صارمٍ نَبوة، ولكلِّ عالمٍ هَفوة». انتهى.

ومَــن ذا الَّــذي تَرضَى سَــجاياهُ كلُّها
ولو كانَ - حاشى المصطفى - فائقَ النُّبلِ

وهو في ذلك معذورٌ؛ فإنّ مَن لَمْ يَتَغلغلْ في طريقِ القومِ ربما خَفِيَ عليه كثيرٌ من أحوالِهم السَّنِيّة، ومَواجِدِهم وأذواقِهم الوَهبيّة.

---

(١) «حسن المحاضرة» ١/ ٣١٤-٣١٦.

(٢) ٢/ ٤٤٥-٤٥٣

(٣) «الأمثال»، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم، ص ٥١. وفي «لسان العرب»: «وفي المثل: لا تعدم الحسناء ذامًّا؛ قال ابن بري: ومنه قول أنس بن نواس المحاربي:

وكنــت مســودًا فينــا حميــدًا وقــد لا تعــدم الحســناء ذامــا»

ينظر: حرف الميم، فصل الراء المهملة، ١٢/ ٢٢٣.

(٤) «الأمثال»، ص ٥١.

وهذا الإمامُ ـ كما لا يَخفَى على العارفِ بتراجمِ الأئمةِ ـ كذلك هو على التحقيق، وإنْ لقِيَ غيرَ واحدٍ من أكابرِ القومِ ومشايخِ الطريق؛ كالشيخِ القطبِ الكبيرِ أبي الحسنِ الشاذليِّ رَضِيَ اللهُ عَنه؛ فإنَّهُ كانَ يحضُرُ عندَه ويَسمَعُ كلامَهُ في الحقائقِ والرقائق، ويعظِّمه كما في «**لطائِفِ المِنن**» و«**حُسنِ المحاضرة**»[١].

وذكر المُناويُّ في «طبقاتِهِ» أن الشيخَ عزَّ الدينِ «كان يُنكِرُ أولًا على الصوفيةِ ويقول: هل لنا طريقٌ غيرُ الكتابِ والسنة، فلما اجتمعَ بالشاذليِّ رَجَعَ عن ذلك، وصار يَمدَحُهم، بل دَخَلَ في عِدادِهِم»[٢].

وكالشيخِ الشهيرِ العارفِ الكبيرِ شهابِ الدينِ أبي جعفرٍ عمرَ بنِ محمدِ ابنِ عبد اللهِ/ السَّهْرَوَرْدِيِّ الولادة، البغداديِّ الوفاة، الشافِعِيِّ المذهَب، وهو من [٦٩/ط] ذريةِ القاسمِ بنِ محمدِ بنِ أبي بكرٍ الصديق، أحدِ الفقهاءِ السبعةِ رَضِيَ اللهُ عَنهم أجمعين، فإنَّهُ لقِيَه ولبِس منه خِرقةَ التصوف، قاله في «**حُسن المحاضرة**»[٣].

والسَّهرَوَرديُّ ممن لقِيَه الشيخُ عبد القادرِ الجِيلانِيُّ وأخَذَ عنه، وإن كانَ عُمدتُه في الطريقِ عمَّه الشيخَ ضياءَ الدينِ أبا النجيبِ عبد القاهرِ بنَ عبد اللهِ السَّهرورديَّ الولادة، البغداديَّ الوفاة، الشافِعِيَّ المذهَبِ أيضًا[٤].

* * *

---

(١) ١/ ٣١٤-٣١٦.

(٢) ٢/ ٤٤٨.

(٣) ١/ ٣١٤-٣١٦.

(٤) تقدمت ترجمته.

[الخلاف في التلازم بين الاستقامة والكرامة]

قال في آخرِ البابِ الحادي عشرَ من «الحِكَمِ العَطائية»: «ليس كل مَن ثَبَتَ تخصيصُهُ كمُلَ تخليصُه»[1]، أي: لَيسَ كلُّ مَن ثبتَ تخصيصُهُ بالخصائصِ الدينيةِ منَ العلومِ والكراماتِ وغيرِهما؛ كمُلَ تخليصُهُ من العِلَلِ والآفاتِ ونحوِها.

وقال في أولِ[2] البابِ العشرينَ منها أيضًا: «ربما رُزِقَ الكرامة، مَن لم تكمُلْ له الاستقامة»[3].

قالَ الشيخُ ابنُ عبادٍ في شرحِ النصِّ الأول: «التخصيصُ هاهنا هو أن يُظهِرَ الحقُّ تعالى على بعضِ عبادِهِ أَثَرَه وعنايتَه، ويُولِيَه لُطفَه ورِعايتَه.

فمِنهم مَن يَستمِرُّ له ذلك حتَّى يَتَحَققَ بالعِرفان، ويَتخلَّصَ عن رؤيةِ الأغيارِ والأكوان، وهؤلاءِ خواصُّ المقرَّبين، أهلُ العلمِ باللهِ والحبِّ له.

ومنهم مَن يُوقفهُ عن بلوغِ ذُروةِ الكمال، ويُريه في حالهِ بما يَليقُ به من علومٍ وأعمال، وهؤلاءِ عامةُ المقرَّبين، وخاصةُ أصحابِ اليَمين، العُبّادُ والزُّهّاد، وأهلُ المجاهدةِ والأوراد، وهؤلاءِ وإن شارَكوا الأولينَ فيما يُتحِفُهم الحق تعالى به من لطائفِ الكرامات، وفيما يَمنَحُهم إياه من القيام بوظائفِ

---

(١) «الحكم العطائية»، ابن عطاء الله الإسكندراني، ١/ ١٢٢، مع شرح ابن عباد.

(٢) «أول» غير مذكورة في (ز).

(٣) نفسه، ٢/ ٢٠.

الطاعات والعبادات، فلم يَتَخَلَّصُوا من رؤيةِ نُفُوسِهِم، ولم ينفَكُّوا عن مُراعاةِ حُظوظِهِم، بل هم ساكنونَ إلى الأسباب، مُغتَبِطون بوجودِ الحجاب.

وقد يَختَصُّ الحقُّ تعالى هؤلاءِ بإظهارِ الكراماتِ على أيديهم وبسبَبِهِم؛ تسكينًا لنفوسِهِم وتَثبيتًا لليقينِ في قُلوبِهِم، ويَمنَعُها الأولين؛ لأنهم لا يَحتاجون إليها لما هم فيه من الرسوخِ في اليقين[1]، والقوةِ والتمكين، كما قالَ صاحبُ كتابِ «**عَوارف المعارِف**»: «وقد يكونُ من لا يُكاشَفُ بشيءٍ من معاني القَدَر، أفضلَ ممن يُكاشَفُ بها إذا كاشَفَهُ الله تعالى بصرفِ المعرفة، فالقدرةُ أثرٌ من القادر، ومن أُهِّل لقُربِ القادرِ لا يَستغرِبُ ولا يَستكثِرُ شيئًا من القدرة، ويرى القدرةَ تتجلَّى له من سَجْفِ أجزاءِ عالمِ الحكمة». انظر تمامَ كلامِ الشيخِ ابنِ عبّادٍ هنا، فقد أطال[2].

وقال في شرحِ النصِّ الثاني: «الكرامةُ الحقيقيةُ إنما هي حُصولُ الاستقامةِ والوصولُ إلى كمالِها، ومَرجِعُها إلى أمرَين: صحةِ الإيمانِ باللهِ عزَّ وجلَّ،/ [٧٠/ط] واتباعُ ما جاء به رسولُ الله ﷺ ظاهرًا وباطنًا، فالواجبُ على العبدِ ألا يحرصَ إلّا عليهما، ولا تكونُ له همّةٌ إلّا في الوصولِ إليهما.

وأما الكرامةُ بمعنى خرقِ العادةِ فلا عبرةَ بها عند المحقِّقين؛ إذ قد يُرزَقُ ذلك مَن لم تكمُلْ له الاستقامة.

قالَ سيدي أبو الحسنِ الشاذليُّ رَضِيَ اللهُ عَنه: إنما هما كرامتانِ جامعتانِ محيطتان: كرامةُ الإيمانِ بمزيدِ الإيقان، وشهودِ العيان، وكرامةُ العملِ على الاقتداءِ والمتابعة، ومجانبةِ الدعاوِي والمخادَعة... إلخ.

---

(١) في (ز): «واليقين».

(٢) نفسه.

وقال سيِّدي أبو العباسِ المُرْسِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنه: لَيسَ الشأنُ مَن تُطوى له الأرضُ فإذا هو بمكةَ أو غيرِها من البلدان؛ إنما الشأنُ مَن تُطوى عنه أوصافُ نفسِه، فإذا هو عندَ ربِّه». انتهى المرادُ منه[١].

وقالَ الشيخُ زَرُّوقٌ في شرحِ هذا النصِّ من الشرحِ السابعَ عشرَ: «الكرامةُ أمرٌ خارقٌ للعادة، غيرُ مقرونٍ بالتحدي، ولا خَلِيٌّ منْ الِاستقامة، ولا مُستنِدٌ للأسباب، يُظهِرُها اللهُ على مَن أرادَ اختصاصَهُ من أهلِ طاعتِهِ في البدايةِ أو في النهايةِ أو بينهما، فهي تدلُّ على اختصاصِ صاحِبِها، لا على كمالِ[٢] استقامتِه[٣]، فيَتَعَيَّنُ تعظيمُهُ واحترامُه، لا تقديمُهُ واتباعُه، إلاّ أن يَظهرَ عليه كمالُ الاستقامة، وهي الاستواءُ في اتباعِ الحقِّ ظاهرًا وباطنًا، على مَنهَجِ السدادِ بلا عِلّة، هي إذن توبةٌ بلا إصرارٍ، وعملٌ بلا فُتورٍ، وإخلاصٌ بلا التفاتٍ، ويقينٌ بلا ترددٍ، واستسلامٌ بلا مُنازعةٍ، وتفويضٌ بلا تَدبيرٍ، وتوكلٌ بلا وَهنٍ، مُلازِمُها واصلٌ قطعًا، وهي **الكرامةُ الحقيقيةُ لا غيرُها**»[٤].

ثمَّ قالَ: «والحاصلُ أن ظهورَ الكرامةِ وإنْ دلَّ على الاستقامةِ فلا يدلُّ على كمالِها، فلا يَغتَرُّ بها إلّا مَخدوعٌ، ولا يُهمِلُ فضلَ الله فيها إلّا مَغرورٌ». انتهى[٥].

* * *

---

(١) «شرح الحكم العطائية»، ابن عباد، ٢/ ٢٠.

(٢) «كمال» غير مذكورة في (ع)، ومثبتة من حاشية (ط) وعليها: «خ».

(٣) في (ط): «الاستقامة». وما هنا بالحاشية وعليه: (خـ).

(٤) «شرح الحكم العطائية»، الشيخ زروق، ص ٢١٥.

(٥) نفسه.

وقد تمَّ والحمدُ لله ما أرَدْنا من «**رسالةِ النُّصرة لحاملِ رايةِ كمالِ العرفانِ ومَزيدِ الشهرة**»[١] بمبلغ جهدِ جامِعِها العاجزِ الحقير، ومنتهَى علمِهِ اليسير، وفهمِهِ القصير، ومَن بَذَلَ المجهودَ حُقَّ له العُذر، لكنها من فضلِ الكريمِ الوَهّاب، ثمَّ من بركةِ عبدِهِ شيخِ المشايِخ وقُطْبِ الأقطاب.

جاءت مؤسسةَ القواعدِ والمباني، محررةَ الألفاظِ والمعاني، مؤيدةَ الأنظارِ العقلية، بمحكَمِ النصوصِ النقلية، جمّةَ الفروعِ والفائدة، جَزْلةَ الصلةِ والعائدة، ممتِعَةَ المجالسة، طيبةَ المؤانسة، حقيقةً لدى المنصِفِ الماهِر، بأن يُنشدَ فيها قولَ الشاعِر:

مَباحثُ لوْ فَوقَ النحورِ تجسَّــدتْ لأزرتْ بِــدُرٍّ في عُقُــودٍ وعِقيانِ
/ جَديرٌ لهــا طِيبُ الثنــاءِ لو انَّها قديمــةُ عهــدٍ أو غَريبــةُ أوطان

لا يُعدَلُ عن استحسانِ إطابتِها إلى استخشان[٢] إطالتِها إلاّ مَزكومُ الشمِّ عن طِيبِ عَرْفِ إفادتِها، وأغشَى البَصيرةِ عن حُسنِ كمالِ إجادتِها، ولولا المرادُ الواردُ من تلكَ الحضرةِ المولويةِ ـ وإن لم يكنِ العبدُ له أهلًا ـ ما حامَ حولَ هذا المشرِعِ ولا أجالَ بفحصِهِ خيلًا ولا[٣] رَجِلاً، فما هي إلاّ نفحةٌ من كريمِ نَفَحاتِها، وبركةٌ من معهودِ بركاتِها، وقطرةٌ من سحابِ جُودِها الصيب، ونسمةٌ من روضِ عَرارِها الطيب، كما قالَ الشاعرُ الحكيمُ أبو الطيِّب:

وأخلاقُ كافورٍ إذا شِــئتَ مَدحَهُ وإنْ لم أشــأْ تُملي عليَّ فأكتُبُ[٤]

---

(١) سبق في قسم الدراسة الكلام عن اسم الكتاب، وسبب اعتماد العنوان المختار.
(٢) في (ط): استحسان، وفي (ع): «اشتخشان».
(٣) بعده في حاشية (ط) وعليه علامة نسخة: «بمرجه».
(٤) من الطويل، وهو لأبي الطيب المتنبي.

فله تعالى الحمدُ على ما منَّ به من ذلك، وأسألُهُ سبحانَهُ إتمامَ النعمةِ بأن يسلُكَ بعبدِهِ حميدَ هاتيك المَسالك، وما ذاك عليه بعَزيز ولا عَسير، ولا في جنبِ كَرَمِهِ ببَعيدٍ عن مثلِ هذا العبد الحقير، فدائرةُ رحمتِهِ قد وسِعتِ البَرِيّة، وحضرةُ كرمِهِ بتحقيقِ الرجاءِ حَرِيّة.

اللهمَّ إن لم نكنْ لرحمتِكَ أهلًا أن ننالَها، فرحمتُكَ أهلٌ أن تَنالَنا يا أرحمَ الراحمين.

على أنني أستغفِرُ اللهَ راجيًا ... تجاوُزَهُ فيما تعديتُ من طَوْرِ
بما خُضتُ فيه من أمورٍ خَفيةٍ ... ونقدٍ على الأشياخِ مغْ خِسّةِ القدْرِ
وإن كنتُ لم أقصِدْ بذلك كلِّه ... سِوى عرضِ ما عندي على نظَرِ الغَيرِ
لتحقيقِ حقٍّ أو لإبطالِ باطِلٍ ... وذا شأنُ أهلِ العلمِ في كلِّ ما عصرِ

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على سيدِنا محمدٍ خاتمِ النبيينَ وإمامِ المرسَلِين

وعلى آلِهِ وصحبِهِ

ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

شرح ما اشتمل عليه هذا الوجه الرابع

قولُه: «فما الكَرَج الدُّنيا...» إلخ.

هذا الشطرُ من الطويل، تمثَّل به الشيخُ الإمامُ تقيُّ الدينِ ابنُ دَقيقِ العيدِ في خطبةِ شرحِ كتابِه «**الإلمام بمعرفةِ أحاديثِ الأحكام**» الَّذي قيل: إنه لم يُؤلَّفْ مِثلُه في الإسلام؛ لِما فيه من الفوائدِ الكثيرةِ العجيبة، والاستنباطاتِ العظيمةِ الغريبة، في نظيرِ المعنى الَّذي تمثَّلنا به فيه من عدمِ اعتبارِ خلافِ مَن خالفَ لكثرةِ مَن وافقَ سِواه.

والكَرَج: بفتحِ الكافِ والراءِ، وبالجيمِ، قالَ في «القاموس»: «الكَرَج بلدُ أبي دُلَفَ العِجليّ» انتهى[1].

وقال الرُّشاطيُّ في «**اقتباسِ الأنوار**»: «الكَرَجُ: منازلُ عِيسى بنِ إدريسَ بنِ مَعقِلٍ العِجليّ، والدِ أبي دُلَف، منها/ إلى أصبهانَ ستونَ فَرْسَخًا، ولم تكنْ أيامَ [٧٢/ط] الأعاجمِ مَدينةً مَشهورةً، وإنما كانت في عِدادِ القرى العِظامِ من رَساتيقِ كُورةِ أَصبَهان، فنزَلَها العِجْليُّون فبَنَوْا بها الحصونَ والقصور، فتُنسب إلى أبي دُلَفَ وإخوتِهِ وأهلِ بيتِه». انتَهى[2].

---

(١) «القاموس المحيط»، باب الجيم، فصل اللام، ١/ ٢٠٣.

(٢) طُبع جزء صغير في دار الكتب العلمية ١٤٢٠ هـ بتعليق محمد سالم هاشم في ١١٧ صفحة بعنوان «اقتباس الأنوار... للرشاطي» ويليه «اختصار اقتباس الأنوار للإشبيلي»، وهو عبارة عن مقتطفات من الكتابين مرتبط بالانتساب للأندلس، ويوجد مختصره مخطوطًا بالأزهر الشريف رقم: ٣٠٢٦٦٤، وعدد الأوراق: ٢٠٩، وهو غير مكتمل، والنص المذكور من =

وقال ابنُ خَلِّكان في ترجمةِ أبي دُلَف[١]: «واسمُهُ القاسم، كانَ أبوه ـ يعني عيسى بنَ إدريسَ المذكورَ ـ قد شَرَعَ في عمارةِ مدينةِ الكَرَجِ وأتمَّها هو، وكان بها أهلُهُ وعَشيرتُه، ومَدَحَهُ بعضُ الشعراءِ وهو بها، فلم يحصل له ما في نفسِه، فانفصلَ عنه وقال:

دعيني أَجُوب الأرضَ في فَلواتِها

فما الكَرَجُ الدنيا ولا الناسُ قاسِمُ

قال: وهذا مثلُ قولِ الآخَر:

إن تُكْرِمُونـي فإني غَرْسُ نِعمَتِكُم مهما حَيِيتُ فمِطـواعٌ ومِذعانُ
وإن أبيتُـمْ فـأرضُ اللهِ واسـعةٌ ما الناسُ أنتم ولا الدنيا خُراسانُ»

انتهى.

وكان أبـو دُلَـفَ المذكـورُ أحـدَ قـوّادِ المأمـونِ العَبّاسـي، ثـمَّ أخيـهِ المعتصِم، وكان جَوَادًا كَريمًا وشُجاعًا عظيمًا، له الصنائعُ المأثورةُ والوقائعُ المشـهورة[٢].

ولِفحولِ الشعراءِ فيه غُرَرُ المدائح، كأبي تمامٍ وبكرِ بنِ النطاح[٣]، وهو القائلُ فيه:

يـا طالبًـا لِلكِيميـاءِ جَهالـةً مدحُ ابنِ عِيسى الكيمياءُ الأعظمُ

= الأقسام المحذوفة من الكتاب.

(١) المسناوي نقل هنا ملخص الكلام ومعناه، لا نصه.

(٢) المسناوي ذكر كلام ابن خلكان مختصرًا، ينظر: «وفيات الأعيان» ٤/ ٧٣-٧٩.

(٣) سبقت ترجمته.

لو لم يكنْ في الأرضِ إلّا دِرهَمٌ ومدحتَهُ لأتــاكَ ذاكَ الدِّرهمُ[١]

وكعليِّ بنِ جَبلةَ المعروفِ بالعَكَوَّكِ على وزنِ قَنوَّر، وهو القائلُ فيه:

إنمــا الدُّنيــا أبــو دُلَفٍ بيــنَ مَغــزاهُ ومُحْتَضَرِهْ
فــإذا وَلَّــى أبــو دُلَفٍ وَلَّتِ الدُّنيا عَلَى أَثَرِهْ[٢]

القصيدةَ المشهورة، وهي من نوادرِ الشعر، وعددُ أبياتِها: ثمانيةٌ وخمسون، وأوَّلُها:

ذادَ وِردَ الغَــيِّ عَــن صَــدَرِهْ وارعَوَى واللَّهوُ مِن وَطَرِهْ[٣]

قال ابنُ خلِّكانَ في ترجمتِه: «يُحكَى أن العَكَوَّكَ مَدَحَ حُمَيْدَ بنَ عبد الحميدِ الطُّوسِيَّ فقال له:

ما عسى أن تقولَ فينا بعدَ قولِكَ في أبي دُلَف: «إنما الدُّنيا» إلخ؟

فقال: أصلحَ اللهُ الأمير، قد قلتُ فيكَ ما هو أحسنُ من هذا.

قالَ: وما هو؟

فأنشده:

إنمــا الدُّنيا حُمَيْدٌ وأياديهِ الجِســام
فإذا ولَّــى حُمَيْدٌ فعَلَى الدُّنيا السلام

/ فتبسَّمَ ولم يجدْ جوابًا. [٧٣/ط]

---

(١) «وفيات الأعيان»، ٤/ ٧٤.

(٢) نفسه، حرف العين ٣/ ٣٥١.

(٣) ينظر: «نهاية الأرب في فنون الأدب»، شهاب الدين النويري ٣/ ١٨٨، و٤/ ٢٣٢، و«المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»، ابن الجوزي، ١٠/ ٢٥٧.

وأجمعَ مَن حَضَرَ من أهلِ المعرفةِ والعلمِ بالشعرِ على أنّ هذا أحسنُ مما قالَهُ في أبي دُلَف، فأحسنَ جائِزَتَه». انتهى[١].

ولم يظهَرْ لي وجهُ الحُسنية؛ إذ لَيسَ بين المديحَينِ كبيرُ فَرقٍ، فتأمَّلْهُ.

ومن نسلِ أبي دُلَف: قاضي القضاةِ بالديارِ المصريّةِ والشّامية، جلالُ الدينِ أبو عبد اللهِ محمدٌ ابنُ الإمامِ العلَم عمادِ الدينِ أبي القاسمِ عبد الرحمَنِ بنِ عمرَ القَزوينيُّ الشافِعِيّ، صاحبُ كِتابي «**الإيضاحِ**»[٢] و«**التلخيصِ**»[٣] في علمِ البيان، وأخوهُ قاضي القُضاةِ إمامُ الدين، كما أشارَ إليه مادحُ الجلالِ بقولِهِ من قصيدة:

من مَعشَر فخرهم أبقاهُ مادِحُهُم   في قولِـهِ: إنما الدُّنيا أبو دُلَفِ[٤]

قال شيخُنا الإمامُ أبو عليٍّ الحسنُ بنُ مَسعودٍ اليُوسيُّ في شرحِ الداليةِ المسمَّى بـ«**نَيل الأماني**»: «واعلَمْ أن هذا المعنَى كانَ افتتحهُ جَريرٌ حين قالَ:

إذا غَضِبَـتْ عليـك بنـو تَميمٍ   وجدتَ الناسَ كلَّهـمُ غِضابَا[٥]

فتجاذبهُ الناسُ بعد ذلك، فقال أبو نُواس:

لَيـسَ مـن اللهِ بمُسـتنكَرٍ   أن يجمعَ العالم في واحِدِ[٦]

---

(١) «وفيات الأعيان»، حرف العين، ٣/ ٣٥٢.

(٢) مطبوع ومتداول.

(٣) مطبوع ومتداول أيضًا.

(٤) ينظر «أعيان العصر وأعوان النصر»، الصفدي، ٤/ ٤٩٨، و«طبقات الشافعية الكبرى» السبكي، ٩/ ١٩١.

(٥) «جمهرة أشعار العرب»، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، ص ١٠٥، و«زهر الأكم»، ٢/ ٢٧٠.

(٦) «زهر الأكم» ٢/ ٢٧٠.

وقال السلاميّ:

فبُشِّـرَتْ آمالـي بملكٍ هـو الوَرَى ودارٍ هـيَ الدُّنيا ويومٍ هـو الدَّهْرُ[١]

وقال الآخرُ:

لـو زُرتَـهُ لرأيـتَ الناسَ في رَجُلٍ والدهرَ في ساعةٍ والأرضَ في دارِ»[٢]

انتهى.

ومع ما كانَ لأبي دُلَف من المفاخِر، وقيل فيهِ منَ المدائح؛ هجاهُ بعضُهم[٣] بقولِه:

أبـا دُلَفٍ يـا أكـذبَ النـاسِ كُلِّهِمُ سـوايَ فإني في مَديحِـكَ أَكذَبُ[٤]

ولا عجبَ!

فما زالتِ الأشرافُ تُهجَى وتُمدَحُ[٥]

وإرضاءُ جميعِ البريةِ أمرٌ لا تحتمِلُه الطاقةُ البشرية.

---

(١) قاله في عضد الدولة، ينظر: «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»، ١٥/ ٤٢.

(٢) «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان»، اليافعي، ٢/ ٣٣٦، و«البداية والنهاية»، ابن كثير، ١٥/ ٢١٢، و«زهر الأكم»، ٢/ ٢٧٠.

(٣) هو أبو بكر بن النطاح السابق ذكره.

(٤) «العقد الفريد» ١/ ٢٤٠.

(٥) «سمع أعرابيّ قوله تعالى: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ [التوبة: ٩٧] فامتعض، ثمَّ سمع: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٩٩] فقال: الله أكبر، هجانا الله ثمَّ عاد مدحنا، وكذلك فعل الشاعر حيث يقول: [من الطويل]

هجـوتُ زهيـرًا ثمَّ إنـي مدحتُه ومازالت الأشرافُ تُهجى وتُمدح»

ينظر: «التذكرة الحمدونية»، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي، ٤/ ٧٨، و«زهر الأكم»، ٢/ ١٥٦.

[من عرف نفسه عرف ربه]

قولُه: «إن نسبةَ ما يحصُلُ من العلمِ بالله» إلخ.

قد أشبعَ البَكِّيُّ الكلامَ على تفاوتِ المعارفِ الإنسانيةِ الَّذي به تفاوُتُ[١] الرجالِ في «رسالة المعرفةِ الموضوعة»[٢] بما يُقال: إنه حديث، وهو: «مَن عَرَفَ نفسَهُ عَرَفَ ربَّه»، والصحيحُ أنه لَيسَ بحديث، وإنما من كلامِ يحيى بنِ مُعاذِ الرازِيّ، أحدِ رجالِ الطريقةِ ومشايخِ «الرسالةِ القُشَيرِيّة»، كما ذكر ذلك ابنُ السَّمعانيِّ وغيرُه[٣].

وفي معنى القولِ المذكورِ اختلاف.

قال في «**القوت**»: معناه: إذا عرفتَ صفاتِ نفسِكَ في معاملةِ الخلق، وأنك تكرَهُ الاعتراضَ عليك/ [٧٤/ط] في أفعالِك، وأن يُعابَ عليكَ ما تصنَعُه، عرفتَ من ذلك صفاتِ خالقِك، وأنه يكرَهُ ذلك، فارضَ بقضائِه، وعامِلْهُ بما تحِبُّ أن تُعامَلَ به[٤].

---

(١) في (ز): «تفاوتت مراتب الرجال».

(٢) ذكرها المؤلف، وذكر ملخصًا منها في ص ١٦٥، بتحقيق نزار حمادي، غير أن نزارًا لم يذكرها ضمن مؤلفات البكي كما فعل أحمد الزبيبي الَّذي حقق الكتاب هو الآخر أيضًا كما سبق.

(٣) ينظر: «المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، السخاوي ص ٤١٩، رقم ١١٤٩.

(٤) عبارة المطبوع من «قوت القلوب»: «عرفت صفات نفسك في معاملة الخلق، عرفت منها صفات خالقك» ٢/ ١٠١٥.

وقيل: لما كانَ الروحُ في الجسدِ لا يُعرف له كيف، ولا يُدرَك بالبصر، ولا يُمَثلُ بالصُّور؛ علِمنا أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فهو تعليقٌ مستحيلٍ على مُستحيل، أي إذا عرفتَ أن نفسَكَ التي بين جنبَيك لا تعرفُ كيفَها ولا تُطِيقُ وَصفَها، عرفتَ أنَّ ربَّك أَولى بذلك.

وقال ابنُ عطاءِ اللهِ في مقدمةِ «لطائفِ المِنن»: «سمِعتُ شيخَنا أبا العباسِ المُرسِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنه يقولُ: في هذا الحديثِ تأويلانِ:

أحدُهما: أن مَن عَرَفَ نفسَهُ بِذُلّها وعَجْزِها وفقرِها، عَرَفَ اللهَ تعالى بعِزتِهِ وقدرتِهِ وغِناه، فتكونُ معرفةُ النفسِ أولًا، ثمَّ معرفةُ الله من بعدُ.

ثانيهما: أنّ مَن عَرَفَ نفسَه، فقد دلَّ ذلك منه على أنه عرفَ اللهَ سبحانَهُ من قبل.

فالأولُ: حالُ السالكين، والثاني: حالُ المجذُوبين»[١].

ويبيِّن هذا ما قالَهُ في البابِ الثامنِ منه، نقلًا عن شيخِهِ المذكور، ونصُّه: «الناسُ على قِسمين: قومٌ وَصَلُوا بكرامةِ اللهِ إلى طاعةِ الله، وقومٌ وصَلوا بطاعةِ اللهِ إلى كرامةِ الله، قالَ اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣]»[٢].

قال: «ومعنى كلامِ الشيخِ هذا: أن من الناسِ مَن حرّكَ اللهُ هِمتَه لطلبِ الوصولِ إليه، فصارَ يطوِي مَهامِهَ نفسِه، وبيداءَ طبعِه، إلى أن وصَلَ إلى حضرةِ ربِّه، فيصدُقُ على هذا قولُه سبحانَه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) «لطائف المنن»، ص ٥٢.

(٢) ينظر: ص ١٥٧.

لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ومن الناسِ مَن فاجأتْهُ عنايةُ الله من غيرِ طلبٍ ولا استعدادٍ، ويشهَدُ لذلك قولُهُ تعالى: ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ١٠٥].

فالأولُ: حالُ السالكينَ، والثاني: حالُ المجذوبين، فمَن كانَ مبدؤُهُ المعاملة، فنهايتُهُ المواصلة، ومن كانَ مبدؤُه المواصلة، ردَّ إلى وجودِ المعاملة، ولا تظننَّ أن المجذوبَ لا طريقَ له، بل له طرقٌ طَوَتْها عنايةُ الله له، فسَلَكَها مُسرِعًا إلى اللهِ عاجلًا». انظُرْ تمامَه(١).

قلتُ: والآيةُ التي ذكَرها الشيخُ أبو العباسِ منطبِقةٌ على الفريقينِ معًا، فصدرُها للقسمِ الأولِ في كلامِه، وعَجُزُها للثاني فيه، كما لا يَخفَى.

قولُه: «قاعدينَ تحتَ المثلِ السائر» إلخ.

قالَ أبو عُبَيدٍ القاسمُ بنُ سلّامٍ الخُزاعيُّ في كتابِ «**الأمثالِ**» في بابِ الجبانِ يتوعَّدُ صاحبَهُ بالإقدام ثمَّ لا يفعَل، ما نصُّه: «ومن أمثالِهِمُ المشهورةِ قولُهم: «أوسعتَهم سبًّا وأودوا بالإبل» أي: لَيسَ على عدوِّكَ منك ضررٌ أكثرُ من الوَعيد/ بلا حقيقةٍ. [٧٥/ط]

وهذا المَثَلُ فيما يُقالُ لكعبِ بنِ زُهَير، قالهُ لأبيه، وكانت بنو أَسَدٍ أغارتْ على إبِلِه، فهجاهم وتوعَّدَهُم». انتهى(٢).

وأوسعتَهم: بتاءِ الخطابِ كما هو ظاهرٌ من كلامِه.

ومعنى أودوا بالإبل: ذَهَبوا بها.

---

(١) نفسه.

(٢) ينظر: ص ٣٢١.

قوله: «فما وصلَ إليه غير إلهيّتِه»:

وعلى هذا قولُ بعضِهم: «عرفتُ ربّي بربّي، ولولا ربّي ما عرفتُ ربّي»[١]، وما يُحكى عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنه من أنه قيل له: أعرفتَ اللهَ بمحمدٍ أم عرفتَ محمّدًا بالله؟ فقال: لو عرفتُ الله بمحمدٍ ما عبدتُه، ولَكانَ محمّدٌ أوثقَ في نفسي منَ الله، ولكنَّ اللهَ عرَّفني نفسَه بنفسِه.

ذكر القولَين: الشيخُ ابنُ عَبّادٍ في بعضِ رسائِله[٢]، ثمَّ وقفتُ عليهما في «**حلّ الرموزِ ومفاتيح الكُنُوز**» للشيخِ عزِّ الدينِ أبي محمدٍ عبد السلامِ بنِ أحمدَ ابنِ الشيخِ غانمٍ المَقدِسِيّ[٣]، ونسبَ أولهما إلى أبي بكرٍ الصدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنه، وفي بابِ المعرفةِ من «**رسالةِ القُشَيريِّ**»[٤] نسبتُه إلى ذي النونِ المصري، فاللهُ اعلم.

* * *

---

(١) هو من كلام الزاهد ذي النون المصري، كما في «مختصر تاريخ دمشق» لابن عساكر، ٢٤٩/٨.

(٢) «الرسائل الكبرى»، الورقة ٣٨٧. مخطوط محفوظ بمؤسسة الملك عبدالعزيز بالدار البيضاء ـ المغرب.

(٣) ص ٤٧، طُبع بمطبعة جريدة الإسلام بالقاهرة ١٣١٧هـ ١٨٩٩م من قبل الدكتور علي الشاذلي وحسين فهمي، ونسبوه للعز بن عبدالسلام المعروف بسلطان العلماء الدمشقي المصري، ت ٦٦٠ هـ، غير أن الكتاب هو لعز الدين المقدسي ت ٦٧٨هـ، كما قال المؤلف، فقد ذكره المترجمون له ضمن مؤلفاته.

(٤) ص ٥١٠.

[بين الإيمان واليقين]

قولُه: «في الكلامِ على حديثِ حارثة، وقول النبيِّ عليه السلامُ له: «إن لكلِّ حقٍّ حقيقة» إلخ وجوابه له بقولِه: عرفت نفسي» إلخ.

اعلَمْ أن صاحبَ الحديثِ المذكورِ هو الحارثُ بنُ مالكٍ الأنصاريّ، ويُقالُ: حارثة، وقد ذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في «**الإصابة**» في بابِ مَنِ اسمُهُ الحارثُ أوَّلًا[1]، وذكَر حديثَه المذكور، وقال ثانيًا في بابِ مَنِ اسمُهُ حارثةُ بهاء التأنيث: «حارثةُ بنُ مالك، في الحارثِ بنِ مالك». انتهى[2]، أي: مَن ذكره في ترجمةِ الحارثِ بنِ مالك[3]، ولم يذكُرْهُ صاحبُ «الاستيعابِ» في واحدٍ من البابَين في النسخةِ التي وقفتُ عليها منه.

والمرادُ بالحقيقةِ في الحديث: العلامةُ الدالّةُ على الشيء، قالهُ شارحُ «مَنازلِ السائرين»، نقله عنه السيوطيُّ في «**تأييد الحقيقةِ العلية**»[4].

و«عَزَفْت» بالفاء المروسة: معناه: انصرفتُ عنها وزهدتُ فيها، وهو من بابِ ضَرَبَ يَضرِب، والمصدرُ عُزوفٌ كقُعود، والوصفُ منه عَزوفٌ كصَبور[5].

---

(١) «الإصابة في تمييز الصحابة»، ابن حجر العسقلاني، ١/ ٦٨٩ ترجمة رقم: ١٤٨٣.

(٢) ١/ ٧٠٧. ترجمة رقم: ١٥٣٦.

(٣) في (ع) و(خ): «انتهى أي من ذكره في ترجمة الحارث بن مالك» غير موجودة.

(٤) ص ٢٠.

(٥) ينظر: «القاموس المحيط» ١/ ٨٣٧، باب الفاء فصل العين.

قولُه: «وهذا الثاني يُسمَّى يقينًا».

قال في مقدمةِ الكتابِ المذكور[١]: «اليقينُ عبارةٌ عن استقرارِ العلمِ باللهِ في القلب، مأخوذٌ من يقَن الماءُ في الجبلِ إذا سَكَنَ فيه، فكلُّ يقينٍ إيمانٌ، وليس كلُّ إيمانٍ يقينًا[٢]. والفرقُ بينهما: أن الإيمانَ قد تكونُ معه الغَفلة، واليقينُ لا تُجامِعُه الغفلة». انتهى[٣].

ومثلُهُ للشيخِ أبي عثمانَ سعيدٍ الفَرغانيِّ في شرحِ «تائيةِ ابنِ الفارِض»، ونصُّه: «اليقينُ: هو سكونُ الفهمِ واطمئنانُهُ واستقرارُهُ بزوالِ التردُّد، من قولِهم: يقَنَ الماءُ في الحوضِ إذا استقَرَّ». انتهى[٤].

ولم يذكُرْ في «القاموسِ» يقَن بهذا المعنَى الَّذي ذَكَراه، فانظُرْه[٥].

* * *

(١) يقصد: «لطائف المنن».

(٢) هذا الكلام هو لعطاء الله السكندري، ولعل الشيخ المسناوي لم يشر إليه لأنه يكتب من حفظه كما يفعل عادةً.

(٣) «لطائف المنن»، ص ٤٩.

(٤) «منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض»، الفرغاني، ١/ ١٣٢.

(٥) ١/ ١٢٤١، باب النون فصل الياء.

[توجيه الاختلاف فيما نسب إلى بعض الصوفية من القول بالحلول والاتحاد]

قولُه: «وإلى هذا أشارَ الحسينُ بنُ منصورٍ الحَلّاج، حيثُ رأى الخوّاص» إلخ.

ذكر هذه الحكايةَ عنهما الأستاذُ/ أبو القاسمِ القُشَيري في بابِ التوكُّلِ من «رسالتِه»[1]، وإليها أشارَ ابنُ الفارِضِ في تائيَّتِه كما قالَ شارِحُها الفَرغانيُّ بقولِه:

وَجُلْ فِي فنونِ الِاتِّحادِ وَلا تَحِدْ ... إلى فِئةٍ فِي غَيْـرِهِ الْعُمرَ أفنَت[2]

قال: «فقولُهُ: ولا تحِد إلخ ـ إشارة إلى مفاوضةِ الشيخينِ المذكورينِ ـ يعني: لا تمل إلى هؤلاء الواقفين في أثناء الطريق، وما لاح لهم من واردات ترد عليهم في كل مقام من مقامات الطريق، معرِضين بالأثر عن العين، وبالوسيلة عن المقصد». انتهى[3].

وقال البَكّيُّ في «شرحِ الحاجبية» ـ بعدَ كلامٍ طويلٍ في معنى الاتحادِ والحلولِ المنسوبِ القولِ به إلى بعضِ الكُمّلِ من الصوفيةِ أجادَ فيه ما شاءَ ـ

(١) ص ٢٩٤.
(٢) ١/ ٤١٣.
(٣) ١/ ٤١٣-٤١٤.

ما نصُّه: «ومرادُ الشيخِ ابنِ الفارِضِ بـ«الاتحاد» هو شهودُ الموجودِ الحق، الواحدِ المطلَق، الَّذي الكُلُّ به موجود، فيَتحِدُ به الكلُّ مِن حيثُ كونُ كلِّ شيءٍ مَوجودًا به مَعروفًا بنفسِه، لا من حيثُ إنّ له وجودًا خاصًّا اتحَدَ به؛ فإنَّهُ مُحال.

وبالجملةِ فمعناه: شهودُ اتحادِ الموجوداتِ كلِّها به جَلَّ وعلا؛ إذ هي[1] به موجودةٌ لا بها، وهذا هو مرادُ كلِّ مَن له نِسبةٌ في هذا الشأن، وهو المسمَّى عندَهُم بالفناءِ في التَّوحيد». انتهى[2].

وقال شيخُنا الإمامُ أبو عليٍّ الحسنُ بنُ مسعودٍ اليُوسيُّ في حواشيهِ على «شرحِ الكُبرى» للشيخِ أبي عبد اللهِ السَّنوسيِّ[3] رحِمهما الله: «وقد أكثرَ الناسُ في نسبةِ الاتحادِ إلى الصوفية، والعاقلُ لا يَتوهَّمُ أنْ يَستحِلَّ أهلُ اللهِ الاتحادَ المُحال، كيف ومَنِ اعتقدهُ فليس له من الإسلامِ نصيب، فضلًا عن أن يصلَ درجةَ التصوف، ولكن لما كانَ لفظُ الاتحادِ مُشترَكًا بين معانٍ، أطلقهُ كل واحدٍ على ما أراد.

فإذا أطلقهُ الصوفيةُ على مَقصودِهِم من الفناءِ الكليِّ والتوحيدِ الصِّرف، ظنَّ بهم الجاهلُ ما تَقشعِرُّ منه الجلود، وهم بُرآء منه، كما قالَ سيِّدي عليُّ بنُ وفا:

يظنُّوا بي حُلــولًا واتحــادًا وقلبي مِن سِوَى التوحيدِ خالِ

---

(١) «هي» ساقطة من (ز).

(٢) ص ١١٢، من تحقيق نزار حمادي.

(٣) الاسم الكامل للكتاب هو «عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد»، حقق الدكتور حميد حماني اليوسي الجزء الأول منه، ولا يزال الثاني مخطوطًا، وتوجد نسخه بخزائن عدة، منها: نسخة المكتبة العامة بتطوان تحت رقم: ٥٦٩.

فتبَرّأ من الحلولِ والاتحادِ المُحال». انتهى[١].

والحَلّاجُ[٢]: من حَلَجَ القُطنَ يَحلُجُه ويحلِجُه بالضمِّ والكسرِ، أي نَدَفَه، أي ضرَبه بالمِندَف، وهو الخشبةُ التي يُطرَقُ بها لِيَرِقَّ.

ولُقِّبَ الشيخُ المذكور به لأنه جاء يومًا إلى حانوتِ حَلّاجٍ واستقضاهُ حاجةً، فقال له: أنا مُشتغِلٌ بالحَلْج، فقال له: امضِ في حاجتي وأنا أحلِجُ عنك، فمضى في حاجتِه، فلما عادَ وجدَ قطنَهُ كله مَحلوجًا، وكان من الكثرةِ بحيثُ لا يحلِجُهُ عشَرةُ رجال، فمن ثَمَّ قيل له: الحَلاج، وصار لَقَبًا له.

وهو من أهلِ البيضاءِ ـ بُليدة بفارس ـ وصحِبَ الجُنيد، وكان من أمرِهِ ما هو معلومٌ من قتلِهِ سنةَ تسعٍ ـ بتقديمِ التاء ـ وثلاثِ مِئة، [٣٠٩ هـ] بعد حبسِهِ

---

(١) لعل الكلام منقول عن السيوطي في «تنزيه الاعتقاد عن الحلول والاتحاد» من كتابه «الحاوي للفتاوي»، قال بعد كلام في الموضوع: «والحاصل أن لفظ الاتحاد مشترك، فيطلَق على المعنى المذموم الَّذي هو أخو الحلول، وهو كفر، ويطلق على مقام الفناء اصطلاحًا ـ اصطلح عليه الصوفية ـ ولا مشاحة في الاصطلاح؛ إذ لا يمنع أحد من استعمال لفظ في معنى صحيح لا محذور فيه شرعًا، ولو كان ممنوعًا لم يجز لأحدٍ أن يتفوه بلفظ الاتحاد، وأنت تقول: بيني وبين صاحبي زيد اتحاد. وكم استعمل المحدثون والفقهاء والنحاة وغيرهم لفظ الاتحاد في معانٍ حديثية وفقهية ونحوية، كقول المحدثين: اتحاد مخرج الحديث، وقول الفقهاء: اتحد نوع الماشية، وقول النحاة: اتحد العامل لفظًا أو معنًى، وحيث وقع لفظ الاتحاد من محققي الصوفية فإنما يريدون به معنى الفناء الذي هو محو النفس وإثبات الأمر كله لله سبحانه، لا ذلك المعنى المذموم الذي يقشعر له الجلد، وقد أشار إلى ذلك سيدي علي بن وفا فقال من قصيدة له:

يظنوا بي حلولًا واتحادًا ... وقلبي من سوى التوحيدِ خالي

فتبرأ من الاتحاد بمعنى الحلول». «الحاوي في الفتاوي» ٢/ ١٣٤-١٣٥.

(٢) في (خ) بزيادة «وقوله».

من سنةِ إحدى وثلاثِ مِئةٍ [٣٠١ هـ] إلى أن قُتل في السنةِ/ المذكورةِ ببغدادَ [٧٧/ط] في خلافةِ أبي الفضلِ جعفرٍ المقتدِرِ بنِ أبي العباسِ أحمدَ المعتضِدِ العباسي، بفتوى علماءِ عصرِهِ بإباحةِ دمِهِ لكلامٍ صدَرَ منه يُوهِمُ المُحالَ في حقِّهِ تعالى من الحلولِ والاتحاد، قياسًا بظاهرِ الشرع، وإن كانَ مَعذورًا في نفسِ الأمر، وبريئًا من إرادةِ ذلك المحال، كما اعتذرَ عنه الأكابرُ من أربابِ البصائر؛ لِثُبوتِ خصوصيتِهِ وصحةِ ولايتِه.

قال ابنُ خَلدونَ في جوابِهِ الحافلِ في مسألةِ الاحتياجِ إلى الشيخِ في سلوكِ طريقِ الصوفيةِ ـ بعد ذِكرِهِ أن علومَ المكاشفةِ لا يجوزُ عند أئمةِ الطريقِ الخوضُ فيها؛ لأنها سرٌّ بين العبدِ وربِّهِ لَيسَ له إفشاؤُه ـ ما نصُّه: «ولقد قُتل الحسينُ بنُ منصورٍ الحلّاج بفتوى أهلِ الشريعةِ والحقيقة». انتهى[1]، يعني: لِما باحَ به من السّرّ.

وقال السيوطيُّ في ترجمةِ المقتدِرِ من «تاريخِ الخلفاء»: «وفي سنةِ تسعٍ ـ يعني وثلاثِ مئةٍ ـ [٣٠٩ هـ] قُتل الحلاجُ بإفتاءِ القاضي أبي عمرَ والفقهاءِ والعلماءِ أنه حلالُ الدمِ»[2].

وقال في «الشِّفا» ـ بعد أن قررَ أن مفتريَ الكذبِ عليه تعالى بادعاءِ الإلهيةِ أو الرسالةِ أو نحوِ ذلك؛ لا خلافَ في كفرِهِ مع سلامةِ عقلِه، لكنه تُقبل توبتُهُ على المشهور، إلّا أن يتكررَ ذلكَ منه وتظهَرَ استهانتُهُ بما أتَى به، فإنَّهُ يصيرُ حينئذٍ كالزِّنديقِ في عدمِ قبولِ توبتِه؛ لأن ذلكَ دليلٌ على عدمِ سوءِ طويَّتِهِ وكذبِهِ في

---

(١) نص ابن خلدون في الكتاب المطبوع: «ولهذا أفتى الفقهاء وأكابر المتصوّفة بقتل الحلاّج لأنّه تكلّم في حضور وهو مالك لحاله. والله أعلم. «تاريخ ابن خلدون» ١/ ٦٢٤.

(٢) «تاريخ الخلفاء»، السيوطي، ص ٣٠٣.

توبتِهِ ـ ما نصُّه: «وأجمعَ فقهاءُ بغدادَ أيامَ المقتدِرِ من المالكيةِ وقاضي قُضاتِها أبو عمرَ المالكيُّ على قتلِ الحلاجِ وصلبِه؛ لدعواهُ الإلهية، والقولِ بالحلول، وقولِه: أنا الحقُّ، مع تمسكِهِ في الظاهرِ بالشريعة، ولم يَقبَلوا توبتَه، وكذلك حَكَموا في ابنِ أبي العزافير، وكان على نحوِ مذهبِ الحلاجِ بعدَ هذا أيامَ الراضي، وقاضي قُضاةِ بغدادَ إذ ذاك أبو الحسينِ بنُ أبي عمرَ المالكيُّ». انتهى[١].

وفي قولِهِ: «ولم يَقبَلوا توبتَه» مخالفةٌ لما ذكرَهُ الشُّشتَريُّ في «نونيتِهِ» من قولِهِ فيه:

«فقيل له: ارجِعْ عن مقالِكَ قالَ: لا ....»[٢]

وسيأتي مع كلامِ الشيخِ زَرُّوقٍ عليه.

وقال الشيخُ أبو العباسِ ابنُ البَنّاء: «اتفَقُوا على قتلِ الحَلّاجِ بعدَ أن كانوا اختلفوا فيه». انتهى.

قال الشيخُ أبو العباسِ أحمدُ بنُ يوسفَ الفاسيُّ في شرحِ الشَّريشية: «وممن اختَلف فيه الجُنيدُ والشِّبليُّ والجُرَيريّ؛ فإنّ الجُريريَّ أفتَى بضربِهِ وإطالةِ سجنِه، وأفتى الجُنيدُ والشِّبليُّ بقتلِه، بل قالَ هو في نفسِه: ما على المسلمينَ أهمُّ من قتلي»[٣] كما ذكره المقدسيُّ في «حَلّ الرموز»، فانظُرْه[٤].

---

(١) «الشفا» للقاضي عياض، مع شرح علي ملا القاري، ٢/ ٥٣٥.

(٢) تمام البيت: «شربْت مُدامًا كلَّ من ذاقَها غنَّى». «ديوان أبي الحسن الششتري»، ص ٧٥.

(٣) «إزالة الخفاء وكشف الأستار عن وجوه أنوار السرائر وسرائر الأنوار»، شرح أحمد بن يوسف الفاسي على رائية الشريشي، مخطوط محفوظ بمؤسسة الملك عبد العزيز بالبيضاء، الورقة: ٣١٧.

(٤) «حل الرموز ومفاتيح الكنوز»، ص ٧٠. مصدر سابق.

وقد وجَّه الشيخُ أبو العباسِ زَرُّوقٌ فتواهُ بقتلِه: بأن ذلك كانَ منه نصحًا للدينِ من دعوى الزنادقة، لا إقرارًا على نفسِه، وإعانةً على قتلِه، بما علمَ براءتَهُ من حقيقتِه. انتهى.

قلتُ: انظرْ ما ذكرهُ من فتوى الجُنيد! ومثلُهُ للشيخِ السَّنوسيِّ في شرحِ كُبراهُ في مبحثِ المخالفة(١)، مع تقدُّمِ وفاتِه(٢) على سنةِ قتلِ الحلاج، بل على سنةِ حبسِهِ المذكورتَين!/ فإنَّهُ تُوفي كما سبقَ في شرحِ الوجهِ الثالثِ سنةَ سبعٍ [٧٨/ط] وتسعينَ ومِئتين [٢٩٧هـ].

وأما **الجُريري**، وهو أبو محمدٍ أحمدُ بنُ محمدٍ الحنفيُّ المذهبِ من كبارِ أصحابِ الجُنيد، و**الشِّبليّ**، وهو أبو بكرٍ دُلَفُ بنُ جَحْدَر البغداديُّ المولِدِ والوفاةِ، المالكيُّ المَذهب، من أصحابِ الجُنَيدِ أيضًا؛ فقد تأخرتْ وفاتُهما عن قتلِه؛ لأن وفاةَ الأولِ كانتْ سنةَ إحدى عشْرةَ وثلاثَ مئةٍ [٣١١هـ]، ووفاةَ الثاني كانتْ سنةَ أربعٍ وثلاثينَ وثلاثَ مئةٍ [٣٣٤ هـ]، قالَهُ القُشيريُّ في «رِسالتِه»(٣).

وقال الشيخُ القاضي أبو عبدِاللهِ المقري الأصلِ ثمَّ التِّلِمْسانيُّ في «فوائدِه»، ونقلهُ عنه حفيدُهُ شيخُ شيوخِنا أبو العباسِ أحمدُ بنُ محمدٍ دَفينُ مِصر، في «نفحِ الطِّيبِ» في ترجمتِه: «قيل للغزاليّ: ما تقولُ في الحَلّاج؟ فقال: وما عسَى أن أقولَ فيمَن شرِبَ بكأسِ الصفا، على بِساطِ الوفا، فسكِرَ فعَربَد، فاستوجَبَ منَ اللهِ الحَدّ، فكان حده شَهادته». انتهى(٤).

---

(١) «عمدة أهل التوفيق والتسديد شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى»، السنوسي، ص ٨٠.

(٢) أي الجنيد.

(٣) «الرسالة القشيرية» ص ٩٦ و ص ١٠٥.

(٤) ينظر: «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، ٥/ ٢٦١. وينظر في بيان موقف الإمام الغزالي من الحلاج: كتاب «الإحياء»، ١/ ٣٦.

وأنشَدُوا في ذلك:

فمَن شـهِدَ الحقيقـةَ فلْيَصُنْها ... وإلّا سـوفَ يُقتَـلُ بالسِّـنانِ
كحَـلاجِ المحبّـةِ إذ تَبـدَّتْ ... له شـمسُ الحقيقـةِ بالتدانِ(١)

وقال الآخرُ من قصيدة:

وارحْمتا للعاشِـقِين تكلّفوا ... سـترَ المحبةِ والهوَى فَضّاحُ
بالسرِّ إن باحوا تُباح دماؤُهُم ... وكذا دماءُ البائحيـنَ تُباحُ(٢)

وأنشَـدَ الإمـامُ المقدسـيُّ فـي «حـلِّ الرمـوز» للحـلاجِ فـي هـذا المعنَى قولَه:

أباحتْ دمي إذ بـاحَ قلبي بحُبها ... وحلَّ لها في شَرعِها ما استحَلَّتِ
وما كنـتُ ممن يُظهِرُ السـرَّ إنما ... عَرُوسُ هواها في فؤاد تَجَلَّتِ(٣)
فشـاهدتُها فاسـتغرقتْني بفِكْرةٍ ... فغِبتُ بهـا عن كلِّ كلي وجُملتي
وحَلّـتْ مَحَلَّ الـكلِّ مِنّي بكُلِّها ... فإيّـايَ إياهـا إذا مـا تبـدَّتِ
ونمَّـتْ علـى سِـرِّي فكانـت ... هي التي عليها بها بين البَرِيّةِ نمَّتِ(٤)

ثم قالَ:

أنا الحقُّ في عِشقي كما أنّ سَيِّدي ... هو الحقُّ في حُسْـن بغيـرِ مَعِيّةِ

---

(١) البيتان لابن العربي الحاتمي، ينظر: كتاب «الإسرا إلى مقام الأسرى» أو «المعراج»، ص٥٧.
(٢) البيتان للسهروردي من قصيدة طويلة له، ينظر: «وفيات الأعيان»، ٦/ ٢٧١، و«نفح الأزهار في منتخبات الأشعار» شاكر بن مغامس بن محفوظ بن صالح شقير البتلوني، ص ٨.
(٣) في (خ): «عروس في هواها تجلت».
(٤) ص ٧١.

فإن أكُ[1] في سُكري شَطَحْتُ فإنني حكمــتُ بتمزيقِ الفــؤادِ المُفَتَّتِ
ولا غَــروَ إنْ أَصليتُ نــارَ تحرُّقي فنــارُ الهــوى للعاشــقينَ أُعِدّتِ
/ ومن عَجَــبٍ أنَّ الّذيــنَ أُحِبُّهم وقــد أَعلَقوا أيــدي الهَوَى بأعنتي [٧٩/ ط]
سَــقَوني وقالوا لا تغن ولو سَقَوا جبــالَ حُنينٍ مــا سَــقَوني لغنتِ

انتهى[2].

وقال الشَّريشيُّ في الرائيةِ المتقدِّمِ ذِكرُها:

وفي غلباتِ الوجدِ مَكنونُ سِــرِّه مُذاعٌ فلا سَدْلٌ لِسترٍ على سِــرِّ[3]
ومُظهِرُ هذا الحبِّ يُوشِكُ أن يُرى قتيلًا لمحبوبٍ يَغارُ على السِّــرِّ[4]

فالبيتُ الأولُ: إشارةٌ إلى عذرِ المغلوبِ على إفشاءِ أسرارِ المحبةِ والتوحيدِ الخاصَّينِ للخلقِ وإذاعتها بينهم، لسقوطِ التكليفِ عنه حينئذ، كما قالَ الشيخُ أبو مَدينٍ رَضِيَ اللهُ عَنه في قصيدتِهِ النُّونية:

فلا تَلُمِ السكرانَ في حالِ سُكرِهِ فقد رُفِعَ التكليفُ في سُكرِنا عنّا[5]

والبيت الثاني: تحذيرٌ لمَن له قُدرةٌ على الكتمانِ من إظهارِ السرِّ وإفشائِهِ للغير، كما قد يُشعِرُ بالاختيارِ لفظُ: «مُظهِر».

(١) في (ز): «فإن كنت».
(٢) نفسه.
(٣) «رائية الشريشي مع شرح أحمد الفاسي»، محفوظ بمؤسسة الملك عبد العزيز بالبيضاء، الورقة ٣١٢.
(٤) نفسه، الورقة ٣١٤.
(٥) «الدر الثمين والمورد المعين» «شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين» محمد بن أحمد ميارة لمالكي، ص ٤٨.

وانظرْ كلامَ «**القوتِ**» و«**الإحياءِ**»[١] في هذا المعنى، وقد نَقَلَه الشارحُ المذكورُ مع زيادة، من جُملَتِها قولُه: «ولعِزةِ المحبوبِ وعِظَمِ شأنِهِ وجلالةِ قَدْرِهِ وغَيرتِهِ على إفشاءِ سِرِّه، وعِزةِ المحبةِ وعِظمِ شأنِها، وجلالةِ مكانِها، كانَ المغلوبُ المقهورُ آخذًا بقسطٍ من هذا التحذير، ولو لم يكنْ إلّا القتلُ الحسيُّ كما وقَعَ للحَلّاجِ وأمثالِه ـ رحمةُ اللهِ عليهم ورضوانُهُ لديهم ـ فإنَّهُ لما سَكِرَ وفنِيَ في محبوبِهِ نَطَقَ من وادِ المحْق، وقال: أنا الحق، فأُبيحَ دمُه؛ لإفشاءِ السرِّ وإظهارِه للغَير». انتهى.

وقال الشُّشتَريُّ في قصيدتِهِ النُّونية:

وذوَّقَ للحَــلّاجِ طَعْــمَ اتحــادِهِ فقــال: أنا من لا يُحيــطُ به مَعنَى
فقيل له: ارجِعْ عن مَقالِكِ قالَ: لا شرِبتُ مُدامًا كلُّ مَن ذاقَها غَنَّى[٢]

قال الشيخُ زَرُّوق: «الفاعلُ لـ«**ذوّق**» هو العقلُ، و«**طعمَ اتحادِه**» هو ما وجدَهُ في نفسِهِ من معناه، وذلك من طريقِ البيانِ أن يُقال: لَيسَ إلّا الله، وأفعالُهُ آثارُ أوصافِه، وأوصافُهُ راجعةٌ إليه، فليسَ إلّا هو وحدَه، والكلُّ مُضافٌ إليه، كما أنه ظاهرٌ في الكُلّ.

وقدِ انصبغتْ حقيقةُ الحلاجِ بهذا المعنى، فلم يقدِرْ على إشعارِهِ بالغير، فأضافَ الحقَّ إلى نفسِه، فكان خطؤُهُ في العبارةِ لا في الحقيقة؛ لأن ما يُفهم في ذلك يبعُد أن يقولَهُ عوامُّ الناس، فكيف بمَن له في الحقيقةِ أكبرُ قَدَم، حسَبَ ما دلَّ عليه كلامُهُ المنقولُ في «الرسالةِ» وغيرها.

---

(١) ١/ ٤٥.

(٢) «ديوان أبي الحسن الششتري»، ص ٧٥.

ثمَّ عدمُ رجوعِهِ عند استرجاعِهِ: من غَلَبةِ الحالِ عليه، وإلا فهو واجبٌ عليه»/ أعني الرجوعَ عن مقالِهِ لحقِّ العبوديةِ وحفظِ الحرمة، والله أعلَم». انتهى. [٨٠/ط]

ومرادُهُ بـ«الرسالةِ»: «رسالةُ القُشيريِّ»، وقد نقلَ كلامَهُ في عدةِ مَواضِعَ، منها:

- كتابُ بيانِ اعتقادِ هذه الطائفة.
- ثمَّ باب التوكُّل.
- ثمَّ باب الحرية.
- ثمَّ باب الفراسة.
- ثم باب التصوُّف.
- ثمَّ باب التوحيد.
- ثمَّ باب المعرِفة.
- ثمَّ باب المَحَبة.

إلّا أنه لا يذكرُهُ بلقبِهِ الَّذي اشتهرَ به، وإنما يقول فيه: «الحسينُ بنُ مَنصورٍ» فقط.

[بين الحَلّاجِ وعمرِو بنِ عُثمانَ المَكِّي]

وجرى له ذِكرٌ فيها أيضًا في «بابِ حفظِ قلوبِ المشايخِ وتركِ الخلافِ عليهم» من دعاءِ عمرِو بنِ عثمانَ المكيِّ عليه لسببٍ جَرَى له معه.

قالَ القُشيري: «قالَ الشيوخُ: فكلُّ ما حلَّ به بعد طولِ المدة، كانَ لدعاءِ ذلك الشيخِ عليه». انتهى[1].

---

(١) ص ٥٤٠..

و«عمرٌو» المذكورُ: من أقرانِ الجُنيد، ماتَ قبلَ الجنيدِ بنحوِ ستِّ سنينَ ببغداد، انظُرْ ترجمتَهُ في «الرسالة»[١].

وأخبارُ الحلاجِ وقصةُ قتلِهِ شهيرةٌ مذكورةٌ في غيرِ ما كتاب، كـ«**تاريخِ بغدادَ**» للحافظِ الكبيرِ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ ثابتٍ المعروفِ بالخطيبِ البغدادي[٢]، و«**وفياتِ الأعيانِ**» لابنِ خَلِّكان[٣]، و«**حياةِ الحيوانِ**» للكمالِ أبي عبد اللهِ محمدِ بنِ موسى الدَّمِيرِيّ[٤]، وغيرِها.

قالَ السيوطيُّ فيما ذكر: «وله في أحوالِهِ أخبار، أفرَدَها الناسُ بالتصنيف»[٥].

وأما الخوّاصُ: فهو أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ أحمدَ الخوّاص، قالَ القُشيري في ترجمتِهِ من «رسالتِه»: هو من أقرانِ الجُنيدِ والنُّوريّ، وله في التوكلِ والرياضاتِ حظٌّ كبير، مات بالرَّيِّ سنةَ إحدى وتسعينَ ـ بتقديمِ التاءِ ـ ومِئتين [٢٩١هـ]»[٦].

قولُه: «وكان مُرادهم بذلكَ المبالغة في الرِّضى» إلخ.

انظرْ تفسيرَ المرادِ بذلك عند القومِ في «بابِ تفسيرِ ألفاظٍ تدورُ بين هذه

---

(١) ص ٨٨.

(٢) «تاريخ بغداد»، الخطيب البغدادي، ٦/ ٥٦٩، رقم الترجمة: ٣٠٤٥.

(٣) ٢/ ١٤٠.

(٤) «حياة الحيوان الكبرى»، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري كمال الدين الشافعي أبو البقاء، ١/ ٣٤٨.

(٥) «تاريخ الخلفاء»، السيوطي، ص ٣٠٣.

(٦) ص ٩٧.

الطائفة» من «رسالةِ القُشيري»[1] يظهَرْ لك أن ما قاله ابنُ حَجَرٍ فيه غيرُ ما لَدَيهم.

وانظرْ أيضًا مقدمةَ «**لطائفِ المِنَنِ**» لابنِ عطاءِ الله[2] في الكلامِ على قولِهِ عليه السلامُ في الحديثِ القُدُسيِّ الَّذي في «البخاريِّ» وغيرِهِ: «فإذا أحببتُهُ كنتُ سَمْعَهُ الَّذي يَسمَعُ به، وبَصَرَهُ الَّذي يُبصِرُ به..» الحديث[3].

قوله: «حتى ضاهَى المُرجِئة» هم طائفةٌ من المبتدِعة، منهم الجَهمِيةُ أصحابُ جَهْمِ بنِ صَفوان، مُقَدَّمُ الطائفةِ القائلةِ أنْ لا قُدرةَ للعبدِ أصلًا، وهمُ الجَبرية، انظُرِ ابنَ حجرٍ في هذا المَحَلّ[4].

* * *

---

(١) ص ١٨٠.

(٢) ص ٣٩.

(٣) الحديث بتمامه عند البخاري في «الصحيح»، كتاب الرقائق، باب التواضع، رقم: ٦٥٠٢، ولفظه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قال: من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يُبصِر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددتُ عن شيءٍ أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته».

(٤) «لسان الميزان»، ابن حجر، ٢/ ٥٠٠. رقم الترجمة: ١٩٩١.

[لا يصلح التصريح في مقام التلميح]

قولُه: «وقد قالَ عليه السلامُ: إن منَ العلم... إلى قولِهِ: أهل العِزّةِ بالله».

قالَ الفَرغانيُّ: «يعني المغرورينَ بما أُوتوا من فهمِ الظاهر، حتَّى أنكَروا ذلك وأعرَضُوا بحكمِ ذلك الغرورِ عما وراءَ مَفهومِهم». انتهى.

قولُه: «وعنِّي بالتَّلويحِ يفهمُ ذائِقٌ..» البيت.

هو من تائيةِ ابنِ الفارِض.

[٨١/ط] قالَ الفَرغانيُّ في شرحِه: «يعني أن تلكَ الأمورَ التي/ تمَّ لي كشفُ سِرِّها إذا أظهرتُ شيئًا منها بمجردِ إشارةٍ وتلويحٍ مِني إليها، فإنَّهُ يفهَم ذلك ذائِقُ شيءٍ منها بقدْرِ قابليتِهِ واستعدادِه، إذا كانَ لَطيفَ القابليةِ والفهم، نافذَ الطبعِ والغَريزة، يَستغني عن التصريحِ بالمقصود، لمشاركةِ المنكِرِ المتعنِّت، القَليلِ الدُّربة، بإدراكِ ما يقرِّبُ معنى هذا الَّذي يُنكِرُهُ من إشاراتِ الكتابِ والسنّةِ في فهمِ صريحِ القول، فيَصيرُ ذلك سببًا لزيادةِ إنكارِهِ وتعنُّتِهِ وتشغِيبه، فأَمِيلُ بسببِ هذا إلى التلويحِ في تلكَ الأمورِ دونَ التصريح». انتهى.

ويُفهَمُ من هذا أنّ لامَ «للمتعنِّت» تتعلَّقُ بما يُفهم منَ الكلام، أي: تركتُ التصريحَ خشيةَ المتعنِّت، أو يكونُ التقديرُ: غِنًى عن التصريحِ المتروكِ لأجلِ المتعنِّت، واللهُ أعلم.

* * *

[توجيه الاختلاف في فكرِ الششتري وابن سبعين بين مخطئ منتقد يخرجهم عن الدائرة الإسلامية، ومصوب معتقد يثبت لهم القُطبانية]

قولُه: «كما نبَّه على ذلك الشُّشْتَرِيُّ بقولِه» إلخ.

الششتري نسبةً إلى شُشتَر ـ بمعجمتَينِ فمُثناةٍ فوقية ـ قريةٌ بالأندلُسِ من عملِ وادي آش، أصلُه منها، وبالعراقِ أيضًا قريةٌ تُسمَّى بذلك.

وهو الشيخُ العارِفُ المحقِّقُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ عبدِاللهِ النُّميري[1]، صاحبُ الديوانِ المشهور، المشتمِلِ على الأشعارِ الفائقة، والموشَّحاتِ الرائقة، والأزجالِ الرقيقة، المشيرةِ إلى معاني الطريقة.

وللشيخ زَرُّوقٍ رَضِيَ اللهُ عَنه عليها تَعليق، قالَ فيه عندَ تعريفِه به: «وقد استحسنَ مُقَطَّعاتِهِ جماعةٌ من أهلِ الفضل، كابنِ عبادٍ وغيرِه، ووُجِدَ بالخاصيةِ أنها محفوظةٌ من الفَسَقةِ أن يَذكُروها في فِسقِهم، ومن ذَكَرها كذلك أصابَهُ بلاءٌ

---

(١) أبو الحسن علي بن عبد الله النميري الششتري، متصوف فاضل أندلسي، نعته صاحب «نفح الطيب» بعروس الفقهاء، وهو من أهل ششتر (من عمل وادي آش) تنقل في البلاد، وكان يتبعه في أسفاره ما ينيّف على أربع مئة فقير يخدمونه. وتوفي بقرب (دمياط) ودفن فيها. من كتبه: «العروة الوثقى» في بيان السنن وما يجب أن يفعله المسلم، و«المقاليد الوجودية في أسرار الصوفية» مخطوط، وله ديوان شعر مخطوط، قال الغبريني: وشعره في غاية الانطباع والملاحة، وتواشيحه ومقفياته ونظمه الهزلي الزجلي في غاية الحسن، وقال التنبكي: نُسب إليه كثير مما ليس له، وجملة ما يوجد في المنسوب إليه نحو سبعين مقطعة.

يُرفعُ فيه إلى قطع رقبتِهِ والعياذُ بالله، وقد نَسَجَ الناسُ على مِنوالِها كثيرًا(١)، فما قاموا ولا قَعَدوا، إلّا مَن قلَّ ونَدَر؛ لأنهم إن أصابوا عِلمًا أخطؤوا حالًا، وبالعكس.

ونسبَ الناسُ إليه كثيرًا مما لَيسَ له(٢)، وجملةُ ما يُوجدُ في النُّسخِ المنسوبةِ إليه نحوُ سبعينَ مُقطَّعةً». انتهى(٣).

وقد شرَحَ أيضًا نونيَّتَه الشهيرةَ التي أوَّلُها:

أرَى طالبًا منّا الزّيادةَ لا الحُسنى ... بفكرٍ رَمَى سهمًا فعَدى به عدنا

وهي تُنيِّفُ على سبعينَ بيتًا، أتى فيها بمقاصدِ طريقِ العارفين، وتعريفِ أحوالِ الرجال.

وكان من أهلِ العلمِ بالقرآنِ والتجويدِ والإقراءِ له بالروايات، والروايةِ للحديث، قائمًا عليهما، عارفًا بمعانيهما وبغيرِهما من فنونِ الدراية، معتمَدًا عليه في ذلك، ومُشارًا إليه فيه.

وجالَ في الآفاق، وأقامَ بعدةِ أماكن، كبِجايةَ وطرابُلُسَ وغيرِهما، وحجَّ حَجّاتٍ، ولقِيَ كثيرًا من العلماءِ وأخَذَ عنهم واستفادَ منهم، ثمَّ تجرَّدَ للتخلِّي عن الخلْقِ/ والإقبالِ على العبادة، وسُلُوكِ طريقِ الفقرِ بالوَرَعِ والزَّهادة، حتَّى صار من أعيانِ الطريقةِ ومشايخِ الحقيقة. [٨٢/ط]

---

(١) في النص المطبوع بزيادة: «فما أبرقوا ولا أرعدوا»، وهذه الزيادة غير موجودة في النسخ المخطوطة المعتمدة.

(٢) في النص المطبوع: «وقد نُسب إليه كثير مما ليس له»، بدل «ونسب الناس إليه كثيرًا مما ليس له» الموجود في النسخ المخطوطة.

(٣) ينظر: «نيل الابتهاج في تطريز الديباج»، ص ١٩٠، وينظر أيضًا: مجلة دعوة الحق، العددان: ١٢٦، و١٤٢.

وقد أثنَى عليه غيرُ واحدٍ من الأكابر، كالشيخِ زرُّوقٍ وغيرِهِ من أربابِ البصائر، ووصَفُوه بالولايةِ الخاصة، والعِرفانِ والتحقيقِ في هذا الشأن.

ومن كتابٍ للشيخِ أبي المحاسنِ يوسفَ بنِ محمدٍ الفاسيِّ لبعضِ مَنِ استشارَهُ من أصحابِهِ فيما عَرَضَ عليه من بعضِ الخططِ الدينيةِ كالقضاءِ ونحوِهِ؛ ما نصُّه: «اعلَمْ أن أساسَ الإرادةِ خُمولُ الذِّكر، وليس على المريدِ أضرُّ منَ الشهرة، فكيف يَليقُ به التعرضُ للمناصبِ والمراتِب، وفيهما شرفٌ وظهورٌ، وهو مفسِدٌ للدينِ كما وَرَد.

فالزَمْ بيتَكَ وخالِفْ جنسَك، واجمَعْ قلبَك، وما يحُولُ بينك وبين قلبِكَ اقطَعْهُ قبلَ أن يَقطَعَكَ، ولو كانَ فيه حَتْفُ نفسِك[1]، واعلَمْ أن البصيرةَ كالبصر، أدنى شيءٍ يغيرُ النظَر، وما نزلَ بك قد سبَقك إليه الشيخُ العارفُ المحقِّقُ أبو الحسنِ الشُّشتَري حين نزل طرابُلُسَ وظهرتْ عليه عُلوم، فأعجبَ الناسَ، فأرادوا أن يُوَلوه القضاء، فامتنَعَ فلامُوه واستحمَقُوه، فقال في ذلك:

رضِيَ المتيَّمُ في الهَوَى بجُنونِهِ	خَلُّوه يُفنِي عمرَهُ بفُنونِهِ
لا تعذِلوهُ فليسَ ينفَعُ عذلُكُم	لَيسَ السلوُّ عنِ الهَوَى من دينِهِ
قَسَمًا بمَن ذكرَ العَقيق لأجلِهِ	قسمَ المُحِبِّ بحُبِّهِ ويَمينِهِ
ما لي سِواكُمْ غيرَ أني تائبٌ	عن فتراتِ الحبِّ أو تَلوينِهِ

فتركَهُم وأقبلَ على الله، وأعرضَ عن قولِهم، ولم يبالِ بنفعِهِم وضرِّهم، وهذا شأنُ المحِبِّين؛ الفناءُ في الله، والغَيبةُ عما سِواه». انتهى المرادُ منه باختصار.

---

(١) في (ز): «أنفك».

وما ذكرهُ عن الششتريِّ ذكَره الشيخُ زرُّوقٌ في «شرحِ النونيّة» وقال: «الذي أفهَمُه في قولِه: «قسمًا....» البيتين أنه اعتذارٌ عن إعراضِهِ عن القضاء، وكأنه يقول: لم أترُكْه زهدًا فيه ولا رغبةً عن الشريعة، إلّا أنه يُوجِبُ التشتيتَ والتلوين». انتهى.

وفي ترجمته من[1] «طبقاتِ المُناوي» أنه احتالَ على الخَلاصِ مما أُريدَ منه منَ القضاء؛ بأن حلقَ لحيتَهُ وحواجِبَه، وخضَبَ أطرافَه بالحِناء، ولبِسَ ثيابًا مُعصفَرةً ومُزَوَّقةً، وأتَوه ببغلةٍ فركِبها وذهَب إلى السلطانِ الَّذي سامَه بذلك على هذه الحال، فلما رآهُ كذلك قالَ: أخرِجوه عني فلا حاجةَ لنا بمثلِ هذا الأحمق. فأخرَجُوه وذهبَ فخرَجَ من البلدِ من وقتِه[2].

[٨٣/ ط] وأخَذَ عن الشيخِ أبي محمدٍ عبد الحقِّ بنِ إبراهيمَ/ الشهيرِ بابنِ سَبعينَ العَكِّيِّ ثمَّ الغافِقِيِّ النسَبِ الأندَلُسي، ثمَّ المُرسِيِّ البلد، المتوفَّى بمكةَ في شوالِ سنةَ سبعٍ ـ بتقديمِ السينِ ـ وستِّينَ وستِّ مئة [٦٦٧هـ] عن نحوِ خمسين سنةً، وهو عمدتُهُ من الشيوخِ الَّذينَ لقِيَهم، لا يُنتسَبُ في الطريقِ إلّا إليه، ولا يَعتمِدُ في سلوكِهِ إلّا عليه.

وكان ابنُ سبعينَ دونَه في السن، ويذكرُ أنه لما لقِيَه وهو قاصدٌ إلى بعضِ المشايخِ ليأخذَ عنه، قالَ له: إن كنتَ تريدُ الجنةَ فشأنَكَ ومَن قصَدْت، وإن كنتَ تريدُ ربَّ الجنةِ فهلُمَّ إلينا، وكأنه إلى ذلك أشارَ بقولِهِ في مطلَعِ نونيَّتِهِ المذكورة: «أرى طالبًا....» البيت[3].

---

(١) في (ع): «في» بدل «من».

(٢) «طبقات الأولياء»، المناوي، ٢/ ٣٥٧.

(٣) البيت بتمامه:

أرى طالبًا منا الزيادة لا الحسنى بفكر رمى سهمًا فعدى به عدنا =

إذِ الحُسنَى: الجنة، والزيادةُ: مَقامُ النظرِ إلى المولَى الكريم.

وذكر القاضي أبو العباسِ الغِبرينيُّ في كتابِهِ «**عنوانِ الدراية**» ـ المؤلَّفِ في علماءِ بِجايةَ ـ أن كثيرًا من الشيوخِ كانوا يرجِّحون الشُّشتَري على شيخِهِ ابنِ سَبعين.

وذكَرَ المُناوي في ترجمةِ كلٍّ منهما أنهما من أهلِ الوَحدةِ المطلَقة، وقاله قبلَهُ ابنُ خَلدونَ في جوابِهِ المذكور قبل، وتعرَّضَ فيه لشرحِ الوَحدةِ المذكورة[1]، فانظُرْهُ إنْ شِئت[2].

وهذان الشيخانِ ممن اختلفتْ فيهمُ الأقوالُ وتبايَنَتْ فيهم الآراءُ تبايُنًا خارجًا عن حدِّ الاعتدال، فمِن مخطِئٍ منتقدٍ يُخرِجُهم عن الدائرةِ الإسلامية، ومن مصوِّبٍ معتقدٍ يُثبِتُ لهم القُطبانية، والعلمَ بحقائقِ الأمورِ عندَ مَن يعلَمُ خائنةَ العينِ وما تُخفِي الصدور، وقد قدَّمنا في شرحِ الوجهِ الأولِ ما ينبغي أن يكونَ عليه في أمرِهِم المعوّل.

ومن ذلك أيضًا مما لم يتقدَّمْ قولُ الشيخِ زَرُّوقٍ ـ بعد أن ذكَرَ أنه رُمي جماعةٌ بالحلولِ الَّذي هو كفرٌ، ثمَّ سَرَدهم وذكر منهم هذينِ الشيخينِ ـ ما نصُّه: «والظنُّ بهم براءَتُهم من ذلك، ولكن ضاقتْ عليهمُ العبارةُ عن حقائقِ صرائحِ العلم، فأتَوْا بعباراتٍ مُوهِمة، هذا مُعْتَقَدُنا فيهم، وعندَ اللهِ المَوعِد». انتهى[3].

= ينظر: «طبقات الأولياء»، المناوي، ٢/ ٣٥٧.

(١) قوله: «قبل، وتعرض فيه لشرح الوحدة المذكورة» ليس في (ط).

(٢) «عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية»، أبو العباس أحمد الغبريني، ص ٢٣٩.

(٣) يقول الشيخ زروق رحمه الله في هذا السياق: «ومن ذلك ما وقع لبعض الصوفية من قولهم: =

ولا التفاتَ إلى كلامِ أبي حَيّانَ فيهم في «نهرِه»[1] والبُرهانِ البِقاعيِّ في تأليفِهِ في ابنِ الفارِضِ وأشباهِهِما من أهلِ علمِ الظاهرِ الصِّرف؛ فإنهم لم يَشَمُّوا لطريقِ القومِ رائحةً، حتَّى يعرِفوا أحوالَهم ويفهَمُوا مقاصِدَهم، وإنما يُرجَعُ في كلِّ صناعةٍ إلى أهلِها، وذوي الخبرةِ بها.

ويرحَمُ اللهُ الشيخَ أبا الحسنِ عليَّ بنَ أبي قاسمٍ الدُّكّاليَّ المشترائيَّ دَفينَ داخل مَرّاكُش بقُربِ جامعِ الكُتبيين منها، المعروف بأبي سجدة؛ لأنه كانَ يقطَعُ اليلَ كله بسجدةٍ[2] واحدةٍ، بمعنى أنه إذا صلَّى فيه نافلةً فسجَدَ غابَ فلم يرفَعْ رأسَهُ ولم يَزِدْ عليها لاستغراقِه؛ إذ قالَ لمَن قالَ له من إخوانِه: إنك لتُفسِدُ الصلاة ـ يعني بما ذُكرَ منْ الِاقتصارِ على سجدةٍ ـ فأُريدُ أن أستفتيَ فيك وأسألُ عن أمرِك؟

[قال][3]: مَن تَستفتي؟

[٨٤/ ظ] / قالَ له: الفقهاءَ.

فقال: أنا لا تُمشَ بحُلَّتي للبرذعيين.

= (أنا هو، وهو أنا)، مما يوهم الاتحاد والحلول، وهذا لا يجوز اتباعهم فيه، ولا يجوز لأحد أن يسلمه لقائله حالة سماعه، وإن ساغ له تأويله بعد وقوعه وانقراضه بما يوافق الحق، مع إقامة رسم الشرع فيه، وإن صح له اعتقاد قائله مسلمًا ونحوه، فقد قُتل الحلاج بإجماع أهل زمانه، إلا أبا العباس بن سريج فإنه قال: لا أدري ما أقول، وأخرج بسببه جماعة من بلدانهم، ولم يكن قادحًا فيهم ولا في مخرجهم، ولا المنكر عليهم». «النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية»، الشيخ أحمد زروق، ص: ٦٣ ـ ٦٤.

(١) يقصد كتابه: «النهر الماد من البحر المحيط».

(٢) في (خ): «سجدة».

(٣) «قال» ساقطة من (خ) و(ط) و(ع)، ومذكورة فقط في طرة (ز)، لذلك وضعتها بين [ ].

وقد رُفعتْ بعده بزمانٍ إلى بعضِ حاكةِ الدِّيباجِ ولَبَسةِ السُّنْدُس، فقال فيها ما نصُّه: «وأما سَجدةُ سيدي على المذكورِ: فكانتْ حالةً غالبةً عليه، لا يستطيعُ الزيادةَ عليها؛ لأنه كانَ يذهَبُ في اللهِ وتَستغرِقُهُ مادةُ الله، كالغَريقِ الَّذي لا يستطيعُ السَّبْحَ في البحر، ولذلك تخلَّى عن ذلك لما تكمَّلَ وتقوَّى بمادةِ التمكين، فصار بعدَ ذلكَ بَرْزخًا بين بحرينِ لا يَبغيان، لرسوخِه، فلا يَشغَلُه شأنٌ عن شأن، كما هو شأنُ أهلِ الكمال». انتهى.

قالَ في «نَفْح الطِّيب»: «ولما وصَل الشُّشتَريُّ منَ الشامِ إلى ساحلِ دِمياط وهو مريضٌ مرضَ موتِه، نزلَ بقريةٍ بساحلِ البحرِ الرُّومي، فقال: ما اسمُ هذه القرية؟ فقيل: الطِّينة، فقال: حنَّتِ الطينةُ إلى الطينة، وأوصَى أن يُدفَنَ بمَقبرةِ دِمياط؛ إذِ الطينةُ في مَفازة، وأقربُ المدنِ إليها دِمياط، فحَمَلَهُ الفقراءُ على أعناقِهِم إليها ودَفَنوه بها، وكانتْ وفاتُهُ في صَفَرٍ سنةَ ثمانٍ وستين وستِّ مئة [٦٦٨هـ]». انتهى[١].

والذي نقلَهُ الشيخُ زَرُّوقٌ في «شرحِ النُّونيةِ» عن ابنِ ليون في اختصارِهِ للرسالةِ العلميةِ للشُّشتري: أنه دُفنَ بالطينةِ على مَقرُبةٍ[٢] من دِمياط، قالَ: «وقد مات دونَها بثمانيةَ عشَرَ مِيلًا، فحمله الفقراءُ على أعناقِهِم حتَّى أوصَلُوه إليها، وقد كانَ سُئل بقُربِ ذلك: مَنِ الفقير؟ فقال: الَّذي يمشي بعد موتِهِ ثمانيةَ عشَرَ ميلًا، فكان كما ذكر». ثمَّ أرَّخ وفاتَه بنحوِ ما في[٣] «نفْحِ الطِّيب».

وذكره المُناويُّ أيضًا في «طبقاتِهِ» في أهلِ القرنِ السابع، واصفًا له بمِثلِ

---

(١) «نفح الطيب»، شهاب الدين المقري، ٢/ ١٨٧.

(٢) في (ع): «مقبرة».

(٣) «في» ساقطة من (ز).

ما ذَكَرنا من العِرفان والأخذِ عن ابنِ سَبعين، وصُنعِ المُوشَّحاتِ[1] والأزجال، ونظْمِ النونيةِ المذكورة، غير أنه قالَ: إنه دُفن بقَرافةِ مِصر، وقبرُهُ بها ظاهرٌ يُزار، فانظُرْ ذلك[2]، والأولُ هو الَّذي عند غيرِ واحدٍ، فهو المعتمَد.

قولُه: «فحجّتنا..» البيتَ.

قالَ الشيخ زَرُّوقٌ في شرحِه: «أي: طريقتُنا إلى الحقِّ: تركُ العقلِ وموادِّه، واتباعُ الحقِّ ومرادِه، (وهو حجُّنا) أي: قصدُنا بقطعِ العلائقِ وتحقيقِ الحقائق»[3].

انظُرْ تمامَهُ فيه؛ ففي النسخةِ التي بيدي منه تصحيفٌ فاحشٌ مَنَعَ من نقلِه.

* * *

(١) في (خ): «موشحات».

(٢) ٢/ ٣٥٧-٣٥٨.

(٣) «الحقائق» ساقطة من (ع).

[أبو عبد الله القرشي]

قولُه: «ويرحم اللهُ الشيخَ أبا عبدِ اللهِ القُرشيّ».

هو محمدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ القُرشيُّ الهاشميُّ الأندلسيُّ الأصلِ، المَقدِسيُّ الوفاة، أصلُهُ من الجزيرةِ الخضراء، وهي مدينةٌ تُقابلُ سَبتةَ من بَرِّ العُدوة، ثمَّ تحوَّلَ إلى مِصرَ وأقام بها مدّةً، ثمَّ إلى القدسِ وبه مات، وكان من الساداتِ الأكابرِ والطرازِ الأولِ الباهِر.

صحِبَ بالمغربِ أعلامَ الزهّادِ وأكابرَ العارفين، وانتفَعَ بهم، فلما وصلَ إلى مصرَ انتفَع به كثيرٌ ممن صحِبَه أو شاهَدَه، ولما كُوشِفَ ببلاءٍ يَنزِلُ بأهلِ مِصرَ قالَ: أيقَعُ[1] هذا وأنا فيهم! فقيل[2] له: اخرُجْ من بينِهِم/ فإنَّهُ لا بدَّ مِن وقوعِه، فخرَجَ بأصحابِهِ إلى الشام، فنزَلَ بهم ما نزَل. نسألُ اللهَ العافية. [٨٥/ط]

وأقام ببيتِ المقدسِ إلى أن ماتَ عشيةَ الخميسِ السادسَ من ذي الحجةِ سنةَ تسعٍ وتسعينَ ـ بتقديم التاء فيهما ـ وخمسِ مئة، [٥٩٩هـ]، عن خمسٍ وخمسينَ [٥٥] سنةً، وصُليّ عليه بالمسجدِ الأقصى، وقبرُهُ مُزارٌ مشهورٌ هناك.

وقد تَرجَمه ابنُ خَلِّكانَ في «تاريخِه»[3]، ....

---

(١) في (خ): «لا يقع».

(٢) في (ع): «وقيل».

(٣) «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، ٤/ ٣٠٥.

والمُناويُّ في «طبقاتِه»[(١)]، والمقري في «نفْحِ طيبِه»[(٢)]، وأُفردتْ مَناقبُهُ بالتأليفِ كما وقفتُ على ذلك كلِّه.

ومن فوائِدِهِ: ما ذكَرَهُ غيرُ واحدٍ كالإمامِ العلامةِ الصالحِ كمالِ الدينِ أبي عبد اللهِ محمدِ بنِ عِيسى[(٣)] الدَّمِيرِيِّ رحمهُ اللهُ في «حياةِ الحَيوانِ» في لفظِ الشاةِ من بابِ الشين، ونصُّه: «وحدثني شيخُنا الإمامُ العارفُ باللهِ تعالى عبد اللهِ بنُ أسعدَ اليافعيُّ رحِمه اللهُ تعالى قالَ: بَلَغَني عن سيدِنا الإمامِ العارفِ أبي عبد اللهِ محمدٍ القُرشيِّ عن شيخِهِ أبي الربيعِ المالِقيِّ أنه قالَ له: ألا أُعَلِّمُكَ كَنْزًا تُنفِقُ منه ولا يَنفَدُ؟ قالَ: بلى.

قالَ: قلْ: يا اللهُ يا أحَدُ يا واحِد، يا موجودُ يا واجد، يا باسطُ يا كريم، يا وهَّابُ يا ذا الطَّول، يا غنيُّ يا مُغني، يا فتاحُ يا رزاق، يا عليمُ يا حليم، يا حيُّ يا قيُّوم، يا رَحمَنُ يا رَحِيم، يا بديعَ السمواتِ والأرض، يا ذا الجلالِ والإكرام، يا حَنّانُ يا مَنّان، انفَحْني منكَ بنَفْحةِ خيرٍ تُغنِيني بها عمَّن سِواك.

﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ﴾ [الأنفال: ١٩]

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح: ١]

﴿ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ﴾ [الصف: ١٣]

اللهمَّ يا غنيُّ يا حميد، يا مُبدِئُ يا مُعيد، يا ودودُ يا ودود، يا ذا العرشِ المَجيد، يا فعّالًا لما يُريد، اكفِني بحلالِكَ عن حرامِك، وأَغنِني بفضلِكَ عمَّن

(١) ٢/ ٢٨٣-٢٨٧.
(٢) ٢/ ٤٥.
(٣) في (ط): «موسى».

سِواكَ، واحفَظْني بما حَفِظْتَ به الذِّكر، وانصُرْني بما نصرتَ به الرسُل، إنك على كلِّ شيءٍ قدير.

فمَن داومَ على قراءتِهِ بعدَ كلِّ صلاةٍ ـ خصوصًا صلاةَ الجمعةِ ـ حفِظَه اللهُ تعالى من كلِّ مَخُوفٍ، ونَصَرَهُ على أعدائِه، وأغناهُ ورَزَقَهُ من حيثُ لا يَحتسِبُ، ويسَّرَ عليه مَعِيشَتَه، وقَضَى عنه دَينَه، ولوكان عليه أمثالُ الجبالِ دَينًا، بكَرَمِهِ وإحسانِه»[١].

* * *

(١) «حياة الحيوان الكبرى» أبو البقاء كمال الدين الدميري، ٢/ ٦٢.

[الخلاف في إمكانية علم المخلوق بحقيقة الخالق]

قولُه: «فالحقُّ أنه لا يجزمُ بجوازِ ذلكَ ولا استحالتِه».

كذا في النسخةِ التي وقفتُ عليها من شرحِ الفهريّ، ونقلهُ الشيخُ أبو عبدِ اللهِ السَّنوسيُّ في شرحِ كُبراهُ هكذا: «فالحقُّ إذن أن يجزمَ بجوازِ ذلكَ ولا استحالة»، وهو الصوابُ فيما يَظهَر؛ لأن الخلافَ الَّذي بين المتكلمينَ في هذه المسألةِ إنما هو في الوقوعِ واللاوقوع، لا في الجوازِ وعدمِه، كما هو صريحُ كلامِ سعدِ الدينِ التَّفتازانيِّ في «شرحِ مَقاصِده»، حيثُ تَكَلَّمَ على هذه المسألةِ في أولِ المبحثِ الثاني من الفصلِ الرابعِ من المقصدِ الخامسِ منه، ونصُّه: «اختلفوا في العلمِ بحقيقةِ اللهِ تعالى للبَشَر، أي: معرفةِ ذاتِه بالكُنهِ والحقيقة، فقال بعدمِ حصولِه/ كثيرٌ مِنَ المحقِّقين، خلافًا لجمهورِ المتكلِّمين، [٨٦/ط] ثمَّ القائلون بعدمِ الحصولِ جوَّزُوه، خِلافًا للفلاسفة». انتهى المرادُ منه[1].

فأنتَ تراهُ إنما نسَبَ الامتناعَ للفلاسفة، ومثلُهُ لشيخِهِ عَضُدُ الدينِ الشِّيرازيِّ في «المواقِفِ» أيضًا، وذلك هو ظاهرُ كلامِ غيرِهما؛ كالشيخِ السَّنوسيّ، ومُقتضَى دليلَيِ الفخرِ المذكورَينِ في «المعالِمِ»، وقد نَقَلَهما السعدُ والسَّنوسي.

وإنْ قيل بأنّ قولَ الفلاسفةِ المذكورَ هو لازمُ نفيِ العلمِ في الآخرةِ المنقولِ عن الإمامِ والغزاليّ، قالَ المنجور: «ونسب إليهما صريحًا، فيكون

(١) «شرح المقاصد في علم الكلام»، سعد الدين التفتازاني، ٤/ ٢١٢.

حاصلُ كلامِ الفهريِّ الاعتراضَ على الإمامِ في الجزْم بعدمِ الوقوع؛ إذ لا دليلَ عليه، وأن مَختارهُ هو في المسألةِ الوقْف، بمعنى أنّا لا ندري هل وقَعَ[1] لأحدٍ العلمُ بالحقيقةِ أو لا.

وهذا الوقفُ هو الَّذي نسبهُ الشيخُ زروقٌ في شرحِ عقيدةِ الغزاليِّ للفهري، قالَ شيخُنا اليوسي: «والوقفُ المنسوبُ للفهريِّ ظاهرٌ من كلامِه، إلّا أنه يظهَرُ من قولِه، فلا يَجزِمُ العقلُ باستحالةِ خلقِ مثلِ ذلك في القلب»، إلى قوله: «فالحق إذن أنْ نجزِمَ بجوازِ ذلك ولا استحالةَ، إن الكلامَ في الجوازِ والامتناع العقليَين، وهو غيرُ ملائم لما ذُكر، اللهمَّ إلا أنْ يُقال: ذلكَ الكلام ذكره تبرُّعًا وتوطئةً لما يَرِدُ بعدَهُ من أنه إذا جازَ أن يخلقَ اللهُ ذلك، فمَن لنا بأنه لم يخلُقْه لأحدٍ من خلقِه، فلا نجزِم بنفيِ الوقوعِ كما جزمَ الفخرُ بل نتوقَّف». انتهى.

فظهَرَ بهذا أن الصوابَ ما نقلهُ السَّنوسي، لا ما وقفتُ عليه في أصلِه؛ لاقتضائِه التوقفَ في الجواز، وليس كذلك، ولعلَّهُ تصحيف.

ثم قالَ شيخُنا على قولِه: «ومتعلق السؤال» إلخ: إن أرادَ به الاستدلالَ على الوقوع فالإمكانُ لا يَقتضيه، وإنْ أرادَ الاستدلالَ على الإمكانِ فالفخرُ لا يَنفيه، إلّا أن يُقالَ: إنه إذا أمرَ النبي بسؤالِ أمر، فهو يسألُ قطعًا، وإذا سألَ فهو يُجاب». انتهى بتغييرٍ ما.

والفهريُّ المذكورُ هو شرفُ الدينِ عبدالله بنُ محمدِ بنِ عليٍّ الفِهريُّ المعروفُ بابنِ التِّلِمْسانيّ، ذَكرهُ في «**حُسْنِ المُحاضَرةِ**» في ترجمةِ مَن كانَ بمصرَ من الفقهاءِ الشافِعيّة، وقال: «كان إمامًا عالمًا بالفقهِ والأصلَين، تصدَّرَ للإقراءِ بمِصر، وانتفَعَ به الناسُ، وصنَّف الكتبَ المفيدة، منها: شرحانِ على

---

(١) في (ز): «هو» بدل «وقع».

«المعالـمِ» للإمامِ محيِي الدينِ عثمانَ بنِ يوسفَ القَليوبيّ، وشرح الخُطَب النُّباتية.

وُلد سنةَ ستٍّ وسبعينَ ـ أي بتقديمِ السين ـ وخمسِ مئة، [٥٧٦هـ] ومات بالقاهرةِ في جُمادَى الأخِيرةِ سنةَ أربعٍ وأربعين وستِّ مئة [٦٤٤هـ]». انتهى(١).

كذا في نُسختَينِ(٢) منه، وفيه نظَر؛ لأن «المعالـمَ» التي شَرَحها الفهري إنما هي للإمامِ فخرِ الدينِ محمدِ بنِ عمرَ التيميّ البكريِّ الصِّدِّيقيِّ المعروفِ بابنِ الخطيبِ الرازِيّ، كما صرَّحَ به الفهريُّ في خطبةِ شرحِه لها، فلعلَّ في تينِكَ النسختينِ إسقاطًا أو تَصحيفًا، فانظُرْ ذلك.

ومن أجَلِّ شيوخِ الفِهريِّ: تقيُّ الدينِ المقترحُ المتقدِّمُ ذِكرُهُ في شيوخِ الشُّشتَريِّ/ صاحِب الرائية، انظُرْ ترجمتَهُ في المَحَلِّ المذكورِ من «**حُسنِ المحاضَرة**»(٣). [٨٧/ط]

* * *

(١) ينظر: «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»، السيوطي، ١/ ٣١٣.
(٢) في (خ): «نسخة»، والصواب «نسختين»؛ كما يدل على ذلك لاحق الكلام، والله أعلم.
(٣) ١/ ٤٠٩.

[تنوع التصوف بتنوع حال المريدين]

قولُه: «بل دخل في عِدادِهِم».

لا ينافي ما ذَكَرنا قبلَه من أنه لم يَتَغَلْغَلْ في طريقِ القوم؛ لأن تصوفَ كلِّ واحدٍ على حسَبِ حالِه، ومبلَغِ علمِه، ولذلك قالَ الشيخُ زروقٌ في البابِ الخامسِ من قواعدِه:

ـ «للعامِّيِّ: تصوُّفٌ حَوَتْهُ كتبُ المُحاسِبيِّ ومَن نحا نحوَه.

ـ وللفقيهِ: تصوفٌ رامَهُ ابنُ الحاجِّ في «مَدخَلِه».

ـ وللمحَدِّث: تصوفٌ حامَ حولَهُ ابنُ العربيِّ في «سِراجِه».

ـ وللعابِدِ: تصوفٌ دارَ عليه الغزاليُّ في «مِنهاجِه».

ـ وللمتريِّضِ: تصوفٌ نَبَّهَ عليه القُشيريُّ في «رسالتِه».

ـ وللناسِكِ: تصوفٌ حواهُ «القُوتُ» و«الإحياءُ».

ـ وللحكيم: تصوفٌ أدخلَهُ الحاتميُّ في كتبِه.

ـ وللمَنطِقي: تصوفٌ نحا إليه ابنُ سَبعينَ في تواليفِه.

ـ وللطَّبائعي: تصوفٌ جاءَ به البُونيُّ في «أسرارِه».

ـ وللأُصولي: تصوفٌ قام الشاذليُّ بتحقيقِه.

فلْيعتَبِرْ كلٌّ بأصلِهِ من مَحَلِّه». انتهى[1].

---

(١) القاعدة: ٦٠، ص ٥١.

قولُه: «كما قالَ الشاعِرُ الحكيمُ أبو الطيِّب» إلخ.

إشارةٌ لما يُقالُ من أنه قيلَ لأبي العَلاءِ المَعَرّيِّ: أيُّ الثلاثةِ أشعَرُ؟ أبو تَمّامٍ أمِ البُحْتُرِيُّ أمِ المُتَنَبِّي؟ فقال: أبو تمامٍ والمتنبي حكيمان، والشاعِرُ البُحتري. ذكر ذلك ابن خلِّكانَ في ترجمةِ البُحتَريّ[1].

والثلاثةُ المذكورونَ هم المرادون بقولِ الشريفِ الغَرناطيِّ في آخِرِ قصيدة:

وإليكها خُسانةً حسنيّةً ... تُزري بَدائعُها بفَحْلَيْ طيِّئ
وتميتُ ذكرَ ابنِ الحسينِ وأينَ مَن ... كانَ النبيُّ أباهُ مِنْ مُتَنَبِّئ

أنشدَهُما في آخِرِ شرحِهِ لمقصورة حازم[2].

ففحلا طيِّئ:

أبو تمامٍ حَبيبُ بنُ أَوس، صاحبُ «الحماسةِ» والديوانِ المشهورَينِ.

وأبو عُبادةَ الوليدُ بنُ عُبيدٍ البُحتُريُّ المتقدِّمُ ذِكرُهُ في آخِرِ شرحِ الوجهِ الثاني.

وابنُ الحسين: هو أحمدُ بنُ الحسينِ المُتنبِّي، كما أفهمَهُ بقولِه: «**وأي من**» **إلخ**، نظيرُ قولِ عبدالجليلِ بنِ وَهبونَ المُرسِيّ، وقد كانَ يومًا مع مخدومِهِ المعتمِدِ بنِ عَبّادٍ مَلِكِ قُرطُبَةَ وإشبيليةَ وما والاهما من جزيرةِ الأندلُس، وهو من ذُريةِ النعمانِ بنِ المنذِرِ اللَّخْميّ آخِرِ ملوكِ الحِيرةِ؛ كما في ابنِ خَلِّكانَ[3]

(١) «وفيات الأعيان»، ٦/ ٢٣.

(٢) «رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة»، ٤/ ١٦٠٦.

(٣) «وفيات الأعيان»، ٣/ ٩٠.

وغيرِه، فأنشدَ المعتمِدُ بعضَ شعرِ المتنبي واستحسنه، فارتجلَ ابنُ وَهبونَ قولَه:

لئِنْ جادَ شِـــعرُ ابنِ الحسينِ فإنما تُجيد العطايـا واللُّهى تفتح اللَّهى
تنبَّـأ عَجَبًـا بالقَريضِ ولـو دَرَى بأنَّـكَ تَـروي شِـعرَهُ لتألّهـا[1]

أي: ادعى الأُلوهية.

واللُّهى الأوّلُ بالضمّ، جمع لُهوة بالضمِّ أيضًا والواو، ويقال: لُهية بالياء[2]، بمعنى العَطِيّة، والثاني بالفتحِ جمعُ لَهاةٍ بالفتحِ أيضًا، وهي اللَّحمةُ المُشرِفةُ على الحَلْق.

* * *

(١) ينظر: «المطرب من أشعار المغرب»، ابن دحية الكلبي، ص ١١٨، و«زهر الأكم في الأمثال والحكم» ١/ ١١.

(٢) «بالياء» ساقطة من (ع).

انتهَى شرحُ ما تعلَّقَ به الغرضُ مما في الوجهِ الرابعِ، مما عسَى أنْ يَتَشَوَّفَ إليه/ الناظِرُ والسامِعِ، فمن أضافَ الشرحَ إلى المَشروحِ، فقد فعلَ ما يحصُلُ به تكثيرُ الفائدةِ ومَزيدُ الوُضوحِ، ومَن جرَّدَهُ عنه جُنوحًا إلى الاختصارِ فلا جُناحَ عليه في ذلكَ الجنوحِ ولا ضرار. [ط]

والحمدُ للهِ على إتمامِ الإنعامِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ لبِنةِ التَّمامِ ومِسكِ الخِتامِ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ، ومَن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ القيامِ.



خاتمة
[في تلخيص أوجه توجيه الخلاف السابقة]
نسأل الله حسنها بمنه

وبعدَ الوصولِ إلى هذا المقام، الَّذي كمُلَ به الغرضُ وتمّ المَرام، طُلبَ مني تلخيصُ المقصودِ على وجهِ الاختصار، وتخليصُهُ[1] مما خالَطَهُ منَ المسائلِ المذكورةِ بطريقةِ الانجِرار؛ ليحصُلَ بسهولةٍ لمَن أرادَ تحصيلَه.

فقلتُ: حاصلُ ما سَبَقَ منعُ ما دلَّ عليه كلامُ السائلِ والمجيب، من كونِ الشيخِ عبد القادرِ رَضِيَ اللهُ عَنه من أهلِ ذلكَ المعتقَدِ الفاسِد بمجردِ كونِهِ حنبليَّ المَذهَب، وقد شاعَ ذلك عن أهلِهِ بأربعةِ وُجوه.

أولها: [تحرير محل النزاع]:

عدمُ تسليمِ أنّ معتقَدَ الحنابلةِ ما ذُكر، وإنْ زَعَمَه كثيرٌ من المخالِفين لهم في المذهَب، بدليلِ ما في «الرحلةِ العَيّاشِيّةِ» عن شيخِهِ العلّامةِ النظّارِ المحقِّقِ الشيخِ إبراهيمَ الكُرْدِيِّ من قولِه: «قال لي: لما أمعنتُ النظرَ في رسائلِ القومِ ومصنَّفاتِهم؛ وجدتُهم بُرآء من كثيرٍ مما رَماهم به أصحابُنا الشافِعِيّةُ منَ التجسيمِ والتشبيه، وإنما القومُ متمسِّكون بمذهبِ كُبراءِ المحدِّثين، كما هو معروفٌ من

(١) في (ط): «وتلخيصه».

حالِ إمامِهم أحمدَ بنِ حنبلٍ رَضِيَ اللهُ عَنه، من إبقاءِ الآياتِ والأحاديثِ على ظاهِرِها والإيمانِ بها كذلك، مفوِّضين فيما أشكلَ معناه، وهذا لا يَذُمُّه أحدٌ من الأشعريةِ، غير أن الحنابلةَ مشدِّدون في ردِّ التأويل، مجهِّلون مَن يَذهَبُ إليه من جهةِ عدمِ ورودِهِ عن النبي ﷺ وسلَفِ الأُمة...» إلخ[1].

وقولِ صاحبِ «الرحلةِ» نفسِه: «ولقد أطلعني بعضُ أصحابِنا الحنابلةِ بالقاهرةِ على رسالةٍ للشيخِ ابنِ تيميةَ الحنبلي، وهي مُعتمَدة عند الحنابلة، فطالعتُها كلَّها، فلم أرَ فيها شيئًا مما يُنبَزُ ويُرمَى به - أي: ابنُ تيميةَ - في العقائدِ سوى ما ذَكَرنا من تشديدِهِ في ردِّ التأويل، وتمسُّكِهِ بالظواهرِ معَ التفويض، ومع المبالغةِ في التنزيهِ مبالغةً يُقطَعُ معها بأنه لا يعتقِد معها تجسيمًا ولا تشبيهًا، بل يصرِّح بذلك تصريحًا لا خفاءَ فيه...» إلخ[2].

فظهَرَ بما ذُكِرَ وبغيرِه مما سَبَقَ أنَّ ما يُنسبُ إليهم من ذلكَ ناشئٌ عما يقَعُ كثيرًا بين المتخالِفِينَ عند ردِّ بعضِهم على بعض، من عدمِ تحقيقِ محلِّ النزاع، ونسبةِ كلِّ واحدٍ منهما صاحبَهُ إلى لازِمِ قولِه، وتعلُّقِه بظواهرِ أقوالِه، وإن كانَ في صريحِ كلامِهِ ما يدفَعُ تلكَ اللوازِمَ، ويُحيلُ/ [٨٩/ ط] تلك الظواهِر، وأن سَبَبَه ما عُرِف منهم من التوقفِ عن تأويلِ الظواهرِ المستحيلة، فتوهَّم أن وقْفَهم عن تأويلِها لاعتقادِهِم ظواهِرَها، ولا يَتَعَيَّنُ ذلك؛ لجوازِ أن يكونَ اتباعًا للسنةِ كما سبَق، أو لتعددِ التأويلاتِ الصحيحةِ من غيرِ علمٍ بالمرادِ منها، بعد قطعِهم بأن الظواهرَ المستحيلةَ غيرُ مرادةٍ البَتّة.

---

(١) ١/ ٥٧١.

(٢) ١/ ٥٧٢.

ثانيها: [منع تعميم الأحكام على المذاهب انطلاقًا من بعض المنتسبين إليها]:

بعد تسليمِ وجودِ ذلك الاعتقادِ فيهم، إنا لا نسلِّم الحكمَ بذلك على الجملةِ والجنس كله[1] حتَّى يَلزَمَ عنه ما ذُكر من نسبةِ الواحدِ بمجردِ كونِهِ منهم إلى ذلكَ المعتقَدِ المَقولِ عنهم؛ لما لا يَخفَى على العارفِ المنصِفِ من أن القومَ كغيرِهِم، فيهم الفاضلُ والمفضول، والعالمُ والجهول، والناقِصُ القاصِر، والكاملُ الماهر، وقد سَبَقَ في كلامِ السُّبْكِيِّ والبَكِّيِّ: تخصيصُ ذلك المذهبِ بمَن هو مِن رَعاعِهِم وجَهلةِ أتباعِهم، دونَ الأئمةِ القدوةِ والعلماءِ الجِلة منهم، وأن فسادَ الاعتقادِ موجودٌ في رَعاعِ سائرِ المذاهبِ وإنِ اختلفتْ فيه بالقلة والكثرة، فلا خصوصيةَ لهؤلاءِ به عن غيرِهم، ففي كلِّ وادٍ بنو سعد[2].

ولا تَحْسَبَنْ هِندًا لها الغدرُ وَحدَها   سَجِيّةُ نفسٍ، كلُّ غانيةٍ هِنْدُ

ثالثها: [ضرورة مراعاة اجتهاد المختلفين في العقيدة كما في الشريعة]:

إنّا وإنْ سلَّمنا أيضًا صحةَ ذلكَ الحكمِ السابق، وعمومَهُ للسابقِ منهم واللاحِق، وفرَضْنا وقوعَ هذا الحالِ كما يُفرَضُ وقوعُ المُحال، لا نسلِّمُ تناولَ ذلك لهذا الشيخِ وأمثالِه من كبراءِ العلماءِ العارفين، ذوي التبحُّرِ في علومِ الشريعةِ والرسوخِ في مقاماتِ اليقين؛ لِما قدمناهُ من نصوصِ كبارِ الأئمةِ الدالةِ على خروجِ هؤلاءِ عن دائرةِ التقليدِ لغيرِ الشارعِ عليه السلام، وخُلوصِهم من ربقتِهِ في الأحكامِ الشرعيةِ العمليةِ التي هي مَحْضُ نقل، ووظيفةُ غالبِ الناسِ فيها إنما هو التقليدُ لمن يختارونه من أئمةِ المذاهبِ المتبوعة؛ لعُسْرِ الاجتهادِ

---

(١) في (خ): «كلهم».

(٢) مَثَل يُضرب لوجود الطلحاء في كل الفئات والمذاهب والملل والنحل.

وجوازِ التقليدِ فيها، فكيفَ بالعقائدِ العلميةِ التي هي معقولٌ ومَفهوم، والتقليدُ فيها مَرجوحٌ أو مَذموم، وإنما يَرضَى به فيها ضَعَفةُ العوامِّ الَّذينَ لا أهليّةَ فيهم لنظرٍ خاصٍّ ولا عام، وإذا خَرَجَ عن تقليدِ ذلك المذهبِ والتزامِ ربقتِه حتَّى في الفروعِ والأعمال، لم يَلزَمْ بالأحرويةِ أن يحكمَ عليه بما حكمَ به على أهلِهِ في الأصولِ والعقائدِ على تقديرِ صحتِهِ بوجهٍ ولا بحالٍ.

رابعها: [مراعاة أحوال المختلفين من أهل الفضل والتقوى..]:

إنا وإنْ سلَّمنا أيضًا عدمَ خروجِهِ عنه في الأعمالِ والفروع، لا نسلِّم ذلك في العقائدِ والأصول؛ لما أشرْنا إليه من الفرقِ بينهما، ولما تقرَّرَ وسُلم لدى الكافّةِ من شهيرِ ولايتِهِ/ وعلوِّ رُتبتِهِ فيها ومكانتِه، وشفوفِ عليٍّ قدرِهِ على جميعِ أهلِ عصرِه، وذلك نتيجة كمالِ العرفان، الَّذي هو نتيجةُ مقامِ الشهودِ والعِيان، الفائقِ بكثيرٍ لما يُستفادُ بالنظرِ من الدليلِ والبرهان، حتَّى كانتْ نسبةُ أربابِ الشهودِ إلى أهلِ الدليلِ كنسبةِ البصراءِ إلى العِميان، ولما عُلمَ أيضًا وشاعَ من الكراماتِ العِظام، التي كانتْ تَظهرُ على يديهِ دائمًا، ونُقلت بالتواترِ حتَّى تَحَقَّقها كالحاضِرِ لها مَن كانَ غائبًا.

وكيف يُجامعُ كمالُ العرفانِ شيئًا من عقائدِ أهلِ الزيغِ والخِذلان، وصاحِبُ هذا المقامِ قدِ انجلتْ له الحقائقُ على وجهِها، ولم تَلتبِسْ عليه الطرائقُ بشُبَهِها، وصارَ له وصفًا وحالًا، ما لم يحصلْ للمتكلِّمِ الصرفُ إلّا اعتقادًا ومقالًا، أم كيف تظهَرُ تلك الخوارقُ العظيمةُ على مَن كانتْ عقيدتُه سَقيمة!

هذا مُحالٌ فـي القياسِ بَدِيعُ

وقد جَلَبْنا منَ النصوصِ على هذا المعنى ما لا مَزيدَ للطالبِ عليه، ولا تطرَّقَ للاحتمالِ بوجهٍ ما إليه، فالحمدُ للهِ الَّذي هدانا لهذا وما كنا لنهتديَ لولا أنْ هدانا الله.

وصلى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وعلى صحابتِهِ وقُرباه، وعلى كلِّ مَن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ لُقياه.

* * *

استدراكٌ وإعلام(١)

بما وقَع عليه العثورُ والاطلاعُ بعدَ التمام، واقتضتِ الحالُ تأخيرَهُ إلى هذا المَقام؛ لارتباطِ أجزاءِ التآليفِ وتناسُقِ ما تَضَمَّنَهُ من الكلام

وبعد فراغي من هذه الرسالةِ القادريةِ[٢] بمدةٍ، وقفتُ على ما هو أخصُّ مما ذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في معنى القولِ المذكور، الَّذي بُني عليه التأليفُ المسطور.

وذلك ما أَطلَعَني عليه بعضُ نُجباءِ الأصحاب، مما نَقَلَه الشيخُ عبد القادرِ ابنُ حُسينِ بنِ عليٍّ الشهيرُ بابنِ مُغَيْزِلٍ في كتابِهِ «**الكواكِبِ الزاهرة**» من أن الإمامَ عَفيفَ الدينِ اليافعيَّ قالَ في كتابِه «**نَشرِ المحاسِنِ**»: «إنه قد اشتهرَ عن الشيخِ الإمامِ الشهيرِ العارفِ الكبيرِ سيدي عبد القادرِ الجِيلانِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنه أنه كانَ مُعتقِدًا للجهةِ في حقِّهِ تعالى»[٣].

قالَ اليافعيُّ: «وقدِ استُغربَ هذا منه، وعُدَّ شاذًّا في ذلكَ عن أئمةِ المَشرِق، كما عُدَّ الإمامُ ابنُ عبد البرِّ رحمه اللهُ شاذًّا في ذلكَ عن أئمةِ المغرِب، لكن قد

---

(١) توجد في (ز) زيادة قبل قوله: «استدراك واستعلام»، ولفظها: «والحمد لله بلا انتهاء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيئين وعلى آله وأصحابه أجمعين، ثمَّ وجد في بعض النسخ عقب هذا ما نصه: قال المؤلف رحمه الله: استدراك..».

(٢) نسبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني.

(٣) «الكواكب الزاهرة في اجتماع الأولياء يقظة بسيد الدنيا والآخرة» ﷺ، أبو الفضل عبد القادر بن حسين بن علي بن مغيزل، ص ٤٠٤، تحقيق أحمد عبد الرحيم السايح والمستشار توفيق علي وهبة، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

أَخبَرني الشيخُ الكبيرُ العارفُ الشهيرُ نجمُ الدينِ الأصبهانيُّ رضِي اللهُ عنه أنه رَجَعَ آخرًا عمّا كانَ يَعتقِدُهُ أوّلًا»[١].

قالَ: «وهذا الشيخُ الأصبهانيُّ كانَ العراقُ له وَطَنًا، وكان من أهلِ الكشفِ والنور، أخبرني بالرجوعِ عن الاعتقادِ المذكورِ غيرُ واحدٍ من أصحابِه، ممن لا أشُكُّ في صِدقِهم».

ثم قالَ اليافعيُّ بعد أن ساقَ كلامَهُ في العقائد: فهذا كلامُهُ رَضِيَ اللهُ عَنه مُحتويًا على التوحيدِ والتنزيه، مُصرِّحًا/ بنفيِ التجسيمِ والتشبيه، مُفصِحًا بكونِ الحقِّ تعالى لم ينتقِلْ إلى مكانٍ، ولم يتغيَّرْ عما عليه كان». انتهى ما نقلَهُ ابنُ مُغيزلٍ على تصحيفٍ فيه[٢]. [٩١/ط]

ثمَّ وقفتُ أيضًا على «**طبقاتِ الحنابلةِ**» للحافظِ زينِ الدينِ بنِ عبد الرحمَنِ ابنِ أحمدَ الشهيرِ بابنِ رَجَبٍ البغداديِّ الحنبليِّ المقدَّم ذِكرُهُ في شرحِ الوجهِ الأولِ من هذه الرسالة، فوجدتُهُ ذكرَ في ترجمةِ الشيخِ عبد القادرِ أن له كتابَ «**الغُنية لطالبي طريقِ الحقّ**»، قالَ: وهو معروفٌ، وكتابَ «**فُتوح الغيبِ**»، وأنه كانَ مُتمَسِّكًا في مسائلِ الصفاتِ والقدَرِ ونحوِهما بالسنّة، مبالِغًا في الردِّ على مَن خالَفَها.

ثمَّ نقلَ بعضَ كلامِهِ في كتابِ «الغنيةِ» المذكورِ، فقال: «قال في كتابِ «الغنية» المشهورِ: وهو تعالى بجهةِ العلو، مستوٍ على العرش، محتوٍ على الملك، محيطٌ علمُهُ بالأشياء، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [السجدة: ٥]، ولا يجوزُ وصفُهُ بأنه في كلِّ مكان، بل يُقال: إنه في السماءِ على العرش، كما قالَ: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥].

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه، ص ٤٠٥.

وذكر آياتٍ وأحاديثَ، إلى أن قالَ: وينبغي إطلاقُ صفةِ الاستواءِ من غيرِ تأويل، وأنه استواءُ الذاتِ على العرش. قالَ: وكونُه على العرشِ مذكورٌ في كلِّ كتابٍ أُنزلَ على كلِّ نبيٍّ أُرسل، بلا كيف. وذكر كلامًا طويلًا، وذكر نحوَ هذا في سائرِ الصفات». انتهى كلامُ ابنِ رجَب[1].

وما نقلهُ من كلامِ الشيخِ في كتابِ «الغنيةِ» يُوهِمُ صحةَ ما ذكَرَ اليافعيُّ فوقَهُ منْ الِاعتقادِ المذكور، بل يكادُ يكونُ صريحًا فيه، ومَن أحاطَ عِلمًا بما قدَّمناه لم يُشكِلْ عليه هذا ولا ما في مَعناه؛ لعلمِهِ بما يَليقُ من المعاني حَمْلُهُ عليه، وما يَتَعَيَّنُ من التأويلاتِ ردُّهُ إليه، مما يُناسِبُ جلالةَ الشيخِ الظاهرة، ومعارِفَهُ الباهِرة، وها[2] نحن[3] نَزيدُهُ تقريرًا وشرحًا، ونذكُرُ ما تجددَ لنا فيه فَهمًا وفتحًا..

فنقولُ: أما ما ذكرهُ اليافعيُّ من شهرةِ الاعتقادِ المذكورِ عنه، فلنا في الكلامِ عليه مَأخَذان:

الأول: في تضعيفِهِ وتوهينِه.

والثاني: في توجيهِهِ على تقديرِ تسليمِه.

فأما توهينُه: فمِن جهةِ أنه لم يُروَ بسندٍ متّصِلٍ عن الثقات، وإنما هو من بابِ الحكاياتِ المنقطِعةِ السند، المتلقَّفةِ على الألسنة، من غيرِ علمٍ بتحقيقِ أصلِها ولا خبرةٍ بأحوالِ رُواتِها، وكم مثلُها من مسائلِ الاعتقادِ نُقل واشتهَرَ عن كبارِ الأئمة، كالقاضي أبي بكرِ الباقِلّانيّ، والأستاذِ أبي إسحاقَ الإسْفَرايينيّ، وإمامِ الحَرَمَين، وغيرِهم من كبارِ محققي أئمةِ الكلامِ والسنة، فلم يَقدَحْ ذلك

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة»، ابن رجب، ٢/ ١٩٩-٢٠٠. وأصل الكلام في «الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل»، عبد القادر الجيلاني، ١/ ١٢١.

(٢) في (خ): «ومما نزيده».

(٣) في (ز): «أنا» بدل «نحن».

عندَ العلماءِ في مَناصِبِهم العَلِيّة، ولا نَقَصَ شيئًا من أقدارِهِم الرّفيعة، بل زيَّفوه ولم يَقبَلوه، وعلى فرضِ صحتِهِ تأوَّلُوه، لِعِلْمِهِم بحالِ مَن نقَل/ ذلك عنه علمًا ودينًا، ونزاهتِهِ عن القولِ به أو بما يَتبادَرُ من ظاهِرِه.

ويرحَمُ اللهُ الشيخَ أبا عبد اللهِ السَّنوسيَّ إذ قالَ في فصلِ الوحدانيةِ من شرحِ كُبراه ـ بعد حكايتِهِ ما نُقل عن الأئمةِ المذكورينَ في تأثيرِ القدرةِ[1] الحادثةِ ـ: «ولقد ابتُلينا بأقوالٍ باطلةٍ تُنسب لأئمةِ السنة، واللهُ تعالى يعلَمُ هل صدرتْ منهم أم لا، وعلى تقديرِ صدورِها، فعلى أيِّ وجهٍ صَدَرتْ منهم، وهو سبحانَهُ حَسِيبُ مَن ينقُلُ مثلَ ذلك ولا يَدفَعُها عما لا تَليقُ به إن أمكنَهُ ذلك». انتهى بمعناه[2].

وأما توجيهُهُ على تقديرِ ثبوتِه: فإما مع إبقائِهِ على ظاهرِه، وإما معَ تأويلِه.

فعلى الأولِ نقولُ: لعلَّ ذلك كانَ منه في أوائلِ العمرِ ومبادئ الطَّلَب، قبل التمكنِ والرسوخِ في العلمِ والعرفان، فإنَّهُ رحَلَ من جِيلانَ إلى بَغداد لطلبِ العلمِ وهو ابنُ نحوِ ثمانَ عشرةَ سنةً، ولا يَخفَى أنه لا يحصُلُ من العلمِ في ذاك السنِّ وما قارَبَهُ لغالبِ الناسِ إلّا النَّزرُ اليَسير، ولا سيما علمُ العقائدِ الَّذي هو أغمضُ علمٍ وأعسرُ عَسير، وخصوصًا نفيَ الجهةِ في حقِّهِ تعالى؛ فإنَّهُ عَسيرُ التعقُّلِ جِدًّا؛ لأن الإنسانَ طُولَ عُمرهِ لا يَرَى ولا يُدرِكُ موجودًا إلّا وهو في جهة.

فاعتقادُ موجودٍ لَيسَ في جهةٍ لا يحصُلُ إلّا بعدَ معرفةِ دليلِ ذلك من العقلِ والنقل، وإنما تحصُلُ معرفتُهُ عادةً بعدَ الترعرُعِ في العلمِ ومَزيدِ التبصُّرِ فيه؛ ولذلك لما تَرَقَّى عن تلك الدرجةِ السفلى في الطَّلبِ رجَعَ إلى الصواب، الَّذي قاد إليه الدليل، وإنْ قصُرت عن دَرَكِهِ الألباب.

---

(١) في (ع): «القول» بدل «القدرة».

(٢) «بمعناه» غير موجودة في (ط).

وعلى الثاني نقولُ: تأويلُهُ ما قدَّمناه في الوجهِ الثاني عن البَكِّيِّ والسَّنوسيِّ من قولِ[١] الأولِ، وما نقله عِياضٌ من أنّ دهماءَ المحدِّثين والفقهاءِ على الجهة، فليسَ معناهُ ما قامَ القاطِعُ بخلافِه... إلخ، وقول الثاني وما يوجد في بعضِ التواليفِ من تلطيخِ بعضِ السلفِ به ففاسدٌ لا يُلتفَتُ إليه... إلخ.

ويكونُ معنى ما ذُكر من الرجوعِ على هذا ـ إنْ صحَّ ـ أنه رجعَ عما كانَ عليه من وجوبِ التفويضِ في متشابهِ الكتابِ والسنّةِ ومنع تأويلِهِ الَّذي هو مذهبُ الحنابلة، كما قدَّمنا في الوجهِ الأول، إلى القولِ الأولِ بجوازِ التأويلِ فيه الَّذي هو مَذهَبُ[٢] غيرِهِم من الأشاعرة، فتُوُهِّمَ عليه أن السكوتَ عن تأويلِ نحو: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] و﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠] وحديثِ السَّوداء[٣]، أو وقوعَ ذلك في كلامِه، كالذي نقلناهُ من كتابِ «**الغنيةِ**»؛

---

(١) «قول» ساقطة من (ز).

(٢) في (ط) سقط بسبب انتقال نظر الناسخ ربما: «الحنابلة، كما قدمنا في الوجه الأول، إلى القول الأول بجواز التأويل فيه الذي هو مذهب».

(٣) يقصد حديث معاوية بن الحكم السلمي، قال: بَيْنا أَنا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، فَرَمانِي الْقَوْمُ بِأَبْصارِهِمْ، فَقُلْتُ: واثُكْلَ أُمِّياهْ، ما شَأْنُكُمْ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخاذِهِمْ، فَلَمّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي لَكِنِّي سَكَتُّ، فَلَمّا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، ما رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَواللهِ، ما كَهَرَنِي وَلا ضَرَبَنِي وَلا شَتَمَنِي، قالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلاةَ لا يَصْلُحُ فِيها شَيْءٌ مِنْ كَلامِ النّاسِ، إِنَّما هُوَ التَّسْبِيحُ والتَّكْبِيرُ وَقِراءَةُ الْقُرْآنِ»، أَوْ كَما قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قُلْتُ: يا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ جاءَ اللهُ بِالْإِسْلامِ، وَإِنَّ مِنّا رِجالًا يَأْتُونَ الْكُهّانَ، قالَ: «فَلا تَأْتِهِمْ»، قالَ: وَمِنّا رِجالٌ يَتَطَيَّرُونَ، قالَ: «ذاكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ، فَلا يَصُدَّنَّهُمْ» ـ أو: «فَلا يَصُدَّنَّكُمْ» ـ قالَ: قُلْتُ: وَمِنّا رِجالٌ يَخُطُّونَ، قالَ: «كانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِياءِ يَخُطُّ، فَمَنْ وافَقَ خَطَّهُ فَذاكَ». قالَ: وَكانَتْ لِي جارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ والْجَوّانِيَّةِ، فاطَّلَعْتُ ذاتَ يَوْمٍ فَإِذا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشاةٍ مِنْ غَنَمِها، وَأَنا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَما يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُها صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: =

قولٌ بظاهِرِها من الجهة، وأن الرجوعَ إلى التأويلِ رجوعٌ عن القولِ بها، وكلُّ ذلك لم يكنْ.

وكم عائبٍ ليلى ولم يرَ وَجهَها ....[1]

وأما كلامُه في كتابِ «الغنيةِ» الموهِمُ لصحةِ ما قيل عنه، فلا إشكالَ فيه أيضًا عندَ التأويل، ولا مُقتضيَ فيه لصحةِ القيلِ المذكورِ بوجهٍ عندَ التحقيق؛ لأن قولَه/ فيه: «وهو تعالى بجهةِ العلوّ» بمنزلةِ قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقولِهِ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]؛ لأن الفوقيةَ في لغةِ العربِ التي جاء القرآنُ بها، هي جهةُ العلو، فهو تفسيرٌ بما هو معنى اللفظِ لغةً وإنِ استحالَ ظاهرُهُ عقلًا، فيَجري فيه الرأيانِ من التفويضِ والتأويل. [٩٣/ط]

وقولُه: «بل يُقالُ: إنه في السماء» بمنزلةِ قولِهِ تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ﴾ [الملك: ١٦] وبمنزلةِ ما وردَ في السنةِ من قولِهِ عليه السلامُ للسوداء: «أين الله؟» فأشارتْ نحوَ السماء، فقال لسيِّدِها: «أَعتِقْها فإنها مُؤمِنة»[2]، فيَجري فيه أيضًا ما جَرَى في ذلك من الرأيينِ المذكورين، وقد تقدَّم ـ في كلامِ ابنِ رجبٍ ـ أن الشيخَ استشهدَ على ما قالَ بآياتٍ وأحاديثَ، ولعلَّ ما استشهدنا به له بعضٌ من ذلك.

= يا رَسُولَ اللهِ، أَفَلا أُعْتِقُها؟ قالَ: «ائْتِنِي بها»، فَأَتَيْتُهُ بها، فَقالَ لَها: «أَيْنَ اللهُ؟» قالَتْ: فِي السَّماءِ، قالَ: «مَنْ أَنا؟» قالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قالَ: «أَعْتِقْها فَإِنَّها مُؤْمِنَةٌ».

«صحيح مسلم»، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته. رقم الحديث ٥٣٧.

(١) تتمة البيت: «فقال له الحرمان حسْبُك ما فات».

(٢) تقدم تخريجه.

وقولُه: «ولا يجوزُ وصفُهُ بأنه في كلِّ مكان» لأنه لفظٌ مُوهِم، ولم يرِدْ عن[1] الشارعِ، والمُوهِمُ غيرُ الواردِ عنه يَمتنِعُ إطلاقُهُ في حقِّهِ تعالى، وهذا هو الفرقُ بينه وبين ما بعدَه؛ لأن ما بعده وإن كانَ مُوهِمًا أيضًا قد وَرَدَ كما قدَّمنا.

نعم إذا قيل ذلك بالعلمِ جاز، كما في قولِ ابنِ أبي زَيد في الرسالةِ: «وهو في كلِّ مكانٍ بعلمِه» لعدمِ الإيهامِ حينئذ[2]، وشاهِدُه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقولُه: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]؛ لأن سياقَ الآيتينِ في بيانِ إحاطةِ علمِهِ تعالى، فهو دالٌّ عليه معنًى، وإنْ لم يقَعِ التقييدُ به لفظًا.

وقولُه: «وينبغي إطلاقُ صفةِ الاستواءِ من غيرِ تأويلٍ» أي: بل مع التفويضِ بعدَ التنزيهِ عن المعنى المُحال، وهو الاستقرارُ المعهودُ في الأجسام، بدليلِ قولِهِ بعدَه: «بلا كيفٍ».

وقوله: «وأنه استواءُ الذات» هو بمنزلةِ قولِ ابنِ أبي زيدٍ في «الرسالة»: «وأنه فوقَ عرشِهِ المَجيد بذاتِه»، فيقال في هذا ما يُقال في ذاك، كما هو مَعلوم.

والحاصلُ أنه رَضِيَ اللهُ عَنه متَّبِعٌ في كلامِه وعبارتِه لما وَرَدَ كتابًا وسُنّةً من مُحكَمٍ ومُتشابِهٍ باللفظِ أو بالمعنَى على عادةِ كُبراءِ المحدِّثين، كالإمامِ أحمدَ وأضرابِه؛ لما أن أصلَهُم ثُبوتُ المعتقَداتِ منَ السمعِ كما سبقَ في كلامِ البكِّيِّ في الوجهِ الثاني، فيُقالُ فيه ما قيل فيهما، وليس فيه شيءٌ مُوهِمٌ غيرُ واقعٍ فيهما، حتَّى يُتوهَّمَ عليه الخروجُ في العقيدةِ عنهما، حاشاهُ من ذلك.

---

(١) في (خ) «من» بدل «عن».

(٢) «حينئذ» ساقطة من (خ).

فالعلمُ أغزر، والمعارِفُ أوفَر، وقد صارتِ المسألةُ والحمدُ للهِ شمسَ نهار، واندفَعَ عن جانبِهِ العليِّ ما عسَى أن يُتوهَّمَ عليه مما لا يَليقُ بالصِّغار، فضلًا عن أمثالِهِ الكبار، لشواهدِ الأحوالِ الواضحة، وأنوارِ العِرفانِ اللائحة.

[٩٤/ط] / ومَن قالَ: إن الشُّهب أكْبَرُها السُّها   بغيـرِ دليـلٍ، كذَّبتْـهُ ذُكاءُ

والحمدُ للهِ على ما منحَ من هدايتِه، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ خاتمِ نبوءَتِهِ ورسالتِه، وعلى سائرِ آلِهِ وجميعِ صحابتِه، والتابعينَ لهم بإحسانٍ إلى يومِ قيامَتِه(١).

* * *

---

(١) هنا انتهت النسختان (ط) و(خ) بدون أية إضافة أو زيادة أو إشارة للناسخ. وفي النسخة (ع) توجد زيادة: «انتهى والحمد لله رب العالمين، كتبنا هذه النسخة من نسخة صحيحة، إلا ما زاغ عنه البصر، أو تردد فيه النظر، للشيخ سيدي عبد الله ابن الشيخ المشرفي، كتبتها له، والسلام من كاتبها عبيد ربه المصطفى بن عبوا بن عبد القادر المشرفي، أمّنه الله، والحمد لله رب العالمين». وفي النسخة (ز) توجد زيادة: «انتهى والحمد لله بلا انتهاء، على يد عبيد ربه، وأسير ذنبه، الطالب منه تليين قلبه، الفاسي علال بن عبد الله المجدوب، الفاسي ثمَّ الفهري، كان الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه الأكرمين، وعلى التابعين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
الوجوه الأربعة من مبيضة المؤلف الأولى إلا النزر اليسير الملحق في غيرها، وشرح الوجوه من خط من نقل من مبيضته الثانية إلا ما قل، مما هو مرفوع بهامش المبيضة الأولى، وذلك عشية يوم الاثنين الثامن والعشرين من ربيع الثاني عام ثمانية وثمانين ومئتين وألف [٢٨ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ]. تمت مقابلته وتصحيحه من الأصلين المذكورين جهد الاستطاعة، بحمد الله والصلاة على مولانا رسول الله».

[مصادر ومراجع المؤلف]

الحمدُ لله، تقييدُ ما طالعتُ على هذا التأليفِ المكتوب، هذا على آخرِ ورقةٍ منه، مع نقلٍ وتصريحٍ به فيه أوْ لا.

صحيحُ البخاري.
وشرحُه لابنِ حَجَر.
حاشية سيدي عبد الرحمَنِ الفاسيّ عليه.
حاشيتُه أيضًا التفسيرية.
الجامعُ الصغيرُ للسيوطي.
شرحُه الكبيرُ للمُناوي.
الاستيعابُ لابنِ عبد البَر.
الإصابةُ لابنِ حَجَر.
الدُّرَرُ المنتثِرة للسيوطي.
شرحُ ألفيةِ العراقيِّ الاصطلاحيةِ للمؤلِّف.
الشِّفا لعِياض.
التبصِرةُ لابنِ فَرحُون.
التوضيحُ لخَليل.
المِعيار للوَنْشَرِيسي.
شرحُ المحلَّى على جمعِ الجوامِع.
شرحُ العراقيِّ عليه أيضًا.

تفسيرُ الاستنادِ في تيسيرِ الاجتهاد للسيوطي.
الميزانُ للشَّعراني.
شرحُ الفِهريِّ على المعالمِ الرازية.
شرحُ السعدِ على مقاصدِه.
شرحُ الكُبرى للسَّنوسي.
شرحُ الوُسطى له أيضًا.
حاشيةُ شيخِنا اليُوسيِّ على شرحِ الكُبرى.
شرحُ البَكِّيِّ على الحاجِبيّةِ.
شرحُ المنجورِ على محصلِ المقاصدِ لابنِ زِكري.
قُوتُ القلوبِ لأبي طالبٍ المكي.
الإحياءُ للغزاليّ.
رسالةُ القُشَيري.
لطائفُ المِنن لابنِ عطاءِ الله.
الحِكَمُ له أيضًا.
شرحُ ابنِ عَبّادٍ عليها.
بعضُ شروحِ الشيخِ زَرُّوقٍ عليها أيضًا.
الرسائلُ الكُبرى [لابنِ عَبّاد].
الرسائلُ الصغرى لابنِ عَباد.
القواعدُ.
وعُدةُ المُريد.
والنصيحةُ الكافية.
وشرحُ حِزبِ البَحر.

وشرحُ نُونيةِ الشُّشتَرِيّ، وكلُّها للشيخِ زَرُّوق أيضًا.
الفُتوحاتُ الإلهيةُ للشيخِ زَكَريا.
تأييدُ الحقيقةِ العَليّةِ للسيوطي.
حلُّ الرموزِ للمَقدِسي.
شرحُ الفَرغانيِّ على تائيةِ ابنِ الفارِض.
شرحُ شيخِنا اليُوسيِّ على قصيدتِهِ الدالية.
شرحُ الشَّريشيةِ لأبي العبدِ أحمدَ بنِ يوسفَ الفاسي.
الرِّحلة العَيّاشِيّة.
مُفيدُ النِّعمِ لابنِ السُّبْكِيّ.
المَداركُ لعِياض.
كفايةُ المحتاجِ للشيخِ أحمد بابا.
تاريخُ ابنِ خَلدون.
الإحاطةُ لابنِ الخَطيب.
طبقاتُ الشافِعِيّةِ الكُبرى لابنِ السُّبْكِيّ.
طبقاتُهم أيضًا للأَسنَوِي.
طبقاتُ الحنابلةِ لابنِ رَجَب.
طبقاتُ الصوفيةِ للمُناوي.
طبقاتُ أئمةِ العربيةِ للسيوطي.
حُسنُ المحاضرةِ له أيضًا.
تاريخُ الخُلفاءِ له أيضًا.
تحفةُ المجتهِدين له أيضًا.
أُرجوزةُ القَصّارِ في ذلك أيضًا.

وَفَيَاتُ الأعيانِ لابنِ خَلِّكان.

الكاشِفُ للذَّهَبِي.

حياةُ الحيوانِ للدَّميري.

إنباءُ الغُمرِ لابنِ حَجَر.

نَفْحُ الطِّيبِ للمقري.

أزهارُ الرياض في أخبارِ عِياض، له أيضًا.

مرآةُ المحاسنِ لسيدي العربيِّ الفاسي.

[٩٥/ط] تأليفُ أخيهِ أبي العباسِ أحمدَ في أسانيدَ بعضِ مَشايخ/ الطريق.

نثيرُ فرائضِ الجُمانِ لابنِ الأحمر.

فهرسةُ الشيخِ إبراهيمَ الكُردي.

فهرسةُ شيخِنا أبي عبد اللهِ محمدِ بنِ عبد القادِرِ الفاسي.

فهرسةُ شيخِنا والده المذكور.

ابتهاجُ البصائرِ لشيخِنا أبي زيدٍ عبد الرحمَنِ بنِ عبد القادِرِ الفاسي.

الدُّرُّ السَّنِيُّ لشيخِنا أبي محمدٍ عبد السلامِ بنِ الطيبِ القادري.

نُزهةُ النادي له أيضًا.

الجمهرةُ لابنِ حَزْم.

مُختَصَرُ عبد الحقِّ الأزْدِيِّ لاقتباسِ الأنوارِ للرُّشاطِيّ.

كتابُ الأمثالِ لأبي عُبَيد.

القاموس.

وغيرُ ذلك من التقاريرِ المعتمَدة، والسلامُ. جملةُ التآليفِ ٧٨[١].

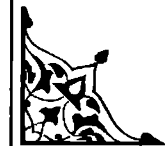
---

(١) هكذا كتب المؤلف العدد بالأرقام على غير عادته حيث يكتب الأعداد بالحروف.




الفهارس العامة

- الآيات القرآنية.
- الأحاديث والآثار.
- الأعلام.
- الفِرق والمذاهب.
- المؤلَّفات.
- الأماكن والبلدان.
- الأشعار.
- المصادر والمراجع.




فهرس الآيات القرآنية

* * *

فهرس الأحاديث والآثار





فهرس الأعلام

* * *

فهرس الفرق والمذاهب

* * *

فهرس المؤلفات

* * *

الأماكن والبلدان

* * *

فهرس الشعر

الشطر	القافية	الشاعر	الصفحة
ومَن قالَ: إن الشُّهب أكْبَرُها السُّها	بغيـرِ دليـلٍ، كذَّبتْـهُ ذُكـاءُ		٣١٦
وتميتُ ذكرَ ابنِ الحسينِ وأين مَن	كانَ النبـيُّ أبـاهُ مـنْ مُتَنَبِّـئِ	الشريف الغرناطي	٣٠٠
وإليكهـا حُسانـةً حسنيّـةً	تُـزري بَدائعُهـا بفَحْلَـيْ طيِّـئِ	الشريف الغرناطي	٣٠٠
إذا غَضِبَـتْ عليـك بنـو تَميـمٍ	وجـدتَ النـاسَ كلّهـمُ غِضابَا	جرير	٢٦٢
فنحـن كِلابُ الـدارِ ولـم نَـزَلْ	نُوالـي مَواليهـا ونحـرُسُ بابَها		٩٦
وأخـلاقُ كافورٍ إذا شِـئتَ مَدحَهُ	وإنْ لم أشـأْ تُملي علـيّ فأكتُبُ		٢٥٩
أبـا دُلَفٍ يا أكذبَ النـاسِ كُلِّهِمُ	سـوايَ فإني في مَديحِكَ أكذَبُ		٢٦٥
والشـرطُ في ذاكَ أن تمضيَ المِئة	وهْـو علـى حياتِـهِ بيـنَ الفِئـة	السيوطي	٢١٢
فإن أكُ في سُكري شَطَحْتُ فإنني	حكمتُ بتمزيقِ الفـؤادِ المُفتّتِ		٢٧٩
وحَلّتْ مَحَـلّ الكلِّ مِنّـي بكُلِّها	فإيّـايَ إياهـا إذا مـا تبـدّتِ	الحلاج	٢٧٨
ولا غَروَ إنْ أَصليـتُ نارَ تحرُّقي	فنـارُ الهـوى للعاشـقينَ أُعِدّتِ		٢٧٩
	كانـتْ لِقَلْبـي أهـواءٌ مُفَرّقـةٌ		٢٣١
وما كنـتُ ممن يُظهِرُ السـرّ إنما	عَـرُوسُ هواها في فـؤاد تَجَلّتِ	الحلاج	٢٧٨
أباحـتْ دمي إذ بـاحَ قلبي بحُبها	وحلّ لها في شَرعِها ما استحَلّتِ	الحلاج	٢٧٨
فشـاهدتُها فاسـتغرقتني بِفِكـرةٍ	فغِبتُ بهـا عن كلِّ كلي وجُملتي	الحلاج	٢٧٨
ونمّـتْ علـى سِـرّي فكانـت	هي التي عليها بها بين البَرِيّةِ نمّتِ	الحلاج	٢٧٨

الشطر	القافية	الشاعر	الصفحة
عـرَفَ العالمـونَ فَضلَـكَ بالعلم	وقـال الجُهّـالُ بالتقليـدِ		١٥٤
لـو زُرتَـهُ لرأيـتَ الناسَ في رَجُلٍ	والدهرَ في ساعةٍ والأرضَ في دارِ		٢٦٥
وإذا لـم تـرَ الهـلالَ فسَلِّمْ	لأُنـاسٍ رأَوْهُ بالأبصـارِ		٢٤٦
فكم لهـا مـن أحاديـث مخُبِّرةٍ	سـيارةٍ وحديـثُ المجد سـيّارُ		١٥٤
عاشـا ثمانيـنَ عامًا بعدها سـنةٌ	وربع عامٍ سِـوى نقـصٍ لمُعتبرِ	السيوطي	٢١٨
ولَسْـت بإمّعـةٍ فـي الرِّجـالِ	أُسـائلُ هـذا وذا مـا الخَبَـرْ	علي بن أبي طالب	٩٥
إذا ما بـدا من باطـنٍ حالـةِ الزجْر	فمـا هـو إلّا البِـرُّ من منـح البرّ		١٩٩
شـذت أمورُ القومِ عـن عاداتِهم	فلأجلِ ذاكَ يُقال: سِـحرٌ مُفترَى	الششتري	٢٤٨
فـإذا وَلّـى أبـو دُلَـفٍ	وَلّـتِ الدُنيـا عَلَـى أَثَـرِهْ	علي بن جبلة	٢٦٣
إذا لـم يكـنْ عِلـمٌ لديـهِ بظاهرٍ	ولا باطنٍ فاضرِبْ به لُجَجَ البحرِ		١٨١
بما خُضتُ فيـه من أمـورٍ خَفيةٍ	ونقدٍ على الأشياخِ معْ خِسّةِ القدْرِ		٢٦٠
وفي غلباتِ الوجدِ مَكنونُ سِـرّه	مُذاعٌ فلا سَـدْلٌ لِسِـترٍ على سِـرّ	الشريشي	٢٧٩
ومُظهِرُ هذا الحبّ يُوشِكُ أن يُرى	قتيلًا لمحبوبٍ يَغـارُ على السِـرّ	الشريشي	٢٧٩
وللشـيخِ آيـاتٌ إذا لم تكـنْ له	فما هو إلّا في ليالي الهَوى يَسري		١٨١
لتحقيـقِ حـقٍ أو لإبطـالِ باطِلٍ	وذا شأنُ أهلِ العلمِ في كلِّ ما عصرِ		٢٦٠
إنمـا الدُنيـا أبـو دُلَـفٍ	بيـنَ مَغـزاهُ ومُحْتَضَـرِهْ	علي بن جبلة	٢٦٣
ذادَ وِردَ الغَـيِّ عَـن صَـدَرِهْ	وارعَـوَى واللّهـوُ مِـن وَطَـرِهْ	علي بن جبلة	٢٦٣
وعيّرتنـي بحـالِ العُـدْمِ جاهلةٌ	والنبـعُ عُريانٌ مـا في فَرعِـه ثَمَرُ	البحتري	١٧٤
فبُشِّـرَتْ آمالـي بملكٍ هـو الوَرَى	ودارٍ هـيَ الدُنيـا ويـومٍ هـو الدّهرُ	السلامي	٢٦٥
لا يَنقضي عَجَبي من وفقِ عُمرِهما	العام كالعامِ حتّى الشـهرُ كالشهرِ	السيوطي	٢١٧

❋ ❋ ❋

قائمة المصادر والمراجع

١. **إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**، عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢. **إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي شامة، دار الكتب العلمية، بدون.

٣. **الإحاطة في أخبار غرناطة**، للسان الدين ابن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤. **إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي**، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥. **الأخلاق المتبولية**، عبد الوهاب الشعراني، بدون.

٦. **الإرشاد الموضح سبيل الإرشاد مما شرح وأوضح**، الشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الأوسي، عُرف بابن المرأة، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم: ٠٦ كلام.

٧. **إزالة الخفاء وكشف الأستار عن وجوه أنوار السرائر وسرائر الأنوار**، (شرح أحمد بن يوسف الفاسي على رائية الشريشي) مخطوط مكتبة مؤسسة عبد العزيز - الدار البيضاء.

٨. **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**، أبو العباس المقري، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد العظيم شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

٩. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي، تحقيق: جعفر الناصري، محمد الناصري، الناشر: دار الكتاب - الدار البيضاء.

١٠. **الأسماء والصفات للبيهقي**، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١١. **الإشراف على مذاهب العلماء**، تحقيق الدكتور أبي حامد صغير أحمد الأنصاري، دار المدينة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٢. **الإصابة في تمييز الصَّحابة**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.

١٣. **أصل الكلام في الغنية لطالبي طريق الحق عز وجل**. عبد القادر الجِيلانِيّ. تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٤. **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**، الشيخ الطاهر ابن عاشور، بدون.

١٥. **الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر**، عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الفاسي الفهري، تقديم وتحقيق: فاطمة نافع، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٠م.

١٦. **الأعلام للزركلي**، دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشر - ٢٠٠٢م.

١٧. **أعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي**، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ٩٩٨م.

١٨. **الإمام ابن غازي المكناسي**، عالم القرويين وشيخ الجماعة بفاس، أحمد البوشيخي. منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء - الرباط، سلسلة مشاهير علماء الغرب الإسلامي (٦)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٩. **الأمثال**، أبو عُبيد القاسم بن سلّام، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٠. **إنباء الغمر بأبناء العمر**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢١. **الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط**، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، ١٢٨٢هـ - ١٨٦٥م.

٢٢. **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، علي بن أبي زرع الفاسي، دار المنصور للطباعة - الرباط ١٩٧٢م.

٢٣. **البداية والنهاية لابن كثير**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٤. **بستان العارفين للإمام النووي**، تحقيق محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٢٥. **البصائر والذخائر**، أبو حيان التوحيدي، تحقيق: د/ وداد القاضي، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٧. **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون.

٢٨. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٩. **تاريخ الإسلام ووَفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٣٠. **تاريخ الخلفاء**، السيوطي، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣١. **تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري- السابع عشر الميلادي/ تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى**، عبد الله بن علي بن أحمد بن محمد الحسني، المعروف بالوزير، تحقيق: محمد عبد الرحيم جازم، دار المسيرة - بيروت.

٣٢. **تاريخ بغداد**. الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٣. **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٨م.

٣٤. **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، ابن فرحون، تحقيق جمال مرعشلي، دار عالم الكتب، طبعة خاصة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٣٥. **تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب**، أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل قاسم البكي الكومي التونسي، تحقيق نزار حمادي، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت - لبنان. بدون طبعة.

٣٦. **التذكرة الحمدونية**، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٧. **ترتيب المدارك للقاضي عياض**، تحقيق: سعيد أحمد أعراب. مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب. الطبعة: الأولى، بدون تاريخ.

٣٨. **التشوف إلى رجال التصوف**، ابن الزيات يوسف بن يحيى التادلي، تحقيق: عمر علي، مكتبة الثقافة الدينية، ط١/ ٢٠٠٧.

٣٩. **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٠. **التكملة لكتاب الصلة**، لابن الأبار، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة – لبنان، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٤١. **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر، حققه: أبو الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٤٢. **جمع الجوامع بشرح ولي الدين العراقي (الغيث الهامع)**، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٤٣. **جمهرة أنساب العرب**، لابن حزم الأندلسي، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤٤. **الحاوي في الفتاوي**، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، مصورة عن دار الكتب المصرية ودار الكتب الأزهرية.

٤٥. **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٤٦. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٤٧. **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية**، للحاج المشرفي الفاسي، المطبعة الملكية بالرباط، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

٤٨. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم، مكتبة الخانجي، القاهرة – دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٤٩. **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**. عبدالرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي. تحقيق حفيده: محمد بهجة البيطار. دار صادر، بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٥٠. **حياة الحيوان الكبرى**، أبو البقاء كمال الدين الدميري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.

٥١. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٢. **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**. محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي. دار صادر - بيروت، بدون تاريخ.

٥٣. **خلق أفعال العباد للبخاري**، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض، بدون.

٥٤. **الدر الثمين والمورد المعين (شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)**، محمد بن أحمد ميارة المالكي، تحقيق: عبدالله المنشاوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٥. **الدر الفريد وبيت القصيد**، محمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

٥٦. **الدر المنضد الفاخر فيما لأبناء مولانا علي الشريف من المحاسن والمفاخر**. محمد بن عبدالقادر الكردودي، بدون.

٥٧. **دعوة الحق**، العددان ١٤٢ و ١٢٦، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.

٥٨. **الدليل إلى المتون العلمية**، المؤلف: عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٩. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لإبراهيم بن فرحون**، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث للطبع والنشر، القاهرة بدون.

٦٠. **ديوان أبي الحسن الششتري**، تحقيق علي سامي النشار، مكتبة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٦٠م.

٦١. **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٢. **ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي**، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٦٣. **الرحلة العياشية «ماء الموائد»**. تحقيق وتقديم: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م، الإمارات العربية.

٦٤. **الرسالة القشيرية**، للإمام أبي القاسم القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، مطابع مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٦٥. **الرسائل الصغرى لابن عباد الرندي**، نشرها الأب بولس نويا اليسوعي، الرسالة الأولى، مجلة المشرق، السنة الواحدة والخمسون، كانون الثاني - شباط (يناير - فبراير).

٦٦. **رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة**، تحقيق الأستاذ الحجوي. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية. ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٧. **الروض الداني «المعجم الصغير»**، الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٨. **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي، تحقيق: د محمد حجي، د محمد الأخضر، الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٩. **الزاوية الدلائية**، محمد حجي، الطبعة الوطنية بالرباط. ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٧٠. **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني أبو الفضل، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧١. **سنا المهتدي في مفاخر الوزير اليحمدي**، علي مصباح الزرويلي، م.خ.ح/ الرباط- رقم: ٥٢١.

٧٢. **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، بدون.

٧٣. **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٧٤. **سنن الترمذي**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٧٥. **سوس العالمة**، محمد المختار بن علي بن أحمد الإلغي السوسي، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر «بنميد» ٥ زنقة مستغانم - الدار البيضاء، المغرب. الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٦. **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين الذَّهَبِيّ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧٧. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**. محمد مخلوف، المطبعة السلفية ومكتبتها. القاهرة ١٣٣٩هـ.
٧٨. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح. تحقيق محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٧٩. **شرح ألفية العراقي «التبصرة والتذكرة»**، للعراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٨٠. **شرح أبي مدين الفاسي لرائية الشريشي المسماة أنوار السرائر وسرائر الأنوار**، تحقيق ودراسة جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز/ فاس. مركز دراسات الدكتوراه، الجماليات وعلوم الإنسان، تكوين الدكتوراه: التعابير والأشكال الرمزية.
٨١. **شرح المقاصد في علم الكلام**، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، منشورات الشريف الرضا، قم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٨٢. **شرح حزب البحر**، للشيخ زروق، تحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي، دار جوامع الكلم - القاهرة. بدون.
٨٣. **شرح معالم السنن للرازي**، شرف الدين الفهري المعروف بابن السلماني، تحقيق نزار حمادي، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٨٤. **شعب الإيمان**، البيهقي، باب ألفاظ الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند.

٨٥. **الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، مذيلًا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء**، لأحمد بن محمد بن محمد الشمني، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٨٦. **الشفا للقاضي عياض، مع شرح الملا علي القاري**، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٨٧. **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٨٨. **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الثاني عشر للصغير الإفراني**. تحقيق عبد المجيد خيالي، مركز التراث القافي المغربي، الدار البيضاء - المغرب. الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٨٩. **الصلة**، أبو القاسم خلف بن بشكوال، اعتنى به ووضع فهارسه: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية - بيروت، ط١/ ٢٠٠٣م.

٩٠. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

٩١. **طبقات الأولياء لابن الملقن**، تحقيق: نور الدين شريبة، من علماء الأزهر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٩٢. **طبقات الحضيكي**، لمحمد الحضيكي، تحقيق أحمد بومزكوج، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٩٣. **طبقات الشافِعِيّة الكبرى**، لتقي الدين السُّبْكِيّ، محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٩٤. **طبقات الصوفية، «الكواكب الذرية في تراجم السادة الصوفية» للمناوي**، تحقيق محمد أديب النجار، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

٩٥. **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، ابن قيم الجوزية، دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ.

٩٦. **العبر في خبر من غبر، للذهبي**، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.

٩٧. **عدة المريد الصادق**، الشيخ أحمد زروق، تحقيق الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، ط الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٩٨. **العقد الفريد**، لابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٩٩. **العقيدة الوسطى وشرحها للسنوسي**، السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بدون.
١٠٠. **علماء المغرب ومقاومتهم للبدع والتصوف والقبورية والمواسم**، أبو سفيان مصطفى باحُو السلاوي المغربي، الناشر: جريدة السبيل، المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٠١. **عمدة أهل التوفيق والتسديد شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى**. السنوسي، ص٨٠، مطبعة: جريدة الإسلام بمصر سنة ١٣١٦هـ.
١٠٢. **عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المئة السّابعة ببجاية**، أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحرالي التجيبي، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٩م.
١٠٣. **غبطة الناظر في ترجمة الشيخ عبد القادر لابن حجر**. طبع في كلكتة سنة ١٩٠٣.
١٠٤. **الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض**، القاضي عياض، باب من اسمه محمد، تحقيق: ماهر زهير جرار، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٠٥. **الفتاوى الحديثية**، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس، دار الفكر، بدون.
١٠٦. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.
١٠٧. **فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك**، لأحمد بن محمد عليش، دار المعرفة، بدون.
١٠٨. **فتنة التكفير**، محمد عمارة، دار السلام. الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٠٩. **الفتوحات الإلهية لزكريا الأنصاري مع شرح المنح الربانية عليها لزين العابدين ابن زرعة**، مخطوط محفوظ بمكتبة مكتبة جامعة لايبزيك بألمانيا، رقم الحفظ: ٠٢٥.

١١٠. **فقه التدين فهمًا وتنزيلًا**، عبد المجيد النجار، الزيتونة للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١١. **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، للحجوي الثعالبي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١٢. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لعبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١١٣. **فوات الوفيات**، محمد بن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، بدون.

١١٤. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المناوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: ١٣٩١ هـ - ١٩٧٣م.

١١٥. **القاموس المحيط**، للفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١١٦. **القصيدة النونية**، ابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.

١١٧. **قواعد التصوف**. الشيخ زروق، تحقيق عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية ٢٠٠٥م - ١٤٢٩هـ.

١١٨. **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**، لأبي طالب المكي، تحقيق وتعليق محمود إبراهيم محمد الرضواني، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١٩. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢٠. **كلمات صريحة في التقريب بين المذاهب**، القرضاوي، مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٢١. **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، المتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٢٢ . **لسان الميزان**، ابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م

١٢٣ . **لطائف المنن**، طبعة دار المعارف، مكتبة الإسكندرية، الطبعة: الثانية، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود، بدون تاريخ.

١٢٤ . **المجم الكبير للطبراني**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية – القاهرة. الطبعة: الثانية.

١٢٥ . **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، طبعة وزارة الأوقاف السعودية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٢٦ . **المحاضرات والمحاورات**، للسيوطي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

١٢٧ . **مختصر إحياء علوم الدين لأبي عبد الله البلالي**، مخطوط محفوظ بمكتبة جامعة لايبزيك، رقم الحفظ ١١٧.

١٢٨ . **مختصرُ استدراك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحاكم**، لابن الملقن المصري، تحقيق ودراسة: عبد الله بن حمد اللحَيدان، دار العاصمة، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

١٢٩ . **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**، ابن منظور، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.

١٣٠ . **المدخل لابن الحاج**، دار التراث، بدون طبعة وبدون تاريخ.

١٣١ . **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان**، اليافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٣٢ . **مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن**، لولده أبي حامد محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري، تحقيق حمزة الكتاني، دار النجاح، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

١٣٣ . **المستدرَك على الصحيحين للحاكم**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٣٤ . **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين، إشراف: د. عبد الله ابن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٣٥. **معالم السنن، شرح سنن أبي داود**، للخطابي، المطبعة العلمية - حلب. الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

١٣٦. **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، عبد الواحد المراكشي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.

١٣٧. **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

١٣٨. **المعجم الكبير للطبراني**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ.

١٣٩. **معرفة السنن والآثار**، لأبي بكر البيهقي، المقدمة، باب ذكر مولد الشافِعِيّ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

١٤٠. **معرفة أنواع علوم الحديث**، لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤١. **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، لأبي العباس أحمد الونشريسي، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٤٢. **معيد النعم ومبيد النقم**، تاج الدين السُّبْكِيّ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٤٣. **المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، السخاوي، تصحيح وتعليق: عبد الله بن الصديق، وعبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٤٤. **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، ابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

١٤٥. **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٤٦. **منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض**، الفرغاني، تحقيق عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

١٤٧. **المنح الصافية في الأسانيد اليوسفية**، لأحمد بن يوسف أبي المحاسن الفاسي، مخطوط محفوظ بمؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء.
١٤٨. **المنزع اللطيف في التلميح لمفاخر مولاي إسماعيل الشريف**، لعبد الرحمن بن زيدان العلوي، بدون.
١٤٩. **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، لحطاب المالكي، ضبط وتخريج زكرياء نميرات، دار عالم الكتب، بدون.
١٥٠. **موطأ الإمام مالك من رواية يحيى الليثي**. المجلس العلمي الأعلى - المغرب، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٥١. **الميزان لعبد الوهاب الشعراني**، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨٩م.
١٥٢. **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، عبد الله كنون، الطبعة الثالثة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
١٥٣. **نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزمان**، لابن الأحمر، تحقيق محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٥٤. **نحو وحدة إسلامية**، الأستاذ علال الفاسي، إعداد مؤسسة علال الفاسي، ١٩٨٧م، مطبعة الدار البيضاء، بدون رقم طبعة.
١٥٥. **نشر المثاني في أخبار القرن الحادي عشر والثاني**، محمد بن الطيب القادري، تحقيق: محمد حجي وأحمد التوفيق. نشر وتوزيع مكتبة الطالب - الرباط. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
١٥٦. **النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية**، الشيخ أحمد زروق، ضبط النصوص وتخريج الأحاديث والتعليق: قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، مكتبة الإمام الشافِعِيّ ـ الرياض، ومكتبة الظلال ـ الأحساء. ط الأولى: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٥٧. **النظر المقاصدي وأثره في تدبير الاختلاف العقدي**، عبد الصمد بوذياب، دار الكلمة ٢٠١٩م.
١٥٨. **نفح الأزهار في منتخبات الأشعار**، شاكر بن مغامس بن محفوظ بن صالح شقير البتلوني، تحقيق: إبراهيم اليازجي، المطبعة الأدبية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٨٨٦م.
١٥٩. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، للمقري، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان. الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

١٦٠. **نهاية الأرب في فنون الأدب**، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٦١. **نوادر الخلفاء المشهور بـ«إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس»**، محمد دياب الإتليدي، تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز سالم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٦٢. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول ١٩٥١م. أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

١٦٣. **الوافي بالوفيات للصفدي**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٦٤. **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٠٠م.



* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع الصفحة



الموضوع الصفحة

* * *